

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:/...../..... DPS/...../.....

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

العنوان

أثر الطرق الحديثة لتسيير المخاطر البنكية على الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية
-دراسة ميدانية بالوكالات العمومية البنكية بولاية المسيلة-

من إعداد:

قارة سامي

تاريخ المناقشة: 2023 /05/18

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
تمار توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفاً و مقررًا
نوي نبيلة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا مساعدا
لعراف فائزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا
غربي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا
عابي وليد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تبسة	ممتحنا
فضيلي سمية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريبيج	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral element consisting of a branch with several leaves and a central flower, positioned at the top left of the calligraphic text.

إهداء

إلى التي إفتقدتها في صغري..... وبقي طيفها يعيش كل لحظة في مخيلتي.....إلى التي مهما حاولت وصفها تعجز الكلمات
عن وصفها..... لأنها فوق كل ما يحمله الوصف

إلى الروح الطاهرة بجوار ربها أمي الغالية "رحمها الله واسكنها فسيح جنته".....

إلى التاج الذي أحمله فوق رأسي منذ نعومة أظفاري.....إلى من علمني حروف الابداع الأولىوالذي الكريم
أطال الله عمره ومتعه بالصحة والعافية....

إلى من هي سندي في الحياة وحملت عن كتفي عدة مسؤوليات لإتمام دراستيزوجتي الغالية حفظها الله.

إلى وأولادي الأعزاء قطر الندى، إسلام، إدريس عبد الله وليان رعاهم الله برعايته وحرسهم بعينه التي لا تنام....

إلى أخي... وإخوتي.... وجميع الاهل والأقارب خاصة بوبكر، حمزة، ونصر....

إلى جميع أصدقائي (يوسف مشيكي) وزملائي في الدراسة والعمل دون استثناء

أهدي لكم اليوم..... هذا المولود الفكري



سامي

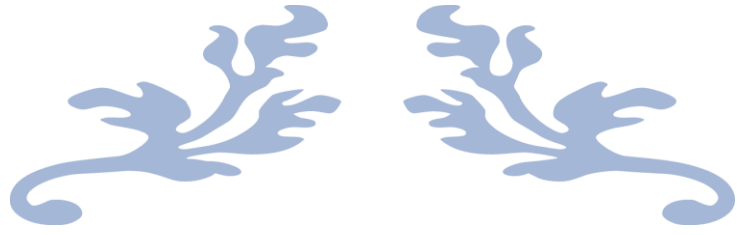
تشكرات

عملا بقول رسولنا الكريم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (رواه أحمد، وأبو داود والبخاري)

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى من أشرفا على هذا المولود الفكري الأستاذ الدكتور
"تمار توفيق" والدكتورة "نوي نبيلة" جراء مجهوداتها المبذولة لاستكمال أطروحة الدكتوراه...

كما أتقدم كذلك بالشكر إلى أساتذتي الكرام الذين درسوني.... خاصة في طور الماستر على تشجيعهم
لبذل الجهد... في سبيل تحصيل العلم وكانوا بمثابة الدافع الأساسي لاستكمال مشواري الدراسي وحصولي
على شهادة الدكتوراه.....

دون أن أنسى في الأخير الشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من مؤسسة الصندوق الوطني
للتأمين عن البطالة وكالو المسيلة خاصة على تلك الساعات الممنوحات والتي كانت سببا رئيسيا في
استكمالي مشواري الدراسي من الماستر إلى الدكتوراه..... وكذا إلى أخي وزميلي في العمل السيد:
شرفي محمد مكلف بالإعلام الآلي لدى مؤسسة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
وكالة المسيلة..... على مساعدته القيمة في كل ما يخص الأطروحة في مجال الإعلام الآلي..... فله مني
كل الاحترام والتقدير.



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	الاهداء.....
-	التشكرات.....
VI - I	فهرس المحتويات.....
VII - XI	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الاشكال.....
أ-ح	مقدمة.....
	الفصل الأول
	تسيير المخاطر في البنوك التجارية
01	تمهيد:.....
02	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والقروض.....
02	المطلب الأول: البنوك التجارية.....
02	أولاً: ماهية البنوك التجارية.....
07	ثانياً: السمات الرئيسية للبنوك التجارية.....
08	ثالثاً: أنواع البنوك.....
10	المطلب الثاني: القروض البنكية.....
10	أولاً: عموميات حول القروض البنكية.....
11	ثانياً: أنواع القروض البنكية.....
15	ثالثاً: أهمية القروض البنكية.....
17	المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض.....
17	أولاً: معايير منح القروض.....
22	ثانياً: إجراءات منح القروض.....
24	ثالثاً: الضمانات البنكية.....
26	المطلب الرابع: سياسة الإقراض لدى البنوك التجارية العمومية.....
26	أولاً: الإطار المفاهيمي لسياسة الإقراض.....
28	ثانياً: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.....
29	ثالثاً: واقعية سياسة الإقراض.....
30	المبحث الثاني: المخاطر في البنوك التجارية.....
30	المطلب الأول: ماهية المخاطرة.....
30	أولاً: تعريف المخاطرة.....
31	ثانياً: مسببات الخطر.....
31	ثالثاً: أنواع المخاطر.....

فهرس المحتويات

37المطلب الثاني: تسيير المخاطر
37أولا: تعريف تسيير المخاطر
38ثانيا: أهداف تسيير المخاطر
38ثالثا: مراحل تسيير المخاطر
40المطلب الثالث: تسيير المخاطر البنكية
40أولا: تعريف تسيير المخاطر البنكية
41ثانيا: مبادئ تسيير المخاطر البنكية
41ثالثا: فعالية تسيير المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة عليها
43المطلب الرابع: القروض المتعثرة
43أولا: تعريف القروض المتعثرة
4ثانيا: أسباب تعثر القروض البنكية
46ثالثا: معالجة القروض المتعثرة
49خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

تقنيات قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

50تمهيد
51المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء وتقييمه
51المطلب الأول: الأداء
51أولا: تعريف الأداء
51ثانيا: مكونات الأداء
53ثالثا: أنواع الأداء
54المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء
54أولا: قياس الأداء
55ثانيا: تقييم الأداء
57ثالثا: أهداف تقييم الأداء
57المطلب الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية
57أولا: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
58ثانيا: أهمية الأداء المالي
59ثالثا: أهداف الأداء المالي
60المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
60أولا: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك
61ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
61المبحث الثاني: تقدير المخاطر وفق الطريقة التقليدية

فهرس المحتويات

61المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي
61أولاً: تعريف التحليل المالي
62ثانياً: أهمية التحليل المالي
63ثالثاً: أهداف التحليل المالي
64رابعاً: استعمالات التحليل المالي
65المطلب الثاني: القوائم المساعدة في عملية التحليل
65أولاً: تعريف القوائم المالية
65ثانياً: أهداف القوائم المالية
66ثالثاً: أنواع القوائم المالية
68المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي
68أولاً: أسلوب التحليل العمودي
69ثانياً: أسلوب التحليل الأفقي
70المطلب الرابع: التقييم باستخدام التحليل المالي
71أولاً: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
76ثانياً: التحليل باستخدام النسب المالية
82المبحث الثالث: تقدير المخاطر بالطرق الحديثة
82المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي
82أولاً: الإطار المفاهيمي لطريقة القرض التنقيطي
84ثانياً: مراحل إعداد نموذج التحليل التمييزي
88ثالثاً: استخدامات نموذج التحليل التمييزي
89المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لطريقة الشبكة العصبية الاصطناعية
89أولاً: مفاهيم أساسية حول طريقة السيالة العصبية الاصطناعية
92ثانياً: مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية
93ثالثاً: أنواع الشبكات العصبية الاصطناعية
95المطلب الثالث: طريقة رجال القرض
95أولاً: عرض طريقة رجال القرض
96ثانياً: النسب الاجمالية لطريقة رجال القرض
97ثالثاً: مزايا طريقة رجال القرض
97المطلب الرابع: طريقة الانحدار اللوجستي
98أولاً: ماهية الانحدار اللوجستي
103ثانياً: تقدير معلمات الانحدار اللوجستي
104ثالثاً: تقويم ملائمة النموذج اللوجستي
107رابعاً: التحقق من ملائمة النموذج اللوجستي

فهرس المحتويات

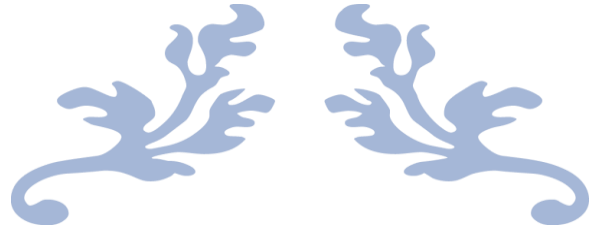
108خلاصة الفصل
	الفصل الثالث:
	قياس وتقييم المخاطر بالطريقة التقليدية بالوكالات البنكية محل الدراسة
109تمهيد:
110المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الدراسة الميدانية
110المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري
110أولا: بنك الجزائر
111ثانيا: البنوك التجارية
115المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات البنكية والمالية 1971-1989
115أولا: المرحلة الأولى 1971-1985
116ثانيا: البنوك المنشئة بين سنتي 1971-1985
118ثالثا: مرحلة الإصلاحات الثانية 1986-1989
120المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المععمق
120أولا: قانون النقد والقرض 10/90
120ثانيا: الإصلاحات البنكية لقانون النقد والقرض
120ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية العمومية
123المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية بالطريقة التقليدية
123المطلب الأول: المؤسسات المقترضة من بنك التنمية المحلية
123أولا: المؤسسة الأولى
128ثانيا: المؤسسة الثانية
133ثالثا: المؤسسة الثالثة
138رابعا: المؤسسة الرابعة
143خامسا: المؤسسة الخامسة
148المطلب الثاني: المؤسسات المقترضة من القرض الشعبي الجزائري
148أولا: المؤسسة الأولى
153ثانيا: المؤسسة الثانية
159ثالثا: المؤسسة الثالثة
164رابعا: المؤسسة الرابعة
169خامسا: المؤسسة الخامسة
175المطلب الثالث: المؤسسات المقترضة من البنك الوطني الجزائري
175أولا: المؤسسة الأولى
180ثانيا: المؤسسة الثانية
185المطلب الرابع: المؤسسات المقترضة من بنك الجزائر الخارجي

فهرس المحتويات

185	أولا: المؤسسة الأولى.....
191	ثانيا: المؤسسة الثانية.....
197	ثالثا: المؤسسة الثالثة.....
202	رابعا: مقارنة وتحليل النتائج.....
204	خلاصة الفصل:.....
الفصل الرابع:	
قياس و تقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة	
205	تمهيد:.....
206	المبحث الأول: أسلوب التحليل التمييزي.....
206	المطلب الأول: إعداد قاعدة المعطيات.....
206	أولا: التعريف بمجتمع الدراسة.....
206	ثانيا: عينة الدراسة.....
207	ثالثا: متغيرات الدراسة.....
210	رابعا: التحليل الوصفي للمتغيرات.....
223	المطلب الثاني: بناء نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية.....
224	أولا: عرض وتفسير نتائج التحليل التمييزي.....
230	ثانيا: بناء دالة التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
232	المطلب الثالث: بناء نموذج التحليل التمييزي باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
232	أولا: عرض وتفسير نتائج التحليل التمييزي.....
241	ثانيا: بناء دالة التمييز للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
244	ثالثا: مقارنة وتحليل النتائج.....
249	المبحث الثاني: نموذج الانحدار اللوجستي.....
249	المطلب الأول: اختبار مشكلة التعدد الخطي.....
249	أولا: اختبار تضخم التباين ومعامل التسامح.....
250	ثانيا: اختبارات التحقق من معامل الارتباط.....
252	ثالثا: معلمات نموذج الانحدار اللوجستي.....
253	المطلب الثاني: تقييم نموذج التحليل اللوجستي للمتغيرات المحاسبية.....
253	أولا: تقدير المتغيرات المحاسبية.....
255	ثانيا: اختبار معنوية النموذج.....
256	ثالثا: اختبار قوة المتغيرات المحاسبية المستقلة.....
257	ثالثا: مراقبة دقة التصنيف.....
258	رابعا: استنتاج معادلة النموذج اللوجستي للمتغيرات المحاسبية.....
260	المطلب الثالث: نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....

فهرس المحتويات

260	أولاً: تقدير المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
267	ثانياً: تقييم النموذج للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
268	ثالثاً: مراقبة دقة التصنيف.....
270	رابعاً: استنتاج معالة النموذج للمتغيرات المستقلة.....
274	خامساً: مقارنة وتحليل النتائج.....
279	المبحث الثالث: طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية.....
279	المطلب الأول: الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية فقط.....
279	أولاً: ملخص مراقبة البيانات.....
279	ثانياً: معلومات عن الشبكة.....
283	ثالثاً: نتائج التصنيف.....
285	رابعاً: اختبار الصدفة.....
288	المطلب الثاني: الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.....
288	أولاً: ملخص مراقبة البيانات.....
289	ثانياً: معلومات عن الشبكة.....
292	ثالثاً: نتائج التصنيف.....
297	رابعاً: مقارنة وتحليل النتائج.....
303	خلاصة الفصل:.....
308-304	الخاتمة.....
317-309	قائمة المراجع.....
324-318	قائمة الملاحق.....
326-325	ملخص الدراسة.....



قائمة الجداول



قائمة الجداول

الرقم	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم 01	الدرجات الثلاث لمعيار C _s 8	21
2	الجدول رقم 02	بناء الميزانية المالية المختصرة	66
3	الجدول رقم 03	أنواع نسب السيولة وطرق حسابها	77
4	الجدول رقم 04	أنواع نسب الهيكل المالي وطرق حسابها	78
5	الجدول رقم 05	أنواع نسب النشاط وطرق حسابها	79
6	الجدول رقم 06	أنواع نسب المديونية وطرق حسابها	81
7	الجدول رقم 07	جدول نسب التصنيف الصحيح الخاص بالقرض التنقيطي	87
8	الجدول رقم 08	النسب المرجعية المحددة من طرف جمعية رجال القرض	96
9	الجدول رقم 09	جدول التصنيف الخاص بالنموذج اللوجستي	106
10	الجدول رقم 10	الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و 2018	123
11	الجدول رقم 11	جدول النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و 2018	124
12	الجدول رقم 12	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الأولى	125
13	الجدول رقم 13	التحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة الأولى	125
14	الجدول رقم 14	الميزانية المالية للمؤسسة الثانية ما بين 201 و 2016.	128
15	الجدول رقم 15	جدول النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2014 و 2016	129
16	الجدول رقم 16	التحليل بواسطة مؤشرات الوازن المالي	130
17	الجدول رقم 17	التحليل بواسطة النسب المالية	130
18	الجدول رقم 18	الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة ما بين سنتي 2018 و 2020.	133
19	الجدول رقم 19	جدول النتائج للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و 2020	134
20	الجدول رقم 20	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	135
21	الجدول رقم 21	التحليل بواسطة النسب المالية	135
22	الجدول رقم 22	الميزانية المالية للمؤسسة الرابعة ما بين سنتي 2014 و 2016	138
23	الجدول رقم 23	جدول النتائج للمؤسسة الرابعة بين سنتي 2014 و 2016	139
24	الجدول رقم 24	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	139
25	الجدول رقم 25	التحليل بواسطة النسب المالية	140
26	الجدول رقم 26	الميزانية المالية للمؤسسة الخامسة ما بين سنتي 2017 و 2019	143
27	الجدول رقم 27	حسابات النتائج للمؤسسة الخامسة	144
28	الجدول رقم 28	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن	144

قائمة الجداول

145	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 29	29
148	الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و 2019	الجدول رقم 30	30
149	حسابات النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و 2019	الجدول رقم 31	31
150	التحليل بواسطة مؤشرات الوازن المالي	الجدول رقم 32	32
151	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 33	33
153	الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 34	34
155	حسابات النتائج بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 35	35
155	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 36	36
156	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 37	37
159	الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2017 و 2019	الجدول رقم 38	38
160	حسابات النتائج للمؤسسة الثالثة	الجدول رقم 39	39
161	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 40	40
161	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 41	41
164	الميزانية المالية للمؤسسة الرابعة بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 42	42
165	حسابات النتائج بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 43	43
166	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 44	44
166	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 45	45
169	الميزانية المالية للمؤسسة الخامسة بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 46	46
170	حسابات النتائج بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 47	47
171	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 48	48
172	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 49	49
175	الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 50	50
176	حسابات النتائج بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 51	51
176	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 52	52
177	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 53	53
180	الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2017 و 2019	الجدول رقم 54	54
181	حسابات النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2017 و 2019	الجدول رقم 55	55
182	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 56	56
183	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 57	57
185	الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 58	58

قائمة الجداول

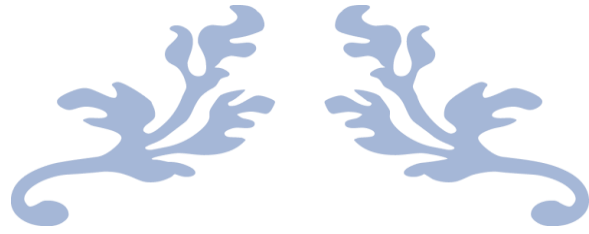
187	حسابات النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 59	59
188	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 60	60
188	التحليل بواسطة النسب المالية	الجدول رقم 61	61
191	الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 62	62
192	حساب النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 63	63
193	حساب مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 64	64
194	حساب مختلف النسب المالية	الجدول رقم 65	65
196	الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 66	66
198	حساب النتائج للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و 2020	الجدول رقم 67	67
198	حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم 68	68
199	حساب مختلف النسب المالية	الجدول رقم 69	69
199	مقارنة نتائج الطريقة التقليدية	الجدول رقم 71	70
206	توزيع المؤسسات السليمة والمتعثرة حسب البنوك التجارية العمومية	الجدول رقم 70	71
207	جدول المتغيرات غير المحاسبية	الجدول رقم 72	72
209	المتغيرات المحاسبية للدراسة	الجدول رقم 73	73
210	يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر	الجدول رقم 74	74
212	يمثل توزيع المؤسسات حسب النشاط	الجدول رقم 75	75
213	يمثل توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني	الجدول رقم 76	76
215	توزيع المؤسسات حسب عدد العمال	الجدول رقم 77	77
216	توزيع المؤسسات حسب نوع القرض	الجدول رقم 78	78
218	توزيع المؤسسات حسب عدد التعاملات	الجدول رقم 79	79
219	قيم المتوسطات للمتغيرات المحاسبية	الجدول رقم 80	80
223	اختبار تساوي المتوسطات اللام علمية Mann Withney Test- Mann	الجدول رقم 81	81
224	جدول الحالات المعالجة	الجدول رقم 82	82
224	جدول اختبار BOX'sM	الجدول رقم 83	83
225	Test de Box	الجدول رقم 84	84
225	متغيرات البناء الخاصة بنموذج التحليل التمييزي	الجدول رقم 85	85
226	جدول متغيرات التحليل	الجدول رقم 86	86
227	جدول المتغيرات الخارجة من التحليل	الجدول رقم 87	87
229	جدول اختباري معنوية الدالة	الجدول رقم 88	88

قائمة الجداول

229	جدول اختبار Lambda de Wilks لدالة التمييز	الجدول رقم 89	89
230	معاملات دالة التمييز	الجدول رقم 90	90
231	قيم تحديد حالة المؤسسة	الجدول رقم 91	91
232	تصنيف النموذج	الجدول رقم 92	92
232	الحالات المعالجة إحصائياً	الجدول رقم 93	93
233	جدول اختبار تساوي المجموعات	الجدول رقم 94	94
234	اختبار Box's M لتجانس مصفوفة المتغيرات	الجدول رقم 95	95
234	اختبار Test de Box	الجدول رقم 96	96
235	إحصائيات التحليل التدريجي	الجدول رقم 97	97
236	تحليل متغيرات دالة التمييز	الجدول رقم 98	98
237	تحليل المتغيرات المحذوفة من دالة التمييز	الجدول رقم 99	99
241	اختبار معنوية الدالة	الجدول رقم 100	100
241	اختبار أهمية الدالة التمييزية	الجدول رقم 101	101
242	بناء الدالة التمييزية	الجدول رقم 102	102
242	القيم الفاصلة لحالة المؤسسة	الجدول رقم 103	103
243	جدول التصنيف للدالة التمييزية	الجدول رقم 104	104
244	جدول المقارنة بين نتائج النموذجين	الجدول رقم 105	105
247	ملخص نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية فقط	الجدول رقم 106	106
247	ملخص نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية و غير المحاسبية	الجدول رقم 107	107
249	اختبار تضخم التباين ومعامل تباين التسامح	الجدول رقم 108	108
251	اختبار التحقق من معاملات الارتباط	الجدول رقم 109	109
252	تقدير ثابت النموذج اللوجستي	الجدول رقم 110	110
253	اختبار WALD	الجدول رقم 111	111
253	تقدير المتغيرات المستقلة	الجدول رقم 112	112
255	اختبار معنوية النموذج	الجدول رقم 113	113
256	اختبار قوة المتغيرات المحاسبية	الجدول رقم 114	114
257	جدول التصنيف الخاص بالمتغيرات المحاسبية فقط	الجدول رقم 115	115
259	المتغيرات الداخلة في بناء النموذج اللوجستي	الجدول رقم 116	116
260	تقدير المتغيرات المستقلة المحاسبية	الجدول رقم 117	117
262	تقدير المتغيرات المستقلة غير المحاسبية	الجدول رقم 118	118

قائمة الجداول

265	المتغيرات الغائبة عن النموذج في كل مرحلة من مراحل البناء	الجدول رقم 119	119
267	اختبار معنوية النموذج للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	الجدول رقم 120	120
268	Model Summary	الجدول رقم 121	121
269	جدول التصنيف الخاص بنموذج المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	الجدول رقم 122	122
271	جدول المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في بناء النموذج	الجدول رقم 123	123
274	جدول مقارنة النتائج	الجدول رقم 124	124
277	ملخص نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية فقط	الجدول رقم 125	125
277	ملخص نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	الجدول رقم 126	126
279	ملخص مراقبة البيانات للمتغيرات المحاسبية	الجدول رقم 127	127
280	معلومات عن الشبكة العصبية المستخدمة	الجدول رقم 128	128
283	ملخص نموذج الشبكة	الجدول رقم 129	129
283	جدول التصنيف للشبكة العصبية الاصطناعية	الجدول رقم 130	130
281	الأوزان المتشابهة للمتغيرات	الجدول رقم 131	131
286	جدول دقة التصنيف	الجدول رقم 132	132
287	ترتيب الأهمية للمتغيرات المحاسبية فقط	الجدول رقم 133	133
288	ملخص مراقبة البيانات المحاسبية وغير المحاسبية	الجدول رقم 134	134
288	معلومات عن الشبكة	الجدول رقم 135	135
292	ملخص عن نموذج الشبكة	الجدول رقم 136	136
292	نتائج تصنيف النموذج	الجدول رقم 137	137
293	الأوزان المتشابهة والتي تم حسابها بناء على مجموعة بيانات التدريب	الجدول رقم 138	138
295	جدول مساحة ROC	الجدول رقم 139	139
296	جدول المتغيرات المستقلة للنموذج	الجدول رقم 140	140
298	جدول تحليل ومقارنة النتائج	الجدول رقم 141	141
301	ملخص نموذج الشبكة للمتغيرات المحاسبية فقط	الجدول رقم 142	142
301	ملخص نموذج الشبكة للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	الجدول رقم 143	143

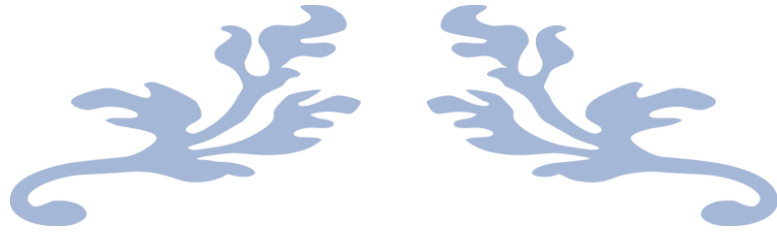


قائمة الاشكال



قائمة الأشكال

الرقم	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل رقم 01	أسباب تعثر المقترضين	46
2	الشكل رقم 02	العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك	52
3	الشكل رقم 03	الأداء حسب معيار المصدر	53
4	الشكل رقم 04	تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل	73
5	الشكل رقم 05	بنية خلية عصبية اصطناعية	90
6	الشكل رقم 06	مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية	92
7	الشكل رقم 07	الشبكات العصبية ذات الطبقة الوحيدة	94
8	الشكل رقم 08	شبكة عصبية متعددة الطبقات	94
9	الشكل رقم 09	توزيع المؤسسات حسب البنوك	207
10	الشكل رقم 10	المؤسسات المتعثرة حسب العمر	211
11	الشكل رقم 11	المؤسسات المتعثرة حسب قطاع النشاط	212
12	الشكل رقم 12	المؤسسات المتعثرة حسب الشكل القانوني	214
13	الشكل رقم 13	المؤسسات المتعثرة حسب عدد العمال	215
14	الشكل رقم 14	المؤسسات المتعثرة حسب نوع القرض	217
15	الشكل رقم 15	المؤسسات المتعثرة حسب التعاملات السابقة	218
16	الشكل رقم 16	الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية فقط	282
17	الشكل رقم 17	اختبار الصدفة ROC للمتغيرات المحاسبية	285
18	الشكل رقم 18	تحليل الأهمية للمتغيرات المحاسبية	286
19	الشكل رقم 19	الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	291
20	الشكل رقم 20	اختبار الصدفة ROC للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	295
21	الشكل رقم 21	تحليل الأهمية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	296

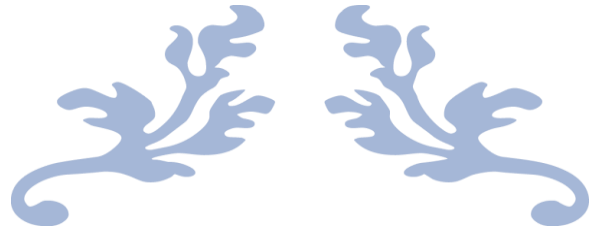


قائمة الملاحق



قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق	الرقم
321-318	أسباب تعثر المقترضين	الملحق رقم 01	1
324-321	العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك	الملحق رقم 02	2



مقدمة



مقدمة:

اقترن اليوم تطور اقتصاد البلد بمدى قدرة وفعالية النظام البنكي في تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنشطتها وقطاعاتها خاصة في ظل الغياب الشبه تام للسوق المالية في الجزائر، وذلك من خلال الوساطة المالية التي تلعبها بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي عن طريق قيامها بوظيفتين أساسيتين تتمثل الأولى في قبول الودائع وأخرى في منح القروض ، هذه الأخيرة التي تعتبر أهم وظيفة لديها كون أن الفوائد المترتبة عنها تعد العائد الأول والأساسي للبنوك بصفة مباشرة ولأصحاب الودائع بصفة غير مباشرة، مما انجر عن هذه الوظيفة حساسية مفرطة للمخاطرة عن باقي الوظائف التي تقوم بها، فعولمة الخدمات والتطور التكنولوجي الهائل في هذا المجال أدى إلى تزايد درجة تعقيدها خاصة في ظل التزايد المستمر للمؤسسات وانتشارها إضافة إلى تنوع أنشطتها وخدماتها، كل ذلك ألزم البنوك إلى البحث عن سياسات عامة تتخذها كحلول أو طرق من شأنها الحد من درجة الخطر على القروض الممنوحة خاصة في ظل عدم جدوى الضمانات المقدمة كحلول لاستيفاء المبالغ الممنوحة.

إذ يعد خطر التعثر المالي أو ما يسمى بعدم القدرة على السداد من أكبر المخاطر التي تتعرض لها وظيفة منح القروض في البنوك التجارية لما ينجر عنه من مشاكل على مستوى البنك في إعادة استرجاع أمواله الممنوحة والفوائد المترتبة عنها والتي من شأنها أن تقلل من قدرتها على التوسع (تكلفة ضياع الفرصة البديلة) أو الوفاء بفوائد المودعين من جهة أخرى والذي قد يؤثر على الاقتصاد ككل من خلال توقف بعض المؤسسات أو إشهار إفلاسها باعتبار أن الاقتصاد الوطني عبارة عن مجموعة من المؤسسات العاملة فيه.

تعتمد الكثير من البنوك التجارية وخاصة الجزائرية منها طرقا كلاسيكية تساعد في الحد من المخاطر المترتبة عن عملية الإقراض والتي أثبتت عدم نجاعتها خاصة في ظل التزايد المستمر في عدم قدرة المؤسسات بالوفاء بالتزاماتها في أجالها المحددة حسب التقرير السنوي الأخير الصادر عن بنك الجزائر سنة 2022، الأمر الذي يستدعي من البنوك الجزائرية العمومية دق ناقوس الخطر لوضع طرق وآليات حديثة من شأنها التقليل من حدة الأخطار وحتى تساعد في اتخاذ قرارات سليمة من خلال الكشف المبكر عن سلامة او عجز المؤسسات المقترضة بغية التحسين من أدائها المالي.

ظهرت إلى الوجود في المنتصف الأول من القرن العشرين دراسات على المستوى العالمي تتمثل في نماذج إحصائية حديثة أثبتت نجاعتها في المنتصف الثاني من نفس القرن ويتعلق الأمر بدراسة Beaver.W سنة 1966 ونموذج Altman E سنة 1968، ومن تبعهم من نماذج أظهرت نتائج جد مرضية في جدوى استخدامها لتقييم الجدارة الإقراضية والتنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة.

أولاً: الإشكالية.

تعتبر عملية الرقي بالأداء الكلي هدفاً أساسياً تسعى المؤسسات مهما كان نشاطها أو حجمها إلى بلوغه بغية تحقيق الاستمرارية والنمو، والبنوك التجارية إحدى هذه المؤسسات، ويشكل الأداء المالي الهدف الجوهرى لهذه الأخيرة باعتبارها مؤسسة مالية بحتة تعمل على التوظيف الأمثل لمواردها المالية المتاحة (الإقراض) بغية تحصيل عوائد يعاد استثمارها مع تحمل المخاطر الناجمة عنه، إذ يعد خطر استرداد الأموال الممنوحة الناتج من سوء تقدير الخطر الناجم عن التشخيص السيء للمؤسسات المقترضة من أهم المخاطر التي تعيق البنوك اليوم بسبب اعتمادها على أساليب تقليدية (كلاسيكية) لتسيير مخاطرها لا تمكنها من التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة حسب ما أجمعت عليه عدة دراسات أكاديمية محلية ووطنية، لذا أصبح ضرورة حتمية عليها استبدال تلك الطرق بطرق حديثة أكثر دقة من شأنها التحكم أكثر في التشخيص الفعلي للمؤسسات المقترضة ومساعدتها في اتخاذ قرارات سليمة تتعلق بمنح القروض وبالتالي التحسين من أدائها المالي، ولعل أهم الطرق المتخذة اليوم والتي أجمع عليها الباحثين في مجال المالية خصوصاً النماذج المستخلصة من طريقة القرض التنقيطي أو ما يعرف كذلك بالتحليل التمييزي أو طريقة التحليل اللوجستي الثنائي إضافة إلى طريقة السيالة العصبية الاصطناعية.

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية كما يلي:

هل يؤدي استخدام الطرق الحديثة لتسيير المخاطر البنكية إلى تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة بالتطبيق على الوكالات العمومية العاملة بولاية المسيلة؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

1. هل يؤدي استخدام الطريقة التقليدية لتسيير المخاطر إلى الكشف عن تعثر المؤسسات المقترضة من الوكالات العمومية محل الدراسة؟
2. هل يمكن بناء نماذج إحصائية لها القدرة على التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من الوكالات العمومية محل الدراسة؟
3. هل للطرق الحديثة أثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة مقارنة بالطريقة التقليدية؟
4. هل للطرق الحديثة نفس القدرة التنبؤية بتعثر المؤسسات المقترضة للوكالات العمومية محل الدراسة؟
5. هل تعود النتائج المتحصل عليها من البيانات المحصل عليها من الوكالات العمومية محل الدراسة والمستخدم كعينة للدراسة إلى عامل الصدفة فقط؟

ثالثا: الفرضيات: للإجابة عن الأسئلة الفرعية السالفة الذكر نقوم باختبار الفرضيات التالية:

1. تملك الطريقة التقليدية القدرة على التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة بالتطبيق على الوكالات العمومية محل الدراسة.
2. يمكن بناء نماذج إحصائية تسمح بالتنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة بالتطبيق على الوكالات العمومية محل الدراسة.
3. للطرق الحديثة أثر إيجابي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالتطبيق على الوكالات العمومية محل الدراسة.
4. تختلف الطرق الحديثة في قدرتها التنبؤية من طريقة إلى أخرى بالتطبيق على الوكالات العمومية محل الدراسة.
5. لا تعود النتائج المحصل عليها باستخدام بيانات الدراسة إلى عامل الصدفة.

رابعا: أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف النماذج الحديثة وطرق بنائها ومحاولة إسقاطها على أرض الواقع من خلال دراسة محلية أجريت على مجموعة من البنوك التجارية العمومية لولاية المسيلة وهذا لدراسة أثر استعمالها على التقليل من حدة الخطر الناجم عن عدم قدرة المؤسسات المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية في آجال استحقاقها، وهذا من خلال بناء نماذج إحصائية خاصة أو من خلال قدرتها في التنبؤ بتعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة ومحاولة مقارنتها بالطريقة التقليدية لإبراز أهميتها واعتمادها كبديل للأساليب المتبعة اليوم من طرف جل البنوك التجارية العمومية الجزائرية، ويمكن إيجاز أهم الأهداف فيما يلي:

1. تعميق المفاهيم ذات الصلة بتسيير المخاطر البنكية، أسبابها وطرق علاجها.
2. الإحاطة بأهم الطرق الحديثة لتسيير المخاطر البنكية على المستوى العالمي ومحاولة إسقاطها على البنوك العمومية الجزائرية المحلية.
3. محاولة توجيه البنوك العمومية الجزائرية نحو تبني إحدى النماذج الإحصائية الحديثة في دراسة ملفات القروض من خلال التنبؤ بسلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة.
4. إعطاء صورة عميقة للبنوك عن أفضل النماذج الإحصائية الحديثة التي قد تمكنها من التقليل من حدة المخاطر التي تواجهها.
5. اقتراح نماذج حديثة محلية توضع تحت تصرف البنوك تساعد محلي القرض من رسم صورة واضحة عن حالة المؤسسات طالبة القرض لترشيد قراراتهم الائتمانية، خاصة إذا ثبتت فعاليتها على المستوى المحلي.

خامسا: أهمية الدراسة:

تعتبر الطرق الحديثة في إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة على الصعيد المحلي والوطني إذ تساعد محلي القرض من الكشف المبكر عن تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة كما تساعد المسؤولين في ترشيد قرار منح القروض وداعما أساسيا لتحسين هذه الوظيفة، لذلك تظهر جليا أهميتها في البنوك التجارية العمومية الجزائرية لتحسين أدائها المالي بصفة خاصة وتحسين أداء النظام البنكي الجزائري بصفة عامة باعتبار هذا الأخير عبارة عن مجموعة البنوك العاملة فيه.

سادسا: الأسلوب المتبع: من اجل الوصول لإجابة وافية عن إشكالية البحث وبلوغ أهداف الدراسة التحليلية، تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة النظرية لوصف الابعاد المشكلة للموضوع، أما في جانب الدراسة الميدانية فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي باعتباره أسلوب فعال لتعليل البيانات المتحصل عليها من البنوك سواء باستخدام الطرق التقليدية كالتحليل المالي أو باستخدام الطرق الحديثة ويتعلق الأمر النماذج الإحصائية لإدارة المخاطر البنكية.

ثامنا: حدود الدراسة:

تم تعيين مجال الدراسة المكانية والزمانية كما يلي:

1. الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة التطبيقية اعتمادا على بيانات مأخوذة من البنوك التجارية العمومية العاملة إقليميا بولاية المسيلة لثلاثون 30 مؤسسة مقترضة، لاستخلاص أثر الطرق الحديثة في تسيير المخاطر لتحسين أداء البنوك التجارية العمومية وذلك باستخدام نماذج التحليل التمييزي ونماذج الانحدار اللوجستي إضافة إلى نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، بهدف الوصول إلى النتائج المستهدفة
2. الحدود الزمانية: حدد الإطار الزمني للدراسة الميدانية ب 03 ثلاث سنوات سابقة لتاريخ طلب القرض لكل مؤسسة من المؤسسات المقترضة حيث حددت الفترة ما بين 2014 كحد أدنى و2020 كحد أقصى.

تاسعا: الدراسات السابقة:

1. دراسة نعيجة رزقيه أحلام بعنوان: تقييم كفاءة البنوك التجارية باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الاصطناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث، في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة، بجامعة المسيلة لسنة 2019، حيث هدفت دراسة الباحثة إلى إمكانية تقييم كفاءة البنوك التجارية باستخدام النماذج الإحصائية والمتمثل في كل من التحليل التمييزي والشبكات العصبية الاصطناعية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة.

حيث توصل الباحث إلى أن نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية يعد نموذج ذو فعالية عالية في التنبؤ بكفاءة البنوك التجارية الجزائرية عنه من نموذج التحليل التمييزي، كما أشارت النتائج إلى أن معظم البنوك حققت كفاءتها خلال الفترة 2012 و2019.

2. دراسة فخاري فاروق بعنوان: محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي -دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة لسنة 2019، حيث سلط الضوء في دراسته على نموذج تحليل الانحدار اللوجستي كأداة للتنبؤ بمشكلة التعثر الائتماني للمؤسسات المقترضة من البنوك، وذلك من خلال تطبيقه على عينة من المؤسسات المقترضة.

حيث توصل الباحث إلى إمكانية تطبيق النموذج اللوجستي في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال بناء ثلاثة نماذج لوجستية، حيث تبين بعد تحليل النتائج إلى دقة التصنيف الصحيحة لتعثر أو نجاح المؤسسات للنموذج الأول الذي يجمع كلا من المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا، فقد كانت أعلى من دقة التصنيف الصحيحة للنموذج الذي يحتوي على المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا.

3. دراسة زيري نورة بعنوان: فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية بجامعة المسيلة في سنة 2019، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فعالية التحليل التمييزي لتقدير مخاطر الائتمان، من خلال إجراء دراسة ميدانية استهدفت عينة من المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية الجزائرية، وبعد معالجة بياناتها تم صياغة نموذج وفق هذا الأسلوب للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة مما يساعد في التخفيض المخاطرة.

4. دراسة فيلال طارق بعنوان: قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مقال منشور بمجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، ديسمبر 2016، حيث هدفت دراسة الباحث إلى تطوير نموذج يمكن البنوك من التنبؤ بإفلاس المؤسسات المقترضة وهذا من أجل مساعدتها لاتخاذ القرارات الائتمانية، و للوصول الى ذلك قام بأخذ عينة مكونة من 60 مؤسسة مقترضة أخذت بالتساوي بين مؤسسات سليمة وأخرى متعثرة، وبعد التحليل أظهرت النتائج تحقيق طريقة القرض التنقيطي نسبة تصنيف صحيحة عالية الدقة وصلت حدود 98.30% من اجمالي المؤسسات المصنفة، الأمر الذي من شأنه مساعدة البنوك التجارية الجزائرية على التحكم الأمثل في مخاطر القروض.

5. دراسة قارة عشيرة نصر الدين وقادري نورية بعنوان: نحو نموذج لتفسير وتقدير مخاطر القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، مقال منشور بمجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، 2017، حيث أجريت الدراسة على مجموعة من المؤسسات المقترضة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية معسكر، بهدف التنبؤ بفشل المؤسسات المقترضة، باستخدام نموذج القرض

التنقيطي، حيث أجريت الدراسة على عينة من 50 مؤسسة مقترضة في سنة 2014، من بينها 42 مؤسسة سليمة والباقي متعثرة، إذ توصل الباحث إلى وضع نموذج قرض تنقيطي يساهم في تسيير وتقدير خطر التعثر بقدرة تنبؤية بلغت حدود 96%.

6. دراسة محمد تواتي طليبة بعنوان: نماذج دعم قرار منح القروض وأداء المحفظة الائتمانية للبنوك العامة الجزائرية (مترجمة)، مقال منشور بمجلة مخبر دراسات العلوم التجارية والتسيير، الجزائر، 2003، هدفت الدراسة إلى كيفية بناء نموذج باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي من أجل التنبؤ بالوضع المستقبلي لقدرة المؤسسات على سداد المبالغ المقترضة من البنوك التجارية الجزائرية، حيث قام الباحث بتطبيق النموذجين على ثلاث عينات انطلاقاً من نوعين من المتغيرات، يتعلق الأمر باستخدام المتغيرات الكمية ممثلة في النسب المالية والمتغيرات النوعية ممثلة في بعض خصائص العلاقة الائتمانية بين المؤسسات والبنوك المانحة للائتمان لها، حيث توصل الباحث إلى فعالية استخدام نموذج تحليل الانحدار اللوجستي على حساب نموذج التحليل التمييزي، حيث كانت نسبة التصنيف الصحيح لنموذج الأول 90.10% بينما حقق النموذج التمييزي نسبة 89.6% وذلك بعدما طبق الباحث على العينة المسحوبة من بنك BADR في الفترة الممتدة ما بين (1992-1997) أما نتائج تطبيق النموذجين على بنك BNA فقد بلغت دقة تصنيفها الكلية نسبة متساوية 87.65% في الفترة نفسها من الدراسة.

عاشرا: مساهمة الدراسة:

ترتكز الدراسة على بعض النقاط التي تم إهمالها في الدراسات السابقة، والتي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:

1. اعتمدت الدراسات السابقة على ميزانيات البنوك في عملية التحليل للوصول إلى تأثير إحدى الطرق على الأداء المالي للبنوك التجارية عموماً، أما في هذه الدراسة فتم الاعتماد على ميزانيات مالية وجدول النتائج لثلاث سنوات سابقة لتاريخ طلب القرض خاصة بـ 30 مؤسسة مقترضة من مختلف البنوك العمومية الجزائرية العاملة إقليمياً بولاية المسيلة حيث تم تحليل 15 خمسة عشر مؤسسة طالبة للقرض من مختلف البنوك بالطرق التقليدية (المؤشرات والنسب المالية) وذلك لإعطاء صورة قريبة للتي بنت عليها البنوك في معرفة الوضعية المالية للمؤسسات والتي على أساسها تم اتخاذ قرار منح القروض.
2. الدراسات السابقة اعتمدت على طريقة أو طريقتين على الأكثر للوصول إلى نموذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة بينما في هذه الدراسة تم اعتماد ثلاث طرق دفعة واحدة إضافة إلى الطريقة التقليدية ومحاولة إيجاد الفروقات بين الطرق الحديثة والطريقة الكلاسيكية من جهة ثم الفروقات بين الطرق الحديثة في حد ذاتها من جهة أخرى، كل ذلك من أجل تبيان أهم الطرق الحديثة التي من شأنها مساعدة البنوك في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة لترشيد قراراتها الائتمانية بغية الوصول إلى أحسن أداء مالي ممكن.
3. بناء أربع نماذج تنبؤية متمثلة في معادلات تعرف بمعادلات Z باستخدام النموذج التمييزي ونموذج التحليل اللوجستي فالأول باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط والأخر باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير

المحاسبية انطلاقاً من مجموعة من المتغيرات المستقلة المستخدمة في بناء النموذج المتحصل عليه إضافة إلى تبيان نسبة التنبؤ بتعثر المؤسسات باستخدام طريقة السيالة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معاً.

4. تسعى هذه الدراسة كذلك إلى تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض باتخاذ النماذج المتوصل إليها باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط والتي تعتمد البنوك التجارية باعتبارها دراسة الأسد مقارنة بالدراسات المكملة لمنح القروض، خصوصاً إذا ما ظهرت الملامح الإيجابية لجدارة النماذج الإحصائية، والتي تثبت النتائج المتحصل عليها لاحقاً.

5. عكس الدراسات السابقة والتي طبقت عن البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي احتوت على بنوك عمومية وخاصة في نفس الوقت، نجد الجديد في هذه الدراسة أنها دراسة محلية بحتة طبقت على بنوك تجارية عمومية محلية (إقليمية) ومؤسسات اقتصادية تنشط هي الأخرى محلياً بنفس إقليم الولاية بغية أن تكون النتائج المحققة قريبة للواقع باعتبارهم ينتمون إلى نفس بيئة الأعمال.

إحدى عشر: هيكل الدراسة:

تم تقسيم الأطروحة إلى جانبين رئيسيين ألا وهما الجانب النظري والجانب التطبيقي، احتوى كل جانب منهما على فصلين وهذا راجع إلى طبيعة وهدف الدراسة بالإضافة إلى الإشكالية المراد الإجابة عليها اعتماداً على الفرضيات المبينة.

1. الجانب النظري:

تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين يتعلق الأول بعموميات حول البنوك والقروض أين تم التطرق فيه إلى إعطاء مفاهيم عامة حول البنوك والقروض وظائفهما، مهامهما، خصائصهما وأنواعهما إضافة إلى الحديث عن إجراءات منح القروض داخل البنوك والضمانات المقدمة لمنحه، أما بخصوص المبحث الثاني فقد تناول المخاطر في البنوك التجارية أين تم الحديث عن المخاطرة كمفهوم تمهيدي ثم تسيير المخاطر أهدافه، أدواته ومراحله لينتهي المبحث بالحديث عن تسيير المخاطر البنكية كهدف رئيسي لموضوع البحث أين تم الحديث فيه عن عموميات حول تسيير المخاطر البنكية كالفاعلية منها والعوامل المؤثرة عليها، ويختتم بالقروض المتعثرة وطرق معالجتها.

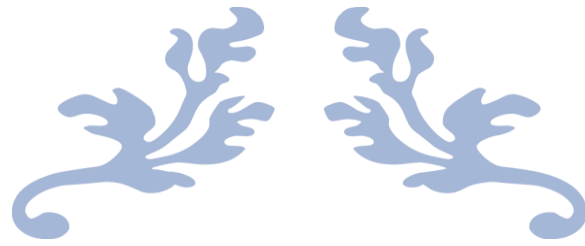
أما في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان قياس خطر القرض البنكي وتقديره، أين تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث فالأول تم التطرق فيه لمفهوم الأداء بصفة عامة ثم الأداء المالي بصفة خاصة ليركز في الأخير للحديث عن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وأهميته، أما المبحث الثاني فخصص لتقدير خطر القروض وفق الطريقة التقليدية المتبعة اليوم من طرف جميع البنوك التجارية العمومية أين وجب الحديث عن التحليل المالي، أهميته وأهدافه إضافة إلى استعمالاته، ولم يتوقف المبحث عند هذا الحد أين تم التطرق فيه إلى التعريف بمختلف مخرجات النظام المالي المحاسبي متمثلتا في القوائم المالية، ليختتم بالمؤشرات وأهم النسب المالية التي سيعتمد

علمها في الدراسة الميدانية، أما بخصوص المبحث الثالث الموسوم بعوان التحليل باستخدام الطرق الحديثة فقد تم الحديث فيه عن ثلاث طرق لتسيير المخاطر بالبنوك التجارية كل على حدى ويتعلق الأمر بطريقة القرض التنقيطي، طريقة الانحدار اللوجستي و طريقة السيالة العصبية الاصطناعية، من مفاهيم عامة واستخداماتهم إضافة على مراحل بناء نماذجهم وطرق اختبارهم.

2. الجانب التطبيقي:

تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى فصلين أساسيين فالأول تم التعريف بالبنوك محل الدراسة من نشأة ووظائف كمبحث تمهيدي للدراسة الميدانية، ليتم بعدها حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية لخمسة عشر 15 مؤسسة مقترضة من البنوك التجارية العمومية بالمسيلة وتحليلها ماليا لوضع صورة حقيقية وواضحة المعالم عن حالة المؤسسات المقترضة قبل حصولها على القرض.

أما في الفصل الثاني فقد تناول تطبيق كل طريقة من الطرق التي تم تناولها في الجانب النظري بالاستعانة ببرنامج SPSS إصدار 29.0.0.0 في الطرق الثلاثة حيث تم بناء 04 أربعة معادلات تنبئية وحساب نقطة ترجيحهم بواسطة التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي أما الطريقة الثالثة والمتعلقة بالسيالة العصبية الاصطناعية فقد تم من خلال تبين أثر الطريقة على التنبؤ بتعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة.



الفصل الأول

تسيير المخاطر في البنوك التجارية



تمهيد:

تعد البنوك التجارية من بين أهم الدعامات الأساسية التي تساهم في بناء الهيكل الاقتصادي لأي بلد مهما كانت درجة نموه و تقدمه، وازدادت أهميتها كذلك في عصرنا هذا، حيث أصبحت تشكل أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف المؤسسات والقطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، فهي من بين أهم أدوات التمويل انتشارا في وقتنا الحالي خاصة في ظل غياب الدور المهم الذي قد تلعبه البورصة في عملية التمويل القصير والطويل الأجل ولا يقتصر نشاطه البنوك على ما تزاوله من أعمال بنكية كقبول الودائع ومنح القروض و فقط، بل تتعداه إلى خلق المناخ المناسب للاستثمار وتوفير أرضية و بيئة صالحة للتنمية الاقتصادية.

وانطلاقا من مقولة لا عمل بلا مخاطرة فالبنوك التجارية تتعرض اليوم إلى عدة هزات ومشكلات سواء على مستوى أصولها أو على مستوى عملياتها تحول من عزيمتها في القيام بمهامها لتحقيق أهدافها المسطرة، لذا لقيت دراسة وإدارة المخاطرة اليوم اهتماما كبيرا ودراسات واسعة من طرف مختصين في المجال المالي والبنكي لما تلحقه من أزمات تبدأ من الإعسار لتصل أحيانا حد الإفلاس.

يتضمن هذا الفصل عرضا نظريا خاص بموضوع الدراسة الذي قسم إلى مبحثين يتمثلان فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والقروض

المبحث الثاني: المخاطر في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والقروض

تم التطرق في هذا المبحث إلى مجمل المفاهيم العامة حول البنوك من جهة والقروض التي تمنحها هذه الأخيرة من جهة أخرى من خلال أربعة مطالب عالج فيها الأول الإطار المفاهيمي للبنوك كالنشأة والتعريف والأنواع والوظائف وغيرها من العناصر، أما الثاني والثالث فتحدث عن المفاهيم العامة للقروض التي تمنحها البنوك وإجراءات منحها وشروط الاستفادة منها، في حين أختتم المبحث بالتعرف إلى سياسة الإقراض في البنوك التجارية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك

تعتبر البنوك التجارية بمثابة وسيط بين أصحاب الفائض والعجز المالي فهي إحدى المؤسسات الهامة لنمو اقتصاد أي بلد كان، إذ يتركز نشاطها الأساسي على قبول الودائع ومنح القروض.

أولاً: ماهية البنوك

1. نشأة البنوك

نشأت البنوك كمتطلبات اقتضتها تطور الأنشطة الاقتصادية عبر الزمن، ولعل الصيرافة في أوروبا وإيطاليا بالذات، هم أول من طرقت هذا الباب، فلقد كان التجار يودعون أموالهم لديهم بغية حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيرافة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الأولى للبنوك وهي قبول الودائع، وكان المودع إذا أراد استرداد الذهب يعطي للصائغ إيصاله أو شهادة تثبت إيداعه للذهب، وقد تطورت هذه الشهادات (شهادات الإيداع) نتيجة تطور الثقة بالجهة التي أصدرتها. وقد كانت في البداية شهادات اسمية كانت تتداول عن طريق التنازل، ثم تطورت مع الزمن وأصبحت شهادات لحاملها أي أصبحت تنتقل من يد إلى أخرى عن طريق التسليم¹، بمرور الوقت، بدأ الناس في قبول الإيصالات بين بعضهم البعض كوسيلة للتبادل. وبقيت العملات الذهبية مكدسة في خزنة الصائغ. يدرك الصائغ هذه الحقيقة، لذلك أقرض ذهبه مقابل الفائدة وهكذا تنشأ الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك، أي الإقراض. أما بالنسبة لإنشاء العملة أو إصدارها فيحدث عندما تظهر القروض في شكل إيصالات صادرة عن صائغ الذهب (بدلاً من الذهب الحقيقي) ويتم تقديمها للمقترضين، خاصة بعد أن يبدأ الناس في الوثوق بهذه الإيصالات لأنه يمكن استبدالها كالمعتاد.

بحلول القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض مودعيهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدهم الدائمة، أطلق عليها السحب على المكشوف، أدى ذلك إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات، مما دفع بالمفكرين بالمطالبة في الربع الأخير من القرن السادس بإنشاء بنك حكومي والذي كان في البندقية سنة 1587 أطلق عليه اسم "بنك بيازاريالتو-

¹ مهل مطر ذيب شوكر، رضوان وليد العمار، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الأردن، 1996، ص 183.

Bancodelja Piazza dirialta" ليكون بذلك أول بنك أنشأ في العالم، ليليه سنة 1609 بنك أمستردام و الذي كان الغرض منه حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب إلى آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات، ورغم أن قانون إنشاء البنك يقضي بحظر القيام بمنح القروض، إلا أنه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية أمستردام وإلى شركة الهند الشرقية الهولندية. وفي عام 1694م بنك إنجلترا، ومن ثم تم إنشاء بنك فرنسا عام 1800م.¹

وفي بداية القرن الثامن عشر تزايد عدد البنوك، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين أكثر وكسب ثقتهم لدرجة الرجوع إلى الأموال الخاصة بملاك هذه البنوك حال إفلاسها.

وخلال القرن التاسع عشر تم إجراء تعديلات على قوانين إنشاء البنوك، بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة، ويرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها. وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.²

وتجدر الإشارة إلى أنه قد برزت بعد ذلك اختلافات بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية، وبالذات في ألمانيا وبلجيكا، وإلى حد ما في سويسرا وإيطاليا. ففي إنجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة. وقد مكنتها هذا من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها، بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة للتجاءلها.

2. تعريف البنك التجاري

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق أمستردام والبندقية، ومن حيث الأصل اللغوي فهي ترجمة إلى كلمة (Banco) الإيطالية والتي يقصد بها المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ليتطور المعنى فيما بعد إلى المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم تطور المصطلح إلى المكان التي توجد فيه تلك المنضدة ويجرى فيه الإتجار بالنقود.³

✓ **التعريف الأول:** "هي مؤسسات ائتمانية، تقوم بتلقي الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي و الاستثمار المالي سواء في الداخل أو الخارج بما فيها المساهمة

¹ اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص44.

² المرجع نفسه، ص ص 44-45.

³ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

في إنشاء المشروعات التنموية وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك كله يهدف إلى الربح، وهو يتقاضى على كل عملية أو خدمة يؤديها لصالح عملائه، وهذا وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".¹

✓ **التعريف الثاني:** "البنك هو مؤسسة تقوم بالعمليات البنكية، أهمها استقبال الودائع من المدخرين أو الجمهور وإقراضها للمقترضين أو القيام بعمليات مالية أخرى من أجل تحقيق أهدافه".²

✓ **التعريف الثالث:** "هي مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".³

✓ **التعريف الرابع:** "اعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها وهي تنحصر في النقاط الآتية:

✚ العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.

✚ القيام بمنح القروض.

✚ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهرة على إدارتها"

من خلال التعاريف السابقة لبعض الكتاب يمكن القول بأن البنوك التجارية هي " هي مؤسسة مالية تلعب دور الوساطة في انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز في شكل قروض قصيرة وطويلة الأجل مقابل الحصول على عمولات وفوائد متفق عليها مسبقا بين الطرفين مع تحمل جزء من المخاطرة"

3. وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف المهمة يمكن تقسيمها إلى كلاسيكية وحديثة والتي نوجها فيما يلي:

1.2. الوظائف التقليدية:⁴

✓ فتح الحسابات الخاصة بالمدودعين.

✓ استثمار موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية

✓ تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء.

¹ عبد الغفار حنفي ورسمية قريبا، أسواق المال بنوك تجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 21.

² سعداوي سامية، العوامل المؤثرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة ما بين 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص 4.

³ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص 145.

⁴ خالد أمين عبد الله و اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 40.

✓ شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء.

حيث تعتبر عمليتي قبول الودائع وتشغيل موارد البنك في شكل منح قروض من بين أهم العناصر التي أنشأت من أجلها البنوك التجارية لذا سنتطرق إلى هاتين العنصرين بشكل أكثر من التفصيل.

أ- قبول الودائع:

يفضل معظم الأفراد في عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم ويبحثون دائما عن أحسن الصيغ للمحافظة عليها، وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الودائع على أنها كل ما يقوم الأفراد بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة على سبيل الحفظ أو التوظيف¹ وتأخذ الودائع التي تتلقاها البنوك عدة أشكال من بينها:

✓ **الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب):** أهم ما يميز هذا الشكل من الودائع عن غيرها أنها تمنح لصاحبها الحق في سحب المبلغ المودع في أي وقت شاء سواء دفعة واحدة على عدة دفعات، دون أي قيود أو شروط يلزمها البنك على صاحبها، كما أن البنك لا يستطيع أن يتحجج بأي حجة أو عراقيل كانت أمام المودعين في استعمال ودائعهم، كما أن ما يميز هذا النوع بأن صاحبها لا يمكنه الاستفادة من الفوائد نظير احتفاظ البنك للوديعة بالرغم من استعمالها في منح القروض.

✓ **الودائع لأجل:** هي تلك الودائع التي يقوم أصحابها بوضعها لدى البنك لمدة زمنية معينة معلومة لا يستطيعون سحبها إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها، ويتميز هذا الشكل عن غيره بأنها مقابل فوائد يدفعها البنك للمودع وعلى هذا الأساس، تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات قصيرة الأجل، فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، فالأولى تعطي الحق في الحصول على عائد يتمثل في الفوائد البنكية، بينما الثانية تعني أن المدة التي تمكثها الوديعة في البنك ليست بطويلة، غير أنه توجد إمكانية سحب الوديعة لأجل في أي وقت ومتى أراد المودع ذلك شريطة استيفاء بعض الشروط كإخطار البنك بالسحب مع تحمله مصاريف تحسب على أساس المبلغ المسحوب فقط.²

✓ **الودائع الادخارية:** تهدف البنوك إلى جذب وتشجيع ذوي الدخل الصغيرة ومساعدتهم على الادخار، إذ أن هؤلاء المودعين من ذوي الدخل المنخفضة، ما كان يمكن أن يكون لهم علاقة بالبنوك يوما ما لولا إتاحة الفرص لهم عن طريق هذه الودائع، ولها أهمية بالغة فيما توفره من وسائل متميزة للاستثمار ولتحقيق الربح والأمن من ناحية، وسهولة ويسر سحبها من ناحية ثانية.³

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 25.

² المرجع نفسه، ص 27.

³ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 49.

✓ **الودائع الائتمانية:** لا تنشأ مثل هذه الودائع إلا في حالة فتح العميل حساب ائتماني والقيام بعمليات الإقراض، فعندما يمنح البنك قرضاً لعميل ما دون أن يسحبه، فهو بذلك يمنحه قدرة تمكنه من تسوية معاملاته المالية عن طريق الشيكات.¹

ب- منح القروض:

تقوم البنوك بمنح القروض إلى الأفراد في شكل قروض استهلاكية أما المؤسسات الاقتصادية إما بغرض الإنشاء – التوسعة في شكل قروض الاستثمار أو لتلبية احتياجات دورة الاستغلال في شكل قروض الاستغلال، وتختلف قروض الاستثمار عن قروض الاستغلال من عدة جوانب، فالأولى تكون طويلة أو متوسطة الأجل أما الثانية فهي قروض قصيرة المدة لا تتعدى السنة أما فيما يخص الرصيد فإن قروض الاستثمار ذات رصيد موجب أو ما يسمى بالمكشوف المعبأ على خلاف قروض الاستغلال التي يكون فيها رصيد المؤسسة لدى البنك سالب.

توجد عدة أشكال لقروض الاستغلال من بينها:

✓ **السحب على المكشوف:** يحق للمستفيد من ترخيص السحب على المكشوف، من تجاوز المبلغ المودع لدى البنك وجعل حسابه مديناً على ألا يتجاوز المبلغ المرخص له، وتحسب الفائدة على المبلغ المسحوب فقط لا المبلغ المرخص له، وعادة لا يتعدى الترخيص دورة الاستغلال.

✓ **المكشوف المعبأ:** يسمح هذا النوع من القروض، من حصول صاحبه على مبلغ القرض المطلوب فقط ويضخ في رصيده وجعل حسابه دائناً، بحيث تحسب الفوائد على المبلغ المطلوب فقط لا الممنوح له، وعادة لا تتعدى صلاحيته دورة الاستغلال.

✓ **عمليات الخصم:** يعتبر السند لأمر والكمبيالة من الأوراق التجارية القابلة للتظهير حيث يخول للبنك شراء الأوراق التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد بمبلغ أقل مما هو وارد على الورقة التجارية للاستفادة من الفرق بين المبلغين بعد التحصيل، هذا ما يسمى سعر الخصم الذي يعتبر عائد للبنك.

✓ **الائتمان المقدم للتجارة الخارجية:** تقوم البنوك بدور الوساطة في التسويات المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية كتقديم الائتمان اللازم للمستورد، إذ تقوم البنك بصب مبلغ القرض في حساب المستورد مقابل فائدة على المبلغ الكلي حتى ولو لم يستعمله كلياً، كما ينتج عنها قيام البنوك بإصدار خطابات ضمان التي يطلبها ويشترطها المصدرون، وتلك مقابل سداد المستورد قيمة ما استورده من البنك الأجنبي.

2.2. الوظائف الحديثة²

✓ **إدارة أعمال وممتلكات العملات وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة مختصة**

✓ **الإقراض السكني والمتمثل في شراء سكن شخصي.**

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 28.

² خالد أمين عبد الله واسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 40.

✓ المساهمة في تنفيذ الخطط المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

✓ المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية.

3. خصائص البنوك التجارية:

تتمثل أهم الخصائص التي تتمتع بها البنوك التجارية كما يلي¹:

✓ تحتل البنوك التجارية المركز الثاني من حيث التدرج الهرمي للجهاز البنكي إذ يعتبر حجر الأساس له بعد

البنك المركزي، حيث يعمل هذا الأخير على رقابة البنوك لما له من أدوات ووسائل وتقنيات يهدف من

خلالها التحكم في عمل البنوك بما يتوافق والسياسة النقدية للبلد.

✓ تكتسب البنوك التجارية صفة التاجر في معاملاتها اليومية فهي بذلك تسعى جاهدة إلى تحقيق أكبر قدر

ممکن من العائد عكس البنك المركزي.

✓ تتعدد وتنوع البنوك التجارية ويبقى البنك المركزي واحد، فتنوع الأولى تبعاً لحاجات السوق، غير أن

تعددتها في الاقتصاديات الرأسمالية لا يمنع من العمل على تحقيق نوع من التفاهم والتحالف

الاستراتيجي، الذي من شأنه خلق وحدات بنكية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه

الاحتكارية على أسواق النقد والمال.

ثانياً: سمات البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال بالتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي يجعلها

تتسم بصغر رأس مالها قياساً بأموالها المتاحة للاستثمار الذي يجعلها في مشكلة استراتيجية لضمان حقوق

المودعين من خلال توفير السيولة الكافية التي تجعلها قادرة على تسديد قيم الودائع تحت الطلب، كما أنها لا

يمكن أن تحقق أرباحاً إلا من خلال الاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر من الربحية التي قد تحتاج إلى زمن طويل

لتحقيقه، هذه الأمور تعرض البنوك التجارية إلى عدة مخاطر من شأنها أن تضعف مركز الثقة لدى المودعين، كل

هذه الأمور ساعدت في توفير عدة سمات أساسية لها تتمثل في :

1. الربحية.

تسعى البنوك إلى تحقيق هدف زيادة قيمة ثروتها من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد، ولحصول ذلك وجب

العمل على حسن استخدام الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة والتقليل من النفقات، باعتبار أن

الربح هو الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، وعليه فإن إجمالي دخل البنك يشمل نتائج أعمال

الاقتراض والاستثمار، وكذلك المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة القيمة السوقية لبعض أصوله، أما

المصاريف البنكية فتتمثل في المصروفات الناشئة عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول والقروض غير

¹ رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد الدولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 22-24.

القابلة للاسترداد ، و تتركز المنافع الاقتصادية على تحقيق أكبر فائض بين إجمالي النفقات البنكية، وتحاول البنوك اليوم تحقيق هذا الهدف من خلال تقليل النفقات والبحث عن أكبر إيراد ممكن.¹

2. السيولة.

تعرف السيولة النقدية للبنك التجاري بأنها القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، والتي تشمل بشكل أساسي تلبية متطلبات سحبوات المودعين ومتطلبات الائتمان، لذلك يعد توفير السيولة أحد الأهداف الأساسية التي تعمل البنوك على توفيرها، لتجنب الخسائر الناجمة عن التصفية القسرية لبعض أصولها غير السائلة، خاصة في ضل إشاعات عدم توفير السيولة الكافية لتعويض ثقة المودعين والتي قد تدفعهم لسحب ودائعهم دفعة واحدة ، الأمر الذي قد يؤدي بالبنك إلى إفلاسه.²

3. الأمان

يتميز البنك بصغر رأسماله مقارنة بالأموال المودعة لديه، وهذا يعني انخفاض مبدأ الأمان، فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله، لأن زيادتها قد تدفعه إلى تغطيتها بأموال المودعين، في المقابل على البنك تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين على حساب رأس ماله الصغير.³

من خلال ما سبق يمكن القول إن المشكلة أساسية في تسيير البنوك يرجع إلى التعارض الصارخ بين أهداف كل من إدارة البنك وإرادة المودعين، فالأولى تسعى جاهدة إلى تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يؤثر سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون من البنك أن يحتفظ بأكبر قدر السيولة وأن يوجهها نحو استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة وهو ما يترك أثرا سلبيا على الربحية.

لذا ينبغي على البنوك التركيز أكثر بغية تحقيق أهدافها المتمثل في أقصى عائد ممكن مع مراعات أهداف المودعين المتمثلة في السيولة والأمان والتي لا يمكن أن تتحقق الا من خلال قوانين و تشريعات صارمة تخدم الطرفين.⁴

ثالثا: أنواع البنوك

للبنوك عدة أنواع وأنماط تبعا لعدة مقاييس، منها ما يتعلق برأس مالها أو نشاطها وأخرى حسب أنواع المتعاملين معها أو العملة التي تتعامل بها إضافة إلى الحيز الجغرافي الذي تمارس نشاطها من خلاله وغيرها من المعايير، ويمكن القول إن أهم أنواع البنوك السائدة حاليا تتمثل في:

¹ زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 91-92.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 10.

³ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 15.

⁴ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 36.

- ✓ البنوك المركزية
- ✓ البنوك التجارية
- ✓ البنوك المتخصصة
- ✓ البنوك الاستثمارية

1. البنوك المركزية:

هي منشأة مصرفية لا تهدف إلى الربح، وإنما لتدعيم النظام النقدي والاقتصادي للدولة، فهي مملوكة بالكامل له، إذ يعتبر من أهم المؤسسات المالية للنظام البنكي، باعتباره الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والرأس المالي، ويعتبر نشاطاته ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية العامة، كما يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة لتمتعه بالسيادة والاستقلالية، فهو يقوم حاليا بأداء الكثير من الأعمال مما جعل من الصعب تقديم تعريف دقيق وموجز له.¹

من أهم وظائفه ما يلي²:

- ✓ خدمة الأنشطة الحكومية في مختلف مجالاتها.
- ✓ تنشيط الاستثمار الأجنبي.
- ✓ إصدار الأوراق النقدية والعمل على استقرار أسعار الصرف.
- ✓ تحديد سعر الخصم ومعدلات الفائدة التي تطبقها البنوك التجارية.
- ✓ الرقابة على النقد.
- ✓ الإشراف والرقابة على جميع الوحدات التابعة للجهاز المصرفي.
- ✓ العمل على تطبيق السياسة النقدية للبلاد.
- ✓ تدعيم القطاعات الاقتصادية التابعة للدولة.

2. البنوك التجارية:

هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وعمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات، هذا إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات البنكية المتعددة الأخرى، بما يسهم في تسيير المعاملات للأفراد ومؤسسات المجتمع.

3. البنوك المتخصصة:

هي مؤسسات مالية متخصصة تعمل على تمويل المشروعات في مجال معين، ومن بين أنواعها البنوك الزراعية، البنوك الصناعية، البنوك العقارية، وغيرها من البنوك.

¹ شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992، ص 32.
² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، جامعة المنصورة، البحث رقم 66، ص 62.

4. بنوك الاستثمار والأعمال:

تعتبر شركات لتوظيف الأموال لفترة زمنية متوسطة وطويل الأجل بغرض تحقيق الأرباح وتمويل المشروعات التنموية في المجتمع.

المطلب الثاني: القروض البنكية:

تعتبر القروض من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك، فبعد خدمات نقل الأموال، تلتهما عملية الاقراض التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات الكافية لقاء حصوله على التمويل، لذا فإن هذه العملية هي تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض، والتي تدل على توافقهم في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.¹

أولاً: عموميات حول القروض البنكية

1. تعريف القروض البنكية

تعددت التعاريف حول القروض البنكية والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ **التعريف الأول:** " القرض البنكي هو تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الأعمال (المقترضين) من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولأجل محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين."²
- ✓ **التعريف الثاني:** " تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها."³
- ✓ **التعريف الثالث:** لقد عرف القرض في المادة 112 من قانون النقد والقرض كما يلي: "تشكل عملية القرض كل عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر."⁴
- ✓ **التعريف الرابع:** "هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كانت بنكا أو مؤسسة مالية والمقترض."⁴

¹ محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، سبتمبر 2014، ص2.

² محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص123.

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ص103.

⁴ فريدة بخزاز يعبدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 108.

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول إن القروض البنكية عملية قيام البنوك بتقديم أموال إلى أفراد أو مؤسسات لتلبية احتياجاتهم التمويلية مقابل فوائد معلومة مسبقا، مع تحمله جزء من المخاطرة.

2. عناصر القروض البنكية

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص عناصر القرض والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ عنصر الثقة: وهي الثقة التي يمنحها البنك للعميل.
- ✓ عنصر الزمن: هناك فاصل زمني بين عملية منح القرض ووقت تحصيله وقد تكون هذه المدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل حسب نوعية القرض.
- ✓ المبلغ: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.
- ✓ المقابل: هو العائد الذي يحصل عليه البنك ويتمثل ذلك في مبلغ الفائدة والعمولات.
- ✓ الضمانات: وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

ثانيا: أنواع القروض البنكية

يمكن تقسيم أنواع القروض البنكية إلى عدة أقسام مختلفة وهي:

1. القروض البنكية وفقا لمعيار الفترة الزمنية:

تصنف القروض وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

2.1. الائتمان قصير الأجل: يمنح في شكل اعتماد لمدة لا تتجاوز السنتين، ومن صيغته ما يلي:

✓ خصم الأوراق التجارية:

✓ اعتمادات الصندوق (اعتمادات الخزينة): هي تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمؤسسات التي

تعاني من عجز مؤقت في خزيتها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات الجارية والتي تكون عادة في نهاية الشهر من كل سنة، وتستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الاستغلال، وهي على عدة صيغ منها: تسهيلات الصندوق، بطاقات الائتمان، الاعتماد بالإمضاء، الاعتمادات الموسمية.¹

2.1. الائتمان متوسط وطويل الأجل: تمنح البنوك قروضا تتراوح بين السنتين والسبع سنوات لأغراض

التوسع، أو إجراء تعديلات تطور من مستوى الإنتاج، وقد تزيد هذه المدة لتصل حدود العشرين سنة بالنسبة للقروض ذات الأجل الطويل والموجهة لتمويل الاستثمارات الدائمة والتي تندرج وطبيعية الأصول الممولة، مع العلم أن التمويلات تصل حدود 80% من قيمة المشروع، ونظرا لضخامة هذه القروض وطول

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 31.

مدتها تعتمد البنوك لمواجهة المخاطر المرتبطة بها إلى الرهن الرسمي من الدرجة الأولى ثم الكفالات تليها الرهن الحيازي للعتاد، أما عن معدل الفائدة فتحدده عادة السلطة النقدية للبلاد.¹

2. الائتمان المصرفي وفقا لمعيار النشاط:

تصنف القروض وفقا لمعيار النشاط إلى ما يلي:²

1.2. قروض الاستهلاك: يكون الهدف من هذا النوع من القروض تسديد نفقات طارئة لا يمكن للمقترض مجاهاها، ويتم السداد إما بالاعتماد على دخله أو بتصفية البعض من ممتلكاته.

2.2. القروض الإنتاجية: يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات عموما لتمويل النشاط الإنتاجي أو الاستثماري، كما يستخدم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

3. الائتمان المصرفي وفقا لمعيار الغرض:

تصنف القروض التي تمنحها البنوك حسب هذا المعيار إلى قروض تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، وقروض شخصية.

4. الائتمان المصرفي حسب معيار الضمان:

1.4. القروض المضمونة: تصنف القروض في مثل هذا النوع من إلى:³

✓ قروض بضمان شخصي: يعتمد البنك في هذا النوع من القروض على تعهد شخص غير المقترض بالتسديد في حالة عجز المقترض عن سداد المستحقات، ويرتكز البنك في منحه للقرض على مقدار الطرف الضامن على الالتزام بالسداد.

✓ قروض بضمان عيني: يعتمد البنك في منحه لهذا النوع من القروض على أصل عيني أو مالي بخلاف سابقه، وقد تكون الأصل إما بضاعة، أوراق مالية، أوراق تجارية، قروض بضمان ودائع لأجل وشهادات الإيداع والاستثمار، وأهم ما يركز البنك عليه هو الهامش، الذي يعبر عن الفرق بين قيمة الأصل الضامن وقيمة القرض نفسه، والهدف منه تجنب الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الأصل المرهون.

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات، تطبيقات-، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص ص 40-41.

² زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2014، ص 5.

³ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 55-56.

2.4 القروض غير المضمونة:¹

✓ بصفة عامة لا تقدم البنوك قروضا بدون ضمان، غير أنه في بعض الأحيان قد تلجأ إلى هذا النوع من القروض وتكتفي بوعد المقرض فقط، وذلك عندما يكون المقرض من بين الأشخاص الذين يقترضون باستمرار، فيكون البنك على دراية تامة بمركزه المالي وقدرته على السداد فيقوم بفتح اعتماد لتمكينه من السحب تحت قيدين أساسيين هما:

✓ القيد الأول: الرصيد المعوض، عند منح البنك قروضا من هذا النوع فإنها تلزم المقرض بأن يبقي في حسابه وبشكل مستمر رسيدا مساويا من 10% إلى 20% من قيمة القرض، تمثل هذه الأرصدة طريقة لرفع معدل الفائدة الحقيقي على القرض الممنوح.

✓ القيد الثاني: وجوب قيام المقرض بسداد دينه دفعة واحدة وليس على أقساط، وذلك من أجل التأكيد على طبيعة القرض بأنه من النوع قصير الأجل (استغلالي)، وأنه لا يمكن الاعتماد عليه في حالة القروض طويلة الأجل (قروض الاستثمار).

5. القرض البنكي النقدي المباشر:²

الائتمان النقدي المباشر هو قيام البنك بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب القرض واستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد القرض ونوع الضمان المطلوب. إن من بين أهم أنواع النقد المباشر شيوعا في البنوك التجارية هي:

✓ حساب جاري مدين

✓ القروض المباشرة (القروض والسلفات المباشرة)

✓ الكمبيالات المخصصة

وفيما يلي شرح توضيحي لأهم أنواع النقد المباشر.

1.5 حساب الجاري المدين:

قديمًا كان الحساب الجاري المدين هو الشكل المسيطر على عمل البنوك التجارية، أما حاليا فقد تقلص دوره كثيرا خاصة في الدول المتقدمة ولم يعد لهذا الشكل من القروض أي أهمية واستبدل بالقروض المحددة المدة والغرض، ويعتبر الجاري المدين اتفاق بين البنك وطالب القرض، بموجبه يقوم البنك بوضع مبالغ نقدية في شكل

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص ص 40-41.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 98-104

تسهيلات تحت تصرف العميل حيث يسمح له بالسحب في حدود السقف المتفق عليه، وتجدر الإشارة أن العميل باستطاعته السحب فوق السقف المسموح شريطة حصوله على موافقة إدارة البنك.

2.5. القروض والسلفات المباشرة

تعتبر القروض والسلفات النقدية أكثر أشكال الائتمان النقدي شيوعا واستخداما لدى البنوك التجارية، ويمتاز هذا الشكل عن سابقه، أن المقترض يلجأ لهذا النوع لتغطية الاحتياجات في رأس المال العامل أي للتمويل الاستثماري طويل الأجل، كما أنه لا يوجد نوع واحد فقط من القروض والسلفات النقدية بل يختلف النوع باختلاف طريقة السحب وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذا طريقة التسديد.

المعروف أن العميل عند تسديده للقرض أو السلفة لا يستطيع سحبها كلياً أو جزئياً مرة أخرى، إذ أنها تمنح وتسدد مرة واحدة فقط في شكل أقساط متفق عليها مسبقاً، ويمكن أن تأخذ هذه القروض أحد الصور التالية:

- ✓ القروض العادية: هي قروض تمنح لمدة زمنية محددة وتسدد في شكل أقساط.
- ✓ القروض المتجددة: هي قروض يكون للعميل الحق في تجديدها أكثر من مرة لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات.
- ✓ القروض تحت الطلب: هو اتفاق يستطيع بموجبه العميل الحصول على قرض بمبلغ محدد وخلال فترة زمنية معينة.
- ✓ قروض الحد الأعلى: هو قرض مسقف المبلغ لا يمكن للعميل تجاوزه وفي حالة الاقتراب منه ومحاولة تجاوزه وجب عليه تسديد جزء من القرض حتى يتمكن من الاقتراض مرة أخرى.

3.5. الكمبيالات المخصومة:

تعتبر عملية خصم الأوراق التجارية شكلاً من أشكال الائتمان البنكي قصير الأجل، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بموجبه أحد التجار بدفع مبلغ معين لتاجر آخر في تاريخ محدد، غير أن هناك بعض التجار لا يستطيعون الانتظار إلى غاية ميعاد الاستحقاق، فيقوم بالتقرب من البنك للحصول على المال مقابل تخليه عن عمولة تسمى هذه العملية بالخصم، على أن يقوم البنك لاحقاً باستحقاق المبلغ في ميعاده والاستفادة من الفارق بين المبلغ الأصلي للورقة التجارية والمبلغ المخصوم.

6. القرض البنكي غير المباشر

يختلف هذا النوع عن سابقه كون البنك لا يعطي الحق لطالبيه في استعمال النقد بشكل مباشر، كما أن هذه القروض لا تمثل ديناً مباشراً على العميل، أما في حالة عدم احترامه للتعهدات والالتزامات المبرمة فتصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على البنك.

توجد عدة أشكال لهذا النوع من القروض نوجزها فيما يلي:

1.6. الكفالات البنكية (خطابات الضمان): تمثل الكفالة البنكية نشاطا غاية في الأهمية لدى البنوك

التجارية إذ تعتبر ضمانا لدين أو التزام معين أساسه التعهد للقيام بعمل معين.

والكفالة البنكية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك بضمان أحد عملائه وذلك بناء على طلبه في حدود مبلغ محدد ومدة معينة اتجاه طرف ثالث يسمى بالمستفيد، وتوجد عدة أنواع منها وهي:

✓ الكفالات النقدية: يصدرها البنك لصالح العميل تتضمن تعهدا منه على سداد التزاماته النقدية بتاريخ الاستحقاق في حالة عدم احترام لها.

✓ كفالات الدفعات المقدمة: يلجأ إلى هذا الشكل من الكفالات في حالة المشاريع التي تتطلب دفعات مسبقة من مالك المشروع، ولضمان أمواله يطلب هذا الأخير كفالة بنكية تتضمن إعادة المبلغ المسبق في حالة عدم التزامه بالتنفيذ.

✓ كفالة محجوزة الضمان: تشترط بعض الاتفاقيات احتجاز مبلغ من قيمة المشروع من طرف البنك على سبيل ضمان التنفيذ الكامل للمشروع أو ملحق خاص به.

✓ كفالة حسن التنفيذ: تستعمل لضمان حسن تنفيذ المقاول للمشروع، فهي بمثابة تغطية للعطل أو الضرر الذي قد يصيب المشروع في حالة عدم التزام المنفذ بدفتر الشروط المتفق عليه.

✓ الكفالة الجمركية: هي كفالة تمكن المستورد من تأجيل سداد الرسوم والضرائب، فهي ضمان للمكفول بتنفيذ التزاماته اتجاه الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة.

2.6. الاعتمادات المستندية:

يستعمل في مجال التجارة الخارجية، وهو عبارة عن التزام البنوك سواء جهة المصدر أو المستورد حيث يقوم البنك جهة المستورد بضمان تحويل الأموال المتفق عليها إلى المصدر شريطة وصول كافة الوثائق الثبوتية من البنك جهة العميل المصدر التي تثبت حصول عميله على البضائع المتعاقد عليها، مقابل حصول البنوك على عمولة متفق عليها مع عملائهم مسبقا.¹

فالاعتماد المستندي هو تعهد من البنك بتسديد قيمة الاعتماد المتفق عليه مقابل تقديم سندات مطابقة للشروط والمواصفات المتفق عليها، كما توجد عدة أنواع للاعتماد المستندي كالائتمان المشترك الذي ظهر بعد تعاضد احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويلات ضخمة تفوق استطاعة بنك واحد، الأمر الذي استوجب

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 117.

مشاركة أكثر من بنك في عملية التمويل، إذ تسعى البنوك مؤخرًا إلى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان تجنبًا للمخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها.

ثالثًا: أهمية القروض البنكية :

تلعب القروض دورًا كبيرًا في زيادة كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك وذلك على النحو التالي:¹

1. بالنسبة للإنتاج:

تتطلب احتياجات الاستثمار في الاقتصاد الحديث الخاصة بعمليات الإنتاج المختلفة إلى رؤوس أموال ضخمة، فمن غير الممكن توفيرها من المداخل الاستثمارية الفردية أو الخاصة، لذا تقدم البنوك والمؤسسات المالية المختلفة تسهيلات في ذلك من خلال قروض لتمويل استثماراتهم، فبإمكان المنتجين أن يحصلوا على قروض عن طريق إصدار سندات وبيعها للمؤسسات والأفراد ، مما يساعدهم على زيادة حجم التدفقات الداخلة، ونتيجة لذلك تقوم البنوك بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، وتساعدهم في تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى قيامها بتقديم القروض للمستثمرين مباشرة بما هو متوفر لديها من الودائع المدخرة.

2. بالنسبة للاستهلاك:

أحيانًا يصعب على بعض الأفراد توفير بعض السلع الاستهلاكية الضرورية اعتمادًا على دخولهم التي قد تكون ضعيفة أحيانًا، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة قروض قصيرة ومتوسطة الأجل تقدمها لهم البنوك ويكون تسديد مبالغها مستقبلاً على فترات ودفعات محددة، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن.

3. بالنسبة للاقتصاد ككل:

تلعب البنوك دور الوسيط بين وحدات الفئات المالية وأصحاب العجز المالي، لذا فالإقتصاد ككل يستفيد هو الآخر من هذه الوساطة من عدة جوانب خاصة:

✓ تفادي عرقلة النشاط الاقتصادي، الذي قد ينشأ نتيجة لعدم التوافق في الرغبات بين وحدات الفئات والعجز المالي، هذا الأمر قد ينتج عنه اختلال على مستوى الإقتصاد ككل، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بالوساطة المالية.

¹ عادل أحمد حشيش، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص ص 145-146.

✓ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بشكل يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، بالإضافة إلى التوسع في الأنشطة الحالية، وكلا الحاليتين ينتج عنه زيادة الإنتاج والخدمات وفتح مناطق جديدة إضافة إلى زيادة دخل الأفراد في المجتمع، ومن هنا تحقيق المزيد من الازدهار والرفق الاقتصادي.

المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض.

أولاً: معايير منح القروض:

يمكن تلخيص أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض إلى ثلاث مناهج أساسية تتمثل في:

1. منهج 5C's¹

وفقاً لهذا المنهج يقوم البنك بتحليل خمسة أشياء عن المقترض حيث جميعها تبدأ بحرف C باللغة الانجليزية تتمثل فيما يلي:

1.1 شخصية المقترض: Character

يقصد به مدى التزام المقترض بالعقود والعهود ومدى تحليه بالصدق والأمانة والوفاء بالتزاماته، إذ توفر هذه الركيزة للبنك معرفة مدى رغبة المقترض في سداد دينه، بالإضافة إلى أخلاقياته في التعامل مع الإدارة.

2.1 رأس المال المقترض: Capital

يقصد به إمكانياته وقدراته وملاءته المالية، فكلما زادت الأموال والملاءة المالية قلت درجة المخاطرة على القرض الممنوح، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

3.1 قدرته على إدارة المشروع: Capacity

يقصد بالقدرة على إدارة المشروع مدى إلمام المقترض بالفكرة، بالإضافة إلى طاقته المعرفية والإدارية وحتى المهنية، ومن ثم مدى قدرته على إدارة المشروع المطلوب تمويله، فكلما كانت إمكانياته أفضل كلما قلت درجة المخاطرة لدى البنك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

4.1 الضمانات: Collateral

تعتبر الضمانات من الأشياء الواجب توفرها قبل عملية الإقراض، فعلى المقترض إذا كان منتجاً أن يمتلك آلات وأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة، وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة الذي يجب امتلاكه لمخزون من البضائع والوسائل لجذب العملاء، لذا يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضمان للقرض.²

¹ زياد رمضان و محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 224-225.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 155.

فكلما كانت الضمانات التي يقدمها المقترض للبنك ذات قيمة ومواصفات عالية كلما كانت درجة المخاطرة أقل.

5.1. الظروف المحيطة بالمشروع وطالب القرض: Condition

يقصد بالظروف المحيطة بالمشروع الظروف الاقتصادية والسياسية التي قد تنعكس إيجاباً أو سلباً في قدرة المقترض على السداد، ومن ثم على درجة المخاطرة، وعموماً فإنه كلما استقرت الظروف أو ازدادت إيجابيتها كلما كانت درجة المخاطرة في منح القرض أقل والعكس صحيح.¹

2. منهج 5P's².

لا يكاد يختلف هذا المنهج عن سابقه في تحليل القروض البنكية، وإن اختلفت التسميات باللغة الإنجليزية، فبدلاً من استعمال عناصر تبدأ بحرف C يتم في هذا المنهج استعمال عناصر تبدأ بحرف P وهي كالتالي:

1.2. شخصية المقترض: Personality

لا تختلف إطلاقاً عن سابقتها في منهج 5C's فهي مسألة تتعلق بأخلاق و كازمات المقترض.

2.2. الغرض: Purpose

يقصد به الغاية من القرض (استثماري) أي استثمارات طويلة الأجل أو (استغلالي) أي يستخدم لتمويل الاحتياجات في رأس المال العامل وقد يكون أحياناً استهلاكياً، ومن الطبيعي أن لكل صنف من هذه الأصناف مخاطره الخاصة، وعلى البنك أخذ كل احتياطاته الوقائية للتقليل من حدتها، كما أنه من حقه رفض الإقراض لأغراض لا تتضمنها سياسته الإقراضية، ومن الطبيعي أيضاً أن يتم تحليل مخاطر المنتج وطرق الوقاية منها.

3.2. القدرة على السداد: payment والرغبة فيه.

يقصد بها قدرة المقترض على الوفاء، وذلك من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلة، من حيث المقدار وكذا مواعيد تحصيلها، ومنها الأقساط والرهن ورفع اليد على الرهن ونقل الملكية، بالإضافة إلى نوع التمويل وما إلى ذلك من الإجراءات الضرورية ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة، كمقدار التدفق وتواريخ الدفع، كل ذلك يعطي صورة واضحة عن احتمالية التعرض للعسر المالي من عدمه، وفكرة عن السداد في المواعيد المحددة، خاصة إذا كانت التدفقات النقدية إلى الخارج أكبر من التدفقات النقدية إلى الداخل.

4.2. الحماية: Protection

يقصد بالحماية قيام البنك بحفظ حقوقه ومصالحه المتعلقة بعملية الإقراض المطلوب في حالة تم منحه، ويدخل في هذا العنصر الضمانات التي تم الحديث عنها في المنهج الأول 5C's ومدى ملاءمتها للقرض المطلوب ومخاطرها المتوقعة.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص 225.

² المرجع نفسه، ص ص 225-226.

5.2. التوقعات المستقبلية: Prospects

لا يختلف هذا العنصر عن سابقه والمتعلق بمدى نجاح المقترض في أعماله المذكور في المنهج السابق 5C's، حيث يتشابهك مضمونها في مدى ملاءة العميل وقدرته على السداد، إذ ينحصر مضمونها في اكتشاف حالة الخطر الذي يحيط بالقرض الممنوح للعميل ومستقبله، كمحاولة اكتشاف الظروف المحيطة بالعميل سواء الداخلية منها أو خارجية، ولهذا فقد تتأثر سياسة الاقراض لدى البنوك بالمؤشرات الاقتصادية، مثل معدل النمو العام إلى نسبة التضخم أو معدلات الفائدة وغيرها من المؤشرات.

3. منهج PRISM

يعتبر هذا المنهج النظرة الحديثة لمكونات التحليل الاقراضي وعناصره من وجهة نظر البنك مانح القرض، ويعتبر أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في هذا المجال، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف للعميل ويتم فيها الموازنة بين المخاطر الاقراضية وقدرته على الوفاء.¹

وتتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير وفيما يلي عرض مفصل لعناصرها:²

1.3. التصور الواضح: Perspective

ويقصد به إحاطة البنك بمخاطر منح القروض والعوائد المتوقعة، إضافة إلى المخاطر الناجمة عنه، كل هذا يدعو البنك إلى تحليل وضعية المقترض دقيقا من حيث استراتيجيات التشغيل والتمويل، مما يساعد في تصور أوضاع المقترض بوضوح.

2.3. القدرة على السداد Repayment

يحدد محتوى هذا المتغير قدرة العميل على السداد، وهي من الأمور التي تهتم بها إدارة البنك، وتتمثل في تحديد نوع مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية التي سيستخدمها العميل في سداد قرضه.

3.3. الغاية من الإقراض Intention

مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من القرض الممنوح للعميل و كقاعدة عامة فان الهدف أو الغرض من عملية الإقراض هي التي يجب أن تشكل أساس، و أن آخر ما تفكر فيه إدارة الاقراض هو تصفية موجودات العميل أو توقيف نشاطه لاسترداد مبلغ القرض.³

4.3. الضمانات Safeguards

قد تكون الضمانات عبارة عن عقارات أو منقولات كما قد تكون عبارة عن آلات وتجهيزات، توضع تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وبسط يده عليها لا أكثر، ففي حالة عجز المدين على الوفاء بالتزاماته في أجال استحقاقها

¹ محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريج، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 34.

² زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص 226-227.

³ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 153

وبعد استوفاء جميع الشروط القانونية اللازمة، قد يلجأ الدائن وهو البنك إلى التصرف في القيم المرهونة وبيعها من أجل تحصيل أمواله والفوائد المستحقة كإجراء أخير.

5.3. الإدارة Management

يقصد بالإدارة تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب القرض بالإضافة على تحديد كيفية الاستفادة منه، وكذا المعلومات المتعلقة بشخصيات رجال الإدارة المهمين، مثل رؤساء الدوائر والمصالح، ومنتخذي القرار المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي لمشروع طالب القرض.

4. نموذج 8C's¹

1.4. الشخصية Character

تعتبر من أهم الركائز الأساسية في أي قرار اقرضي، حيث تعتبر شخصية العميل من العناصر الأكثر تأثيراً على درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك، فكلما توفرت الصفات والسلوكيات الواجب توفرها في أي مقترض كامتلاكه لروح المسؤولية في سداد التزاماته في الوقت المحدد كلما قلت بذلك درجة المخاطر لدى البنوك. وتعتبر عملية تقييم شخصية العميل من الأمور المعقدة جداً، ويرجع ذلك إلى صعوبة تقييمها مادياً إنما يتم من خلال المعلومات التي يتم جمعها من مصادر داخلية وخارجية، وتعتبر كشوف حسابات العميل لدى البنوك الأخرى ومركزية مخاطر الدفع لدى البنك المركزي من بين أهم العناصر المساعدة على التحقق من شخصيته.

2.4. القدرة على الاستدانة Capacity

يعبر هذا المصطلح على مدى قدرة العميل في إعادة المبالغ المقرضة إليه، إلا أنه هناك عدة اتجاهات حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميعها وفقاً لأربعة اتجاهات هي:

➤ الاتجاه الأول: يعبر عن القدرة على أنها أهلية العميل على الإقراض.

➤ الاتجاه الثاني: يعبر عن القدرة من خلال قدرة العميل على إدارة أعماله وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

➤ الاتجاه الثالث: ركز هذا الاتجاه على قدرة طالب القرض في إيجاد عائد متوقع كاف لضمان سداد التزاماته، وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد القرض تعتمد على حجم التدفقات النقدية الداخلة.

➤ الاتجاه الرابع: يعبر عن القدرة بأنها مقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل.

3.4. رأس المال Capital

يعبر عن رأس المال أحياناً بثروة المقترض، أي ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة كالودائع والأوراق المالية والعقارات مطروحة منها المطلوبات التي في ذمته، ويعتبر رأس المال صمام الأمان للبنك والضمان المقدم من طرف

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، الأردن، عمان، 2013، ص ص 70-76.

المقترض والمتاح للدائنين للسداد في أسوأ الظروف، وعدم كفايته يعرض صاحبه لأزمات مالية، فكلما كان رأس المال كبيراً كلما قلت درجة المخاطرة لدى البنوك والعكس صحيح.

4.4. الضمانات Collateral

تعتبر الضمانات الملجأ الأخير للمقرض في حالة عجز المقرض عن السداد، فالضمانات ليست بديلاً عن مصادر السداد وإنما تجعل من الدين الجيد ديناً أفضل، ولا تجعل الدين السيئ ديناً أفضل، فكلما زاد احتمال الخطر كانت الضمانات أداة لحماية حقوق البنك والتقليل من المخاطرة.

5.4. الظروف العامة Condition

تعتبر الظروف الاقتصادية عموماً من العوامل الأساسية التي تؤثر في قدرة العميل عن السداد، وترتبط بشكل أساسي بالمنح الاقتصادية والإطار التشريعي السائد ومدى استقراره وما يتصل به من تشريعات مالية ونقدية، فالمقرض لا يستطيع التحكم في الظروف السائدة، بل يجب عليه الأخذ في الحسبان طبيعة التقلبات الاقتصادية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وهل هي خاصة بقطاع معين فقط أم هي تشمل جميع القطاعات، وما إذا كانت تمكن المقرض من توظيف الأموال الممنوحة في تحقق عائد مناسب يمكنه من خدمة الدين.

" يتم ترتيب الائتمان من خلال تقسيمه حسب درجة المخاطر الائتمانية التي يمكن مواجهتها مع المقرضين، ويتم ذلك إما من خلال إعطاء درجات (Score) ويعرف بنظام التميز أو نظام حكمي (Judgmental System)، وتظهر قدرة إدارة الائتمان على تحديد قابلية المقرض وقدرته على إعادة الائتمان بتاريخ الاستحقاق، أو من خلال إعطاء نقاط أو أوزان (Points) ويعرف بالنظام التجريبي (Empirical System) من خلاله يتم إعطاء نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة في طالب الائتمان ومقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى البنك.¹"

والجدول التالي يبين الدرجات الثلاث التي يعتمد عليها معايير 8C's في تصنيف المخاطر:

الجدول رقم 01: الدرجات الثلاث لمعيار 8C's

المعيار	درجة المخاطر الائتمانية
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر منخفضة جداً
الشخصية + القدرة - رأس المال	مخاطر منخفضة إلى المتوسط
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر منخفضة إلى المتوسط
القدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة	مخاطر متوسطة
القدرة + رأس المال - الشخصية	مخاطر مرتفعة
الشخصية + رأس المال - القدرة	مخاطر مرتفعة
الشخصية - رأس المال - القدرة	مخاطر مرتفعة جداً

¹ محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 75.

مخاطر مرتفعة جدا	رأس المال- الشخصية- القدرة
مخاطر مرتفعة	القدرة- الشخصية – رأس المال

المصدر: محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 75

6.4. التجارب السابقة مع المقترض Credit History :

تعتبر التجارب السابقة مع المقترض من العناصر الأساسية المساعدة في قرار منح القروض، حيث يتم من خلاله دراسة السجل التاريخي للمقترض، فكلما كانت التجارب السابقة جيدة زادت فرصته في الحصول قروض جديدة أما إذا كانت غير مشجعة فإن فرصته في الحصول تقل.

7.4. التغطية Coverage :

يقصد بالتغطية الغطاء التأميني الذي يجب أن يوفره المقترض لتغطية الخسائر المتوقعة في التدفقات النقدية التشغيلية بسبب التوقف عن العمل، ويمكن مواجهة هذه المخاطر من خلال بوالص تأمين تغطي مختلف الأخطار المتوقعة.

8.4. التدفقات النقدية Cash Flow :

تتكون من عنصرين أساسيين، التدفقات التشغيلية وتعلق بدورة الاستغلال والنشاط العادي للمؤسسة وأخرى غير تشغيلية لا ترتبط بنشاط المؤسسة العادي.

ثانياً: إجراءات منح القروض:

تمر عملية منح القروض من طرف إدارة البنوك بعدة إجراءات تتمثل فيما يلي¹:

1. الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل في الحصول على القرض وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في مجال منح القروض، وتمكن الدراسة الأولية من الاطلاع على مضمون القرض كالمبلغ المطلوب، الغرض منه وأجل استحقاقه إضافة إلى طريقة ومدة السداد، إذ تساعد عملية الفحص الأولي في إبراز شخصية وقدرات العميل من جهة وكذا النتائج التي سيحققها العميل أو المؤسسة من جهة أخرى، وتحديد حالة أصولها وظروف تشغيلها، فمن خلال هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عنه.

2. تحليل القرض:

ترتكز عملية تقييم المؤسسة طالبة القرض على تقييم ملاءمتها الفورية وقدرها على تحقيق العوائد والأهداف المسطرة التي تسعى إليها، فتلجأ البنوك إلى عملية التحليل مستعينة بذلك بالمؤشرات وبعض النسب المالية المتفق عليها في هذا المجال، إذ أن الغرض من التحليل هو قياس وتقييم الوضعية المالية والحقيقية للمؤسسة، أو مقارنتها مع نسب مالية أخرى لمؤسسات من نفس القطاع أو النشاط، كمقارنتها بنسب ذات معايير موضوعة من نفس

¹ منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1996، ص ص 295-297.

النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة طالبة القرض.¹ ويقوم التحليل على مجموعة من المعلومات التي تتحصل عليها البنوك من مصادر مختلفة بغية معرفة إمكانيات المقترض كشخصيته وسمعته إضافة إلى قدرته على سداد القرض بناء على المعلومات المحصل عليها و مدى ملائمة رأس ماله من خلال نتائج التحليل المالي، وقد تتعدى الدراسة ذلك إلى معرفة الظروف الاقتصادية المختلفة المحيطة به والتي يمكن أن تنعكس سلبا على نشاطه

3. التفاوض مع المقترض:

بعد تقييم الحالة المالية لطالب القرض ومعرفة مختلف عناصر الخطر المحيطة به، استنادا على المعلومات التي تم تجميعها وتحليلها سابقا من خلال القوائم المالية المحصل عليها من طرف المقترض، تأتي مرحلة التفاوض والتي يمكن من خلالها تحديد مبلغ القرض الممنوح والغرض منه وتحديد طريقة صرفه ومدة سداده، إضافة إلى تحديد قيمة الضمانات الواجب توفرها بحوزة البنك، ولا يتوقف التفاوض عند هذا الحد بل يتعدى إلى تحديد معدل الفائدة ومختلف العمولات المختلفة وغرامات التأخير، كما يتم الاتفاق على مدة الإرجاء خاصة في القروض الطويلة الأجل التي تتطلب أجلا في الحصول على أرباح.

4. اتخاذ القرار:

بعد الانتهاء من المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة التفاوض والتي من خلال تقرر رأي المقترض بقبول الشروط المذكورة آنفا، تأتي مرحلة اتخاذ القرار والتي يقصد بها الموافقة الفعلية لطلب المقترض لتمكين بعدها إدارة البنك من مباشر التعاقد الفعلي معه، بإعداد الموافقة على طلبه والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية التي تخص طالب القرض كالمعلومات عن شخصيته سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، تحديد مبلغ القرض الممنوح، الضمانات المطلوبة قبل البدء في صرف القرض، مدة الإرجاء المتفق عليها، وأهمها مدة صلاحية الموافقة فقد تلغى جميع التفاوضات السالفة الذكر تلقائية بانتهاء مدة صلاحيتها.

5. صرف القرض:

يقصد بصرف القرض وضع مبلغ القرض تحت تصرف المقترض واستخدامه في أي وقت شاء، شريطة استيفاء جميع الشروط والتعهدات والالتزامات الواردة في اتفاق القرض كالتوقيع على اتفاقية القرض وتقديم جميع الضمانات المطلوبة في شكل رهون.

6. متابعة القرض والمقترض:

كمرحلة ما قبل الأخيرة تأتي عملية متابعة القرض والمقترض على حد سواء، وتهدف هذه العملية إلى الاطمئنان على حسن استغلال المقترض للمبلغ من جهة، وحسن سير المقترض وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد الاستحقاق المحددة من جهة أخرى، وقد تظهر في هذه المرحلة عند عملية المتابعة بعض التصرفات توجب البنك على اتخاذ

¹ أحمد ميلي سمية، أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 216.

إجراءات قانونية ضده لضمان حقوقه، كما قد تتطلب أحياناً تمديد فترة الإرجاء أو السداد وربما تجديد القرض لفترة أخرى.

7. تحصيل القرض:

يقوم البنك بمتابعة مختلف تحصيلات المقترض حسب أجال استحقاقها وذلك وفق جدول زمني يدعى جدول إهلاك القرض البنكي، حيث يقوم هذا الأخير بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وفي حالة عدم استفادة المقترض من أي إجراءات الإرجاء أو التمديد فإن إخلاله بأي بند من بنود الاتفاقية تجبر البنك أن يلجأ إلى المتابعة القضائية وهي إجراء قانوني يمكنه من حفظ حقوقه.

ثالثاً: الضمانات البنكية

للبنك عدة مخاطر جراء قيامه بمنح القروض، لهذا يعمل جاهداً للتقليل منها، وذلك بفرض ضمانات موضوعية لصالحه من أجل تفادي الأخطار المتوقعة.

1. تعريف الضمانات البنكية.

تتعدد وتختلف التعاريف حول مصطلح الضمانات لذا نوجزها فيما يلي:

✓ **التعريف الأول:** "الضمان البنكي هو عبارة عن تعهد يصدر من البنك بناء على طلب عميل له (الأمر) بدفع مبلغ أو قابل للتعيين لشخص آخر دون قيد أو شرط، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المحددة في نص الضمان ويوضع في هذا الأخير الغرض الذي صدر من أجله".¹

✓ **التعريف الثاني:** "الضمان هو تعهد من البنوك بأن يسدد المستفيد عند أول مطالبة بالمبالغ بشرط أن تتم المطالبة خلال مدة سريان الضمان وفي حدود المبلغ المصدر به وفي نفس الغرض المصدر من أجله وإسقاط حق المستفيد في الرجوع على البنك بالمبلغ المطالب به".²

التعريف الاجرائي: من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن "الضمانات هي تعهدات قانونية إلزامية تحوي قيمة مالية، يضعها المقترض مؤقتاً تحت يد المقرض إلى حين التسديد الكلي لمستحقاته".

2. أنواع الضمانات البنكية:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للضمانات وهي:

1.2 الضمانات الشخصية:

يتحقق الضمان الشخصي من خلال تدخل شخص آخر غير المقترض برهن لفائدة المقترض يوضع تحت يد البنك لسداد القرض في حالة توفيق هذا الأخير عن الدفع، فينتقل الدين تلقائياً من المقترض إلى الضامن ليتمكن

¹ جمال عبد الخضر عبد الرحيم، خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة في التشريعات والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة، اتحاد المصارف البنكية العربية، الكويت، 1999، ص 29.

² أحمد نور، المحاسبة في المنشآت المالية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 251.

هذا الأخير إما بسداد المبلغ المتبقي أو قيام البنك بالتصرف فيه وبيعه لاسترداد أمواله، وعلى هذا الأساس لا ينشئ الضمان الشخصي إلا بتدخل طرف ثالث يدعى الضامن.

توجد نوعان من الضمانات الشخصية وهي:

أ- الكفالة: تعتبر من بين أهم الضمان الشخصية والشائعة، وهي عبارة عن عقد يلتزم بموجبه شخص معين بأن يقوم مقام المدين بأداء التزاماته تجاه البنك إذا كان هذا الأخير غير قادر على الوفاء بهذه الالتزامات في تاريخ استحقاقها.

فمن خلال التعريف يتبين لنا أن الكفالة فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد الاحتمالات السيئة في المستقبل، ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحقق عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته، ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي أعطي لها اهتمام كبير من طرف البنوك، ويشترط في الكفالة أن تكون مكتوبة ومتضمنة طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، وينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة في العناصر التالية:

✓ موضوع الضمان.

✓ مادة الضمان.

✓ الشخص المدين وهو الشخص المكفول.

✓ الشخص الكافل.

✓ أهمية وحدود الالتزام.

ب- الضمان الاحتياطي: يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية، ويمكن تعريفه على أنه التزام

تجاري من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على التسديد في حالة عدم قدرت المقترض على الوفاء.¹

وبناء على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان وتتمثل في ثلاث وهي السند لأمر، السفتجة أو الكمبيالة، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ التسديد، وعليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف الموقعين على الورقة ويسمى هذا الشخص ضامن الوفاء.

كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في وجهين آخرين:

"فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان مانح الضمان غير تاجر، والسبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية، ويتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتره عيب في الشكل."²

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 66

² إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية-دراسة قانونية-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 21.

2.2. الضمانات الحقيقية:

تسمى أيضا بالضمانات العينية لأنها تنص على الشيء المادي ذو القيمة الحقيقية المقدمة للضمان ويتمثل في عقارات أو منقولات، حيث توضع تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس له الحق في التصرف فيها أو تحويل ملكيتها، ففي حالة عجز المقترض على تسديد استحقاقاته، يخول له استرجاع المبلغ المقرض إضافة إلى فوائده المستحقة من خلال بيع القيم المرهونة بعد استوفاء جميع الإجراءات والشروط القانونية المنصوص عليها. في الواقع يمكن للبنك أن يلجأ إلى عملية بيع القيم المرهونة سواء عقارات أو منقولات بعد استوفاء عدم تسديد ثلاثة أقساط متتالية، حيث يشرع هذا الأخير في عملية البيع بالمزاد العلني وهو الإجراء المعمول خاصة في البنوك التجارية الجزائرية بعد تبليغ المقترض بقرار الحجز الصادر من المحكمة إضافة إلى قرار البيع خلال 15 يوما. ويمكن أن نميز نوعين من ها النوع من الضمان:

أ- **الرهن الحيازي:** في هذا النوع من الرهون يكون على قيم منقولة فقط كالآلات والمعدات حيث يستفيد المقترض استفادة كاملة من العتاد موضوع الرهن، غير أنه لا يمكن التصرف فيه إلى بعد رفع يد البنك عليه وذلك بعد التسديد الكلي لمبلغ القرض موضوع الضمان.

ب- **الرهن العقاري:** هو عقد بموجبه يضع المدين تحت تصرف الدائن عقارا يعتبر كضمان لدينه ليستوفي من هذا الأخير حقه في حالة عجز المدين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع يلائم القروض طويلة الأجل، ومن أمثلة ذلك قروض الاستثمار، القرض العقاري كالرهن الاتفاقي - الرهن الشرعي - الرهن القانوني.

المطلب الرابع: سياسة الإقراض لدى البنوك.

إن من بين أهم المهام الرئيسية للقائمين على إدارة البنك هي إعداد سياسة اقراضية واضحة المعايير والشروط يسترشد بها القائمين على عملية اتخاذ قرارات منح القروض.

أولاً: الإطار المفاهيمي لسياسة الاقراض

هي عبارة عن حيز يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح القروض المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكن من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.¹

من خلال التعريف يمكن استخلاص مجموعة من الاعتبارات الواجب توفرها في السياسة الاقراضية وهي:

¹ عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 141.

- ✓ أن تكون السياسة مكتوبة، أي يمكن الرجوع إليها للفصل التام في القضايا الشائكة أو التي وقعت محل جدال بين متخذي القرارات الائتمانية.
 - ✓ يجب أن تتصف بالمرونة الكافية، أي التكيف الدائم مع جميع التغيرات التي قد تحصل في شتى المجالات وبما في ذلك الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية للدولة.
 - ✓ يجب أن تضمن السياسة للبنك أغراضه وإمكانياته المالية والبشرية وأهدافه في تحقيق عائد مناسب.
1. مكونات سياسة الإقراض

يختلف هيكل ومحتوى سياسة الإقراض من بنك إلى آخر ولكن هناك عناصر رئيسة يجب أن تشملها أي سياسة كانت من بينها:

4.1. حجم الأموال المتاحة للإقراض.

تحدد في سياسة الإقراض النسبة الكلية المتاحة للإقراض وهي نسبة من الموارد المالية المتاحة المتمثلة في الودائع لأجل و الإقراضات و رأس المال، والتي يجب مراعاتها والتقييد بسقفها من طرف العاملين على عملية اتخاذ قرارات الإقراض، لذا فإن عملية الإقراض غير ثابتة بالبنك فهي ترتفع وتنخفض تبعاً لحركة الموارد المتاحة لذا فهي سياسة مرنة.¹

2.1. تشكيلة القروض.

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري، النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسته من عدمها،² وهذا ما يحدث اليوم في الجزائر فبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سياسته تقديم قروض خاصة بالفلاحة وإذا ما تقدم عميل بطلب قرض في مجال الصناعة مثلاً فإنه سيرفض طلبه بسبب تعارضه مع السياسة الإقراضية للبنك.

3.1. شروط منح القروض: تتضمن القواعد والإجراءات والأساليب والشروط الواجب توفرها لقبول طلب الحصول على القرض، ومن بينها:³

أ- الأهلية الإقراضية للمقترض: وتشمل الشروط الواجب توفرها في طالب القرض وهي أن يتمتع طالها بالأهلية القانونية.

ب- مدة القرض: وهي الفترة الزمنية التي يمنحها البنك للتسديد الكلي للمبلغ الممنوح.

ت- حد الإقراض: وهو الحد الأقصى الذي يستطيع البنك منحه للعميل.

¹ أحمد بوشناق و روماش بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-واقعي وتحديات-، جامعة قلمة، الجزائر، 2002، ص115.

² عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 143.

³ على سعد محمد داوود، البنوك والمحافظ الاستثمارية-مدخل دعم اتخاذ القرار-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص32.

ث- الاستراتيجية المتبعة في تحديد سعر الفائدة: ويقصد بها إتباع سياسة تعويم الأسعار أو الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة الإقراض.

ج- معدل القرض إلى قيمة الأصل: يتفاوت هذا المعدل تبعاً لطبيعة القرض ومدى تعرض قيمته السوقية لتقلبات السوق.

ح- البدائل الأخرى لضمان مستحقات البنك: قد يلجأ البنك أحياناً إلى طلب ضمانات أخرى من العميل للتقليل من خطر عدم القدرة على السداد.

خ- مستويات اتخاذ القرار: تحد السياسة الإقراضية للبنك السلطات المخولة لمنح القروض بما يضمن القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

د- إجراءات خطوات منح الائتمان: يجب أن تكون شروط منح الائتمان واضحة ومحددة بدقة ومدونة بشكل يجعل منها دليلاً مرجعياً لكافة عمليات منح القروض.

ذ- سياسات التحصيل: يقصد بها كافة الإجراءات الإدارية والقانونية الواجب إتباعها لاسترداد وتحصيل القروض من العملاء، وتتمثل أهم المشكلات التي تتعرض لها عملية التحصيل فيما يلي:¹

✓ انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة لتصبح غير قادرة على تغطية قيمة القرض الممنوح.

✓ عجز العميل عن سداد الأقساط في المواعيد المحددة.

✓ عجز العميل على السداد نهائياً، وهي أسوأ حالة يمكن أن تتعرض لها عملية التحصيل.

ر- إجراءات المتابعة:

يقصد به التقييم الدوري للموقف الائتماني لكل عميل من مختلف الجوانب بغية الكشف عن الصعوبات التي تعرقل عملية التحصيل، كمدى كفاية الضمانات المقدمة لضمان مستحقاته، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تؤثر على نشاط العميل.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سياسة الإقراض.

تتأثر سياسة الإقراض بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وأهمها ما يلي:

1. الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض بشهر أو شهرين.

¹ على سعد محمد داوود، مرجع سابق، ص 33.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على حد سواء.

2. تحليل المخاطرة وتكلفة الإقراض:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من طرف البنوك دلالة على قدرتها في توفير الموارد المالية اللازمة، وعليه فإن حدود توفير الموارد قد يصل فيه إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع أقل من العائد الحدي لآخر دينار مقرض أو مستثمر، و كلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة المرونة في توظيف الموارد بصورة أفضل.¹

3. سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية.

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية و حجم القروض الممنوحة للبنوك، و يتبع البنك المركزي في ذلك مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الإقراض فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية، و من أهم هذه الأدوات التحكم في نسبي الاحتياطي القانوني و سعر الخصم و يؤدي زيادة نسبة الاحتياطي إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف و العكس صحيح، هذا و يؤثر سعر الخصم من إمكانية البنك في الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة الخصم، إذ أن رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض و يرفع أسعار الفائدة عليها و بالتالي يقلل من قدرتها على منح القروض.²

4. كفاءة وخبرة موظفي البنك:

إن خبرة موظفي البنك مهمة جدا في تأسيس السياسة الإقراضية لأي بنك، فبعض مسئولو الإقراض يمكن أن يكون لديهم خبرة جديدة في مجال القروض التجارية والبعض الآخر لديهم خبرة في مجال القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية، قد يكون تباطؤ بعض البنوك في دخول مجال القروض الاستهلاكية ناتج عن نقص الخبرة لدى موظفيها في هذا المجال.³

5. مستوى الطلب على القروض:

إن مستوى الطلب على القروض يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة البنك على الإقراض، فإذا كان يمتلك حجم صغير من الودائع الممكن إقراضها وكان مستوى الطلب عليها كبير، فإن البنك لا يستطيع إقراض كافة الأموال المخصصة لديه في عملية الإقراض خوفا من الطلب المتزايد على الودائع.

ثالثا: واقعية سياسة الإقراض

تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر، فهي تعكس حجم البنك من حيث قيم أصوله وخصومه و ربحيته وقاعدته المالية ومخصصاته من القروض المعدومة وكفاءة العاملين في هذا القسم، بالإضافة إلى الخسائر الناجمة

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، مرجع سابق، ص 127.

² عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 147.

³ عبد المعطي أرشيد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص 20.

عن منح القروض في تحديد الحد الأقصى للمخاطرة، فكلما كانت المخاطر داخل الحدود المقررة فإنه باستطاعته تحديد الحد الأقصى لعملية الاقراض.¹

و لا شك أن تحديد النسب المثلى لعملية الاقراض يتوقف على مقارنة حجم الودائع بالقروض الممنوحة والتي لها تأثير مباشر على حجم المحفظة الاستثمارية في بند القروض، كما انه يجب الأخذ بعين الاعتبار نسبة رأس المال والأصول الخطرة و كذلك الخسائر المترتبة على منح القروض في تحديد الحد الأقصى للمخاطر، و بصفة عامة فان البنك الذي يحقق أرباح اكبر في الماضي أو الحاضر و يتوقع استمرار ذلك في المستقبل فإنه يمكنه تحمل مخاطر اكبر جراء عملية الاقراض.²

المبحث الثاني: المخاطر في البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية في الآونة الأخيرة مجموعة من المخاطر هي في تزداد مستمر، حيث تؤثر هذه الأخيرة على المركز المالي للبنوك وجودة أصولها ودرجة سيولتها بالإضافة إلى ضرب قدرته على المنافسة والصمود خاصة في ظل العولمة المالية.

المطلب الأول: ماهية المخاطرة

أولاً: تعريف المخاطرة:

✓ **التعريف الأول:** في قاموس (Webster) تعرف المخاطرة على أنها "إمكانية التعرض إلى خسارة أو ضرر أو

مجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها"³

✓ **التعريف الثاني:** "عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد

الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف

مع الآخرين"⁴

✓ **التعريف الثالث:** "كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد، وينتج عنها ربح باحتمال معين أو خسارة

باحتمال معين؛ وبالتالي فإن المخاطرة ملازمة لنشاط البنوك فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضا دون تحمل

الخطر، فكلما زاد التأكد من الحصول على عائد كلما زادت المخاطرة ولا ينفي وجودها إلا إذا كان احتمال

الحصول على تلك العوائد بحجمها وزمن حدوثها يساوي الواحد الصحيح"⁵

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 144-145.

² عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 58.

³ سرين سميح أبو جمعة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص 42.

⁴ إيهاب ديب ومصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية -دراسة حالة البنوك في قطاع غزة-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 31.

⁵ ليلي أولاد إبراهيم و عبد المجيد ماضي، إدارة المخاطر المصرفية-رؤية شاملة-، الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية -الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية- جامعة غرداية، الجزائر، أيام 09/08 نوفمبر 2015، ص 3.

✓ التعريف الرابع: "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة المأمولة"¹

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن "المخاطرة هي حالة عدم التأكد من حصول النتائج المتوقعة".
ثانياً: مسببات الخطر

يعبر الخطر عن الانحراف الناتج عن الفرق بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة، لذا فإن أسباب حدوثه متفاوتة وستتناولها فيما يلي:²

✓ عولمة الأسواق المالية والتحرر البنكي في ظل الاقتصاد المالي العالمي لم يعد أحد بمعزل عن المخاطرة

+ انتشار المشتقات المالية لغرض المضاربة وليس التحوط.

+ السياسة النقدية وأدواتها.

+ انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

+ حدة الكساد نتيجة السياسات النقدية.

+ التضخم وارتفاع مستوى الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية.

+ انخفاض نسبة الأرباح نتيجة المنافسة.

+ عدم استقرار لأسعار الفائدة.

+ انتشار القوانين المتعلقة بالاستثمار والتشريعات المنظمة للتمويل.

ثالثاً: أنواع المخاطر

تقسم المخاطر حسب درجة تأثيرها إلى مخاطر نظامية وأخرى غير النظامية، فالأولى عبارة عن مخاطر تتعرض لها جميع القطاعات نتيجة لتغير الظروف العامة للدولة، وتسمى كذلك بمخاطر السوق فهي تشمل كل المخاطر كمعدلات سعر الفائدة، التضخم، أسعار الصرف وغيرها من التغيرات التي لا يمكن للمؤسسة تجنبها حتى من خلال ما يعرف بالتنوع.

أما المخاطر غير النظامية فهي المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة معينة دون غيرها أو قطاع دون غيره، وهي تشمل كل من الصناعة، السيولة، الرفع المالي و الرفع التشغيلي، كما أنه يمكن تجنب هذه المخاطر بواسطة التنوع.³

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر-أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية، مصر 2007، ص16.

² سميرة رزق، إدارة مخاطر التمويل في البنوك، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية، 2010-2011، ص18-19.

³ محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 217.

يعود النصيب الأكبر من ارتفاع المخاطر الكلية إلى حدة المخاطر النظامية إذ أنه من الصعب التنبؤ بها كما يصعب تفاديها أو التقليل من حدتها بسبب ارتباطها ارتباطا وثيقا بحركة السوق، على خلاف المخاطر غير النظامية التي يمكن التقليل من مخاطرها بواسطة التنوع.

هذا وبصفة عامة فإن المخاطر الرئيسية التي تتعرض إليها البنوك تتمثل فيما يلي:

1. المخاطر المالية

1.1. المخاطر الاقراضية:

تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه البنك نظرا لارتباط هذه المخاطر بنشاطه الرئيسي، ولهذا سوف نركز في تحليلنا هذا على هذا النوع من المخاطر باعتباره العنصر المهم في هذه الدراسة.

عرف الكتاب المخاطر الاقراضية على أنها "خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل (المقترض) على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الاقراضي وتشمل تلك المخاطر بنود الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان الاعتمادات المستندية¹.

وتقاس هذه المخاطر بما يلي:²

➤ صافي أعباء القروض على إجمالي القروض الممنوحة

➤ مخصصات الديون المشكوك فيها على القروض غير المسددة.

وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر الاقراضية تعد من أقدم المخاطر التي تعاني منها البنوك، وتحدث نتيجة لمجموعة من المخاطر ذات أبعاد متعددة.

أ- أقسام المخاطر الاقراضية.³

يمكن تقسيم المخاطر الاقراضية إلى ثلاث مخاطر تتمثل فيما يلي:

✓ **مخاطر العجز عن السداد:** هناك عدة تعريفات للعجز عن السداد كتفويت التزام الدفع، خرق الاتفاق بين الطرفين، العجز الاقتصادي عن السداد، ويتم الإعلان عن العجز في حالة عدم استطاعة المقترض سداد المبالغ المجدولة في مواعيدها وخرق الاتفاق، كما يمكن أن يكون العجز عن السداد اقتصاديا دون أن يرتبط بأي حدث محدد، فيحدث نتيجة انخفاض القيمة الاقتصادية عن قيمة الديون المعلقة، فالقيمة الاقتصادية للأصول عبارة عن قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة من الحاضر، فإذا انخفضت القيمة السوقية عن القيمة السوقية للالتزامات فهذا يعني أن التوقعات الحالية تشير إلى عدم القدرة عن السداد.

¹ عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص146.

² رانية زيدان شحادة العلوانة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -حالة الأردن-، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة مؤتة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص25.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 244-245.

✓ **مخاطر التعرض للمخاطرة:** تنشأ مخاطر التعرض نتيجة عدم التأكد بالمبالغ المالية المعرضة للمخاطرة، أحيانا لا يكون هناك مخاطر تعترض عملية سداد القرض نتيجة لالتزام العميل بمستحقته وفقا للجدول الزمني المحدد والمتفق عليه مسبقا، أو في حالة التسديد المسبق لمبلغ القرض، غير أنه أحيانا قد يكون احتمال حدوث التعرضات قويا في المستقبل نتيجة إخلال العميل بمواعيد استحقاقه، وينشئ ذلك أحيانا عندما يكون البنك ملتزما بتقديم قروض تصل إلى الحد الأقصى وفقا لاحتياجات المقترض، وفي بعض الحالات الأخرى لا يكون احتمال ظهور تعرضات مستقبلية كحالة الضمانات المغطاة لأطراف ثالثة ففي هذه الحالة يطالب الطرف الثالث باسترداد الضمان إذا فشل المقترض في الالتزام بتعهد ما، ويكون الضمان مرهونا بمبادرة العميل أو حدث ما.

✓ **مخاطر الاسترجاع:** لا يمكن التنبؤ بالاسترداد في حالة العجز عن السداد، ففي تتوقف على نوعية العجز وعوامله والضمانات المستلمة من المقترض التي قد تكون ضمانات الطرف الثالث.

ب- مخاطر السيولة¹:

تسعى البنوك وهي بصدد توظيف أموالها إلى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لديها، وتمثل هذه السيولة في الأرصدة النقدية المحتفظ بها في خزينة البنك، والودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، وتساعد هذه السيولة على مقابلة السحب من الودائع سواء كانت عملية السحب عادية أو طارئة، وتمثل المهمة الأساسية لإدارة البنك في الاحتفاظ بالقدر المناسب من هذه السيولة لديها، بحيث لا يزيد مقدارها عن حاجة البنك فيؤدي ذلك إلى وجود أموال عاطلة مما يؤثر سلبا على أداءه، ولا يقل أيضا مقدارها عن حاجته، الأمر الذي يعرضه إلى خطر السيولة. وبصفة عامة يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك مقابلة السحوبات المفترضة للعملاء أو تلبية الطلب على منتجاته من القروض، وتحقق هذه المخاطر في حالة وجود طلب كبير على الودائع أو منح قروض لمدة استحقاق أطول من مدة توظيفها.

ت- مخاطر أسعار الفائدة:

يقصد بها مخاطر تراجع الإيرادات الناجمة عن التغير في أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية أحيانا إيرادات وتكاليف تنتج نتيجة عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، إذ يتأثر كل من المقرض والمقترض بحركة أسعار الفائدة، فالمقرض الذي يتحصل على الفوائد يكون معرضا لخطر انخفاض الإيرادات الناجمة عن هبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع الفائدة يكون هو الآخر معرضا لارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع في أسعار الفائدة، فكلتا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات وتكاليف مرتبطة أساسا بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين.²

¹ إبراهيم منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص 229

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 202.

توجد مصادر أخرى لمخاطر أسعار الفائدة، كحالة الدفع المسبق للقرض ذات السعر الثابت، فالمقترض يمكنه دائماً تسديد القرض والاقتراض بسعر جديد وهو حق يمارس في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

ث- مخاطر تغير أسعار الصرف:

يتحمل البنك خطر الصرف نتيجة لتغير أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية السائدة في البلد، ففي حالة قيامه بمنح قروض بالعملة الأجنبية فإن ارتفاع سعر الصرف مقابل العملة الوطنية يعد الفارق ربحاً له، والعكس صحيح ففي حالة انخفاض سعر الصرف فإن الفارق يعد خسائر بالنسبة للبنك، و تزداد حدة المخاطرة نتيجة زيادة التعاملات الناتجة عن الاتصال بالأسواق الدولية، فعند قيام البنك باقتراض أموال من السوق المالية أو حتى النقدية بالعملات الأجنبية فإنه يقوم بتحويلها إلى قروض لعملائه بالعملة الوطنية بغية تحقيق عائد يغطي الفوائد المترتبة عليه من الأموال المقرضة غير العملة المستعملة، إذ تزداد حدة هذا الخطر عند قيام البنك بتجميع الحسابات الختامية لفروع البنكية المتواجدة في مختلف أنحاء العالم وتحويل العملات إلى عملة البنك الرئيسي.

ج- مخاطر التضخم:

يترتب على مخاطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض مقارنة بالفوائد التي يحصل عليها، لذا يسمي البعض هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على أنها مخاطر انخفاض القوة الشرائية نتيجة للتضخم.

2.1. المخاطر التشغيلية

أ- مفهوم المخاطر التشغيلية:

يوجد تشابه كبير عند الباحثين في تعريفهم للمخاطر التشغيلية، إذ تعتبر الفجوة أو الانحراف المسجل والواقع بين المتوقع والفعلي، كالفجوة بين الأرباح الفعلية والأرباح المتوقعة الناتج عن انحراف بين الإنتاج أو تقديم خدمة والتوقعات المخطط لها، كما يمكن القول إنه التغير الحاصل بين نتيجة العمل ونشاط المؤسسة.

وتنشأ المخاطر التشغيلية نتيجة ل:¹

- ✓ انعدام السيطرة المباشرة على التكاليف.
- ✓ الإجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو العملاء نتيجة عمليات الاحتيايل
- ✓ الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية
- ✓ عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سابق، ص 221.

✓ عدم ملائمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل.

وتتمثل المخاطر التشغيلية تلك المخاطر الناتجة عن العمليات اليومية للبنوك وليس لها علاقة بالربح أو الخسارة.

ب- أنواع المخاطر التشغيلية:

تشمل مخاطر التشغيلية ما يلي:

✓ **الاختلاس المالي:** تحدث الاختلاسات النقدية عموما بين الموظفين بشكل كبير أحيانا في بعض الدول، إذ

تعرض البنوك بصورة مباشرة إلى خطر كبير وخسائر فادحة سواء كان الاختلاس من الأموال المودعة

مباشرة أو الفروع التابعة له أو من جهاز الصراف الآلي، وتعد عملية استرجاع الأموال من الأمور الصعبة

و المعقدة أحيانا للبنك، مما يستدعي توظيف عمال يتمتعون بالنزاهة والضمير الحي قبل الكفاءة التي لا

يجب دائما إهمالها، كما تستدعي كذلك تصميم برنامج متطورة تمكنها من الكشف المبكر عن حالات

الاختلاس، ووضع تشريعات وإجراءات رقابية فعالة تمكنها من الحد من مثل هذه التصرفات.¹

✓ **التزوير:** تعاني البنوك كثيرا من مشكل التزوير، كتزوير الشيكات والأوراق المالية القابلة للتداول

كخطابات الاعتماد، ليس هذا فحسب بل تتعدى أحيانا حتى الوثائق الداخلية الخاصة بالبنك أو تلك

الوثائق التي تربطها بإدارات عمومية أخرى، إضافة إلى تزوير الوكالات نتيجة عدم قدرة العاملين في البنك

على التأكد من شرعيتها نظرا للدقة العالية في التزوير.

✓ **تزييف العملات:** في دراسة غريبة نوعا ما أكدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 أن ما يقارب

بليون دولار أمريكي من فئة 100-50-20 يتم تداوله خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولا يستطيع أي خبير

في هذا المجال اكتشافه.

✓ **السطو والسرقعة:** تنتشر عمليات السطو والسرقعة كثيرا في الدول الغربية مقارنة بالدول العربية، إذ

يكون الدافع لهذا الأمر جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة بها وهذا الأمر قليل في الدول العربية.

4. المخاطر البنكية الحديثة:

1.3. المخاطر الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع من المخاطر بالقرارات التي تتخذها الإدارات العليا للبنك، إذ تختلف هذه الأخيرة عن باقي

المخاطر كونها أكثر شمولا ورقعة عن غيرها، وتحدث المخاطر الاستراتيجية نتيجة للأخطاء أو الخلل الناتج عن تبني

البنك لخطط تتعلق بتقديم خدمات أو عمليات جديدة يصعب تنفيذها أحيانا كالعمليات المصرفية الإلكترونية

التي تدفعها الحاجة الملحة لمسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة على القطاع البنكي، فمثل هذه الخدمات التي

¹ سميرة رزيق، مرجع سابق، ص 53

يتزايد الطلب عليها من جهة واشتداد حدة المنافسة المصرفية من جهة أخرى تنشأ المخاطر الاستراتيجية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزمن، فقد تنشأ في حالة تباطؤ أو حتى في إصرار إدارة البنك في ادخالها¹.

3.2. مخاطر السمعة:

تظهر مخاطر السمعة نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك، الذي ينتج عنه تحول العملاء إلى بنوك منافسة، وقد يكون من بين مسببات الانطباع السلبي هذا عدم قيام الموظفين من خدمة عملائهم بالسرعة والدقة المطلوبة أو بالجودة المرجوة، كما قد يكون بسبب ضعف أنظمة الأمان المتوفرة لديهم، ومن بين أمثلة ذلك ممارسته لأنشطة محظورة كغسيل الأموال أو تعرضه لعمليات سطو متكررة².

3.2. المخاطر القانونية:

من الصعب قياس المخاطر القانونية والتي تتمثل في عدم التوافق مع التشريعات والقوانين الصادرة عن السلطات النقدية، وتظهر هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض³.

المطلب الثاني: تسيير المخاطر

لقد ظهر الاهتمام الفعلي بعملية تسيير المخاطر في بداية الستينات من القرن العشرين، حين بدأ المهتمون بشؤون الاستثمار جهودهم من خلال دراسات فعلية بهذا الشأن، حيث خطت نظريات التمويل والاستثمار بخطوات كبيرة في العقود الماضية نحو كيفية التعامل مع المخاطر عند القيام باختيار الاستثمارات المناسبة. أولاً: تعريف تسيير المخاطر

✓ **التعريف الأول:** ماركويتز (Harry Markowitz سنة 1952) ضمن نظرية المحفظة وقد كان أول

من ناقش مفهوم المخاطر وارتباطها بتقلبات في العائد، و اقترح لهذه العلاقة وسيلة لقياس المخاطر تمثلت في الانحراف المعياري ، و بعدها نادى في سنة 1959 بضرورة ربط المخاطر بالعائد حيث يتم اختيار الاستثمارات ذات المخاطر الأقل في حالة تساوي عوائدها⁴.

✓ **التعريف الثاني:** جيمس توبين (Jims tobin 1958) الذي قام بتوسيع نطاق تحليل ماركوفيتز

بإدراج الأصول الخالية من المخاطر في المحفظة التي تقع على خط المحافظ الكفوء ، وهذا يجعل من الممكن التأثير على الرافعة للمحافظ التي تقع على الخط الكفاء للمحفظة⁵.

¹ سميرة رزيق، مرجع سابق، ص ص 54-55.

² محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 223.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ Florin Aftalion, Patrice Poncet, Roland portrait « La théorie moderne du portefeuille » presses universitaire de France ,1998, p 3

⁵ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 6.

توجد تعريفات عديدة ومتنوعة لإدارة المخاطر، وفيما يلي أبرز المفاهيم التي تناولت إدارة المخاطر. عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية FSR إدارة المخاطر بما يلي: "هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يأتي:

➤ فهم المخاطر

➤ إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة

➤ إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك

➤ إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطرة

➤ إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطرة

➤ إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم

➤ إن حوافر الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.¹

عرفت تسير المخاطر على أنها "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا."²

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر: تهتم إدارة المخاطر بتحقيق العناصر التالية:³

✓ قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها.

✓ تجنب حدوث المفاجآت التي هي في غير صالح البنك.

✓ الاستخدام الأفضل للموارد البنكية.

✓ التحوط الكافي من وقوع خسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية خاصة على مستوى البنك.

✓ التنبؤ بوقوع المخاطر البنكية بوقت كاف قبل حدوثها ما يساعد البنك في مواجهتها أو تجنبها.

✓ تخصيص جزء من العوائد المصرفية للمخاطر التي قد يواجهها البنك.

ثالثاً: أدوار تسير المخاطر:⁴

تلعب عملية تسير المخاطر دوراً مهماً في قياس الخطر بغية التحكم فيه ومراقبته، فهي بذلك تخدم عدة وظائف هامة منها:

¹ محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 216-217.

² أبو محييميد موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمقياس كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية الأردن، 2008، ص 19.

³ بوسنة رميصاء ومرابط هبة، مدخل لإدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية - الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية - جامعة غرداية، الجزائر، 08/09 نوفمبر 2015، ص 5-6.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 225-222.

1. أداة لتنفيذ الاستراتيجية

تعطي عملية تسيير المخاطر للبنوك نظرة مستقبلية عن المخاطر المحتملة لتحديد سياسة الأعمال، فمخاطر اليوم سوف تصبح واقعا غدا وتجاهلها يشبه تجاهل الخسائر الممكنة المستقبلية، ولا تكون توقعات حجم الأعمال والمكاسب مفيدا إلا عندما لا يكون هناك قدر زائد من عدم التأكد، ففي المؤسسات المالية كالبنوك يكون عدم التأكد أكبر من أن يستبدل بمجموعة من الافتراضات، فبدون تسيير المخاطر سوف تقتصر تنفيذ الاستراتيجية على القواعد الإرشادية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين العائد والمخاطرة.

2. الميزة التنافسية

تعتبر من بين الأسباب الأساسية لقياس المخاطر، ذلك أن التحكم في التكاليف المستقبلية يساهم في نمو العائد الحالي والمستقبلي، وهذا هو السبب في أن التحكم في المخاطر عامل أساسي في الربحية وتحقيق الميزة التنافسية. إن العلم بالمخاطر ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة والواجب التعامل بها، وهي أداة تسمح بالتميز السعري مع العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يكن التمايز مبنيا على المخاطرة ستظهر تأثيرات سلبية، فالعملاء منخفضي المخاطرة سيقدمون أسعار مبالغ فيها بينما يقدم العملاء أصحاب المخاطر المرتفعة أسعار أقل من اللازم، فإذا ما قامت البنوك الأخرى بإجراءات التسعير وفقا للمخاطرة فسيجذب البنك العملاء ذوي المخاطر العالية كون المنافسين سيجذبونهم بأسعار أقل.

3. اتخاذ القرار

ينظر إلى تسيير المخاطر على أنها عمل نجاح حاسم في عملية اتخاذ القرار ويكمن التحدي في رصد المخاطر قبل اتخاذ القرار وليس بعده أين أصبحت المخاطر موجودة فعلا، فلا يمكن أن تكون تقنيات تسيير المخاطر بديلا عن عملية اتخاذ القرار فقياس المخاطر ورصد أبعادها ليس بالأمر السهل أو الهين.

ثالثا: مراحل تسيير المخاطر¹

تمر عملية تسيير المخاطر بعدة مراحل تتمثل في:

1. مرحلة تحديد الخطر وتوقعه

لا تكاد تخلوا أي خدمة يقدمها البنك إلا وتنطوي عليها مجموعة المخاطر فمثال ذلك هناك أربعة أنواع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك والتي تم الإشارة إليها سابقا كمخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر التشغيل، وهنا تظهر أهمية تحديد المخاطر على مستوى كل عملية أو على المحفظة ككل.

¹ بعداش الطاهر، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2010، ص 75-76.

وتعتبر هذه المرحلة جزء من الإدارة بالتوقع، إذ يسمح توقع الخطر بالتخفيض من عامل المفاجأة وعامل عدم التأكد، واستيعاب الظواهر غير المنتظرة، وهذا من خلال توفير إجراءات للحماية والاحتياط، حيث تسمح الأولى من التقليل من حدة الخطر، في حين تسمح الأخرى بتخفيض من تكرار وقوع الخطر وتحققه.

2. مرحلة تقييم الخطر وقياسه

يجب النظر إلى كل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لثلاثة أبعاد وهي الطبيعة والمدة واحتمالية الحدوث، يمكن أن يشمل قياس المخاطر الإيرادات والتكاليف والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما تتضمن عملية تقييم المخاطر وقياسها تحديد عامل الأمان وخطر التلف أو إمكانية الحدوث، تمكن هذه الخطوة من تحديد الظروف غير المؤكدة والقرارات الناتجة عن عدم كفاية الضوابط والتدابير اللازمة لذلك، إذ تتيح كذلك هذه الخطوة تقديم المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط والإجراءات، وتحديد الاختلالات في العرض وتحديد أولويات الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف، ويواجه البنك هذه العملية من خلال الأساليب والقياسات الرياضية والإحصائية وتقييم المخاطر وتحديد أقصى إمكانات الخسائر التي قد تنشأ.

3. مرحلة التحليل والتحكم:

يقوم البنك بعملية تحليل المخاطر من خلال انتقاء الأخطار وتقسيمها إلى أخطار غير مرغوب فيها، وأخطار مرفوضة نهائياً، وأخرى مقبولة بأسعار تتناسب ودرجة خطورتها وتكرارها، إضافة إلى تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأخطار وتصنيفها حسب أهميتها.

إن الهدف من تحليل الخطر والسيطرة عليه هو عرضه ثم تحديده فتقييمه، من خلال التعرف على الأخطار التي قد تقع، وما هي قيمة الخسائر المتوقعة، وما هي العوامل التي تسبب فيه.

4. مرحلة معالجة الخطر.

بعد تحديد وتقييم المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة معالجته والتحكم في الخسائر الناجمة عن وقوعه، والتي تتمثل فيما يجب فعله وكيف يجب تداركه، ففي مرحلة التحليل والسيطرة يتم تحديد الأخطار التي تم قبولها من تلك التي تم رفضها، فالخطر الذي تم قبوله دليل على أن البنك مستعد لتحمل نتائج التي تعتبر دون الأهمية، في حين أن المخاطر التي تم رفضها وجب معالجتها بالتخفيف من حدتها، ويبقى جزء آخر وهو ما يسمى بالخطر المتبقي الذي قد يقبل البنك به، أو القيام مرة أخرى بمعالجته.

ومن الأساليب المعتمدة لعلاج الخطر نجد:

✓ الأساليب العلاجية المانعة لوقوع الخطر والمقللة من حدته، والتي من بينها التعليمات والاحتياطات والتي تمكن البنك من التحكم في حجم الخسارة إلى حد ما.

✓ أساليب علاجية لمواجهة الخطر، كنقل الخطر وتحويله إلى جهات أخرى، إضافة إلى عملية تمويل الخطر أي التحكم في الخسارة الممكن تحققها والتقليل من نتائج عدم التأكد.

فمن خلال مراحل تسير المخاطر يستطيع البنك من الاحتياط والتحكم في الأخطار حالة وقوعها، بالإضافة إلى أن هذه العملية تسمح بالتعرف على الأخطار التي قد يتعرض لها البنك بحكم نشاطه.

المطلب الثالث: تسير المخاطر البنكية

تهتم البنوك بفن تسير المخاطر، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر نجح في تحقيق أكبر قدر من الأرباح ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف رجال البنك للمخاطر، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بدكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

أولاً: تعريف تسير المخاطر البنكية:

✓ **التعريف الأول:** "هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات

لتسييرها، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدتها أو التقليل من أثارها، وذلك على ضوء تحليل التكلفة والعائد، والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية."¹

✓ **التعريف الثاني:** "إن تسير المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، قياسه، تحليله، ثم تحديد وسائل مواجهته واختيار أنسبها."²

✓ **التعريف الثالث:** "هي الإدارة التي تعمل على تحديد المخاطر التي قد يواجهها البنك، من خلال دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنك، ووضع قواعد وخطط واستراتيجيات من ضمنها تنظيم عمل البنك والرقابة على أدائه وصولاً إلى تحقيقه لأهدافه المرسومة."³

ثانياً: مبادئ تسير المخاطر البنكية:

هناك عدة مبادئ لإدارة المخاطر المصرفية من أهمها:⁴

1. تقييم المخاطر:

¹ مصطفى طويطي وعوينات عبد القادر، مداخلة بعنوان: النماذج المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة وإدارة المخاطر المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر 2015، ص 4.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 26.

³ عبد الله القرشي وعلي حسين المقدشي، استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 11.

⁴ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 247-250.

من خلال تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك ومدى تأثيرها، مع وضع حدود قصوى لما يمكن للبنوك أن تتحملة من خسائر.

2. الرقابة على التعرض للمخاطر:

وذلك من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات التامين، كتحديد شخصية المتعامل، ضمان الحفاظ على سرية المعاملات، ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات.

3. متابعة الخطر:

تتمثل متابعة الخطر في اختيار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية وذلك من خلال إجراء اختبارات ومراجعة دورية للنظام، مع إجراء اختبار إمكانية الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وتعزيز تدفق البيانات.

ثالثا: فعالية تسير المخاطر والعوامل المؤثرة عليها.

1. العناصر الواجب توفرها في تسير المخاطر البنكية.¹

إن غالبية حالات التعثر البنكي جاءت نتيجة خلل في أنظمة الرقابة ونحن نعلم جميعا ما هي الكلفة المرتفعة التي تنتج عن البنوك الضعيفة وبالتالي من تعثرها، فكلما عرفت البنوك النمو والتوسع كلما تنوعت أعمالها كما ونوعا وجغرافيا وكلما ازدادت حاجة هذه البنوك لأنظمة متطورة للتسيير بشكل فعال، ذلك أن التسيير الفعال يساعد على الحد من خطر خسارة المودعون أموالهم، كما تساعد على زيادة مردود استثمارات مساهبي البنوك، وتساهم أيضا في الحفاظ على سمعة ووضعية العاملين فيه، ويمكن إيجاز أهم العناصر الواجبة في الآتي:

- ✓ رسم صورة واضحة لمجلس الإدارة عن المخاطر التي يواجهها البنك.
- ✓ القيام بوضع نظام رقابة فعال يسمح للبنك من تسيير مختلف المخاطر، والحيلولة من وقوع الخسائر.
- ✓ تأكد البنك من الحصول على عوائد جراء المخاطر التي قد يتعرض لها.
- ✓ تعتبر عملية تسيير المخاطر كسلاح تنافسي، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على الأخطار المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات.
- ✓ المساعدة على اتخاذ قرارات التسعير.
- ✓ رفع تقرير عن المخاطر والتحكم فيها.
- ✓ تنفيذ الاستراتيجية من خلال تزويد البنوك برؤية مستقبلية واضحة المعالم والقدرة على تحديد سياسة الأعمال، ومن الممكن أن تبدو المخاطر نظرية بالمقارنة بالأمر الواقعية الأكثر عملية مثل: حجم الأعمال، هامش الأتعاب، المخاطر، النتائج الممكنة وغير المؤكدة.

لذا ينشئ إغراء قوي بين التأكيد على الأهداف المرجوة ومتابعة الإجراءات المعالجة على حساب النتائج

المستقبلية المحتملة، وكون مخاطر اليوم ستصبح حقيقة واقعة غداً، وتجاهلها مثل تجاهل الخسائر المحتملة،

¹ قبائلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع التسويق، منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص ص 167-168.

يهتم كبار مديري البنك ويدركون تمامًا أهمية تسير المخاطر، من خلال صياغة استراتيجيات وسياسات خاصة بهم والاعتماد على الأساليب العلمية لقياس المخاطر وتسييرها بكفاءة وخبرة، إذ يتطلب منها تطوير أنظمتها وسياساتها الخاصة بتسيير المخاطر لتجنبها.

إن الهدف الأساسي من تسير المخاطر هو قياس الخطر ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات وتطوير المزايا التنافسية وقياس قدرات الوفاء بالالتزامات، والمساعدة في اتخاذ مختلف القرارات، وتقديم تقارير عن المخاطر والرقابة وتسيير المحافظ.

2. العوامل التي تؤثر في تسير المخاطر البنكية

تتمثل العوامل المؤثرة على عملية تسير المخاطر البنكية فيما يلي:¹

- ✓ التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعملة البنوك مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة.
- ✓ ارتفاع حدة الوعي البنكي وبالأخص في الدول المتقدمة.
- ✓ التصاعد الشديد من حدة المنافسة خاصة ما يخص صناعة الخدمات المالية والبنكية في ظل التطور الهائل المتزايد لمنتجاتها الجديدة في السوق من قبل المؤسسات البنكية وغير البنكية.
- ✓ عدم اهتمام إدارة المصارف بتسيير المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لهم.
- ✓ -الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير بنكية مما سيؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية وأدت أيضاً إلى:
- ✓ تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين، وعليه لا بد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات البنكية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.
- ✓ عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.
- ✓ إن عملية تجميع واختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن وقد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

المطلب الرابع: القروض المتعثرة

أحيانا قد يتعرض المقترضين لمجموعة من الظروف السيئة وغير المتوقعة تجعلهم لا إراديا في وضعية الإخلال بالتزامات اتجاه البنوك التجارية في تسديد استحقاقاتها المالية بسبب ظروف اقتصادية مفاجئة تؤثر على نشاطهم،

¹ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، البازوري للنشر، العراق، 2018، صص 163-164.

أو إمكانية وقوع أحداث سياسة أو مؤشرات تعيقهم في ذلك، ففي هذه الحالة فإن حقوق البن تصبح في وضع خطر والقروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها بالقروض المتعثرة.

أولاً: تعريف القروض المتعثرة

✓ **التعريف الأول:** "القرض المتعثر هو القرض الذي لا يقوم المقترض بتسديده وفقاً لجدول السداد

المتفق عليها لفترة معينة تتعدى ستة شهور في أغلب الأحوال مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مباطلته في تزويد البنك بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه."¹

✓ **التعريف الثاني:** "الدين الذي يتوقف العميل عن سداد أصله أو فوائده أو كلاهما معاً لمدة ثلاثة

أشهر أو أكثر وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه كافية لسداد تلك الالتزامات ولا يكون تحت يد البنك ضمانات إضافية وقابلة للتسييل في الأجل القصير تغطي كامل قيمة الدين وفوائده."²

✓ **التعريف الثالث:** "عجز مؤكد ناتج عن عدم قيام أحد العملاء بسداد التزاماته في إطار الاتفاق المبرم

بين طرفين، بالرغم من أن طول الفترة بعد تاريخ الاستحقاق عامل مهم في التفريق بين درجات التعثر، إلا أنه لا يوجد معيار زمني في الإطار النظري يستخدم لقياس درجة الانحراف عن تاريخ الاستحقاق نكون أساساً لتحديد ما إذا كان التسهيل المصرفي تعثر فعلاً وأنه في أي درجة من درجات التعثر."³

✓ **التعريف الرابع:** "عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى

الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق."⁴

التعريف الإجرائي من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها " تلك المبالغ التي حان ميعاد استحقاقها ولم تستوفي بعد بسبب الظروف المانعة للمقترض "

ثانياً: أسباب تعثر القروض البنكية.

تعدد الأسباب وتختلف تلك التي تؤدي إلى انتشار مشكلة القروض المتعثرة فمنها ما يرجع إلى العميل ومنها ما يرجع إلى البنك في حد ذاته، ومنها ما يرجع إلى العوامل الخارجية الخارجة عن نطاقهما، وسنورد أهمها فيما يلي:

¹ زياد رمضان ومحمود جودة، مرجع سابق، ص 333.

² قناوي عزت ملوك، مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد رقم 98، عدد 487، 2007، ص 313.

³ النعمة أميرة أمحمد، استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة، مجلة كلية العلوم الإدارية للبحوث العلمية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، السودان، العدد 01، 2011، ص 51.

⁴ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، ص 397.

1. أسباب ترجع للعملاء:¹

- ✓ عدم قدرة العميل على السداد في تواريخ الاستحقاق نظراً لتوسع التسهيلات دون ضوابط.
- ✓ بيع رهونات بالمزاد وذلك للوفاء بالقروض البنكية.
- ✓ استيلاء العملاء على أموال البنوك دون توفر الرغبة في السداد.
- ✓ هروب العملاء والسفر إلى الخارج دون الوفاء بالتزامات السداد.
- ✓ تقديم شهادات ووثائق مزورة من العملاء للحصول على القروض البنكية.
- ✓ قيام العملاء بدراسة خاطئة للجدوى التقنية والاقتصادية.

2. أسباب ترجع لسياسة البنوك:²

- ✓ عدم كفاية التعليمات والشروط في الاتفاقيات المبرمة
- ✓ عدم القيام بدراسة ائتمانية شاملة ودقيقة
- ✓ عدم الاستعلام الدقيق عن العميل.
- ✓ ضعف الخبرة لدى بعض العاملين في مجال منح القروض.
- ✓ عدم طلب البنك ل ضمانات كافية تغطي قيمة القرض.
- ✓ نقص المتابعة للعملاء من طرف البنك في حالة انطلاق المشروع.
- ✓ وجود أخطاء وسوء تقديرات في الدراسة الائتمانية.
- ✓ عدم توفر نظام معلومات متطور ومتكامل بالبنوك.
- ✓ غياب الاتصال الفعال بين فريق العمل بالبنك اتجاه العملاء.
- ✓ غياب الرقابة البعدية على القروض الممنوحة.
- ✓ إدخال الاعتبارات الشخصية في عملية منح القروض.
- ✓ عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية

3. أسباب ذات العلاقة بالظروف المحيطة

تنجم مشكلة التخلف عن سداد القرض البنكي أيضاً مجموعة متنوعة من العوامل الخارجة عن سيطرة البنك و العميل والتي تتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية و حتى القانونية وتتمثل أهمها فيما يلي:³

- ✓ الدورات الاقتصادية والتغيرات الناتجة عن معدلات الفائدة والضرائب والجمارك.
- ✓ انخفاض القيمة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع معدل التضخم.

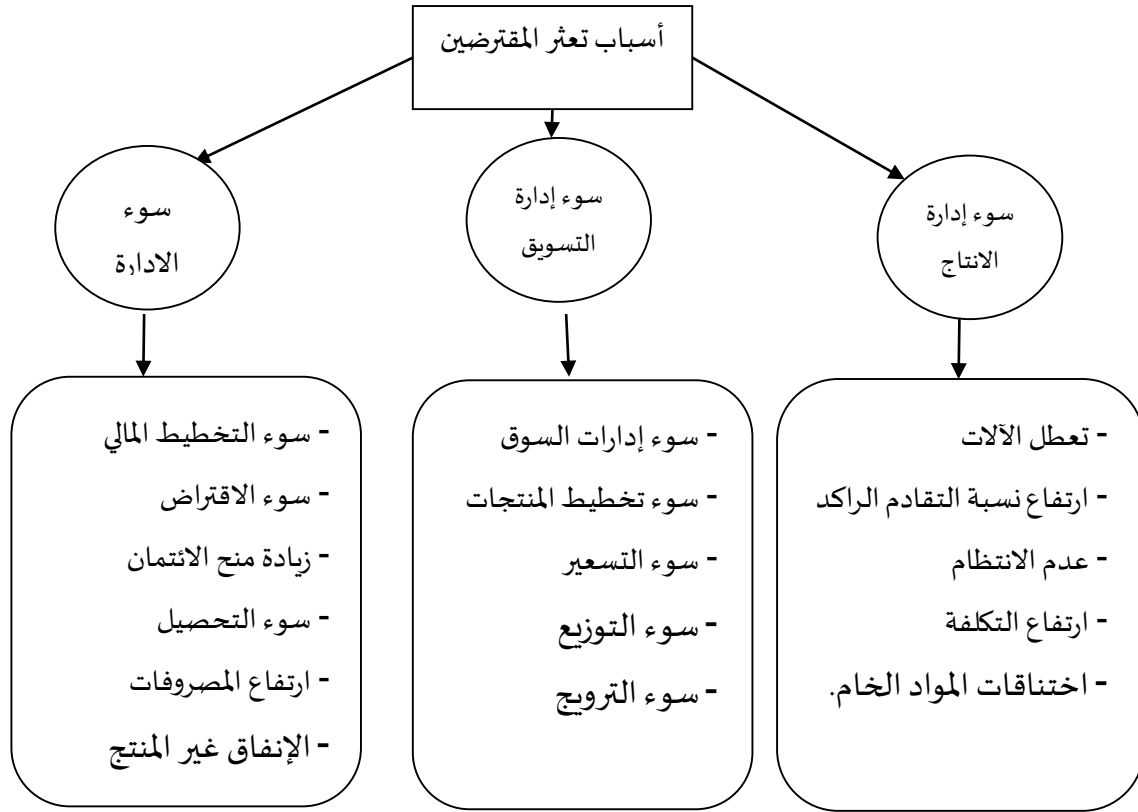
¹ فريد راغب محمد النجار، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص ص 73-74.

² المرجع نفسه، ص ص 74-75.

³ نجم علي محمد، مداخلة بعنوان- القروض المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة، سلسلة المنتدى الاقتصادي السابع والثامن بعنوان- الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الإزمة والحل، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، رقم المؤتمر 7-8، نوفمبر 2002، ص 44.

- ✓ تدخّل الدولة المباشر في نشاط العميل من خلال رفع الدعم عن بعض المنتجات أو التخفيض في هامش الربح، وحتى الرفع من معدل الضرائب المباشرة.
- ✓ ظهور أساليب إنتاج حديثة نتيجة للتطور التكنولوجي.
- ✓ استحداث منتجات من شأنها أن تؤثر سلبيًا على مستوى الطلب على منتجات العميل.
- ✓ نقص الموارد الطبيعية الخام التي تعتبر المصدر الأساسي في عملية الإنتاج.
- ✓ تغير الظروف السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية للبلد وعلى الاستيراد والتصدير للدولة.

الشكل رقم 01: أسباب تعثر المقترضين



المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 88.

ثالثاً: معالجة القروض المتعثرة.

يتم معالجة القروض المتعثرة بعدة أساليب مختلفة ومتعددة وذلك على عدة مستويات حيث سيتم التطرق هنا إلى مستوى واحد يتعلق بأساليب المعالجة على المستوى المحلي باعتباره المستوى الأكثر استعمالاً من طرف البنوك التجارية حيث يتم في هذا الأسلوب التعامل مع القروض المتعثرة بشكل مختلف وذلك حسب ظروف المقترض الخاصة وأسباب فشله والإجراءات التي يتم اتخاذها ضدهم.

في هذه الحالة يتم التعامل مع القروض المتعثرة وفقاً لعدة حالات وأساليب أهمها:

1. أسلوب مساندة العميل المتعثر:

في هذا الأسلوب يتم إتباع عدة طرق لمساندة العميل كتعويمه، انتشاره، أو إنعاشه ليتمكن من السداد:¹

✓ **تعويم العميل:** عندما يواجه البنك تقصيراً من قبل أحد العملاء المقترضين بسبب مخاطر طارئة وليست دائمة تؤثر سلباً على قدرته في أداء التزاماته في أجالها المحددة، يكون من الصعب على العملاء التغلب على هذه الأزمة، وهو محور عملية التعويم حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل لإعادة تنظيمه من خلال إعادة الهيكلة ومنحه فترة سماح ممتدة لسداد الدين وفوائده.

✓ **انتشار العميل:** في هذه المرحلة تتخذ البنوك إجراءات أكثر تقدماً عن سابقه، بما في ذلك التدخل في إدارة أنشطة العميل مباشرة وتوجيهها إلى خطة عمل مستقبلية ملزمة، حيث يمكن للبنوك أن تستفيد من معظم الديون كما يمكنها أيضاً تقديم المشورة الإدارية والتي تنتهي هذه المرحلة بموازنة إيرادات وأعباء المشروع المقترض لأجله.

✓ **إنعاش العميل:** في هذه المرحلة يقوم البنك بنقل العملاء من عملاء متعثرين إلى عملاء غير متعثرين بشكل كامل ويتم تنفيذ عملية الاسترداد من خلال الحقن النقدي، ومن بين أهم الأمثلة على هذه العمليات هي عمليات التمويل للعملاء، مثل عقود التوريد لصالح جهات حكومية باعتبار أن عملية الحقن النقدي تتم من خلال الشيكات أو الشيكات البنكية المستحقة الدفع لموردي المواد والبضائع، وإجراء جميع العمليات البنكية.

2. أسلوب تسوية القروض المتعثرة:

يتم في هذا الأسلوب عملية تسوية القروض وفقاً للأشكال التالية:²

1.1. الجدولة:

ويقصد بها إعادة جدولة الديون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على الوفاء بالتزاماته لأسباب طارئة أو قوة القاهرة خارجة عن إرادته، كتهور الأوضاع الاقتصادية الوطنية أو حتى العالمية منها والتي أدت إلى توقفه عن السداد في الأجل المحددة، وتكون الجدولة على أساس أرصدة المديونية ووفقاً لبرنامج زمني ومواعيد مبرمجة مع تحديد مبالغ الأقساط بما يتناسب والمقاربة الاقتصادية السائدة أو التدفقات المالية للمقترض.

¹ السيد عبد المولى، الركود الاقتصادي وتعثر عملاء البنوك، مجلة مصر المعاصرة، العدد 476/475، مصر، أكتوبر 2004، ص ص 17-18.

² هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر، الطبعة الأولى، مطبعة بن سالم، الاغواط، الجزائر، 2013، ص ص 178-181.

2.2. رسملة القروض:

يقصد برسملة القروض تحويل البنوك لجزء من قروضها اتجاه العملاء إلى مساهمات في رأسمال المؤسسة.

3.2. التنازل:

يقصد بالتنازل، تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة أو المبالغ المستحقة لصالح العميل وتحدث هذه الحالة عند وصول البنك قانعا بعدم امكانية المقترض على السداد، أو عدم قدرة البنك على تحصيل مبلغ القرض، ويدخل هذا الإجراء على سبيل التسوية الودية ولا يلجأ لبنك إلى إتباع الحلول القضائية بسبب تعقد وطول إجراءاتها.

4.2. شراء القرض:

تلجأ البنوك أحيانا إلى شراء أصول المقترض كحل لاسترداد المبالغ المقرضة وذلك إذا علمت بعدم توفر العميل على تدفقات نقدية مستقبلية من المشروع الممول أو من ممتلكات أخرى.

5.2. التوريق:

يعتبر التوريق من بين أحد الأنشطة المالية الحديثة، التي تسمح للبنوك من خلالها من تحويل حقوقها المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول، إلى أوراق مالية جديدة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية تصدرها عبر شركات التوريق.¹

3. أسلوب التصفية

قد يلجأ البنك أحيانا لاسترداد مبالغ المقرضة ذات الحجم الكبير إلى هذا الأسلوب والمتمثل في تصفية العميل من خلال بيع أصوله وموجوداته، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا الأسلوب ذو حساسية على البنك والعميل من جهة وعلى الاقتصاد ككل من جهة أخرى، ولا تلجأ البنوك إلى هذا الحل إلا إذا تأكدت إدارتها بصعوبة معالجة نشاط المشروع بالأساليب السالفة الذكر، ذلك أن المشاكل والمعوقات أصبحت دائمة ولا سبيل لمعالجتها وتمثل أحيانا في:

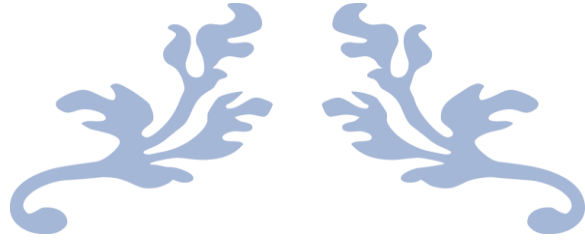
- ✓ التدهور المستمر في نشاط العميل وقلة الطلب على منتوجاته.
- ✓ انعدام الأمل في انتعاشه على المدى القصير والمتوسط.
- ✓ انعدام الرغبة لدى العميل في استمرارية النشاط.

¹ محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الاوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 315.

الخلاصة:

حضي موضوع البنوك باهتمام كبير من طرف الباحثين نظرا لطبيعة نشاطاته المتعددة والمتنوعة إذ تم في هذا الفصل النظري الإشارة كمبحث أول إلى المفاهيم الأساسية للبنوك والقروض بصفة عامة واللذان يعتبران من بين العناصر الأساسية لموضوع البحث، حيث خلصت الدراسة أولا إلى أن للبنوك دور هام تلعبه في تسهيل دوران عجلة الاقتصاد ككل من خلال قيامه بالوظيفيتين الأساسيتين والمتعلقتان بقبول الودائع ومنح القروض هذه الأخيرة التي تلعب دورا هاما في إنعاش المركز المالي للبنوك من جهة وتوسع المؤسسات واستمراريتها في عملية النشاط من خلال تحقيق مردودية فعالة من جهة أخرى تعود بالفائدة للممول.

كما تم التطرق في هذا الفصل كذلك وكمبحث ثاني إلى أهم المخاطر التي تواجه البنوك من خلال التعرف على الخطر بصفة عامة ثم المخاطر البنكية وطرق تسييرها بصفة خاصة حيث خلصت الدراسة إلى أن عملية الإقراض مرتبطة بخطر كبير اسمه خطر عدم القدرة على التحصيل أي عدم قدرة المؤسسات على سداد ما عليها من ديون وفوائد مترتبة في آجال استحقاقها إذ يعتبر هذا الخطر العائق الأكبر للمؤسسات والبنوك معا لما يترتب عنه من خسائر ربما تصل حد الإفلاس أحيانا لكليهما.



الفصل الثاني:

تقنيات قياس الخطر البنكي

وتقديره



تمهيد:

تسعى البنوك التجارية إلى تعزيز مركزها المالي من خلال العمل على إيجاد طرق مبتكرة وفعالة تعمل على التحسين من أدائها المالي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل العائد المحقق من القروض الممنوحة بعد استردادها، مع تحمل جزء من المخاطرة المرتبطة بنشاطها والتي تتطلب دراسة دقيقة ومفصلة لها من خلال قياسها وتقييمها، كل هذا من أجل العمل على مواجهتها والتقليل من حدتها.

تختلف وتتعدد الطرق والتقنيات حول قياس وتقييم خطر القروض البنكية فمنها الكلاسيكية وأخرى حديثة حيث تتمثل الطرق الكلاسيكية في التحليل المالي الذي يلقي انتشاراً واسعاً الاستعمال لدى البنوك العمومية الجزائرية دون استثناء، هذا الأخير الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر الإدارة المالية وذلك نظراً للأهمية البالغة لدى مستعمليه خاصة البنوك لما يقدمه ويوفره من معلومات هامة وذات دلالة.

أما بخصوص الطرق الحديثة فهي طرق لم تطبقها البنوك إلى يومنا هذا وتتمثل في طريقة القرض التنقيطي، طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية، طريقة الانحدار اللوجستي، طريقة مؤشر الخطر وإلى غيرها من الطرق التي من شأنها قياس درجة الخطر من خلال معرفة الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على أدائها.

لذا سنحاول في هذا الفصل عرض الطريقة الكلاسيكية والمتمثلة في التحليل المالي، إضافة إلى الحديث عن أهم الطرق حديثة والتي سنوجز أشهرها والمتمثلة في الطرف سالف الذكر، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء المالي

المبحث الثاني: تقدير مخاطر القروض وفق الطريقة الكلاسيكية

المبحث الثالث: تقدير مخاطر القروض وفق الطرق الحديثة

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء المالي

قبل التطرق إلى المفاهيم الأساسية للأداء المالي والذي يعتبر محور الدراسة لا بد من الإشارة أولاً إلى مصطلح الأداء.
المطلب الأول: ماهية الأداء.

أولاً: تعريف الأداء:

ترجع أصل كلمة الأداء إلى اللغة اللاتينية Performerai والتي تعني إعطاء كلية الشكل لكل شيء، بعدها اشتقت إلى اللغة الانجليزية في لفظ Performance.

✓ **التعريف الأول:** "مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، إذ أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، والإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك"¹

✓ **التعريف الثاني:** عرفه كل من ميلر و بروميلي الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"²

✓ **التعريف الثالث:** ينظر إلى الأداء من انه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين."³

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف الإجرائي التالي حول الأداء وهو "مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بكفاءة وفعالية للوصول إلى أهدافها المسطرة وذلك في إطار الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة".

ثانياً: مكونات الأداء:

من خلال التعاريف السابقة للأداء يمكن تحديد مكونات الأساسية للأداء وهي:

1. الكفاءة:

يعبر مصطلح الكفاءة عن الاستخدام الأمثل والعقلاني في المفاضلة بين البدائل المتاحة، و اختيار أفضلها بما يسمح بالتقليل من التكاليف أو بتعظيم العائد، وذلك عند استخدام الأساليب العلمية للوصول إلى الأهداف المحددة.⁴

¹ أحمد فايد نور الدين وحمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاسلامية، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، يومي 07 و 08 ديسمبر 2014، ص 12.

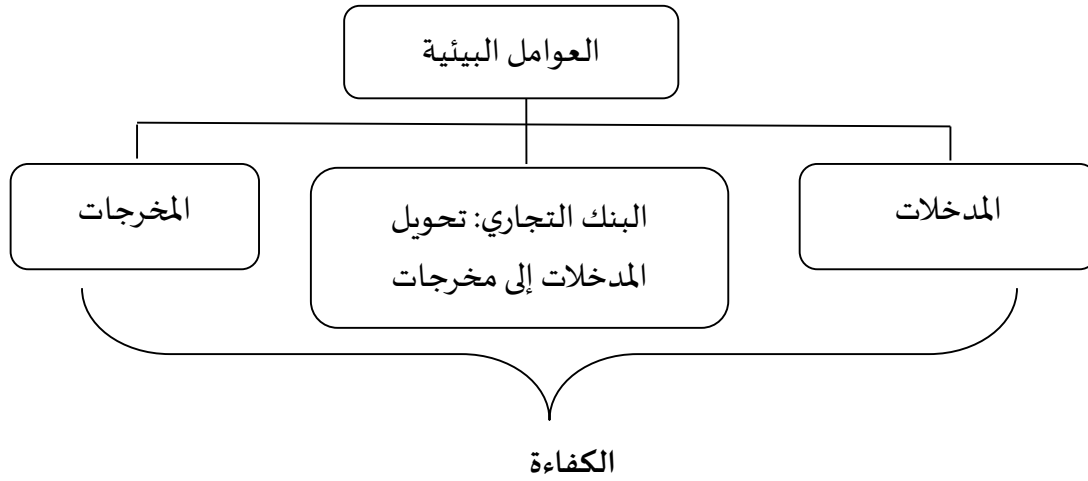
² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 217.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الطبعة الثانية، الواروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 89.

⁴ التجاني إليهام وشعوبي محمد فوزي، مرجع سابق، ص 24.

أما تعريف الكفاءة في المجال البنكي فيمكن القول أن البنك كفاء في حالة ما إذا استطاع هذا الأخير استغلال موارده بأفضل الطرق الممكنة وتحقيق أكبر قدر من العوائد باستخدام أقل قدر من الجهد، أي التحكم الناجح في طاقاته المادية والبشرية وتوجيهها من خلال تقديمها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية.¹ فالبنك مؤسسة مالية تقوم باستخدام الموارد البشرية والمالية وحتى المادية منها المتاحة لتحقيق أهداف تتمثل في تقديم خدمات مالية مختلفة للأفراد والمؤسسات وحتى المجتمع، والشكل التالي يوضح العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك.

الشكل رقم 02: العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك



المصدر: عبد السلام لفته سعيد وأحمد علي حسين، مرجع سابق، ص 06.

2. الفعالية:

توجد عدة تعريفات للفعالية، فقد عرفها برنارد شبيستر والذي يعد أول من قام بإعطاء مفهوم للفعالية على أنها "درجة تحقيق المنظمة لأهدافها أو لغرضها أو أنها عملية تحقيق الأهداف الرسمية المحددة للمنظمة."² فبإسقاط المفهوم على الشكل السابق الخاص بكفاءة البنوك فيمكن القول أنه كلما كانت المخرجات (المتتمثلة في الخدمات المالية المقدمة) أكثر إسهاماً في تحقيق الأهداف كان البنك أكثر فعالية، أو بتعبير آخر يمكن القول إن الفعالية هي مقياس مدى استغلال البنك لموارده المتاحة لتحقيق مجموعة الأهداف المسطرة، وتحقيق الفعالية بتحقيق أعلى النتائج مع استغلال أقل ما يمكن لتكاليف الموارد.

3. الجودة:

عرف المعهد الوطني الأمريكي للمعايير الجودة عموماً على أنها جملة السمات أو الخصائص للسلعة أو الخدمات التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة.

¹ عبد السلام لفته سعيد وأحمد علي حسين، دور الكفاءة في الأداء المصرفي - بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة -، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 93، المجلد 22، جامعة بغداد، العراق، ص 06.

² سعد العنزي وآخرون، فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 53، 2009، ص 22.

أما في المجال البنكي فقد عرفت جودة الخدمات البنكية على أنها "خلو الخدمة البنكية من أي عيب أثناء إنجازها نتيجة الحكم المتعلق بتوقعات العميل المدركة عن الخدمة البنكية والأداء الفعلي لها".¹ كما يقصد بالجودة كذلك الدقة والسرعة في تسليم العمل المنجز وفقا للمواصفات القياسية والاحتياجات المطلوبة.

ثالثا: أنواع الأداء

تتعدد وتختلف أنواع الأداء باختلاف التصنيفات والمعايير والتي نوجزها فيما يلي:

1. حسب معيار الوظيفي:

يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما:²

2.2. الأداء الكلي:

يقصد بالأداء الكلي مجموع الإنجازات التي حققتها المؤسسة والتي ساهمت في تحقيقها جميع العناصر والأنظمة الفرعية والوظائف داخلها، فلا تنتسب هذه الإنجازات لأي عنصر على حدى، كما أن الحديث على الإنجازات في هذه الحالة يكون على المستوى الكلي كالاتمرارية في النشاط، تحقيق مستوى معين من الأرباح، زيادة مستوى النمو.....إلخ.

2.1. الأداء الجزئي:

وهو عكس الأداء الكلي ويقصد به الإنجاز الذي حققت كل وظيفة من الوظائف الأساسية للمؤسسة على حدى كأداء الوظيفة المالية، أداء الوظيفة التسويقية، أداء الوظيفة الانتاجية.....إلخ.

2. حسب معيار المصدر: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين أساسيين هما:³

2.3. الأداء الداخلي:

يطلق عليه أحيانا بالأداء الذاتي وأحيانا اسم أداء الوحدة، وينتج هذا الأداء أساسا من توليفة العناصر المكونة للوحدة كالأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي.

2.2. الأداء الخارجي:

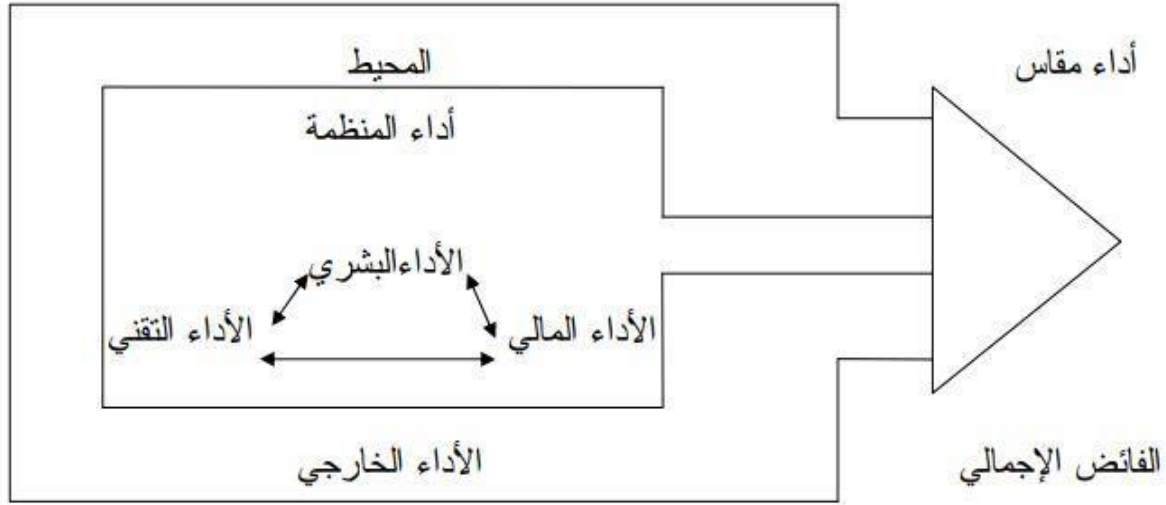
هو أداء يظهر نتيجة حدوث تغيرات في المحيط الخارجي للمؤسسة، والشكل التالي يوضح ذلك.

¹ تيسير العجاردة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص 389.

² عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 89.

³ لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (منشورة)، تخصص بنوك، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2020، ص 29.

الشكل رقم 03: الأداء حسب معيار المصدر



المصدر: لعراف زاهية، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء

أولاً: قياس الأداء:

1. تعريف قياس الأداء:

يقصد بقياس الأداء "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة".¹

كما يعرف قياس الأداء على أنه "تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعتبر المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف ولا يتم قياس الأداء إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطورات المحققة عن طريق مقارنته مع الأداء السابق".²

2. أهمية قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء من بين العمليات البالغة الأهمية سواء كان على مستوى الفرد أو المؤسسة، وتكمن أهميته من خلال تقديمه بصورة واضحة ودقيقة وموضوعية عن كل جوانب أنشطة المؤسسة، و يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:³

✓ تركز عملية القياس الاهتمام على ما يجب انجازه ويحث المؤسسات على توفير الوقت والموارد

¹ George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, p. 493.

² زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي –دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص 131.

³ مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 18.

والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف.

✓ يوفر القياس التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الهدف وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف، وبالتالي يكون بمقدور المؤسسات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب.

✓ يساعد المؤسسة على فهم مختلف عملياتها.

✓ التأكد من خلو القرارات من العواطف والأحاسيس أو الآراء الشخصية.

✓ يساعد في تحديد أي النشاطات أو القطاعات تحتاج إلى إجراء التحسين في المؤسسة.

✓ يساهم قياس الأداء في التأكد من الحدوث الفعلي للتحسينات التي تم التخطيط لها.

✓ يساعد قياس الأداء في تحديد المشكلات التي تظهر نتيجة التحيز الشخصي، والاعتماد على العاطفة.

فلو تم القيام بأعمال لفترات طويلة دون قياس أدائها، فربما تكون النتائج إما صحيحة أو غير صحيحة، من هنا فإن عملية القياس ستعطي إجابة دقيقة حول ما إذا كان التنفيذ يتم بطريقة صحيحة أم لا؟¹

3. أهداف قياس الأداء

إذا لم تستطع المؤسسة قياس نشاطها لا يمكنها الرقابة عليه، وإذا لم تستطع رقابته لا يمكن إدارته، وبدون القياس لا يمكن صناعة قرارات سليمة، ويهدف قياس الأداء إلى إنجاز رؤية صحيحة للمؤسسة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لزيائنها، لذا وجب في نظم قياس الأداء مراعاة الاعتبارات التالية:²

1.3. الاعتبار الأول: تحقيق الرؤية الاستراتيجية المحددة للمؤسسة

يقصد بها إمكانية التحقق وقابلية القياس إضافة إلى الدقة، وأن يكون هناك ارتباط بين قياس الأداء والتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

2.3. الاعتبار الثاني: قياس الأشياء الصحيحة.

يجب على المؤسسة التأكد من أن المقاييس التي تقيس بها نجاحها تم اختيارها بشكل صحيح، كما يجب عليها تحديد وفهم العمليات التي سيتم قياسها.

3.3. الاعتبار الثالث: القياس وسيلة وليس غاية

وجب على المؤسسة العمل على تحقيق الأهداف المسطرة وأن تتخذ من القياس وسيلة وأداة لقياس النتائج المحقق خلال فترة معينة، وألا تركز على القياس على أنه غاية وجب تحقيقها.

¹ عبد الرحيم محمد، قياس الأداء المتوازن وإدارة التميز في القطاع الحكومي، مجلة دراسات أمنية، العدد 05، ديسمبر 2011، ص ص 243-244.

² عبد الرحيم محمد، مرجع سابق، ص ص 244-245.

ثانيا: تقييم الأداء

1. تعريف تقييم الأداء

✓ **التعريف الأول:** عرف تقييم الأداء على أنه "فحص تحليلي انتقائي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة الموارد واستخدامها أفضل استخدام وبأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها".¹

✓ **التعريف الثاني:** كما عرف كذلك على أنه "الحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية (المؤسسة) بمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة تمهيدا لتشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل، ليتسنى لنا اقتراح الإجراءات العلاجية اللازمة لتلاقي نواحي الخلل في أداء تلك الوحدة وتنمية وتطوير فاعلية أوجه النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها".²

2. مراحل تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بأربعة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:

1.2. المرحلة الأولى مرحلة جمع المعلومات

تعتبر عملية جمع المعلومات أولى عمليات تقييم الأداء، إذ تعتبر هذه الأخيرة اللبنة الأساسية والضرورية لبناء المؤشرات ومن بين الأشياء الضرورية للقيام بعملية القياس، إذ لا يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات بدون معلومات فالمعلومات شيء أساسي في عملية التسيير ويشترط فيها عدة اعتبارات كالدقة، المصدقية، الجودة العالية، وأن تتوفر في الأوقات المناسبة لكي تحقق الغرض من استعمالها. تتعدد وتختلف مصادر جمع المعلومات والتي سنوجزها فيما يلي:

✓ **الملاحظة الشخصية:** هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لأنشطة المؤسسة في ظل ظروف وعوامل بيئية داخلية وخارجية بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص الظاهرة المراد قياسها وتقييمها، وتعتمد الملاحظة على خبرة وقابلية المكلفين بجمعها، ويعاب عليها عدم قدرتها على تقديم معلومات كمية كافية ودقيقة.

✓ **التقارير الشفوية:** وهي مجموعة المقابلات واللقاءات التي تجمع الرئيس مع رؤوسيه، حيث يتم فيها عرض أهم الإنجازات إضافة إلى المشاكل التي تعترض مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.

✓ **التقارير المالية:** تعد التقارير المالية من بين المخرجات النهائية للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه المؤسسة معلوماتها المالية للأطراف الداخلية والخارجية المتعلقة باتخاذ قرارات توفير الموارد.

¹ عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص 189-190.

² جاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 90.

كما أنه وجب أن تكون "الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية غير متأثرة أو متلاعب بها من قبل الإدارة بغرض تجميل صورة المؤسسة وعدم إظهار الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة".¹

2.2. المرحلة الثانية مرحلة قياس الأداء الفعلي.

بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات تأتي مرحلة مهمة في تتمثل في قياس الأداء حيث يتم في هذه العملية تزويد مستوولي ومسيري المؤسسة بقيم عددية ورقمية في شكل إحصائيات وتقارير فيما يخص الأداء الكلي للمؤسسة أو بعض أنشطتها وهذا بناء على معايير الفعالية والكفاءة.²

3.2. المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء المحقق بالأداء المسطر.

تواجه المؤسسة في هذه المرحلة مشكلة المرجع الأساسي الذي يمكن أن تستند إليه في عملية المقارنة، ومن بين المراجع الأساسية هي التي تعتبر كعناصر مقارنة ك:³

- ✓ الزمن: حيث يتم مقارنة قيم المؤشرات على فترات زمنية مختلفة.
- ✓ أداء الوحدات الأخرى: يتم من خلالها مقارنة المؤسسة بمؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس القطاع، وهذا لمعرفة مكانتها وسط منافسيها.
- ✓ الأهداف: حيث تقوم بمقارنة إنجازاتها الفعلية بالأهداف المسطرة.
- ✓ المعايير: وهي مقاييس تسمح للمؤسسة من القيام بعملية المقارنة كالتكلفة المعيارية، تحديد الانحرافات ودراستها.

4.3. المرحلة الرابعة: دراسة الانحرافات.

تعد هذه المرحلة من المراحل الأخيرة في عملية تقييم الأداء حيث يتم فيها تحديد الانحرافات إما ملائمة أو غير ملائمة وحتى المعدومة منها إضافة إلى تحديد الفروقات والاختلافات مع تحديد مراكز المسؤولية، كما يتم فيها إصدار الأحكام من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط له.⁴

ثالثاً: الهدف من تقييم الأداء.

يمكن حصر الهدف الرئيسي من تقييم الأداء في الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق القدرة الإرادية و القدرة الكسبية، فالأولى تعني قدرتها على توليد الإيرادات بغض النظر عن مصادر الأنشطة المحققة منها، في حين أن الثانية تعني قدرتها على تحقيق الفائض من خلال أنشطتها سواء الجارية أو الاستثنائية، وهذا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.⁵

¹ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار و مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017، ص 401.

² زبيدي البشير، مرجع سابق، ص 132.

³ المرجع نفسه، ص 133.

⁴ جاب الله الشريف، مرجع سابق، ص 95.

⁵ دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 41.

المطلب الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية.

بعد التعرف في المطلب الأول والثاني على الأداء عموماً وكيفية قياسه وتقييمه إضافة إلى أهم مراحله، سنقوم في هذا المطلب بعرض مفصل للأداء المالي في المؤسسات عموماً وفي البنوك التجارية خصوصاً وذلك من خلال التعرف على ماهية الأداء المالي وطرق تقييمه ثم الحديث عن الأداء المالي في البنوك التجارية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

للأداء المالي مفاهيم متعددة نوجزها فيما يلي:

✓ **التعريف الأول:** يعرف على أنه "الأداء المالي يعكس القرارات الخاصة بالسياسة المالية التي يتبناها المدير كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة زيادة شريحة الأسهم، الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الاجتماعي، وسياسة خفض المصاريف والتنفقات الإدارية".¹

✓ **التعريف الثاني:** "يقصد بالأداء المالي الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى

كفاءة المؤسسة في توظيف مواردها المالية في الاستخدامات المختلفة".²

✓ **التعريف الثالث:** كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها و حسن

استخدامها لتحقيق أكبر قدر من الثروة.³

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي يعتبر من مخرجات وأهداف المؤسسة مرتبط بسلامة القرارات المالية التي تتخذها والذي تركز فيه على مدى كفاءة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها الموضوعية تحت تصرفها سواء على المدى الطويل أو القصير وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسية لها ألا وهو تشكيل الثروة و الذي هو الهدف الأسنى للمؤسسة.⁴

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

للأداء المالي عموماً أهمية كبيرة في تقييم المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم الأطراف ذات المصالح لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها هذا الأخير لترشيد القرارات بمختلف أنواعها.

كما أن للأداء المالي أهمية خاصة في تتبع عمل المؤسسة، وفحص سلوكها، ومراقبة حالتها، وتقييم مستوى أدائها وفعاليتها، وتحديد العوائق، وشرح أسبابها، واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت والمكان المناسب،

¹ نبيل سعيد عبده المعمري، العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية بتطبيق نظرية الوكالة، جامعة تعز، اليمن، ص204.

² علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك- دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين-، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 22.

³ دادن عبد الغني ومحمد أمين كمامي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005، ص304.

⁴ أمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 06.

وترشيد الاستخدامات العام للمؤسسة كما يساعد الأداء المالي في اتخاذ قرارات سليمة للاستمرارية في النشاط والبقاء في المنافسة.

أما الحديث عن الأداء المالي للبنوك التجارية فتكمن أهميته في النقاط التالية:¹

- ✓ زيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى المزيد من فرص الاستثمار والنمو وزيادة الاستفادة من القوى العاملة الحالية واستغلالها.
- ✓ تخصيص الموارد المتاحة لتحسين الأداء التشغيلي.
- ✓ الحد من الأزمات المالية التي تعاني منها البنوك والسيطرة عليها.
- ✓ بناء علاقات أفضل مع جميع الأطراف ذات المصلحة.
- ✓ توفير معلومات وتقارير لتمكينهم من وضع قرارات صحيحة ودقيقة.
- ✓ يساعد بقدر كبير الإدارة العليا في عملية الإشراف والرقابة.

ثالثاً: أهداف الأداء المالي

من بين أهم النقاط التي يهدف الأداء المالي عموماً داخل المؤسسة وخارجها من تحقيقها ما يلي:²

1. السيولة وتوازن الهيكل المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، فهي بذلك تقيس قدرة الأصول في تغطية ديون المؤسسة قصيرة الأجل، أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيعني قدرة الأموال الدائمة لهذه الأخيرة على تغطية استخداماتها المستقرة أو بعبارة أخرى قدرة أصولها المتداولة على تغطية مواردها الجارية.

2. التوازن المالي:

يعبر التوازن المالي عن حالة الاستقرار المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وهدفاً من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقه، فهو يمثل نوعاً من التعادل بين الموارد والاستخدامات، فعندما تكون استخدامات المؤسسة أكبر من مواردها فستطيع القول إنها تعاني من عجز مؤقت قد تتداركه لاحقاً بإجراءات تصحيحية تمكنها من الرجوع في وضع التوازن، بينما إذا تحقق العكس وأصبحت الموارد أكبر من الاستخدامات فالمؤسسة في حالة فائض مؤقت (تكلفة الفرضة البديلة) وعليه يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية لتتمكن من الرجوع إلى وضعية التوازن، لذا تعتبر هذه الوضعية هي الوضعية الأنسب والتي هس من بين أهم أهداف الوظيفة المالية.

¹ آسيا جنوحات وباسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص 16.

² بلال شبيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلا تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص 04.

3. الربحية والمردودية:

تعد الربحية مؤشرا للنتيجة النهائية ولجهود أنشطة أداء المؤسسة، فهي المقياس الكمي للأداء المالي، حيث تقيس مدى كفاءة وفاعلية المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة في تحقيق العائد الأنسب،¹ أما المردودية فهي تعتبر من بين المؤشرات المساعدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهي تقيس بالدرجة الأولى العلاقة بين النتيجة الصافية ورأس المال المجمع من خلال مدى مساهمة هذا الأخير في تحقيق النتيجة.

4. إنشاء القيمة:

يقصد بإنشاء القيمة قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية كافية من الأموال المستثمرة، أي أن تكون أكبر مما توقع المساهمين الحصول عليها في حالة توجيه استثمارهم إلى استثمارات أخرى لها نفس مستوى المخاطرة، ففي حالة عدم استطاعت المؤسسة تحقيق ذلك، فإن المستثمرين سيلجؤون إلى توظيف أموالهم في استثمارات أخرى أعلى مردودية.

كما يعمل الأداء المالي على تحقيق الأهداف التالية:²

- ✓ الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أكبر عائد ممكن.
- ✓ إعطاء صورة واضحة ودقيقة للصحة المالية للمؤسسة.
- ✓ يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية وتوجيهها.
- ✓ تحفيز المستثمرين على الاستثمار من خلال تحديد المؤسسات التي تتمتع أسهمها بمعدلات نمو جيدة
- ✓ التعرف على الوضع المالي للمؤسسات في لحظة زمنية معينة ومقارنتها بمؤسسات ناشطة في نفس القطاع.

المطلب الرابع: الأداء المالي في البنوك التجارية

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

تعددت تعريفات تقييم الأداء المالي واختلفت باختلاف نوع المؤسسات ففي المؤسسات الاقتصادية تم تعريف تقييم الأداء على أنه:

- ✓ **التعريف الأول:** تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة إصدار أحكام حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، من أجل خدمة رغبات جميع الأطراف، لذا فإن تقييم الأداء المالي هو مقياس للنتائج المحققة أو المتوقعة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.³

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

² دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص 101.

³ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 38.

✓ **التعريف الثاني:** تسعى المؤسسات إلى تحقيق فائض في أنشطتها لمعادلة عوامل الإنتاج، والتي يعرفها البعض على أنها هامش الأمان الذي تتمتع به في حالة الإعسار المالي أو الإفلاس، و بعبارة أخرى مدى قدرة المؤسسة في التعامل مع المخاطر والصعوبات المالية.¹

أما بالنسبة للمؤسسات المالية كالبنوك فإنه تم تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

✓ **التعريف الأول:** "عملية تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية (كونها من أهم الأدوات المعتمدة في تحليل القوائم المالية فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط) هي الوقوف على مدى سلامة ربحيتها ومركزها المالي."²

✓ **التعريف الثاني:** التقييم المالي للبنوك هو "تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات تسيير أصول وخصوم البنك."³

✓ **التعريف الثالث:** يعرف كذلك تقييم الأداء المالي في البنوك على أنه "الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي وقدرتها المالية، وتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة و السياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة، الودائع... وغيرها) في التأثير على ربحيته ومركزه التنافسي والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي."⁴

من خلال التعاريف السالفة الذكر ومحاولة إسقاطها على موضوع البحث يمكن القول إن "تقييم الأداء المالي للبنوك هو إعطاء صورة واضحة لفاعلية القرارات المتخذة من طرف البنوك بعد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة."

ثانيا: أهمية التقييم في البنوك التجارية

يهتم التقييم أساسا في العمل على دعم وتعزيز العوامل والمؤشرات التي كانت سببا أو ساعدت في حدوث انحرافات ذات اتجاه إيجابي، وتحديد العوامل والمعوقات التي اتضح أنها سبب في الانحرافات المالية الخطيرة، وبذلك فإننا نستخلص هدفا رئيسيا يبرز في مساعدة وتوجيه مراكز الأداء المختلفة نحو الوصول إلى الغايات المستهدفة.

كما تكمن أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك فيما يلي:⁵

✓ يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد المسؤولين عن الانحرافات من خلال مقارنة ما هو مخطط وبين ما تم تحقيقه.

¹ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص 41.

² حميد عبيد عبد وحيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عتّان المالي للفترة 1990-2008، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، ص 55.

³ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية- دراسة حلة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004، ص 90.

⁴ أحمد عبد المنعم محمّد شفيق، مدخل في إدارة البنوك، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، جامعة بنها، مصر، 2007، ص 208.

⁵ زبيدي البشر، مرجع سابق، ص 145.

- ✓ يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققه البنك خلال مسيرة نشاطه.
- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي المعلومات لمختلف المستويات الإدارية داخل البنك، وذلك للاستفادة منها لأغراض مختلفة كالرقابة والتخطيط.

المبحث الثاني: تقدير مخاطر القروض وفق الطريقة تقليدية.

تعتمد الطريقة التقليدية لتحليل المخاطر على أسلوب التحليل المالي، وهو أحد أكثر الأساليب استخداماً وعلى نطاق واسع في البنوك العمومية الجزائرية وذلك في تحليل الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالقرض ويرتكز المبحث على عنصرين رئيسيين هما مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: مفاهيم حول التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي

تتعدد التعاريف وتختلف فيما يخص التحليل المالي ونوجز أهمها على سبيل المثال فيما يلي:

- ✓ **التعريف الأول:** "التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما."¹
- ✓ **التعريف الثاني:** "يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة الطرق التي تساعد المؤسسة في البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل، وبالتالي إعطاء حكم على آفاقه المستقبلية، كما يعرف التحليل المالي كمجموعة من التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل إعداد تنبؤات مسبقة لتطويرها، وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة."²

- ✓ **التعريف الثالث:** التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة لتقويم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقويم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.³

- ✓ **التعريف الرابع:** التحليل المالي هو عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتيجة أعمالها عن فترات مستقبلية، حيث تتعدد مجالات التحليل بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه سواء داخلية أو خارجية.⁴

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 232.

² خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 45.

³ فهد مصطفي الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 2.

⁴ نبيل عبد السلام شاكر، الإدارة الفعالة للأموال والمشروعات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 543.

من خلال مجمل التعاريف يمكن القول بأن التحليل المالي:

- ✓ يقوم بدراسة وضعية المؤسسة لدورة زمنية واحدة أو لعدة دورات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ عبارة عن مجموعة من التقنيات التي تعالج البيانات المحاسبية المتاحة للمؤسسة لتحديد نقاط الضعف وإمكانية معالجتها.
- ✓ هو أداة للحفاظ على التوازنات المالية للمؤسسة في المدى القصير والطويل.
- ✓ هو أداة من أدوات الإدارة المالية يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة للمؤسسة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

يمكن إيجاز أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- ✓ تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه يساعد في معرفة مواطن القوة في المؤسسة ويساعد على تعزيزها ومواطن الضعف فيها والعمل على علاجها.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المؤسسة أو البنك في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- ✓ من خلال نتائج التحليل المالي يمكن التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة فشل أو تعرض البنك إلى مخاطرة معينة يمكن أن تقوده إلى الإفلاس أو التصفية.
- ✓ يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد الانحرافات، تحليلها ومعرفة أسبابها وطرق تفاديها مستقبلاً باستعمال بعض الأساليب الفنية وصياغة النموذج.
- ✓ يسمح التحليل المالي للمستثمر بمعرفة مدى ربحية المؤسسة، ومقدار التوزيعات النقدية وكذا معرفة فرص استثمارية المنشأة التي يريد استثمار أمواله فيها.
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل المؤسسة، من حيث تحديد مؤشرات النتائج المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ هلاكها من خسائر محتملة.
- ✓ يسمح التحليل المالي للمقرضين بالتعرف على فرص إمكانية سداد المنشأة للقرض عند موعد الاستحقاق، بالإضافة.

¹ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2013، ص 156

✓ التعرف على أن ربحية المؤسسة تزيد على مقدار فوائد القروض المستحقة.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

يمكن تلخيص أهم النقاط التي يهدف التحليل المالي إلى تحقيقها فيما يلي:¹

- ✓ إعطاء صورة واضحة للوضعية المالي للمؤسسة وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ الحكم على جدوى المشاريع المستثمرة.
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة من خلال استفادتها من المعلومات المتاحة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ التعرف على وضعية المؤسسة بين مختلف قطاعاتها.
- ✓ تحليل أسباب الخسائر والأرباح وتقييم الهيكل المالي للمؤسسة.
- ✓ تشخيص وتحديد الانحرافات في الأداء والتنبؤ بالفشل الذي قد يواجه المؤسسة.
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات على المستوى الداخلي والخارجي.
- ✓ المحافظة على السيولة اللازمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة بناء على التوقعات المستقبلية خلال فترة زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل
- ✓ اتخاذ القرارات المناسب بما يخص الرقابة والتخطيط وتقييم الربحية والسيولة.

رابعاً: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن استعمالاته ما يلي:²

1. التحليل الائتماني:

يقوم المقرضين غالباً ما تكون البنوك بالتحليل المالي بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرض لها المقترضين من أشخاص أو مؤسسات في حالة عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم اتجاه المقرضين في الأجل المحدد لها.

¹ محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 84، بغداد، العراق، 2016، ص 304-305.

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، المستقبل للنشر والتوزيع، 2004، ص 82.

2. التحليل الاستثماري:

هذا النوع من التحليل يقوم به المستثمرون من أفراد ومؤسسات حيث ينصب اهتمامهم على مقدار العوائد المحصل عليها بالإضافة إلى سلامة استثماراتهم، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

3. تحليل الاندماج والشراء:

هذا النوع من التحليل يستخدم أثناء عمليات الاندماج بين مؤسستين أو شراء مؤسسة، فتتم عملة التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المراد شراءها أو اندماجها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع لها بعد الاندماج في المستقبل.

4. التخطيط المالي:

يعتبر هذا النوع من التحليل من بين أهم الوظائف الإدارية، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور متوقع في المستقبل لأداء المؤسسة، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5. الرقابة المالية:

يقوم هذا النوع من التحليل على تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6. تحليل تقييم الأداء

تستفيد من هذا النوع من تحليل تقييم الأداء إدارة المؤسسة إضافة إلى مختلف الأطراف ذات الصلة، حيث يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملة إعادة التقييم، الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات اتجاه الغير وقدرتها على الانتماء بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

المطلب الثاني: القوائم المساعدة في التحليل المالي

يستعين المحلل المالي بمجموعة من البيانات التي تساعده في الحصول على معلومات حول المؤسسة تدعى بالقوائم المالية، وتمثل هذه الأخيرة في:

أولاً: تعرف القوائم المالية

توجد العديد من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ✓ **التعريف الأول:** تعرف القوائم المالية على أنها "عبارة عن ملخص للبيانات والمعلومات التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المختلفة كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وهي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية."¹
- ✓ **التعريف الثاني:** كما عرفت كذلك بأنها "مخرجات النظام المالي والمحاسبي تظهر فيه المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة مالية معينة، ومنها الميزانية المالية وجدول النتائج إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية."²
- ثانيا: الهدف من استخدام القوائم المالية: يكمن الغرض من استخدام القوائم المالية ما يلي:³
- ✓ تمكين مستخدميها من التنبؤ بالتطورات المستقبلية للمؤسسة والتعرف أكثر على قدرتها في تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وكذا توزيع الأرباح.
 - ✓ تقييم قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها في تحقيق أهدافها وتقييم أداء الإدارة،
 - ✓ تمنح المؤسسة مؤشرات للتعريف بقدرتها على مواجهة منافسيها.
 - ✓ تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن المركز المالي وأداء المؤسسة.
 - ✓ توفر القوائم المالية الحاجات العامة لمعظم مستخدميها فيما يخص الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.
 - ✓ يستفيد الدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين من القوائم المالية لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الاقراضية.
 - ✓ تمكن المستثمرين والدائنين المرتقبين من تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيع الأرباح والفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثا: أنواع القوائم المالية

وتكمن هذه الأنواع فيما يلي:

¹ سعيد رحيش، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص 21.

² سفيان بوفروعة، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 11.

³ زوبنة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 59.

1. الميزانية المالية:

" تشكل الميزانية كشفاً بالموارد المتاحة للمؤسسة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الموارد (الالتزامات وحقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، وتعد الميزانية المصدر الرئيسي للمعلومات ولتقييم حركة السيولة في المؤسسة".¹

تعتبر الميزانية المالية عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجل التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة أو الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءً على المبادئ التالية:

- ✓ ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل
 - ✓ ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل
 - ✓ لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارية السابقين، نستخدم معيار السنة الواحدة.
- الجدول رقم 02: بناء الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: -الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية -عناصر الأصول الثابتة الأقل من سنة	الأموال الدائمة: -الأموال الخاصة -الديون المتوسطة والطويلة -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة: -المخزونان -حقوق المؤسسة لدى الغير -المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	القروض قصيرة الأجل: -المورد ومستحقته -الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 86.

إن الهدف الأساسي من وضع الميزانية هو تشخيص الحالة المالية للمؤسسة عن طريق حساب التوازنات بين مختلف الحسابات وتقدير السيولة المالية للمؤسسة وكذا تسهيل عملية اتخاذ القرارات المستقبلية.

2. حسابات النتائج.

جدول النتائج عبارة عن صورة مصغرة لمجموع الإيرادات والتكاليف التشغيلية المتعلقة بدورة الاستغلال وغير التشغيلية والمتعلقة بدورة خارج الاستغلال، خلال السنة المالية التابعة لها.

¹ محمد الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الأردن، 1998، ص 19.

3. جدول تدفقات الخزينة

إضافة إلى ما سبق ذكره حول القوائم المالية ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها جدول تدفقات الخزينة لدى مستعملي التحليل المالي، كان لزاما علينا الإحاطة بكل الجوانب الهامة لهذا الجدول إذ يقوم هذا الأخير بتزويد المحللين ببيانات أكثر شمولية للعملية التي تولد بها المؤسسة النقود من خلال مختلف أنشطتها الرئيسية والمتمثلة في الأنشطة الاستثمارية، الاستغلالية، والأنشطة التمويلية، كما تقتفي أيضا المجالات التي تستخدم فيها المؤسسة تلك النقود.

2.4. تعريف جدول تدفقات الخزينة

تعددت التعاريف حول جدول تدفقات الخزينة نوجزها فيما يلي:

✓ **التعريف الأول:** "جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية."¹

✓ **التعريف الثاني:** "وقد عرفه النظام المحاسبي المالي SCF من خلال هدفها ب " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها."²

✓ **التعريف الإجرائي:** من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن جدول تدفقات الخزينة "يعتبر وثيقة مكملة للميزانية المالية وحساب النتائج ومساعدة في معرفة المركز المالي للمؤسسة وتغييره عبر مراحل إعدادها."³

2.5. أهمية جدول تدفقات الخزينة

تبرز أهمية جدول تدفقات الخزينة في أنها أداة مكملة للنقائص التحليلية الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وتتمثل في ما يلي:³

- ✓ إظهار عناصر الأعباء غير النقدية خصوصا استهلاك وإطفاء الأصول ذات العلاقة.
- ✓ يقوم بإظهار العمليات النقدية وذلك حسب كل نشاط من أنشطة المؤسسة خلال دورة مالية، على خلاف حسابات النتائج والميزانية، والذي يقوم بإظهار الأرصدة فقط.

¹ إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي "دروس وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص204.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص26.

³ ضريف مريم، الحايك أيمن، أهمية اعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 3، الجزائر، 2018، ص 83.

✓ ما لا يمكن إظهاره في حساب النتائج والميزانية يقوم جدول تدفقات الخزينة بتحديد صافي التغيير في النقدية في كل فترة، مما يساعد على إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي

تعدد أساليب للتحليل المالي المساعد في تحليل القوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة، وتختلف هذه الأساليب بحسب درجة الغرض والتحليل المطلوبة.

أولاً: أسلوب التحليل العمودي:

يدعى كذلك بالتحليل الرأسي، وهو تحليل المؤسسة لسنة مالية واحدة، ويقصد به تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول.¹

كما أن التحليل العمودي أو الرأسي ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين ولمدة زمنية واحدة، وذلك بمقارنة عناصر الأصول أو الخصوم بعضها ببعض، أو بمقارنة عناصرها بالقوائم الأخرى، وهذا التحليل يتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة فقط واكتشاف نواحي القوة والضعف، ولكن مع هذا فإنه يضل بحاجة إلى أن يدعم بالتحليل الأفقي.²

ويعاب على هذا التحليل ضعف الدلالة فيه لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا النوع من التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.³

ثانياً: أسلوب التحليل الأفقي:

يشمل التحليل الأفقي عدة سنوات مالية على خلاف التحليل العمومي و عادة ما يكون ثلاثة سنوات فما أكثر ويتضمن قيماً في شكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه استناداً إلى سنة الأساس التي عادة ما تكون السنة الأولى، وذلك لمعرفة مدى النمو والتراجع والثبات في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع من التحليل على اكتشاف سلوك المؤسسة وتقييم إنجازاتها ونشاطها في ضوء هذا السلوك.⁴

أما في البنوك التجارية فهذا الأسلوب من التحليل المالي يقوم على دراسة العلاقات المالية بين مجموعة من القوائم الخاصة بالبنك خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو

¹ خلدون إبراهيم الشديفات: إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 119.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 77.

³ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 20.

⁴ خلدون إبراهيم الشديفات، مرجع سابق، ص 119.

مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه، وقياس هذا التحليل مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقص في هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت وأسبابها.¹

والجدير بالذكر هنا أن اختيار سنة الأساس يؤثر على حساب الاتجاهات مستقبلاً، ولذلك يجب أن تخضع لمقاييس دقيقة في اختيارها مع مراعاة الاعتبارات التالية:²

✓ لا تخضع لرأي الشخص القائم باختيارها، حيث أن عدم وجود قواعد موضوعية للاختيار يؤدي إلى سوء الاستخدام الذي قد يضر بعض المسؤولين أو الموظفين الذين يدخلون في حساب الاتجاه كوسيلة من وسائل تقويم أداءهم.

✓ أن تكون سنة الأساس ذات ظروف طبيعية لم تخضع لمؤشرات شاذة قد تؤثر بدرجات متفاوتة على أنشطتها المختلفة.

✓ نظراً لأن سرعة التغير هي الطابع المميز لكثير من الجوانب في حياتنا المعاصرة، يجب ألا تكون سنة الأساس متقدمة، وإلا كانت المقارنات غير سليمة في غالب الأحيان، ولذلك يحسن ألا تتعدى سنة الأساس عن السنة الحالية بخمس سنوات.

✓ عند حدوث تغيرات جوهرية في هيكل المؤسسة كتغيير النشاط، فلا بد من قطع سلسلة المقارنات أو الاتجاه وبدء سلسلة جديدة من هذه السنة.

وللتحليل الأفقي عدة أشكال نذكر منها:

1. تحليل بواقي الانحدار

يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار المناخ التحليلي لكل من السلاسل الزمنية والقطاع الزمني في فترات معينة، وفي العادة يتم استخدام هذه الطريقة لدراسة القيمة السوقية للأسهم والسندات التي يتم تداولها في سوق رأس المال، ويتم ذلك من خلال تحديد العلاقة المالية بين معدلات العائد المتوقعة على نوعية معينة من الأسهم بالنسبة للمتوسط العام للعائد على السهم في السوق، والتي يعبر عنها بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، هذا وتحدد قيمة البواقي بالفرق بين القيمة الفعلية للعائد على السهم محل الدراسة والقيمة المتوقعة للعائد على نفس السهم.³

¹ دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص ص 103-104.

² صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص ص 201-202.

³ عيد أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، نوفمبر، 2009، ص 20.

2. تحليل الاتجاهات:

"يعتبر تحليل الاتجاهات شكلاً من أشكال التحليل الأفقي الذي يغطي فترات مالية متعددة (أكثر من سنتين)، ويتم من خلاله رصد التاريخ المالي للمؤسسة حيث يعطي هذا النوع من تحليل للمحلل المالي وبمجرد النظر للاتجاهات الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية، وقد يلجأ المحلل في هذا المجال إلى حصر تحليل الاتجاهات على البنود الرئيسية في القوائم المالية للسهولة والبساطة في فهم هذا الشكل من التحليل، سواء كان ذلك من قبل المحلل نفسه أو من قبل القارئ، هذا الأمر ساعد في انتشار هذا نوع من التحليل كما تقوم المؤسسات كثير من الأحيان بنشر هذه البيانات والسلاسل في تقاريرها السنوية قصد تسهيل عملية مقارنة الأداء عبر عدة سنوات"¹.

المطلب الرابع: التحليل باستخدام التحليل المالي.

إن هذا التحليل يعتمد على استخدام المؤشرات و النسب المالية عند تحليل قوائم البنك، كما يزود المحلل بمعلومات عن السيولة، مدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة إضافة إلى ربحية البنك، ويتم إتباع أسلوب التحليل المالي لقياس التعثر البنكي والتعرف على مدى تأثير المخاطر التي تواجه البنوك (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال مخاطر الإقراض، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التركيز) والتي بزيادتها يصبح البنك عرضة للتعثر الذي يؤدي حتماً لزيادة الديون المتعثرة وانخفاض الربحية والودائع.² كل ما يتعلق بهذا الأسلوب سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي بشيء من التفصيل.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل

تقضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة و تمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن السنة، إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمجموعة من المخاطر هي:

✓ مخطر تباطؤ الأصول الأقل من سنة.

✓ مخطر تباطؤ عناصر الخصوم الأقل من سنة.

¹ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص ص 104-105.

² سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 105.

وتبعاً لقاعدة التوازن المالي السابقة من الضروري توفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة و طبيعتها وتطورها، إذ يتمثل هذا الهامش في رأس مال العامل سيولة¹.

1.1. حساب رأس المال العامل

"يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه الفائض من الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية) بعبارة أخرى يعرف كذلك بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) الذي يخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة)".²

كما يعرفه على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة.

يمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين، وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل سيولة وفق العلاقتين التاليتين:

✓ منظور أعلى الميزانية أو ما يعرف بالطريقة الساكنة

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث أن:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة ومتوسطة الأجل

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة مؤقتاً.

✓ من منظور أدنى الميزانية أو ما يعرف بالطريقة الحركية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل

حيث أن:

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة

الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال

2.1. أنواع رأس المال العامل. توجد ثلاث أنواع لرأس المال العامل إضافة إلى رأس المال العامل الصافي الإجمالي

نوجزها فيما يلي:

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 87.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 81.

✓ رأس المال العامل الخاص:

يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

✓ رأس المال العامل الاجنبي:

يمثل فائض الأصول المتوالة على الأموال الخاصة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الأصول المتداولة – الأموال الخاصة

✓ رأس المال العامل الإجمالي: ويساوي إلى مجموع الأصول المتداولة أو بصيغة أخرى فهو يساوي إلى مجموع كل من رأس المال العامل الخاص والأجنبي ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

2. الاحتياج في رأس المال العامل

تسعى معظم المؤسسات إلى البقاء والاستمرار والحصول على التطور والرقى، حيث تواجه العديد من المؤسسات أزمات في دورة الاستغلال نتيجة للتقدير السيئ لحجم الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدورة، ونظرا لقصرها وتجديدها فإنها تتطلب استعدادا كافيا للسير الجيد لعناصر الاستغلال.

إذ "يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، وهو عبارة عن حجم الأموال الدائمة الواجب توفيرها لتمويل الأصول المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة."¹

2.2. تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل :

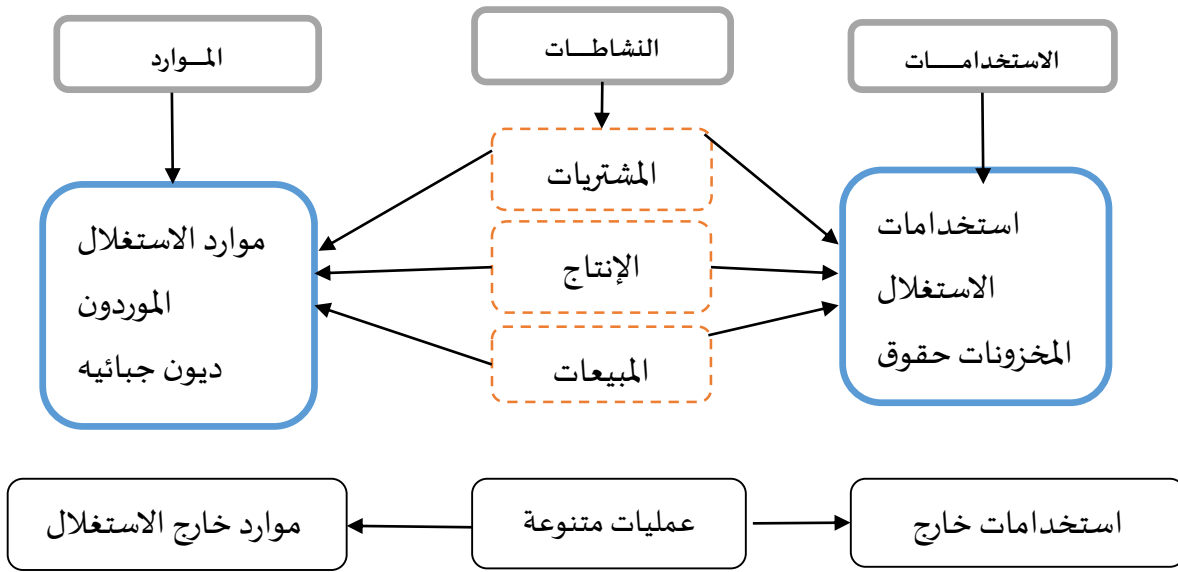
يتم تشكيله بتقسيم دورة النشاط إلى دورة استغلال وأخرى خارج الاستغلال، ويمكن اختصارها وتوضيحها من خلال العنصرين التاليين:

¹ مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، الطبعة الثانية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص34.

✓ استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وهي تتكون من عدة عناصر تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة كالمخزونات بأنواعها وحقوق العملاء وملحقاتها، أما موارد الاستغلال فهي تتكون من الموردون وديون جبائية واجتماعية والرسم على القيمة المضافة.

✓ استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال: وهي تتكون من الأنشطة والعناصر التي كونتها المؤسسة خارج نطاق استغلالها أي خارج النشاط العادي للمؤسسة مثل حقوق أو ديون الاستغلال الأخرى، أو ديون أخرى¹ ويمكن توضيح تشكيله في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: إلياس بن سامي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 84

3.2. حالات احتياجات رأس المال العامل

توجد ثلاثة حالات يمكن تناولها كما يلي:

✓ الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل موجبة (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة)، يعني أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد مالية، لهذا عليها البحث عن موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الاستغلالية.

✓ الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل سالبة (موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة)، هذا

يعني أن المؤسسة لديها موارد مالية فائضة، عليها استخدامها لتوسيع في نشاطها الاستغلالي.

¹ إلياس بن سامي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 84.

✓ الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل معدومة (موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة)، هذا

يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال دون بقاء فائض أو عجز في الاحتياجات

4.2. أنواع الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

يوجد نوعين من الاحتياج في رأس المال العامل وهما:

أ- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:

يمكن أن ينطبق عليه نفس التعريف السابق للاحتياج في رأس المال العامل، حيث يتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال كما في المعادلة أدناه.¹

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال + موارد الاستغلال

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات

غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال ويمكن توضيحها في المعادلة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = استخدامات خارج الاستغلال + موارد خارج الاستغلال

3. الخزينة

1.3. تعريف الخزينة:

يعد مفهومي رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج له كمؤشرين ماليين متكاملين، يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، ويمثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال غير المغطاة بواسطة الموارد الدورية للاستغلال وخارج الاستغلال، يسمح الفرق بين هذين المؤشرين الماليين بتحديد الخزينة.²

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل

¹ محمد البشير بن عمر وأخرون، تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 40.

² خميسي شيعة، مرجع سابق، ص 91.

كما يمكن حساب الخزينة من خلال الفرق بين الخزينة أصول من جانب الأصول الخزينة خصوم من جانب الخصوم أي بالعلاقة التالية.

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{الخزينة أصول} - \text{الخزينة خصوم}$$

2.2. حالات الخزينة الصافية

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:¹

أ- الخزينة الصفرية :

يطلق عليها بالخزينة المثلى وهي حالة نادرة الحدوث في المؤسسات، لكن تسعى هذه الأخيرة دائمة للوصول إليها أو حتى محاولة التقرب منها، فعندها يكون رأس المال العامل الصافي مساوي لاحتياجات المؤسسة الدورية، وتدعى كذلك بحالة التوازن المالي الأمثل مع أخذ الحيطة والحذر، فإن أي احتياج قد تحتاجه المؤسسة سيؤدي إلى حدوث عجز مؤقت في السيولة وعلى المؤسسة دائما العمل على جلب موارد من شأنها تغطية احتياجاتها المفاجئة.

ت- الخزينة الموجبة :

تعتبر هذه الحالة لدى المحللين حالة من التوازن المالي، فعنها تكون موارد الدورة أكبر من احتياجاتها أي أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يكون أكبر من الاحتياج في رأس المال مما ينتج عنه فائض يوضع في خزينة المؤسسة، ويظهر هذا الفائض أيضا في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة نتيجة تغطية جميع ديونها قصيرة الأجل لكن يطرح هذا الفائض مشكلة ضياع الفرصة البديلة والتي كانت باستطاعة المؤسسة استغلالها لتوفير موارد جديدة تحتاجها خلال دورة استغلالها.

ث- الخزينة السالبة :

لا تعتبر هذه الحالة عن التوازن المالي للمؤسسة، إذ أن احتياجات الدورة الخاصة بدورة الاستغلال أكبر من مواردها، فهي دائما في حالة بحث مستمر عن موارد جديدة لسد ذلك العجز.

ثانيا: التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من الطرق الشائعة والمستخدم بكثرة سواء في المؤسسات الاقتصادية أو البنوك خاصة في عملية منح القروض، ويعتمد المحلل المالي على عدة معايير وأدوات عند قيامه بعملية التحليل للقوائم المالية، وتختلف هذه الأدوات باختلاف الهدف من عملية التحليل.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 66-67.

1. تعريف النسب المالية

تعرف النسبة المالية على أنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين."¹

كما تم تعريفها كذلك بأنها "علاقة بين البسط والمقام، حيث أن قيمهم عبارة عن بيانات وأرقام محاسبية تعرضها الميزانية المالية وجدول النتائج، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، بمعنى أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية التي يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو المقام، وبين نتائج كل نسبة، كما لا يمكن أن يفهم مدلول النسب المالية إلا من خلال مقارنتها ببعض المعايير القياسية، أو المقارنة بين النسبة المحققة وقيمة المعيار المستخدم كأداة للحكم على الأداء."²

وحتى تكون النسبة المستعملة ذات دلالة وجب توفر مجموعة من الشروط وهي:³

- ✓ أن تكون النسب منطقية وذات علاقة مع بعضها البعض كنسبة الربح إلى حقوق الملكية.
 - ✓ يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين البسط والمقام كنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساساً من المبيعات.
 - ✓ أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة مع كلفة الاقتراض، حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساساً للاستثمار فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض.
 - ✓ إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.
- كما أنه وعلى الرغم من أهمية النسبة المالية أن إلى هناك حدود استخدام هذه النسب أهمها:⁴
- ✓ قيام الكثير من البنوك بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل المالي على الاستخدام الدقيق للنسب كأداة للتحليل.
 - ✓ النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليس غاية في حد ذاتها إذ تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل.
 - ✓ النسب المالية هي علاقات نسبية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد أو تاريخين محددتين، ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 327.

² زهرة حسن العمري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، العراق، 2007، ص 114.

³ سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 106.

⁴ المرجع نفسه، ص 107.

- ✓ اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاهتلاكات والاحتياطات الاختيارية.
 - ✓ التضخم وأثاره على دقة النسب المالية ولا نستطيع عندئذ المقارنة بين النتائج لفترات متعددة.
2. أهمية النسب المالية:

يمكن إيجاز أهمية النسب المالية من خلال إظهار أهم العناصر التي تستخدمها هذه النسب والمتمثلة في:¹

- ✓ تستخدم النسب المالية تشخيص وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ تمكن المحلل المالي من الوقوف على أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- ✓ تستخدم في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في رسم وتنفيذ السياسة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة.
- ✓ تعتبر آلية من الآليات التي يتبعها المحلل المالي للوقوف على أهم الأهداف المنجزة.
- ✓ تستخدم في الحكم على النتائج المحققة من خلال المقارنة الخارجية مع عدد من المؤسسات.

3. أنواع النسب المالية

1.3. نسب السيولة

تمثل السيولة للبنوك التجارية مصدرا للحياة، فهي توفر النقد ومدى سرعة البنك في تحويل أصوله إلى نقد لمواجهة الطلبات النقدية للمودعين والمقترضون، فكلما زادت كمية الأصول السائلة للبنك زادت سولته.

الجدول رقم 03 : أنواع نسب السيولة وطرق حسابها

البيان	طريقة الحساب	الدلالة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة.
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	يتم استبعاد المخزونات من هذه النسبة باعتبارها العنصر الأقل سيولة، بالإضافة إلى كون المخزون يتطلب وقتا طويلا حتى يتم تحويله وبيعه، وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تمويل مخزوناتها فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد دليل على أن المؤسسة لا تمول مخزوناتها بالديون قصيرة

¹ دردوري لحسن، مرجع سابق، ص. 57-58

الأجل بل بأموالها الدائمة، لذا تم الاتفاق بين المحللين على نسبة مرجحة كحد أدنى قدرت بـ 0.6		
ترتبط هذه النسبة ارتباطا وثيقا بحالات الخزينة إذ تعتبر من النسب المهمة التي تعبر عن قدرة المؤسسة في توفير السيولة، والإخلال بها قد يؤدي بتدهور المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها، حدد المجال المرجح غالبا لهذه النسبة بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى، فإذا قلت النسبة عن حدها الأدنى فتطرح مشكلة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أما إذا تعدت الحد الأعلى فهي تطرح مشكلة الربحية (تكلفة الفرضة البديلة).	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عدة مصادر متفرقة.

2.3. نسب الهيكل المالي

الجدول رقم 04: أنواع نسب الهيكل المالي وطرق حسابها

البيان	طريقة الحساب	الدلالة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	ترتبط هذه النسبة ارتباطا بحالة رأس المال العامل الصافي الإجمالي فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد فإن م ع ض موجب وهو دليل عن قدرة الأموال الدائمة على تمويل أصولها الثابتة وتحقيق فائض يوجه لدولة الاستغلال والعكس صحيح.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	هذه النسبة يمكن أن تكون أقل من الواحد دون أن يؤثر ذلك على وضعية المؤسسة بشرط أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث

تمثل 20% الحدود الدنيا و60% تمثل الحدود القصوى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على عدة مصادر متفرقة.

3.3. نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة وذلك بإجراء مقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، تفترض هذه النسب وجود التوازن ما بين المبيعات وكل من الحسابات المدينة، المخزون، الموجودات الثابتة وإجمالي الموجودات، وتساعد هذه النسب على كشف مناطق الضعف في عمليات المؤسسة، لذلك فإن نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء و الربحية على المدى الطويل للمؤسسة.¹

الجدول رقم 05 : أنواع نسب النشاط وطرق حسابها

البيان	طريقة الحساب	الدلالة
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توظيف أموالها المستثمرة داخليا فكلما كانت النسبة تتزايد من سنة لأخرى دل على كفاءتها وفعاليتها في التسيير والعكس صحيح
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	يوضح هذا المعدل كفاءة المؤسسة عن طريق قياس قدرتها التوظيفية لأصولها الثابتة في توليد رقم الأعمال .
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	يشير هذا المعدل إلى كفاءة المؤسسة عن طريق قياس قدرتها التوظيفية لأصولها المتداولة في توليد رقم الأعمال.
متوسط فترة التحصيل	360/معدل دوران الحسابات المدينة	تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال

¹ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 132.

متوسط فترة التسديد	360/معدل دوران الحسابات الدائنة	تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون
--------------------	------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على عدة مصادر

4.3. نسب المردودية

✓ المردودية المالية

"تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخّل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويكن حسابها بالعلاقة التالية:"¹

$$\text{لمردودية المالية RCP} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

✓ المردودية الاقتصادية Re

تعبر المردودية الاقتصادية عن قدرة وفعالية المؤسسة في توليد الأرباح باستخدام أصولها الاقتصادية، أي مدى مساهمة كل وحدة نقدية واحدة مستثمرة في توليد الأرباح.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية Re} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

وحتى نتحصل على نسبة مردودية أكثر دلالة وتفسيرا وجب استعمال نتيجة الاستغلال قبل الضريبة والتي تظهر في جدول النتائج باسم النتيجة الاجمالية للاستغلال.²

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية Re} = \text{النتيجة الاجمالية الاستغلال} / \text{مجموع الاصول}$$

✓ الرافعة المالية:

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي او السلبي لقدرة الاموال المستثمرة في أصول المؤسسة عن طريق الاستدانة على توليد النتيجة الاجمالية للاستغلال، تحسب أثر الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

¹ إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 283.

² خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 101.

4. نسب النمو:

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة عبر فترة من الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه من طرف المؤسسة كتطوير منتجاتها وتحسين طرق إنتاجها أو زيادة عدد الوظائف فيها، مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة، وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في المؤسسة عن طريق المكافآت إضافة وعائد أعلى للمساهمين.¹

ولحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة، فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد القومي فإن هذا يدعى نموا طبيعيا، أما إذا كان معدل نموها أكبر فهو نمو متزايد، أما إذا كان أقل فالنمو متناقص.

5. نسب المديونية أو الاقتراض:

تقيس نسب المديونية أو ما يطلق عليها أحيانا بنسب الاقتراض درجة اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، إضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، فأصحاب المؤسسات يلجئون إلى الاقتراض باعتباره مصدر من مصادر التمويل الأقل تكلفة، أما البنوك فهم يفضلون أقل حد ممكن من الدين، لأن تجاوز نسبة الدين الحد الأقصى المسموح سيؤدي إلى تخلف المؤسسة عن دفع التزاماتها المتعلقة بمبالغ الأقساط والفوائد وبالتالي تعثرها.²

الجدول رقم 06 : أنواع نسب المديونية وطرق حسابها

النسبة	طريقة الحساب	الدلالة
مجموع الديون إلى مجموع الأصول	مجموع الديون/مجموع الأصول	كلما كانت هذه النسبة عالية دلت على أن المؤسسة تواجه صعوبات عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها
مجموع الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون/ حقوق الملكية	تقيس نسبة استخدام أموال الغير في تمويل استثمارات المؤسسة وتشمل حقوق الملكية الأسهم، الاحتياطات، والأرباح المحتجزة.
نسبة د ط أ إلى هيكل رأس المال	الديون طويلة الأجل / مجموع هيكل رأس المال	تقيم مدى استخدام المؤسسة للديون طويلة أجل ضمن مصادر التمويل

¹ خميسي شيخة، مرجع سابق، ص 282.

² عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد عبد العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، الطبعة الخامسة، مطابع السروات للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 67.

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع الفوائد السنوية باستخدام الديون القصيرة وطويلة الأجل.	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد السنوية	عدد مرات تغطية الفوائد
---	---	---------------------------

المصدر: عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد عبد العزيز السهلاوي، مرجع سابق، ص ص 68-72.

المبحث الثالث: التحليل باستخدام الطرق الحديثة.

تستخدم البنوك التجارية في العالم طرق إحصائية تساعد في اتخاذ القرار الائتمانية الصحيحة، والتي حققت نتائج مشرفة من خلال النتائج المحصل عليها، إلا أن هذه الطرق مازالت حبيسة التجارب في بلادنا بالرغم من النتائج المشجعة المتحصل عليها من الدراسات والأبحاث التي أجريت عليها، وفي هذا الصدد سنقوم في هذا المبحث بالحديث المفصل عن أهم الطرق ابتداء من نشأتها وصولاً إلى طريقة استعمالها.

المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي.

أولاً: الإطار المفاهيمي لطريقة القرض التنقيطي.

1. نشأة القرض التنقيطي

اهتمت البنوك بالدراسات والأبحاث التي أجريت من قبل الباحثين في مجال المالية حول التنبؤ بتعثر المؤسسات عموماً، وذلك قصد الاستفادة من النتائج المتوصل إليها واستغلالها في مجالها المالي، وكانت أولى الدراسات تلك التي قام بها العالمين Smith (و Winakor) سنة 1930، حيث قاما بدراسة تسع وعشرين 29 مؤسسة مفلسة من اعتماداً على واحد وعشرون 21 نسبة مالية، من خلال تتبع اتجاه متوسطاتها لمدة عشر سنوات سابقة لتاريخ إفلاسها، وقد توصل الباحث إلى أن نسبة تمويل إلى رأس المال العامل تعد أكفى نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بتعثر المؤسسات، ثم تلتها بعد ذلك دراسة فيتز باتريك - FITZ PATRICK - أجريت سنة 1932 على عينة عشوائية لعشرون 20 مؤسسة أشهرت إفلاسها بين سنة 1920 و 1929 وتوصل إلى أن جميع النسب المالية المستخدمة في الدراسة باستطاعتها التنبؤ بفشل المؤسسات.¹

تلت هذه الدراسات دراسات أخرى كان أبرزها تلك التي قام بها E. Altman سنة 1968 حيث قام هذا الأخير بعرض دراسته تحت عنوان النسب المالية، التحليل التمييزي والتنبؤ بإفلاس الشركات، هدفت الدراسة إلى التنبؤ باحتمال التعثر قبل خمس سنوات من حدوثه، بدراسة عينة مكونة من 33 مؤسسة سليمة ومثيلاتها من المؤسسات المتعثرة للفترة الممتدة ما بين عام 1946 و 1965 وأخضعها إلى 22 نسبة مالية، استخدم فيها أسلوب

¹ فوزي غرابية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغيير لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، مجلد 14 العدد 08، 1987، الجامعة الأردنية بعمان، الأردن، ص 39.

التحليل التمييزي المتعدد وتوصل العالم إلى بناء نموذج مكون من خمس نسب مالية عرف بنموذج Z-Score حيث حقق هذا الأخير نسبة تنبؤ بلغت 97% للمؤسسات السليمة و 94% للمؤسسات المتعثرة.¹

لم تتوقف الدراسات على هذا فقط حيث في سنة 2009 عرض Tzong-Huei Lin دراسته بعنوان نحو دراسة نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات في تايوان، التحليل التمييزي المتعدد، التحليل اللوغاريتمي، التحليل الاحتمالي، نماذج الشبكات العصبية، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 158 مؤسسة سليمة و 96 مؤسسة متعثرة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1998 و سنة 2005 حيث تمكن العالم من إعداد نموذج مكون من 20 نسبة مالية بلغت نسبة التنبؤ 79.49% قبل عام من التعثر و 46.88% قبل ثلاث سنوات من التعثر.²

2. تعريف طريقة القرض التنقيطي:

✓ **التعريف الأول:** هي طريقة تعتمد على التحليل الاحصائي في اختبار حالة المؤسسة تساعد على معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات السليمة والمتعثرة، حيث كل طالب لقرض يأخذ نقطة تدعى بـ Score تعبر عن حالته المالية.³

✓ **التعريف الثاني:** تعد من بين أهم الطرق الإحصائية المساعدة على التنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة، إذ تساعد مؤسسات الإقراض على توقع عجز المقترضين أو الوفاء بالتزاماتهم.⁴

3. مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي:

1.3. مزايا الطريقة.⁵

- ✓ تعد من بين أسهل الطرق وأسرعها استعمالا مقارنة بباقي الطرق الحديثة.
- ✓ توفير الوقت والجهد للبنوك في دراسة ملفات القرض.
- ✓ السرعة في اتخاذ القرارات الائتمانية إما بالقبول أو الرفض.
- ✓ توفر للمؤسسات مزيدا من الوقت للبحث عن مصادر تمويل جديدة.
- ✓ لا تتأثر بحجم مجتمع الدراسة، فبإمكانها دراستها دفعة واحدة.
- ✓ تسمح عند دراستها باستعمال المتغيرات الكمية (مالية) والكيفية معا للوصول إلى نتائج أكثر دقة.
- ✓ تعتبر من الأدوات الرقابية الهامة لمعرفة صحة القرارات الائتمانية للبنوك.

¹ قارة عشير نصر الدين وآخرون، مقال بعنوان نحو نموذج لتفسير وتقدير مخاطر القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، 2017، ص 22.

² نفس المرجع، ص 22

³ شرابي عبد العزيز، بلوطار ميدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكور ينغ، المجلة الاقتصادية والمجتمع، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص02.

⁴ Mohamed Touati Tliba/Revue des sciences commerciales et de gestion n°1-ESC/2003/p:75.

⁵ محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكة العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص 100-101.

✓ تعمل على الفحص الدقيق للمتغيرات الداخلة في النموذج فقط دون مراعات الجوانب الأخرى عكس الطريقة التقليدية التي تتطلب دراسة كل جوانب المؤسسة الداخلية والخارجية.

2.3. عيوب الطريقة¹.

- ✓ لا تتمتع الطريقة بالمرونة فهي مقيدة في تطبيقها بمعادلة خطية.
- ✓ تتميز الأوضاع الاقتصادية بعدم الثبات مما قد يجعل المعادلة الخطية غير مجدية في الحكم على وضعية المؤسسات.
- ✓ يتميز نشاط المؤسسة بالديناميكية فقد يؤدي ذلك إلى تغيير النموذج ككل كلما دعت الضرورة.
- ✓ تعتمد عملية بناء الدالة التنبؤية على خبرة ومهارة الشخص الذي يقوم ببناء النموذج.
- ✓ النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.
- ✓ اعتمادها على ترميز المتغيرات غير المحاسبية وتحويلها إلى أرقام عددية يمكن قياسها.

ثانياً: مراحل إعداد نموذج القرض التنقيطي.

إن إعداد أي نموذج دراسة يتطلب قاعدة معطيات لبيانات يتم انتقائها بصفة عشوائية من مجتمع الدراسة، يظم نوعين من المؤسسات إحداهما يشتركن في كونهم مؤسسات سليمة وأخرين كونهم مؤسسات عاجزة أو متعثرة، وتعتمد هذه الطريقة على أسلوب التحليل التمييزي الذي يقوم باستخراج المتغيرات الأكثر تميزاً والتي تتمتع بقدرة عالية في التنبؤ، ليتم من خلالها الاعتماد عليهما في تشكيل المعادلة الخطية التنبؤية².

تمر عملية إعداد النموذج بالمراحل التالية:

1. تشكيل قاعدة المعطيات

تعتبر هذه المرحلة أساس عملية البناء حيث يتم من خلالها تحديد العينة المستهدفة من الدراسة وجمع البيانات الخاصة بها إضافة إلى تحديد المتغيرات الداخلة في عملية بناء النموذج وترميزها، وحتى تكون النتائج ذات دقة وجودة عالية وجب توفر عدة شروط عند اختيار عينة الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ أن تكون العينة غنية بالمعلومات الكمية والكيفية معا.
- ✓ احتوائها على صنفين الدراسة معا (المؤسسات السليمة والمتعثرة).
- ✓ توفر العينة على أكبر عدد ممكن من الملفات خاصة المقبولة منها.

بعد تحديد العينة يستحسن تقسيمها إلى عینتين:

¹ محمد عبادي، مرجع سابق ص 101.

² نفس المرجع، ص 95

- عينة الإنشاء: وهي العينة التي من خلالها يتم بناء الدالة التنبؤية.
- عينة الإثبات: وهي العينة التي تسمح بتأكيد النتائج المتحصل عليها اعتماداً على الدالة التنبؤية.¹

2. التحليل التمييزي:

1.2. تعريف التحليل التمييزي.

✓ **التعريف الأول:** عرف التحليل التمييزي بأنه تقنية تهدف إلى وضع ملاحظة محددة في أحد المجموعات الاسمية المتعددة التي تعتمد على الاتحاد الخطي لمتغيرات التنبؤ، وهذه التقنية مشابهة للانحدار المتعدد باستثناء أن المتغير التابع هو متغير اسمي، ومن المعروف في تطبيقات التسويق بالنسبة لتصنيف العملاء أو المنتجات في مجموعات تعتمد على الصفات البارزة كما يتم تحديدها في الدراسات الاستقصائية الكبيرة.²

✓ **التعريف الثاني:** كما يعرف كذلك على أنه واحد من أهم أساليب التحليل الإحصائي شيوعا من حيث الاستخدام في مختلف العلوم التطبيقية، فمن خلاله يتم تحليل المتغيرات الداخلة في النموذج بطريقة مترابطة مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتداخلة بين المتغيرات، فهو يهتم بعملية التمييز بين مجموعتين أو أكثر التي توجد بينها تشابها في الكثير من الصفات.³

2.2. الشكل الرياضي لدالة التحليل التمييزي

يهدف نموذج التحليل التمييزي إلى الوصول إلى دالة التمايز التي بدورها تعمل على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعات وتقليل التشابه في أخطاء التصنيف في الوقت ذاته، من خلال إيجاد تجمعات خطية لمجموعة المتغيرات، كثيرا ما يطلق على المتغيرات الكمية في التحليل التمييزي بالمتغيرات المستقلة، ويشار لمتغير الدراسة بالمتغير التابع.⁴

بعد تحديد المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم إظهار قيمة المعاملات التمييزية واقتراحها بالمتغيرات المستقلة المساهم في بناء الدالة الخطية التنبؤية، لتتشكل بعدها دالة التنقيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Z_i = a_1 X_{i1} + a_2 X_{i2} + a_3 X_{i3} + \dots + a_n X_{in} + B$$

حيث:

¹ Sylvie de Coussergues/ Gestion de la Banque/ 2 éme Ed –Dunod/1996/ p : 176.

² أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر الحيان، الطبعة الثانية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص380.

³ أسماء أبوب يعقوب، التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقصادي الخليجي، العدد 31، العراق، 2007، ص 96.

⁴ بن النوي أحلام، صلاح الدين شريط، إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية -نظرة كمية-، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي بعنوان أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يوم 06 ديسمبر 2016، ص 24.

⁴ المرجع نفسه، ص 108.

Z_i : القيمة التمييزية

B : تمثل عدد ثابت

X_i : تمثل المتغيرات

a_n : تمثل معاملات التمييزية للمتغيرات التفسيرية.

3.2. حساب النقطة الحرجة

بعد تحديد دالة التنقيط، يتم في هذه المرحلة حساب النقطة المرجحة النهائية والفاصلة في التمييز بين المؤسسات السليمة و المتعثرة، والتي على أساسها تتمكن مؤسسات الإقراض من تحديد قرارها النهائي إما بالقبول أو الرفض ويتم حسابها من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$Z = \frac{K - D}{2}$$

حيث: K تمثل آخر نقطة للمؤسسة السليمة

D تمثل آخر نقطة للمؤسسات المتعثرة

أما في حالة وجود قيمة Z المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) فإنها تحسب بالعلاقة التالية:

$$z = (n_1 z_1 + n_2 z_2) \div (n_1 + n_2)$$

z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

يمكن الحكم على سلامة المؤسسة بعد تحديد النقطة الحرجة ثم مقارنتها بالنقطة النهائية فالسليمة منها من تكون نقطتها النهائية أكبر أو يساوي النقطة الحرجة أما العاجزة من كانت نقطتها النهائية أقل من النقطة الحرجة.

3. اختبار دقة النموذج:

قبل الانطلاق في استعمال النموذج الخاص بالتنقيط لا بد من اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات، هذا الأمر يتطلب حساب مؤشر أساسي يدعى بنسبة التصنيف الصحيح وحتى نتمكن من ذلك لا بد من الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم 07 : جدول نسب التصنيف الصحيح الخاص بالقرض التنقيطي

المجموع	تصنيف المؤسسات حسب النموذج		التصنيف النظري
	المؤسسة العاجزة (D)	المؤسسة السليمة (S)	للمؤسسات المقترضة
مجموع (S)	S_D	S_S	المؤسسة السليمة (S)
مجموع (D)	D_D	D_S	المؤسسة العاجزة (D)

المصدر: فيلالي طارق، مرجع سابق ص 140.

حيث أن:

S_S : عدد المؤسسات السليمة التي صنفت سليمة.

D_S : عدد المؤسسات السليمة التي صنفت متعثرة.

S_D : عدد المؤسسات المتعثرة التي صنفت سليمة.

D_D : عدد المؤسسات المتعثرة التي صنفت متعثرة.

مجموع (S) عدد المؤسسات السليمة.

مجموع (D) عدد المؤسسات المتعثرة.

إذن:

✓ نسبة التصنيف الخطأ من الدرجة الأولى تساوي : $(D_S/D) * 100$.

✓ نسبة التصنيف الخطأ من الدرجة الثانية تساوي: $S_D/S * 100$.

✓ نسبة التصنيف الخطأ الإجمالية تساوي $100 * ((D_S + S_D) / (D + S))$

"إن الخطأ من الدرجة الأولى يمثل احتمال تسجيل قيمة نقطة Score ايجابية علما أن المؤسسات المعنية بالتصنيف اعتبرت متعثرة نظريا، في حين يمثل الخطأ من الدرجة الثانية احتمال تسجيل نقطة سلبية علما أن المؤسسات المعنية بالتصنيف اعتبرت سليمة نظريا، وبالرغم من ذلك فإن الحكم على دقة النموذج لا يرتبط فقط بنسبة هوامش الخطأ التي يحتويها هذا الأخير وإنما ينبغي تطبيق النموذج على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات."¹

¹ فيلالي طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص علوم مالية، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 140.

ثالثا: استخدام نموذج التحليل التمييزي

1. افتراضات نموذج التحليل التمييزي

يقوم التحليل التمييزي على مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي:¹

- ✓ يجب أن تكون مجتمعات الدراسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد.
- ✓ وصف كل متغير وتحديدته بمقياس مستقل عن الآخر.
- ✓ تقاس المتغيرات المستقلة على أساس ومستوى موحد.
- ✓ عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في بناء النموذج.
- ✓ أن تكون مصفوفة التباين (التغاير) المشترك لمجتمعات الدراسة غير متساوية، مع الأخذ في الحسبان التباينات والتغيرات بين كل متغيرين مستقلين.

2. استخدامات نموذج التحليل التمييزي

تعد استخدامات التحليل التمييزي عديدة من أمثلتها:²

- ✓ تقدير احتمالات النجاح أو الفشل لمنتج حديث.
- ✓ تحديد قبول أو عدم قبول طالب في الدراسات العليا.
- ✓ تقسيم الطلاب حسب اهتماماتهم.
- ✓ تحديد فئة المخاطرة التي تقع فيها طالب القرض.
- ✓ تقدير نجاح أو فشل مؤسسة أو مؤسسات ما.

كما يستخدم التحليل التمييزي ويتحدد نطاق استخدامه الواسع فيما يشمله كالآتي:

- ✓ تعيين ما إذا كانت الفروق ذات معنوية إحصائية بين متوسطي قيم الدرجات للمجموعات أو المجموعتين المحددة مقدما لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات.
- ✓ تطبيق إجراءات التصنيف للمفردات موضوع الدراسة بالمجموعات المناسبة، وذلك تبعا للدرجة المحسوبة من دالة التمييز،
- ✓ تحديد المتغيرات المستقلة، التي يجب أن تدخل في دالتي التمييز تبعا لأوزان المعاملات، التي يحققها كل متغير.

¹ عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 299.

² حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 165/164.

✓ ترشيد تصنيف كل مفردة جديدة للمجموعة المناسبة لها، مما يجعل التحليل التمييزي عاملاً مساعداً في المساهمة في عملية الترشيح هذه في مجال التحليل التقديري،
✓ يستخلص إذن أن التحليل التمييزي من الأساليب الواسعة الاستخدام نظراً لقدرته على

تفسير العلاقات القائمة بين متغيرات الظاهرة المدروسة وتقدير سلوكها، وهو ما جعل تطبيقه عاماً في مجالات عديدة كما تمت الإشارة لذلك مسبقاً، فضلاً عن استخدامه في مجال المحاسبة والتسويق والتمويل، ومن ثم تقدير الخطر المالي في المؤسسات.

المطلب الثاني: الإطار النظري للشبكات العصبية الاصطناعية

أولاً: مفاهيم أساسية حول الشبكات العصبية الاصطناعية

1. نبذة تاريخية عن نشأة الشبكات الاصطناعية

جاءت فكرة ظهور الشبكات العصبية الاصطناعية من خلال محاكاة خصائص الشبكات العصبية البيولوجية إذ تمتلك الشبكات العصبية الاصطناعية القدرة على تحليل البيانات أو تصنيفها وتبويبها إلى أشكال وأنماط مختلفة دون الحاجة إلى أي نموذج مسبق يصف طبيعة العلاقات بين تلك البيانات وما يمكن أن تتضمنه.¹

يعود أول ظهور للنماذج الخاصة بالشبكات الاصطناعية إلى أواخر القرن 19 التاسع عشر، بدأت مع العالم النفساني (W.James) سنة 1980 الذي استطاع وضع حجر الأساس لأول نظرية للخلية العصبية الاصطناعية ليستفيد بعدها من هذه الأفكار كل من العالمين والتر بيتس (W.Pitts) وماك كولوش (Mc.Culloch) سنة 1943 حيث استطاعا تجسيد النظرية من خلال بناء شبكة اصطناعية متجسدة في دائرة كهربائية، تتصل فيما بينها بواسطة مشبك عصبي لتوليد الإشارة فيما بينهما، ليقوم النموذج بعدها بحسابها.²

بناء على دراسات سابقة استطاع الباحث الأمريكي فرانك روزنبلات (F. Rosenblatt) سنة 1957 بإظهار أول نموذج عملي للشبكات العصبية، تحت اسم نموذج برسبترون (Perceptron)، تواصلت الأبحاث إلى أن بينت دراسة منسكي و بابت (Minsky & Papret) سنة 1969 أن النموذج السابق لا يستطيع التعرف على جميع الأشكال ومن ثم تم التأكد من محدودية النظرية، إلى غاية 1980 أين شهد أو شبكة عصبية اصطناعية باستطاعتها حل جميع المشاكل المعقدة وقد سمي هذا النموذج بشبكة ويزارد (Wisard).³

¹ مروان عبد الحميد عاشور، الشبكات العصبية الاصطناعية وطرائق تنبؤ السلاسل الزمنية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2018، ص 04.

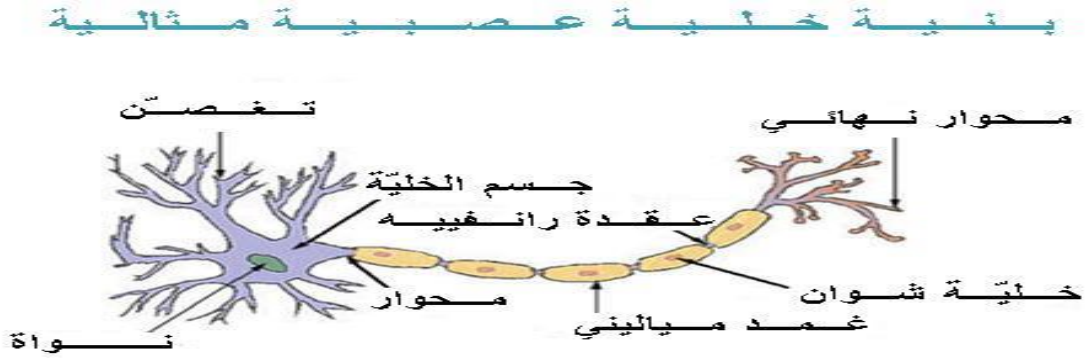
² فيلال طارق، مقال بعنوان التنبؤ بتعثر الشركات المقترضة باستعمال نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، العدد 3، 2017، ص 98.

³ المرجع نفسه، ص 98.

2. تعريف الشبكة العصبية الاصطناعية

- ✓ **التعريف الأول:** " نظام حسابي مكون من عدة وحدات (عصبونات المعالجة) المترابطة فيما بينها وتتصف بطبيعتها الديناميكية والمتوازنة في معالجة البيانات الداخلة إليه "¹.
- ✓ **التعريف الثاني:** "الشبكة العصبية الاصطناعية هي محاولة رياضية برمجية مصممة لحل المسائل المعقدة، مستوحاة لمحاكاة الطريقة الذي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة حيث تقوم بإنجاز وظائفها بواسطة مجموعة مترابطة من عصبونات افتراضية وتعتمد على طريقة التدريب والتعلم."²

الشكل رقم 05: بنية خلية عصبية اصطناعية



المصدر: education-dz.net يوم 2021/11/03 على الساعة 09 و50 دقيقة

3. خصائص الشبكة العصبية الاصطناعية

"تتميز الشبكة العصبية عن غيرها من نظم المعلومات المنتمية إلى عائلة الذكاء الصناعي أو نظم المعلومات التي تستخدم تقنيات الذكاء الصناعي لتوليفة من الخصائص الفريدة، نذكر على سبيل المثال قدرة الوصول إلى الحلول المثلى استناداً إلى التعلم وليس المعرفة كما هو الحال في نظم الخبرة، فالقدرة على تمييز الأنماط والتعلم الذاتي من الأمثلة والحالات وتقديم الحلول للمشكلات التي تستدعي حلولاً غير خوارزمية هي من بين الإمكانيات النوعية المفيدة للشبكات العصبية الاصطناعية في تطبيقات الأعمال، بطبيعة الحال لا تستطيع الشبكات العصبية أن تتعلم إلا بعد تدريبها وتزويدها ببيانات تدريبية تمكنها من تحديد الأوزان وتعديلها بصورة مستمرة، وتوجد عدة قواعد للتعلم من بينها مثلاً قواعد Hebb وقانون Hop Field وقاعدة Delta وقانون Kohomen للتعلم.

من ناحية أخرى، يمكن تلخيص الخصائص الجوهرية للشبكات العصبية باستخدامها لمنهج الاستكشاف، وبحثها عن الحلول المثلى، وتحسين الحل المقترح من خلال التدريب والتعلم واستخدام Filtreing

¹ بن العاربية أحمد، وساوس الشيخ، مقال بعنوان التنبؤ بأسعار صرف الدينار الجزائري باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص14.

² نعيمة رزقيه أحلام، تقييم كفاءة البنوك التجارية باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الاصطناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2021، ص 89.

والتصفيه Association والتجميع Classification، والتصنيف Prédiction الواسع في التنبؤ والتجريد Abstraction وتفسير الحلول، بالإضافة إلى خصائص بناء نماذج محاكاة للمشكلات التي لا تستخدم فيها نظم وتقنيات الذكاء الصناعي".¹

ويمكن تلخيص أهم خصائص الشبكة العصبية الاصطناعية في ما يلي:²

- ✓ قد تنفذ بشكل متوازي حسابات الشبكات العصبونية الاصطناعية.
- ✓ تعتمد على أساس رياضي قوي.
- ✓ تمثل إحدى تطبيقات تكنولوجيا التشغيل الذكي للمعلومات
- ✓ تقبل أي نوع من البيانات سواء الكمية أو النوعية.
- ✓ لها القدرة على تخزين المعرفة المكتسبة من خلال الحالات التي تم تشغيلها.
- ✓ لها عدة تطبيقات في شتى الميادين.³
- 4. أهداف الشبكات الاصطناعية:

تهدف الشبكات العصبية الاصطناعية إلى القيام بعمليات تحاكي عمليات الذكاء الاصطناعي التي تتم داخل العقل البشري، حيث يصبح للحاسوب القدرة على حل المشكلات بأسلوب منطقي و بطريقة قريبة من تفكير العقل البشري واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، كما أنه توجد أهداف أخرى في مجالات عديدة نذكر منها.⁴

- ✓ تصنيف المشاهدات.
- ✓ التنبؤ بالأحداث المستقبلية بناء على معلومات تاريخية.
- ✓ الكشف المبكر على الأخطاء.
- ✓ تشفير المعلومات.
- ✓ التعرف على الأنماط.
- ✓ حل المشكلات شديدة التعقيد مثل تخصيص الموارد واختبار التوزيع الأمثل لها.
- ✓ مقارنة البيانات المشوشة وغير واضحة وتقريبها للمستخدم النهائي.
- ✓ التشخيص الطبي.

¹ نعيجة رزقية أحلام، مرجع سابق، ص90.

² سامية طمعت عباس جاب الله، استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال المراجعة والمحاسبة، المجلة العلمية للاقتصاد التجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص9.

³ مراس محمد وآخرون، فعالية النماذج الذكية في بناء وتطوير الأنظمة التنبؤية في مجال التسيير، استخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للنمذجة والتنبؤ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص05.

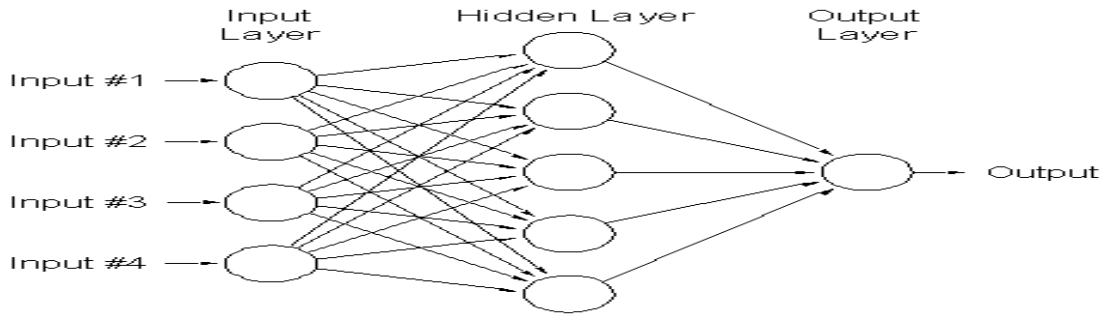
⁴ نعيجة رزقيه أحلام، مرجع سابق، ص ص 91-92.

ثانيا: مكونات الشبكات العصبية الاصطناعية.

تقوم الخلايا بالاتصال ببعضها البعض عن طريق وحدات مهمتها توصيل الإشارات من عصبون إلى عصبون آخر تحمل معها أوزان عددية، حيث يستقبل العصبون الواحد أعدادا كبيرة من الإشارات في شكل مدخلات، و يقوم بمعالجتها وإرسالها إلى المخرجات عبر روابط خارجية في شكل إشارة واحدة فقط، تنتقل بعدها إلى عدد من الفروع التي تحمل نفس الإشارات الناتجة من عصبون المعالجة، فهي بذلك قد شكلت الهيكل العام للشبكة العصبية الاصطناعية، حيث أن أي شبكة تتكون من مجموعة من الطبقات إضافة إلى الوصلات البينية.¹

وتتكون الشبكة العصبية الاصطناعية مما يلي:

الشكل رقم 06: الشكل العام للشبكة العصبية الاصطناعية



المصدر: الشبكة العصبية الاصطناعية وبيكتيريا ar.wikipedia.org يوم 2021/11/04 على الساعة 09 و 20 دقيقة.

✓ طبقة المدخلات.

✓ طبقة المخرجات.

✓ الطبقة الخفية.

✓ الوصلات البينية.

1. طبقة المدخلات Input

وهي عبارة عن مجموعة البيانات التي تتلقاها العقدة الصناعية (وحدات المعالجة) تخص المؤسسات محل الدراسة وتهدف هذه الطبقة إلى معالجة المعلومات ويرمز لها بالرمز X_i ، حيث تقوم هذه الطبقة بنقل البيانات عبر وصلات تدعى بالأوزان W_i إما إلى الطبقة الخفية أو إلى وحدات المعالجة في طبقة المخرجات مباشرة في حالة عدم وجود الطبقة الخفية.²

$$S(t) = \sum W_i \cdot X_i$$

¹ نعيجة رزقيه أحلام، مرجع سابق، ص 94.

² فيلال طارق، مرجع سابق، ص 99.

2. الطبقة الخفية Hidden Layer :

تتوسط الطبقة الخفية موقعها البنية العامة للشبكة العصبية الاصطناعية، حيث تقوم باستقبال الإشارات المنبثقة من طبقة المدخلات عبر الوصلات البينية وتقوم بمعالجتها ثم إرسالها إلى طبقة المخرجات عبر وصلات بينية أخرى.¹

3. الوصلات البينية Output Layer:

يمكن تعريف الوصلات البينية على أنها عبارة عن وصلات اتصال فقط تقوم بنقل الإشارات المصحوبة بأوزان من وحدة لأخرى أو من طبقة لأخرى بعد الانتهاء من عملية المعالجة وتوصيلها إلى طبقة المخرجات، لترسم بذلك البناء الهيكلي للشبكة وتوصيل الأوزان إلى أفضل نتائج ممكنة.²

4. طبقة المخرجات Out Put:

هي عبارة عن طبقة تقوم بإظهار النتائج النهائية لعمل طبقة المدخلات والطبقة الخفية في شكل أرقام عددية عادة تعبر عن الحالات المراد الوصول إليها وعادة ما يرمز لها إما بالرقم 1 أو 0، ففي دراستنا هذه فإن 1 يعبر عن حالة المؤسسة سليمة و 0 عن حالة المؤسسة متعثرة.³

ثالثاً: أنواع الشبكات الاصطناعية:

توجد عدة تقسيمات للشبكة العصبية الاصطناعية ولكن التصنيف المعتمد أو المشهور في شتى المجالات العلمية هو التقسيم حسب نموذجية البنية المعمارية الذي بدوره يتقسم إلى قسمين هما:

1. شبكات عصبية ذات الطبقة الوحيدة:

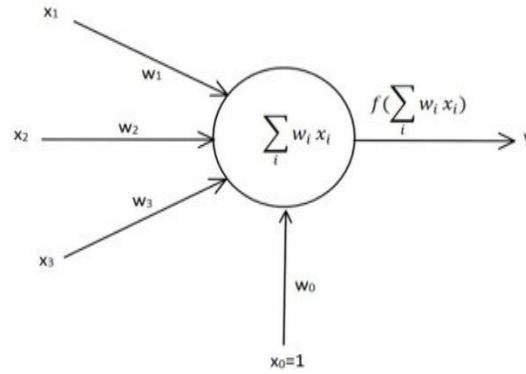
تعد أبسط الطبقات تركيباً حيث تتكون من طبقة معالجة واحدة يتم فيها إجراء كافة الحسابات، وتقوم الوصلات البينية بنقل الإشارات في اتجاه واحد انتقال المعلومات فيمن خلايا الإدخال نحو خلايا الإخراج ولا يوجد العكس كما يوضحه الشكل أسفله.

¹ سليمان علي أبشر فضل المولى، المقارنة بين التحليل التمييزي والنموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية في تصنيف المشاهدات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2015، ص 33.

² سامح محمد لطفي سعودي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، جامعة قناة السويس، مجلة المدبر الناجح، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2007، ص 92.

³ سليمان علي أبشر فضل المولى، مرجع سابق، ص 34.

الشكل رقم 07: شبكات عصبية ذات الطبقة الوحيدة

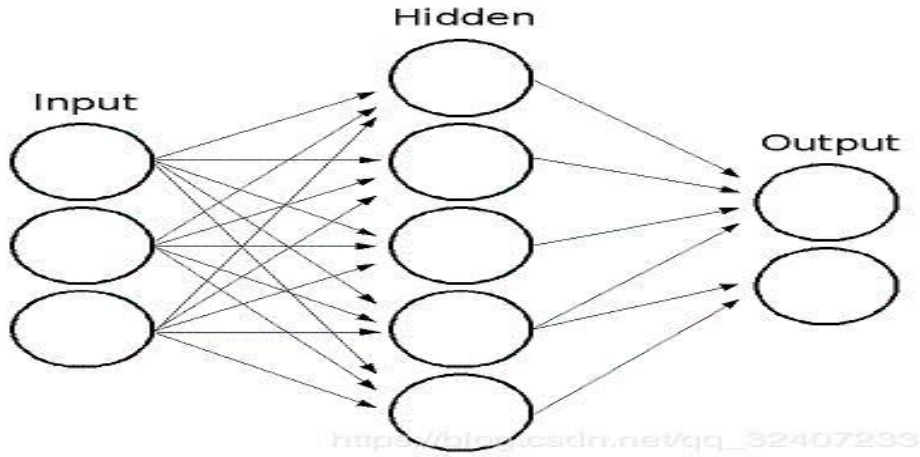


المصدر: arabicprogrammer.com يوم 2022/06/26 على الساعة 13 ساو 50 دقيقة

2. شبكات عصبية متعددة الطبقات

تحتوي تراكيب هذه الشبكة من طبقتين على الأقل غير طبقة الإدخال ويوجد بين كل طبقة من الطبقات طبقة من الوصلات البيئية الموزونة كما في شكل السابق وتتميز هذه الشبكات بقدرتها الكبيرة على حل المشاكل المعقدة بصورة أفضل من الشبكات وحيدة الطبقة ولكن تدريب هذه الشبكة ربما يكون أكثر صعوبة ولكن في بعض الحالات يكون التدريب أكثر نجاحا خاصة في المشاكل التي لا يمكن تدريب الشبكات وحيدة الطبقة عليها.

الشكل رقم 08: شبكة عصبية متعددة الطبقات



المصدر: arabicprogrammer.com يوم 2022/06/26 على الساعة 13 ساو 50 دقيقة

المطلب الثالث: طريقة رجال القرض

يعد أول ظهور لطريقة رجال القرض في الولايات المتحدة الأمريكية عند قيام رجال أخصائين في القروض بدراسة وفحص قابلية استحقاق الديون، وكيفية تسيير المؤسسة بعد مقارنة المؤشرات والنسب المالية بنسب تم تحديدها بواسطة الطريقة الإحصائية لمجموعة من المؤسسات لنفس النشاط.

أولاً: عرض طريقة رجال القرض:

تعتمد طريقة رجال القرض على ثلاث عوامل أساسية وهي: العامل الشخصي، العامل الاقتصادي وأخيراً العامل المالي حيث أن جمعية رجال القرض أعطت لكل عامل من العوامل الثلاثة عامل ترجيح خاص به وهي:¹

1. العامل الشخصي:

يتمثل العامل الشخصي في إمكانية تقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل داخل المؤسسة، ويقدر معامل ترجيح هذا العامل بـ 40%.

2. العامل الاقتصادي:

يبين العامل الاقتصادي موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، ويقصد بها وضعيتها العامة (ثقلها، أهميتها) في القطاع الاقتصادي الذي تنتهي إليه ومدى تطوره ونموه، ويقدر معامل الترجيح بـ 20%

3. العامل المالي: يوضح العامل المالي الحالة المالية للمؤسسة وذلك استناداً إلى ميزانياتها المالية، وبذلك يكون التقييم بتحليل بعض عناصر ميزانياتها، ويقدر معامل ترجيحه بـ 40%.

يقوم العامل المالي على مقارنة النسب المالية للميزانية الحقيقية للمؤسسة مع النسب المثالية، ثم يتم تلخيص كل النسب المستعملة في نسبة واحدة ترجح الوضعية المالية للمؤسسة، وتتكون النسب الإجمالية من خمسة نسب لكل نسبة عامل ترجيح خاص بها محدد من طرف جمعية رجال القرض وتتلخص في الجدول التالي:²

¹ سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي 16 و 17 أبريل 2007، ص 07.

² صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية الريفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 111.

ثانيا: النسب الإجمالية لطريقة رجال القرض

الجدول رقم 08: النسب المرجعية المحددة من طرف جمعية رجال القرض

المعامل	الصيغة الرياضية	النسبة
25%	$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة المختصرة
25%	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الاستقلالية المالية
20%	$\frac{\text{رقم الأعمال بما فيه الضريبة}}{\text{مجموع الحقوق على الزبائن}}$	نسبة دوران العملاء
20%	$\frac{\text{سعر تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون (يسعر التكلفة)}}$	نسبة دوران المخزون
10%	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{القيم الثابتة الصافية}}$	نسبة تمويل القيم الثابتة

المصدر: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائري، دراسة حالة بنك التنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2008، ص 111.

حيث تين كل نسبة من النسب السابقة ما يلي:

- ✓ نسبة السيولة المختصرة: توضح قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية: تبين مدى استقلالية المؤسسة في اتخاذ قراراتها.
- ✓ نسبة دوران العملاء: توضح مدى قدرة المؤسسة في الحصول على مواردها من الزبائن
- ✓ نسبة دوران المخزون: تبين عدد المرات التي تم فيها تجديد المخزون.
- ✓ نسبة تمويل القيم الثابتة: توضح مدى قدرة المؤسسة على تغطية مواردها الثابتة بأموالها الخاصة.

يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط، وتتم المقارنة وفق العلاقة التالية:

$$R_i = \text{النسبة} \text{ للمؤسسة المدروسة} / \text{النسبة} \text{ للمؤسسة المثالية}$$

حيث كلما اقتربت R_i للمؤسسة مع النسبة المثالية كلما اقترب R من الواحد

ومنه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:

$$R = 25 R_1 + 25 R_2 + 20 R_3 + 20 R_4 + 10 R_5$$

✓ الحالة الأولى: $R \geq 100$ الحالة المالية للمؤسسة جيدة، وبالتالي إمكانية حصولها على قرض.

✓ الحالة الثانية: $R \leq 100$ الحالة المالية للمؤسسة سيئة، وبالتالي عدم إمكانية حصولها على قرض.

لا يتوقف القرار النهائي للحصول على القرض على العامل المالي للمؤسسة فقط والذي يشكل 40 % بل يتم إشراك باقي العوامل والتي تشكل 60 % من القرار النهائي.

ثالثا: مزايا طريقة رجال القرض

من بين أهم مزايا طريقة رجال القرض تتمثل في أنها لم تقتصر على العامل المالي في دراستها و فقط بل تتعدى ذلك لتشمل الدراسة وضعية المؤسسة ككل لتسع عوامل أخرى، بما في ذلك العامل الاقتصادي الذي يسمح بالكشف عن التهديدات الممكنة التي ستواجهها المؤسسة في المستقبل ولا تستطيع التحكم فيها، بالإضافة إلى العامل الشخصي والذي يعتبر عاملا نوعيا مما يسمح بإعطاء نظرة شاملة حول المحيط الداخلي للمؤسسة والذي كلما كان ملائما زاد من فرصة حصول هذه الأخيرة على التسهيلات الإقراضية.¹

ازدادت أهمية طريقة رجال القرض عند عدم الاكتفاء في دراستها على العوامل المالية و فقط ولكن عند إدراجها لمتغيرات نوعية إلى جانب المتغيرات الكمية المدروسة سابقا، وهو ما يؤدي إلى نتائج فعالة تعمل على جعل القرار أكثر رشادة وقربا إلى الصواب، أضف إلى ذلك فإن التحليل المعتمد في دراسة طريقة رجال القرض لا يفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة الكمية والنوعية للمؤسسة، وإنما يدرسها على شكل جملة واحدة لا يمكن فصلها، وهو ما يؤدي إلى تحليل شامل ومنسجم للحالة العامة للمؤسسة.

المطلب الرابع: طريقة الانحدار اللوجستي

يعتبر تحليل الانحدار اللوجستي من بين أهم النماذج الإحصائية ملائمة لوصف البيانات التي تكون الاستجابة فيها ثنائية، ويكون فيها المتغيرات التوضيحية ذات مستويات متعددة، إلا أن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعلومات هذا النموذج يصطدم بمشكلتين أساسيتين تتمثلان في لا خطية هذه المعلومات وعدم تجانس تباين الاستجابة للمشاهدة، مما يؤدي في حالة عدم تجاوزها إلى الحصول على تقديرات متحيزة ولا تتوزع توزيعا طبيعيا وليس لها أقل تباين ممكن، إلا أنه يمكن التقليل من حدة هذا التأثير بالاعتماد على التحويل الخطي للدالة اللوجستية و من ثم تحقيق التجانس في تباين الاستجابات المشاهدة.

¹ فيلال طاروق، مرجع سابق، ص 117.

إن الغرض من تحليل الانحدار هو تفسير الظواهر العالقة بين مجموعة من المتغيرات متمثلة في متغير الاستجابة (المتغير المعتمد) و الذي يتم توضيحه من خلال متغير توضيحي واحد أو أكثر (متغيرات مستقلة) و قد يأخذ متغير الاستجابة إحدى النتيجتين إما الصفر أو الواحد و يسمى ثنائي الاستجابة (response Binary) ويكون احتمال ظهور الحدث بـ P و احتمال عدم الظهور $q = 1-p$ ، وقد لوحظ من خلال البحوث السابقة أن النموذج اللوجستي يكون أكثر مثالية للبيانات عندما يكون عدد المشاهدات كبيرا وكذلك عندما يكون عدد المتغيرات المفسرة أكثر من ثلاثة مستويات ، على عكس النماذج الخطية التي تقل كفاءتها كلما زاد عدد مستويات المتغيرات التوضيحية.

أولاً: ماهية الانحدار اللوجستي:

يعود الفضل في تطوير هذا النموذج إلى الباحث Verhulst باعتباره أول من استخدم الدالة اللوجستية (Logistic function) لوصف نمو مجتمع ما، وأسماها بدالة النمو Function Growth، ثم في عام 1921 قام الباحثان Reed and Peal باستخدام الدالة لحساب نمو السكان ليطلقا عليها اسم الدالة اللوجستية بدلا من دالة النمو، حيث عرفها Harver بأنها الطريقة الاحصائية لنمذجة البيانات الثنائية بسبب اعتمادها على المتغيرات النوعية في تفسير الظواهر، فيكون فيها المتغير التابع (y) ثنائي القيمة ويأخذ القيمتين (0) أو (1)، وتعتبر القيمة (0) عن حالة حدوث الحدث المرغوب فيه أما القيمة (1) فعن الحدث غير المرغوب فيه، كما أن ما يميز هذا الترميز هو أن متوسط المتغير التابع ثنائي القيمة سوف يمثل قيمة تعادل احتمال أن يتحقق الحدث المرغوب.

1. تعريف الانحدار اللوجستي:

يستخدم الانحدار اللوجستي في التنبؤ باحتمالية وقوع الشيء من عدمه، مستعينا في ذلك بعدة متغيرات مستقلة مقابل متغير واحد تابع يحمل قيمتين متضادتين إما القيمة (0) كعدم حدوث الشيء أو الواحد (1) حدوثه، فمثلا في هذه الأطروحة سنحاول التنبؤ باحتمالية تعثر المؤسسات المقترضة والتي ستأخذ القيمة (0) تعبيرا عن سلامتها في حين ستأخذ القيمة (1) تعبيرا عن تعثرها.

وتعد نماذج الانحدار اللوجستي حالة خاصة من نماذج الانحدار العامة ، وتعرف كذلك بـ Logit Model حيث تستخدم للتنبؤ بوجود خاصية أو ظاهرة معينة ، أو أحيانا لنمذجة سمة محددة لوجستيا من حيث قيمة المتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى المتعلقة بالمتغير التابع، كما هو الحال في نماذج الانحدار العامة، تستخدم معاملات النموذج اللوجستي لتقدير نسبة كل متغير مستقل في بناء النموذج التنبؤي.¹

¹ مصعب خالد خدوج، فعالية الانحدار اللوجستي في بناء نماذج التنبؤ بالسلوك الجانح وغير الجانح لدى المراهقين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القياس والتقييم التربوي والنفسي، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2016-2017، ص 44.

- ✓ **التعريف الأول:** " هو ذلك النموذج الذي يستخدم في كثير من الأحيان بدراسة العلاقة بين متغير تابع ثنائي الاستجابة و متغيرات مستقلة تفسيرية يتم تحديدها مسبقاً".¹
- ✓ **التعريف الثاني:** "هو نموذج إحصائي ثنائي الاستجابة يستعمل في التنبؤ باحتمالات حدوث حدث معين من عدمه، (المتغير التابع) وذلك من خلال سبب أو مجموعة من الأسباب التي تؤثر عليه أو تعمل على تفسيره (المتغيرات المستقلة)".²
- ✓ **التعريف الثالث:** "يهتم أسلوب الانحدار عموماً بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات واستخدام تلك العلاقة في التنبؤ بقيم متغير ما المتغير التابع إذا علمت قيمة المتغير أو المتغيرات الأخرى المستقلة، أي أن الغرض الأساسي من استخدام النماذج اللوجستية هو التنبؤ بوقوع أو عدم وقوع حدث معين، أو تقدير النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات لاستخدامها في التنبؤ الإحصائي".³
- التعريف الإجرائي:** من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الانحدار اللوجستي "بأنه أسلوب احصائي يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج في التنبؤ بحدوث المتغير التابع".
2. استعمال الانحدار اللوجستي:

تتعدد وتختلف مجالات تطبيق واستعمال الانحدار اللوجستي فهو تقنية مهمة جداً اليوم في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (AI/ML) حيث تعتبر نماذج التعلم الآلي (ML) برامج يمكنك تدريبها لأداء مهام معالجة البيانات المعقدة جداً دون اللجوء إلى التدخل البشري، هذه الأخيرة التي تم إنشاؤها باستخدام الانحدار اللوجستي فهي تساعد المؤسسات على اكتساب رؤى قابلة للتنفيذ من خلال بيانات أعمالها كما يمكنهم استخدام هذه الأفكار لتحليل التنبؤي كالتقليل من التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة والتوسع بشكل أسرع.

يحتوي الانحدار اللوجستي على العديد من التطبيقات الواقعية في العديد من المجالات المختلفة نسردها في ما يلي:⁴

¹ R-Lyman Ott ,Michael Longnecker, An Introduction to statistical methods and data Analysis, Brooks /Cole ,Sixth Editions, Canada,2010,P702.

² فخاري فاروق، محالة تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2018-2019، ص 120.

³ عابدي محمد السعيد، زنادي زينة، نموذج الانحدار اللوجستي للعوامل المؤثرة في تقدير التفكير الإبداعي بين عمال عينة من المؤسسات المحلية، مجلة الإبداع، المجلد رقم 11، العدد 02، 2021، ص 291.

⁴<https://aws.amazon.com/ar/what-is/logistic-regression/> le 20/12/2022

1.2. التصنيع:

تستخدم شركات التصنيع تحليل الانحدار اللوجستي لتقدير احتمالية فشل الأجزاء في الآلات، ثم يخططون لجدول الصيانة بناء على هذا التقدير لتقليل حالات الفشل المستقبلية.

2.2. الرعاية الصحية:

يستخدم الباحثون الطبيون المختصون في الرعاية والعلاج والوقاية من خلال التنبؤ باحتمالية إصابة المريض بالمرض من عدة نماذج الانحدار اللوجستي كمقارنة تأثير تاريخ العائلة أو الجينات على الأمراض.

3.2. التمويل.

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية تحليل المعاملات المالية بحثا عن التعثر الائتماني من خلال تقييم طلبات القروض وطلبات التأمين للمخاطرة، هذه المشاكل مناسبة لاستخدام نموذج الانحدار اللوجستي لأن له نتائج منفصلة، مثل المخاطر العالية أو المخاطر المنخفضة والاحتيايل أو التعثر المالي.

4.2. التسويق.

تستخدم أدوات الإعلان عبر الإنترنت نموذج الانحدار اللوجستي للتنبؤ بما إذا كان المستخدمون سيقومون بالنقر على الإعلان المروج له عبر مواقع الانترنت، ونتيجة لذلك، يمكن للمكلفين بالتسويق تحليل ردود أفعال المستخدمين على الكلمات والصور المختلفة وإنشاء إعلانات عالية الأداء يشارك فيها العملاء.

3. شروط تطبيق الانحدار اللوجستي

يركز الانحدار اللوجستي على مجموعة من الافتراضات والشروط الأساسية الواجب توفرها قبل الشروع في تطبيقه نوجزها فيما يلي:

- ✓ من الناحية النظرية لا يختلف الانحدار اللوجستي عن غيره من برامج النمذجة فهو يشترط وجود عدد كبير من المتغيرات، ثم يتم حذف المتغيرات التي تفتقد إلى الدلالة الإحصائية.¹
- ✓ أن يكون المتغير التابع اسميا وثنائي بالنسبة للانحدار اللوجستي ثنائي الحدين، و تصنيفي لمتعدد الحدود وترتيبي للانحدار اللوجستي الترتيبي.²

¹ فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 124

² محمد أمين دعيش، محمد ساري، مقال بعنوان نموذج الانحدار اللوجستي: مفهومه، خصائصه، تطبيقاته، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 01، جامعة الواد، الجزائر، مارس 2017، ص 125.

✓ يجب ألا تكون هناك تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة، ويقصد بها عدم وجود ارتباطات قوية بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة المعتمدة في بناء النموذج اللوجستي ، ويمكن معرفة ذلك باستخدام برنامج SPSS بواسطة معامل التسامح أو معامل تضخم التباين،¹ مع ضرورة حذف المتغيرات التي يوجد بها علاقة ارتباط قوية وهي ضرورة حتمية لتجاوز مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة .

✓ لا يشترط الانحدار اللوجستي أن تكون المتغيرات المستقلة الداخلة في بناء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.²

✓ يشترط ان تكون القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي مساوية للصفر ، ولا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية فيما بينها وبين المتغيرات المستقلة.³

✓ وجب ألا تكون هناك قيم شاذة للمتغيرات المستقلة الداخلة في بناء النموذج، إذ يمكن تحديد واختبار ذلك بواسطة برامج التحليل الاحصائي ك SPSS.

4. أنواع الانحدار اللوجستي:

توجد ثلاث أنواع للانحدار اللوجستي تتمثل فيما يلي:

1.4 . الانحدار اللوجستي الترتيبي: Ordinal Logistic Regression

يعرف كذلك بـ نموذج logit المرتب إذ يعتمد الانحدار اللوجستي الترتيبي في تفسير أثر المتغيرات المستقلة على مدى استجابتها للمتغير التابع الترتيبي،⁴ وهو نوع خاص من الحلول للمشاكل التي تمثل فيها الأرقام الترتيبي بدلاً من القيم الفعلية، فيمكنك استخدام الانحدار الترتيبي للتنبؤ بالإجابة على سؤال استطلاع يطلب من العملاء تصنيف خدمتك المقمة مثلاً على أنها سيئة أو عادلة أو جيدة أو حتى ممتازة بناء على قيمة عددية، مثل عدد العناصر التي يشترونها منك على مدار العام.⁵

2.4 . الانحدار اللوجستي المتعدد: Multinomial logistic Regression

لا يختلف الانحدار الخطي البسيط عن الانحدار المتعدد في معادلة الانحدار فقط بل يتعدى ذلك، فبعبارة أبسط، نجد أن الانحدار البسيط يحتوي على متغير مستقل واحد يسלט الضوء على متغير تابع لشرح التباين الحاصل في قيمه، بينما في قياس الانحدار المتعدد يتم استخدام عدة متغيرات مستقلة لشرح التباين الحاصل في

¹ حمد أمين دعيش، محمد ساري ، مرجع سابق، ص 126.

² فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 125.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ محمد أمين دعيش، محمد ساري، مرجع سابق، ص 126.

⁵ <https://aws.amazon.com/ar/what-is/logistic-regression/> le 20/12/2022

قيم المتغير التابع، لذلك نجد أنه في ميدان العلوم الاجتماعية يتبنى الخبراء طريقة الانحدار المتعدد فعند استخدام متغيرات مستقلة متعددة لشرح التباين في المتغير التابع ، فإنه بذلك نحاول زيادة درجة التفسير، فكلما استخدمت المتغيرات المستقلة أكثر لقياس الانحدار المتعدد يكون أكثر ارتباطا بالمتغير التابع وقابلية أعلى للتفسير والعكس صحيح، لذلك عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن يكون لدينا معرفة وقدرة على توضيح وجود الارتباطات.¹

يمكن تمثيل معادلة خط الانحدار البسيط في المعادلة التالية $Y=a+bx$

غير أنه في حالة الانحدار المتعدد هناك أكثر من متغير مستقل يدخل في عملية تفسير المتغير التابع، وبالتالي فإن طبيعة المعادلة تتغير لتصبح على النحو التالي:

$$Y_i=b_0 + b_1X_1+ b_2X_2+.....+ b_nX_n +e_i$$

3.4. الانحدار اللوجستي ثنائي الحدين Binomial Logistic Régression

يطلق عليه كذلك بالانحدار اللوجستي الثنائي، ويعتبر من أشهر أنواع الانحدارات اللوجستية شيوعا وانتشارا حيث يختلف عن سابقه (الانحدار اللوجستي المتعدد) كونه يقوم بتفسير أثر المتغيرات المستقلة على الاستجابة الثنائية للمتغير التابع، بعبارة أخرى يفسر قدرة المتغيرات المستقلة ذات المستويات المختلفة الداخلة في بناء النموذج على التنبؤ بحدوث المتغير التابع ثنائي التفرع وتأخذ إحدى القيمتين إما الصفر 0 أو الواحد 1.² تأخذ معادلة الانحدار اللوجستي الثنائي قريبا نفس شكل معادلة الانحدار اللوجستي المتعدد وهي كالتالي:

$$\text{Log} (p/(1-p)) =b_0 + b_1X_1+ b_2X_2+.....+ b_nX_n$$

$\text{Log} (p/(1-p))$: تمثل قيمة المتغير التابع الثنائي والذي يأخذ القيمة (0 ، 1)

b_0 : تمثل الحد الثابت في معادلة الانحدار اللوجستي الثنائي وهو معامل للمتغير التابع عندما تكون قيم المتغير المستقل تساوي الصفر.

b : تمثل قيمة معامل الانحدار اللوجستي الذي يوضح مقدار التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير بوحدة واحدة للمتغير المستقل.

X : تعني المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع

¹ فيصل ناجي نامق، استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة وتقنية الانحدار الخطي المتعدد لتشخيص العوامل المؤثرة في ارتفاع نسب الرسوب في التعليم العالي-دراسة حالة في احدى كليات التعليم العالي-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 43، العراق، 2015، ص 94.
²محمد أمين دعبش، محمد ساري، مرجع سابق، ص 126.

ثانيا: تقدير معلمات الانحدار اللوجستي

كأي نموذج من النماذج التنبؤية، يمر نموذج تحليل الانحدار اللوجستي بعدة تقديرات تتعلق بمعامله، حيث توجد عدة طرق لذلك كطريقة المربعات الصغرى المرجحة، وطريقة الإمكان الأعظم (المعقولية العظمى) ML، وتعد هذه الأخيرة من بين أكثر الطرق استخداما وشيوعا في عملية تقدير معلمات الانحدار اللوجستي لما لها من قبول عام من طرف الباحثين والإحصائيين.¹

1. التقدير بواسطة طريقة الإمكان الأعظم (المعقولية العظمى):

عرفت طريقة الإمكان الأعظم على أنها "قياس الاحتمالات المشاهدة للعدد n من المتغيرات المستقلة في العينة، أي أن مضاريب تلك الاحتمالات يمثل دالة الإمكان الأعظم"²، كما عرفت كذلك بأنها "طريقة إحصائية يتم بموجبها القيام بعدة تكرارات في عمليات حساب الاحتمالات المتوقعة للمتغيرات المستقلة حتى الوصول إلى الدرجة التي يمكن من خلالها تفسيرها"³.

كما يمكن تعريف طريقة الامكان الأعظم بأنها "طريقة تكرارية Itérative تعتمد على تكرار العمليات الحسابية مرات عديدة حتى يتم الوصول إلى أفضل تقدير للمعاملات، والتي من خلالها يمكن تفسير البيانات المشاهدة."⁴

2. الصيغة الرياضية لدالة الإمكان الأعظم:

تعرف اصطلاحا بدالة الترجيح Likelihood Function والتي تعتمد على معالم الانحدار اللوجستي المجهولة.

في حالة النموذج اللوجستي فإن دالة الترجيح تأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$L = \prod_{i=1}^{m1} p(Xi) \prod_{i=m1+1}^n (1 - p(Xi))$$

حيث:

n: العدد الكلي للحالات

M₁: عدد الحالات التي تمثل الصفة

¹ فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 125

² علي أبشر عبد المولى سليمان، المقارنة بين النموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية الاصطناعية للتمييز بين دخل الأسرة، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 12، السودان، 204، ص 89.

³ فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 126.

Newsom , Data Analysis II, logistic Regression, Fall 2003

⁴ مصعب خالد خدوج، مرجع سابق ص 50. نقلا بتصريف عن

Π: تشير إلى حاصل ضرب وهي تعني أن الدالة عبارة عن حاصل ضرب قيم الاحتمال لكل حال.

" حيث تفترض المعادلة السابقة أن جميع الحالات مستقلة، لذا احتمال الحصول على البيانات المشاهدة للحالة i عندما تكون $(y=1)$ تعطى بالحد $P(X_i)$ حيث أن $P(X_i)$ هي معادلة النموذج اللوجستي للمتغير X ، في حين أن احتمال الحصول على البيانات المشاهدة للحالة i والتي تكون فيها $(y=0)$ تعطى بالحد $1 - P(X_i)$ "¹

ثالثاً: تقويم ملاءمة النموذج اللوجستي

لتقويم ملائمة النموذج اللوجستي وجب إخضاعه لعدة مقاييس تسمح باختبار مدى مطابقته للبيانات المشاهدة إضافة إلى قوة المتغيرات المستقلة الداخلة في بنائه، ونذكر منها ما يلي:

1. اختبار معنوية معاملات النموذج:

يعد اختبار معاملات النموذج أحد اختبارات جودة المطابقة، حيث يشير إلى مدى مطابقة النموذج مع البيانات المشاهدة، فيرى البعض أن هذا الاختبار هو بمثابة إجابة عن سؤال مراده هل النموذج المتضمن للمتغيرات المستقلة يخبرنا عن المتغير التابع ثنائي الاستجابة أم لا مقارنة بالنموذج الذي لا يتضمن تلك المتغيرات؟ بعبارة أخرى هل القيم المتنبئ بها تمثل تمثيلاً دقيقاً للقيم المشاهدة بشكل عام أم لا؟²

تعطي البرمجيات وخاصة برنامج SPSS القيم الخاصة بلوغاريتم دالة الإمكان الأعظم مضروبة في اثنان $-2\log$ إضافة إلى اختبار المعنوية Sig فإذا كانت قيمة هذا الأخير أقل من القيمة $\alpha=0.05$ فإننا نقوم بقبول الفرضية البديلة القائمة على أن النموذج يحتوي على متغيرات تفسيرية غير معدومة، فهي بذلك تؤكد أهمية المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالمتغير التابع.

2. اختبار قوة المتغيرات المستقلة

يعتبر المعامل الإحصائي (R^2 de Nagelkerke، R^2 Cox et Snell) معاملاً مهماً في اختبار القوة التفسيرية للنموذج، حيث تعتبر الإحصائية R^2 Cox et Snell مقياساً لتحسن مربع المتوسط الهندسي لكل مشاهدة، وتأخذ المعادلة التالية:

$$R^2 \text{ Cox et Snel} = 1 - \left(\frac{L_0}{L_1} \right)^{2/n}$$

¹ نفس المرجع نقلاً بتصريف عن

Klenbaum, David & Klein Mitchel (2010), Logistic Regression: A Self Learning Teext.USA ,Springer

² مصعب خالد خدوج، مرجع سابق، ص 59-60. نقلاً بتصريف عن

Hosmer, David W & Lemeshow. Stanely (2013) Applied Logistic Regression,3rd Edition ,New Yourk

حيث يلاحظ أن المقياس الثاني R^2 de Nagelkerke يمكنه أخذ القيمة 1 إذا قمنا بتعديل بسيط من خلال قسمة القيمة الأولى على القيمة العظمى للمقياس الأول R^2 Cox et Snell كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$R^2 \text{ de Nagelkerke} = \frac{R^2 \text{ Cox et Snell}}{\text{Maximune Possible } R^2 \text{ Cox et Snell}}$$

حيث:

L_0 : دالة الإمكان في حالة النموذج يساوي الثابت فقط

L_1 : دالة الإمكان في حالة النموذج يحتوي على جميع المتغيرات

N : حجم العينة

3. اختبار Hosmer & Lemeshow

لهذا الاختبار استخدامات متنوعة فهو يمكننا من معرفة ما إذا كان النموذج التنبئي المقترح يمثل البيانات المشاهدة بشكل صحيح أم لا، كما يستخدم لتقييم الفرق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة من خلال مربع كاي X^2 لحسن المطابقة، وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية التالية:¹

H_0 : لا يوجد فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة

H_1 : يوجد فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة.

حيث تقارن قيمة الاختبار المتحصل عليها مع القيمة الجدولية لمربع كاي X^2 ، ففي حالة القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقوم بقبول فرضية العدم H_0 القائمة على عدم وجود فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة وبالتالي فإن النموذج مطابق لبيانات النموذج اللوجستي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على وجود فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة وبالتالي عدم وجود تطابق لبيانات النموذج اللوجستي.

4. التحقق باستخدام جداول التصنيف Classification Tables

تعتبر جداول التصنيف من بين جداول التحقق التي يعتمد عليها النموذج في فحص جودة مطابقته للبيانات المستخدمة، إذ تعتمد هذه الطريقة على إنشاء جدول يوضح عدد الحالات التي تمتلك الصفة المراد الوصول إليها، أو بعبارة أصح التوقع المرغوب فيه، والتي تم تصنيفها من قبل سواء كانت صحيحة أو خاطئة، إذ تتم مقارنة النتائج المحصل عليها مع النتائج المتوقعة من استخدام النموذج، وذلك من خلال نقطة قطع محددة، وهي غالباً

¹مصعب خالد خدوج، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الثاني — تقنيات قياس خطر القرض البنكي وتقديره

ما تساوي القيمة 0.5 ، بحيث إذا تجاوزت الاحتمالات المتوقعة نقطة القطع أعطيت تلك الحالة تصنيفا متوقعا صحيحا غالبا ما يأخذ القيمة (1) ، أما إذا لم تتجاوز الاحتمالات نقطة القطع فإن الحالة يعطى لها تصنيفا متوقعا يساوي الصفر (تصنيفا خاطئا)، فبفرض أن المتغير التابع له حالتين فقط هما الصفر والواحد، فمن المتوقع أن تنحصر القيم المتنبئ بها هي الأخرى بين الصفر والواحد، وبذلك يصاغ جدول التصنيف كالاتي¹:

الجدول رقم 09 : جدول التصنيف الخاص بالنموذج اللوجستي

الإجمالي	التوقع		التصنيف	
	Y=0	Y=1		
A+B	B	A	Y=1	الملاحظة
C+D	D	C	Y=0	
100%	B+D	A+C	الإجمالي	

المصدر: عائشة بنت مربع يحيى عسيري، مرجع سابق، ص33.

حيث أن:

Y=1 : التصنيف المتوقع الصحيح أو المرغوب فيه

Y=0 : التصنيف المتوقع الصحيح غير المرغوب فيه

A: تمثل عدد المشاهدات المطابقة لنفس المجموعة والتي تنتمي إلى التصنيف Y=1

B: تمثل عدد المشاهدات غير المطابقة للمجموعة والتي ينتمي إليه التصنيف Y=1

C: تمثل عدد المشاهدات المطابقة لنفس المجموعة والتي تنتمي إلى التصنيف Y=0

D: تمثل عدد المشاهدات غير المطابقة للمجموعة التي تنتمي إليه التصنيف Y=0

من خلال هذا الجدول يمكن حساب عدة مقاييس ونسب تحليلية توضح قوة النموذج اللوجستي وتمثل فيما يلي:

- النسبة الكلية للتصنيف الصحيح تساوي إلى : $\frac{A+D}{A+B+C+B}$

- النسبة الكلية للتصنيف الخاطئ تساوي إلى : $\frac{B+C}{A+B+C+B}$

- نشكل مجموع النسبتين السابقتين الواحد الصحيح أي نسبة 100%

¹ عائشة بنت مربع يحيى عسيري، دراسة مقارنة بين الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي في القدرة التنبؤية في ضوء أحجام عينة مختلفة، أطروحة دكتوراه تخصص الإحصاء والبحوث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص ص33-34.

- نسبة التصنيف المتوقع ملائم (صحيح) او ما يسمى بمعدل الحساسية $SE = \frac{A}{A+B}$

- نسبة التصنيف المتوقع غير ملائم (خاطئ) $SP = \frac{D}{C+D}$

- متوسط معدل التصنيف يساوي إلى : $\frac{SE+SP}{2}$

رابعاً: التحقق من ملائمة النموذج لكل متغير مستقل.

1. اختبار والد Wald

تأتي في المرحلة الأخير اختبار والد للتحقق من أهمية النموذج اللوجستي المستخدم في الدراسة حيث يتم الاستعانة بهذا الاختبار والذي له توزيع كاي تربيع X^2 ، إذ تقارن القيمة الاحتمالية لوالد SIG مع مستوى المعنوية المحدد مسبقاً والمتمثل في قيمة $\alpha=0.05$ لمعرفة ما إذا كانت قيمة المتغيرات المستقلة معنوية ام لا ، باختبار الفروض التالية:¹

حيث أن:

H_0 : لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

H_1 : يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2. إحصائية R^2 الجزئية:

تعتبر هذه الطريقة بديلاً لطريقة اختبار والد Wald في التحقق من أهمية كل متغير مستقل في التنبؤ بالمتغير التابع إذ يعتمد هذا الاختبار على توزيع كاي مربع، حيث إذا كان هذا الأخير ذو دلالة فهو دليل على أن المتغير المستقل دال إحصائياً، وإذا كان العكس فأن المتغير المستقل (المفسر) ليس دالاً إحصائياً في التنبؤ بالمتغير التابع.²

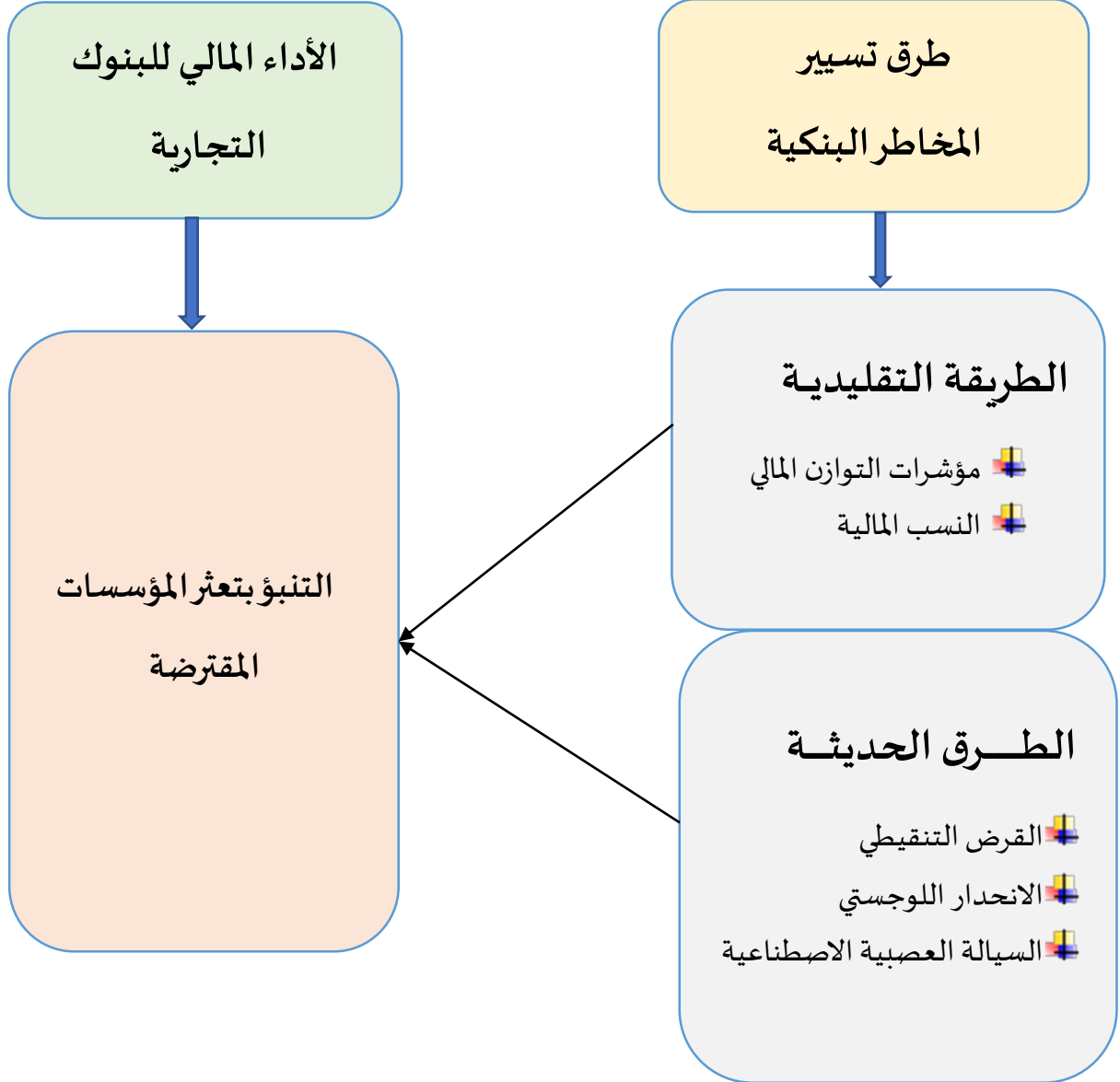
¹عبد الرحمن عارف مدني حسن، استخدام نموذج الانحدار اللوجستي لتحديد اهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على قرار الهجرة في السودان، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في الإحصاء التطبيقي، قسم الإحصاء التطبيقي الديمغرافي، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، ص18-19.

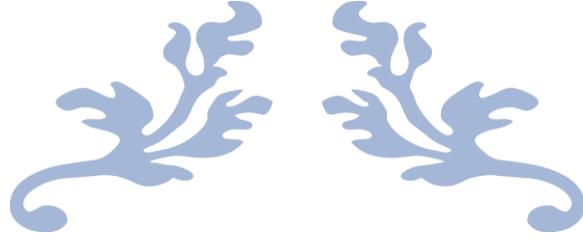
²فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 132.

الخلاصة:

يعتبر موضوع تحسين الأداء المالي من بين المواضيع الهامة التي تسعى البنوك جاهدة لتحقيقه في كل مرة باستخدام أمثل الطرق الوسائل المتاحة لذلك ، إذ يعتبر التحليل المالي (المؤشرات والنسب المالية) من الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها البنوك العمومية خاصة اليوم كدراسة مالية لمنح القروض لما لها من مزايا تساعد أصحاب القرار في وضع رؤية شاملة لنقاط القوة والضعف للمؤسسات المقترضة، إذ خلصت الدراسة إلى وجود طرق حديثة أثبتت نجاعتها عبر الزمن في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة تسمح للبنوك اليوم من الاستفادة منها كأساليب متقدمة تمكنها من ترشيد قراراتها الاقراضية من جهة والتنبؤ بتعثر او سلامة المؤسسات من جهة أخرى كل ذلك من أجل التقليل من حدة أكبر خطر يعيق البنوك والمتمثل في عدم القدرة على التحصيل ، للرفع والتحسين من مستوى أدائها المالي .

النموذج العملي للدراسة





الفصل الثالث:

قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية
بالوكالات البنكية محل الدراسة



تعتمد البنوك التجارية العمومية الجزائرية الخمسة في عملية قياس المخاطر على الدراسة المالية، والتي تشكل حصة الأسد من مجمل الدراسات المتبعة في عملية الإقراض، إذ تتمثل هذه الأخيرة في حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي كرأس المال العامل، الاحتجاج في رأس المال العامل، إضافة إلى الخزينة الصافية مستعينة في ذلك ببعض النسب المالية المساعدة في إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض حيث تختلف هذه النسب من بنك عمومي إلى آخر ، ولا تختلف هذه النسب باختلاف نوعية القرض إذ أنها ثابتة سواء كان القرض استثماري أو استغلالي باعتبارهم من أشهر الأنواع طلبا لدى البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين متمثلان في:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات محل الدراسة.

حيث تم التطرق إلى تطور النظام البنكي الجزائري إضافة إلى نشأة البنوك العمومية الخمسة محل الدراسة والحديث عن مهامهم ووظائفهم المسند إليهم من طرف الدول إضافة إلى وضع هيكل تنظيمي موحد لهم.

المبحث الثاني: الطرق الكلاسيكية في تسيير المخاطر

في هذا المبحث تم التطرق إلى دراسة خمسة عشر مؤسسة طالبة للقرض اختيرت عشوائيا من البنوك العمومية محل الدراسة وحساب مختلف المؤشرات المالية والنسب المالية، حيث تم تحديد النسب اعتبارا إلى تشابه تطبيقها بين البنوك إضافة إلى تشخيص وضعهم المالية لإعطاء صورة واضحة عن الحالة المالية لهم.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى إبراز أهم الإصلاحات التي مر بها الجهاز البنكي الجزائري خلال مختلف المحطات التاريخية وذلك من أجل الوقوف على الأهداف الأساسية من تلك الإصلاحات، والتعرف على أهم أنشطة البنكية للبنوك العمومية الجزائرية، إذ سيتم التطرق فيه إلى التعريف بالجهاز البنكي الجزائري ويتعلق الأمر بالبنوك العمومية الخمس العاملة في الجزائر وتحديدا في ولاية المسيلة ويتعلق الأمر بكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الوطني الجزائري BNA، وأخير البنك الخارجي الجزائري BEA.

المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري

كباقي الدول المستقلة والخارجة حديثا من ويلات الاستعمار قامة الدولة الجزائرية عقب استقلالها مباشرة من بسط يدها على الجهاز البنكي، القائم آنذاك على التبعية الفرنسية والذي تبنته الجزائر بالرغم من قلة الخبرة وعدم توفر أدنى شروط التنمية الراجع إلى قلت التعاملات التي كانت تنحصر على المتعاملين الفرنسيين فقط إضافة إلى محاولة عرقلت نشاطه من خلال منعها من الحصول على موارد مالية بغية بقائها في تبعية للاقتصاد الفرنسي، لذا قررت الدولة الجزائر بذل الكثير من الجهد للتخلص من ذلك فعمدت أولا إلى إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962 وإنشاء بنك للإصدار بإنشاء بنك مركزي جزائري واحد عبر التراب الوطني في 13 ديسمبر 1963 والذي تغيرت تسميته إلى بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-أفريل - 1990، إذ يعتبر مؤسسة عامة وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهو بنك مملوك بالكامل للدولة الجزائرية ليلها الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري سنة 1964.¹

أولا: البنك المركزي الجزائري

1. نشأة البنك المركزي الجزائري

أثناء مرحلة استرجاع السيادة الوطنية أنشئ بنك أوكلت له مهمة إصدار العملة الوطنية ألا وهي الدينار الجزائري للبنك المركزي الجزائري حيث تأسس هذا البنك بموجب قانون رقم 62 / 144 بتاريخ 13 / 12 / 1962 و هو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية برأس مال قدر بـ 40 مليون فرنك فرنسي، ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظ و المدير العام، و كذا مجلس الإدارة بمرسوم يصدر من

¹ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص 165.

رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد آنذاك، و البنك لا يتعامل مع الأفراد و لا مع المؤسسات بل مع البنوك و الدولة الممثلة بالخزينة العامة .

2. مهام البنك المركزي الجزائري

تعددت واختلفت مهام البنك المركزي الجزائري ومن بينها ما يلي:¹

- أ- إصدار الأوراق النقدية القانونية السيادية للدولة وذلك حسب الحاجة.
- ب- الاشراف على جميع الخدمات البنكية التي تطلبها الحكومة
- ت- تأدية الخدمات البنكية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية، باعتباره بنك البنوك.
- ث- مراقبة القروض من حيث الكم والنوع وتوجيهه نحو سياسة النقدية مرغوبة.
- ج- إدارة احتياجات الدولة من المعاملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية.
- ح- تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف الأجنبي.

ثانيا: البنوك التجارية العمومية الجزائرية

إن أهم البنوك التجارية العمومية التي أنشأت في تلك الحقبة أي بعد الاستقلال مباشرة وقبل أي إصلاح يحدث على مستوى الجهاز البنكي الجزائري يتمثل في تأميم بعض من البنوك العاملة في الجزائر والذي نتج عنه ثلاث بنوك تجارية عمومية تتمثل في:

1. البنك الوطني الجزائري

1.1. نشأة البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري (BNA) بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة.²

واسترجع البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية والتي نعددها فيما يلي:³

✓ القرض العقاري للجزائر وتونس في شهر جويلية 1966

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 106.

² أحمد ميلي سمية، مرجع سابق، ص 198.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 130.

- ✓ القرض الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967
- ✓ بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.
- ✓ بنك باريس وهولندا في شهر 1968

ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية، صناعية كانت أو زراعية، بالإضافة إلى العمليات البنكية التقليدية التي تقوم بها معظم البنوك التجارية.

2.1. وظائف البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة وظائف أسندت له من قبل الدولة نوجزها فيما يلي:¹

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص مع إصدار وصولات استحقاق.
- ✓ استقبال المدفوعات النقدية إما بواسطة شيكات متعلقة بعمليات التوظيف، التحصيل والقرض.
- ✓ يقوم بمنح قروض بجميع أنواعها سواء كانت في شكلها العادي أو تسبيقات بدون ضمانات لتحقيق نشاطات معينة.
- ✓ توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبتها.
- ✓ ضمان العمليات المتعلقة بالقروض والخاصة بالمؤسسات مالية أو بالدولة.
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ يلعب دور الوساطة في عمليات شراء أو بيع الأوراق العامة للدولة أو المؤسسات كالأسهم والسندات.
- ✓ يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- ✓ كسب الأموال من العمليات البيع، الإيجار والعمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

3.1. أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري عدة أهداف يسعى دائما من خلال أعماله المسندة إليه إلى تحقيقها منها:²

- ✓ السعي نحو فتح أكبر عدد من الوكالات البنكية بالولايات والدوائر بغية تقريب الإدارة أكثر من الزبائن.
- ✓ المحاولة قدر الإمكان من إدخال تقنيات ووسائل حديثة من شأنها مواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل على المستوى العالمي.

¹ أحمد ميلي سمية، مرجع سابق، ص 199.

² مستخرجة من الوثائق الخاصة بالبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2022-07-22

- ✓ ترقية العمليات البنكية من خلال ترقية عملية منح القروض وجذب الودائع.
- ✓ العمل على احتلال مكانة مستقرة واستراتيجية لدى الجهاز البنكي الجزائري.
- ✓ القيام بدور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية للبلاد.

2. القرض الشعبي الجزائري:

1.2. نشأة القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29 ديسمبر 1966 ، بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 ، وقد استرجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ والمتمثلة فيما يلي :¹

- ✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.
- ✓ البنك التجاري والصناعي للجزائر.
- ✓ البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.
- ✓ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

تم دمج جميع هذه الفروع البنكية وأسس على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 الذي تم تدعيمه فيما بعد بضم بنك الجزائر مصر في أول جانفي 1968 وضم الشركة المارسييلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في سنة 1971 ، ويعد القرض الشعبي الجزائري ثاني أقدم بنك تجاري من حيث النشأة ويقوم بجمع الودائع و تمويل الصناعات المحلية و التقليدية، المهن الحرة، السياحة، الصيد البحري والري، ويقوم بمنح القروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الولاية والبلدية والشركات الوطنية أنداك بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات البنكية التقليدية الأخرى كغيره من البنوك الجزائرية.²

2.2. وظائف القرض الشعبي الجزائري:

كغيره من البنوك أسند إلى القرض الشعبي الجزائري عدة وظائف نوجزها فيما يلي:³

- ✓ تمويل عمليات البيع بالتقسيط للآلات وأدوات التجهيز.

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص 201.

² بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 141.

- ✓ إقراض الحرفيين والتعاونيات غير الزراعية والفنادق وقطاع السياحة والصيد البحري.
- ✓ تقديم جميع أنواع القروض عدا التابعة لمجال الفلاحة أو الزراعة.
- ✓ تقديم قروض خاصة باقتناء السكنات سواء المدعمة بإعانة السكن أو غير المدعمة.
- ✓ إقراض أصحاب المهن الحرة Prolib.
- ✓ إقراضات في مجال الطب والصيدلة Promed.
- ✓ تقديم قروض لقدماء المجاهدين
- ✓ تقديم قروض الاستهلاك للمواطنين.
- ✓ القيام بدور الوساطة المالية بين الدولة والمواطنين أو المؤسسات في عملية إصدار السندات العامة للدولة.
- ✓ تقديم قروض لإنشاء وتوسعة مؤسسات تابعة لأجهزة الدعم المتعارف عليها.

3. بنك الجزائر الخارجي

أنشاء بنك الجزائر الخارجي سنة 1967 بموجب المرسوم رقم 204-67 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 24.000.000 دج هدفه الرئيسي تسهيل إدارة عمليات التجارة الخارجية والتكفل بكل العلاقات الاقتصادية للدولة مع باقي دول العالم، و يعتبر إنشائه إتماما لعملية تأميم النظام المصرفي الجزائري، حيث تم تأسيس هذا البنك على أنقاض خمسة بنوك أجنبية كانت تعمل بالجزائر آنذاك وهي¹:

- ✓ القرض اللوني في 01-01-1967
- ✓ الشركة العامة في ، 31-12-1967
- ✓ بنك باركلي في 30-04-1968
- ✓ قرض الشمال
- ✓ قرض الشمال والبنك الصناعي المتوسطي في 31-05-1968

لم يكتمل الهيكل النهائي لبنك الجزائر الخارجي إلا في الفاتح من جوان 1968 ، وفي سنة 1970 تولى مهمة الإشراف على حسابات الشركات الصناعية الكبرى والحساسة في البلاد خاصة ميدان المحروقات (كسوناطراك ونفطال) والبتروكيميا والتعدين والنقل البحري ومواد البناء وغيرها، ونظرا للتغيير الجذري في البنية الهيكلية للمؤسسات الصناعية، قام البنك في 05 فيفري 1989 بتغيير هيكله ليصبح مؤسسة ذات أسهم SPA وذلك بموجب القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، وبهذا انتعش رأسمال بنك

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 202.

الجزائر الخارجي من خلال مساهمة عدة قطاعات عمومية حساسة مثل قطاع الإنشاء وإلكترونك، الاتصالات والإعلام الآلي النقل، الكيمياء، البيتروكيميا والصيدلة.¹

من خلال ما سبق ذكره تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي من خلال سيطرة الدولة على النظام المصرفي الجزائري والعمل جاهدة على استقرار البنوك الوطنية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية المأممة وذلك بغية الرفع من مستوى التنمية الوطنية، حيث تم تطبيق فكرة التخصص القطاعي، إذ يعمل كل بنك على تنمية قطاع حيوي معين من القطاعات الحيوية للدولة الجزائرية، غير أن الإطار القانوني الذي وضعه القانون 62-144 المتعلق بإنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بدأ يفقد دوره و فعاليته شيئا فشيئا ففي سنة 1966، تم رفع الشرط المحدد لتسبيقات البنك المركزي للخرزينة بمعدل 5% كما أن الإصلاحات التي أعقبت ذلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا.²

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات البنكية والمالية (1971-1989)

مرت هذه الفترة بنوعين من الإصلاحات فالأولى امتدت من سنة 1971 إلى غاية سنة 1985 أما المرحلة الثانية فامتدت من سنة 1986 إلى سنة 1989.

أولا: المرحلة الأولى (1971-1985)

إن أهم ما جسده الإصلاحات المصرفية في هذه المرحلة لأولى هو الإصلاح المالي لسنة 1971، والذي اهتم بالجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي للجهاز المصرفي على الإطلاق، إذ تم اتخاذ جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية أطلق عليها اسم "التخطيط المالي"، وذلك بهدف سد الثغرات الموجودة في نظام التمويل، فبعد صدور قانون المالية لسنة 1971 والنصوص التي تلتها لتوضح طريقة ودور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي وهذا من أجل تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في تعميم القروض، لا مركزية التمويل، ومركزية الموارد، كان يهدف الإصلاح كذلك إلى تخفيض عجز التمويل العام بتوجيه منح القروض الاستثمارية من الخزينة إلى البنوك التجارية العمومية من أجل أن يلعب التمويل البنكي دوره الحيوي في تقييم الناتج الوطني، لكن هذه الإصلاحات لم تكفي لوجود عدد من النقائص نذكر من أهمها ما يلي:³

¹ زيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018، ص ص 140-141.

² بظاهر علي، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 41.

³ إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص 08-09.

- ✓ غياب الانسجام بين القوانين البنكية إذ تمثلت معظمها في قوانين مبعثرة أثرت سلبا على الجانب التطبيقي
- ✓ وجود تناقضات ونزاعات بين السلطة النقدية والبنوك الأولية من حيث المهام.
- ✓ التدخل المباشر للوساطة المالية حيث كانت الخزينة العمومية تقوم بالتدخل مباشرة في منح القروض لتمويل الاستثمارات، أما البنوك التجارية الأولية فكانت عملياتها تقتصر على منح قروض في إطار قروض الاستغلال فقط بالرغم من تمتع هذه الأخيرة بموارد مالية لكنها توظف في مجالات محدودة.

ثانيا: البنوك المنشأة بين سنتي 1971-1985.

وتجدر الإشارة أنه قد شهدت هذه الفترة إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري نتج عنها بنكيين جديدين هما:

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1.1. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (82-106) المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدر بـ 3.300.000.000 دج ، تكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري.¹

يهدف إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمساهمة في تنمية وترقية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في تمويل مزارع الدولة، المجموعات التعاونية، المستفيدين من الثورة الزراعية، وكذلك تمويل قطاع الصيد البحري. وبموجب قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990، ألغي نظام التخصيص الذي كان ساريا على البنوك، وصارت مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية.²

2.1. وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- ✓ يعتبر وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقلالية الغذائية لتلبية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية لتحقيق اكتفاء ذاتي.

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط www.badr-bank.dz

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2003، ص ص 190-191

- ✓ تقديم قروض للأنشطة التي تساهم من تطوير وتحسين القطاع الزراعي كالصيدلة و البيطرة.¹
- ✓ تقديم تسهيلات في شكل قروض لأصحاب الأراضي الزراعية كالرفيق والتحدي.
- ✓ تقديم قروض بدون فوائد لأصحاب المشاريع الفلاحية المستفادة في إطار إحداث النشاط.
- ✓ منح قروض استثمار طويلة الأجل للتمويلات الكبرى كمصانع خاصة بمجال الري كإشراء الآلات أو تربية المواشي والأبقار.
- ✓ منح قروض قصيرة الأجل لشراء الأسمدة والمواد الكيماوية.

2. بنك التنمية المحلية

1.2. نشأة بنك التنمية المحلية:

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ بتاريخ 1985/4/30، انبثق بنك التنمية المحلية من القرض الشعبي الجزائري برأس مال قيمته خمس مئة مليون دينار جزائري 500.000.000 دج،² حيث يوجد المقر الرئيسي لهذا البنك في ولاية الجزائر، وهو أحد البنوك العمومية الخاضعة للقانون التجاري. ويعتبر بنك التنمية المحلية بنك الودائع ويتولى كل العمليات المألوفة مثل القروض، الودائع، الحسابات الجارية، التوفير، ضمانات وغيرها من العمليات، كما أنه يعمل على تقديم القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأمد لكافة القطاعات لكنه لا يدعم قروض القطاع الفلاحي الذي يتولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضه.³

يحوي بنك التنمية المحلية على 147 وكالة بنكية موزعة على 48 ولاية وبعض دوائرها بما فيها 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية و06 ستة وكالات تختص بمنح القروض على الرهن، إذ تعتبر ميزة ينفرد بها بنك التنمية المحلية عن باقي البنوك الجزائرية العمومية.

2.2. وظائف بنك التنمية المحلية:

من بين أهم وظائف بنك التنمية المحلية ما يلي:

- ✓ تلقي الودائع تحت الطلب ولأجل
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجة.

¹ بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 146.

² بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 147.

³ لعروسي قرين الزهرة، دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 110.

- ✓ تمويل المؤسسات العمومية الجماعات المحلية بقروض قصيرة الأجل.
- ✓ تمويل القروض الخاصة بإحداث المشاريع الممولة بواسطة أجهزة الدعم
- ✓ تقديم قروض الاستهلاك لفائدة الموظفين والعمال الدائمين.

ثالثاً: مرحلة الإصلاحات الثانية (1986-1989)

بسبب أزمة النفط العالمية سنة 1985 التي عصفت بالبلاد أنداك وبسبب بعض الصعوبات المالية الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في تلك السنة و كنتيجة حتمية لانخفاض الإيرادات خاصة من العملة الصعبة، أدى ذلك إلى توقف المخططات التنموية المزمع تجسيدها دخول الجزائر مرحلة تفكير عميقة لإعادة ترتيب أوراقها في مبادئ تسيير الاقتصاد، وبالخصوص القطاع المالي والمصرفي الحيوي ، حيث تأكد عدم جدوى التعديلات السالفة الذكر والتي مست النظام المصرفي والمالي منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية سنة 1985 أصبح لزاماً عليها إيجاد إصلاحات فعالة لهذا النظام وكضرورة حتمية سواء من حيث منح تسيير أو المهام المنوطة به، في هذا الإطار وكأول إصلاح جاء القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ليعيد ترتيب البيت من جديد ليعطي بذلك للبنك المركزي مهام وصلاحيات في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربطه بالخزينة العمومية.¹

إن اهم الإصلاحات التي حدثت في هذه المرحلة نوجزها فيما يلي:

1. الإصلاح المصرفي لسنة 1986.

في سنة 1986 تم صدور القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 حيث تم إدخال إصلاحات عميقة على الوظيفة البنكية تتمثل في:²

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، وذلك بقيامه بالمهام المعروفة والمتمثلة في الرقابة والإشراف
- ✓ الفصل بين نشاطات البنوك التجارية والبنك المركزي باعتباره ملجأً أخيراً للإقراض
- ✓ استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل النظام المصرفي الجزائري من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض.
- ✓ التقليل من دور الخزينة العمومية في عملية التمويل.

¹ بطاهر علي، مرجع سابق، ص 45.

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 207.

✓ إنشاء هيئات رقابة واستشارية على النظام المصرفي، حيث نص القانون 86-12 على إنشاء مجلس أعلى للقرض، مهمته ضبط التطور في ميدان القروض والنقود وانجاز الخطة الوطنية للتنمية، كما تم كذلك تأسيس لجنة مراقبة أعمال البنوك والتي حلت مكان اللجنة التقنية للبنوك المنشأة سنة 1971.

2. الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء المخطط الوطني للقرض

أوكلت للجهاز المصرفي مهمة تطبيق السياسة العامة التي تقرها الدولة في مجال ترقية الادخار والتمويل إضافة على جمع الموارد المالية والنقدية، وهذا تماشا مع قواعد المخطط الوطني للقرض، كما أوكلت له مهمة السهر على تطابق تخصيص الموارد في إطار إنجاز المخطط الوطني للقرض مع أهداف المخططات الوطنية للتنمية، وهذا ما دعمه المخطط الخماسي (1985 - 1989) الذي أوصى بتكليف هذا الجهاز من خلال تطابق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد مع أهداف المخطط الوطني السنوي، كما يجب ألا يقترن تنظيم الجهاز المصرفي بمركزية تسيير الاقتصاد الجزائري، ولهذا يعد بنكا كل مؤسسة تقوم بالوظائف والعمليات الاعتيادية الآتية:¹

- ✓ جمع الأموال بصفتها ودائع مهما كان شكلها ومدتها
- ✓ منح الأموال بصفتها قروض مهما كانت مدتها وشكلها.
- ✓ العمل على مساعدة الزبائن لتسهيل القيام بأنشطتهم المالية.
- ✓ تسيير وسائل الدفع.
- ✓ القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجة مع مراعاة التنظيمات والتشريعات المعمول بها في هذا المجال.
- ✓ توفير الظروف الملائمة لاستقرار العملة الوطنية وحسن تسيير الجهاز المصرفي.
- ✓ توظيف القيم المنقولة كالاكتتاب فيها وشراؤها وتسييرها وحفظها وبيعها وجميع عوائدها المالية.

3. الغرض من المخطط الوطني للقرض

يتماشى المخطط الوطني للقرض والإطار العام للمخطط الوطني للتنمية عملا على تحقيق الأهداف المطلوبة في مجال جمع الموارد المالية خاصة من العملة الصعبة، وفي مجال توزيع القرض وجب مراعات عدة اعتبارات يمكن حصرها فيما يلي:²

- ✓ حجم الموارد المطلوبة وطبيعتها، إضافة إلى القروض الواجب منحها، إذ قدرت في سنة 1986 بـ 9.176 مليار دج ثم ارتفعت بعدها سنة 1989 إلى 3.209 مليار دج
- ✓ الأموال المستدانة من طرف الدولة وطرق تمويلها.

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 207.

² نفس المرجع، ص 208.

- ✓ سقف تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد
- ✓ مشاركة البنك المركزي وهيئات القرض في دراسة المخطط الوطني للقرض وإعداده وتنفيذه ومتابعته والمساعدة في إيجاد الأدوات التقنية اللازمة، وكيفيات تحقيق الأهداف النقدية المقررة، وهذا في إطار الأهداف الشاملة الداخلية والخارجية التي حددها المخطط الوطني للتنمية، كما يقترح إجراءات تعديلية من شأنها أن تضمن الانسجام والتوازن النقدي بين الداخل والخارج، وحسن تنفيذ المخطط الوطني للقرض.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المعمق

أولاً: قانون النقد والقرض 10/90

الرغم من الإصلاحات الذي عرفها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلا أنها بقيت حبيسة الزمن ، نظرا لمحدودية تشريعاتها والتي كانت ودون جدوى بسبب وقوفها في وجه التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو خاصة بعد تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق ، مما استدعى تعديلات جذرية تسمح بتحرير النظام المصرفي الجزائري من جميع القيود خاصة في ضل التفكير لدخول بنوك أجنبية ذات منافسة عالية، فقد عرف النظام المصرفي في بداية سنة 1990 نقلة نوعية خاصة بعد المصادقة على قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الذي ادخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي ككل، يهدف إلى توفير مناخ تنافسي في السوق المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال عدة نقاط أساسية نوجزها فيما يلي:¹

- ✓ الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية من خلال استعادة بنك الجزائر لدوره الأساسي على رأس هرم الجهاز المصرفي ولعب دور ضبط الاقتصاد الوطني من خلال سياسته النقدية.
- ✓ الفصل بين دائرة القرض ودائرة ميزانية الدولة حيث مكن القانون 10/90 الخزينة العمومية من سد عجز ميزانيتها عن طريق قروض يستفيد منها من بنك الجزائر.
- ✓ إنشاء سلطة مستقلة وحيد في البلاد تدعى بمجلس النقد والقرض.
- ✓ العمل على إيجاد مرونة في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.
- ✓ استعادة البنوك لوظيفتها التقليدية والمتمثلة في منح القروض.

¹ دحدوح نجيب، مرجع سابق، ص ص 208-209.

ثانيا: الإصلاحات البنكية لقانون النقد والقرض.

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 من بين أهم القوانين و التشريعات الأساسية التي جاءت بها القوانين الجزائرية، كيف لا وكان ظهورها نتيجة لعدة أفكار وقوانين تم إصلاحها عبر عدة مراحل، إضافة إلى أنها أخذت بأهم القوانين وأبرزها التي بنيت بين سنتي 1986-1988، كما أن المبادئ التي يقوم عليها القانون جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، فهي تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.¹

إن من بين أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض ما يلي:

- ✓ إعطاء صلاحيات أوسع لبنك الجزائر في عملية الإصدار النقدي حيث أوكل له مهمة الإصدار المجاني للنقود ومراقبته والسهر على ضبطه.²
- ✓ توضيح جميع العمليات التي يقوم بها بنك الجزائر كالعمليات على الذهب أو العملات الأجنبية إضافة إلى إعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية.³
- ✓ إنشاء غرفة للمقاصة ووضع تسييرها تحت تصرف بنك الجزائر وتحديد مواعيد إقفالها.⁴
- ✓ تحديد الشروط العامة والمعايير التي من خلالها يرخّص للبنوك والمؤسسات المالية العمل في الجزائر.⁵
- ✓ تنظيم عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبائنها كفتح الحسابات.⁶
- ✓ تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- ✓ إنشاء مجلس للنقد والقرض يخول له صلاحيات كسلطة نقدية يقوم بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها لإصدار النقد، غرفة المقاصة، شروط إقامة شبائيك البنوك.....⁷

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية العمومية.

عموما تشترك البنوك التجارية العمومية فيما بينها من حيث الهيكل التنظيمي خاصة المصالح المتعارف عنها فلا يكاد يخلو أي بنك من البنوك العمومية الخمسة منها ويتعلق الأمر بما يلي:

1. مدير الوكالة الولائية: الذي يعين بقرار وزاري لينوب عن السيد المدير العام للبنك باعتباره

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 196.

² المادة 58 من القانون 10/90.

³ من المادة 60 حتى المادة 88 من القانون 10/90.

⁴ المادة 89 القانون 10/90.

⁵ المادة 91 و 92 من القانون 10/90.

⁶ المادة 96 من القانون 10/90.

⁷ المادة 44 من القانون 10/90.

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

المتصرف الأول بموجب الصلاحيات المخولة له قانونا، يعتبر المدير الممثل الرئيسي للوكالة يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق الإدارية إضافة إلى مراقبة جميع المصالح التابعة له.

2. السكريتاريا: يتمثل دورها الرئيسي في تسهيل أعمال المدير من استقبال للعملاء والرد على المكالمات وتسجيل الوثائق الصادرة والواردة.

3. مصلحة القروض: تتكون هذه مصلحة من رئيس مصلحة القروض التي أسندت له مهام الرقابة على العمال التابعين له والتأشير على جميع الوثائق الصادرة والواردة إضافة إلى عمال ذو مهارة وكفاءة مكلفين بتحليل ودراسة القروض.

4. مصلحة الصندوق: تتكون هذه المصلحة من رئيس مصلحة الصندوق دينار عملة، إضافة إلى عمال مكلفين كل حسب مهامه المنوطة به فنجد المكلف بالسحوبات وآخر بالدفع، المكلف بالتحويلات المالية، المكلف بفتح الحسابات البنكية، المكلف بتقديم وسائل الدفع المغناطيسية وعبر الأنترنت، المكلف بالمقاصة، إضافة إلى المكلفين بالصندوق سحب ودفع.

5. قسم المنازعات: يهتم هذا القسم بمراقبة وتدقيق العقود والاتفاقيات المبرمة بين العملاء والبنك إضافة إلى تمثيل البنك لدى الجهات القضائية.

6. مصلحة التجارة الخارجية: هي مصلحة تهتم بفتح التحصيل والاعتماد المستندي لعملاء الذين يقومون بعملية الاستيراد والتصدير وهي مصلحة لها علاقة مباشرة ببنك الجزائر الذي يضمن تحويل الأموال من العملة الصعبة من الداخل إلى الخارج والعكس صحيح.

7. مصلحة الرقابة: مهمتها مراقبة العمليات البنكية التي تقوم بها المصالح الثلاثة سألقة الذكر وترفع تقريرها اليومي إلى مجموعة الاستغلال التابعة لها بعد الانتهاء من عملية التدقيق للعمليات اليومية المنجزة من طرف عمال البنك دون استثناء وذلك بعد إمضائه من طرف مدير الوكالة.

8. مصلحة المستخدمين: تهتم هذه المصلحة بالقيام بجميع المهام التي تهتم بشؤون المستخدمين من إعداد قائمة الحضور الشهرية للعمال وإرسالها للمديرية العامة لتقاضي الأجر، تنظيم العطل السنوية والإجازات، إضافة إلى توفير الوسائل العامة لسير البنك وحفظ النظام العام.

9. شبك الصيرفة الإسلامية: أدرج حديثا داخل البنك جزء مخصص للتسهيل والترويج للعمليات المصرفية الإسلامية لاستقطاب عدد أكبر من العملاء الذين يرفضون التعاملات الربوية.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

المبحث الثاني: الطرق الكلاسيكية في إدارة المخاطر

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تحليل الوضعية المالية لخمسة عشر مؤسسة مقترضة من مختلف البنوك العمومية المتواجدة بإقليم ولاية المسيلة أخذت عشوائياً، وذلك من خلال حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي إضافة إلى مختلف النسب المالية المطبقة من طرف البنوك السالفة الذكر.

المطلب الأول: مؤسسات طالبة للقرض لدى بنك التنمية المحلية بالمسيلة.

أولاً: المؤسسة الأولى:

الجدول رقم 10: الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و2018

الوحدة: دج

1. جانب الأصول

2018	2017	2016	البيان / السنوات
4 185 974	4 185 974	4 185 974	تثبيات مادية أخرى
57 466 608	49 059 355	0	تثبيات جاري إنجازها
61 652 582	53 245 329	4 185 974	مجموع الأصول غير الجارية
-	19 530 669	40 707 150	مخزونات البضائع
-	-	468 244 55	العملاء
9 202	7 000 000	-	مدينون آخرون
21 485 341	11 228 089	625 104 33	ضرائب مماثلة
197 841 053	114 554 916	28 764 612	الخزينة أصول
219 335 596	152 313 674	157 820 855	مجموع الأصول الجارية
280 988 178	205 559 003	162 006 829	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم

2018	2017	2016	البيان / السنوات
5 000 000	5 000 000	5 000 000	رأس المال
3 707 660	3 826 133	5 005 661	النتيجة الصافية
39 208 033	35 381 900	30 376 239	الترحيل من جديد

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

47 915 693	44 208 033	40 381 900	الأموال الخاصة
129 543 372	73 901 390	-	الافتراضات والديون المالية
129 543 372	73 901 390	-	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
177 459 065	118 109 423	40 381 900	الأموال الدائمة
-	-	2 474 551	الموردون والحسابات الملحقه
3 292 467	75 170 295	92 205 164	ضرائب
87 957 361	12 279 285	26 945 214	ديون أخرى
12 279 285	-	-	الخبزينة خصوم
103 529 113	87 449 580	121 624 929	مجموع الخصوم الجارية
280 988 178	205 559 003	162 006 829	المجموع الكلي للخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 11: جدول النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و2018

3. حساب النتائج

2018	2017	2016	البيان / السنوات
70 946 302	76 522 666	166 885 328	المبيعات والمنتجات الملحقه
8 407 253	49 059 355	-	الإنتاج المثبت
79 353 555	125 582 021	166 885 328	إنتاج السنة المالية
70 784 828	95 887 587	124 772 446	المشتريات المستهلكة
2 789 756	260 573	38 314	الخدمات الخارجية
73 574 584	96 148 160	124 810 760	استهلاك السنة
5 778 971	29 433 861	42 074 568	القيمة المضافة للاستغلال
771 916	24 076 148	33 769 973	مصاريف المستخدمين
1 299 397	1 531 580	3 299 533	ضرائب ورسوم
3 707 658	3 826 133	5 005 062	الفائض الإجمالي للاستغلال
3 707 658	3 826 133	5 005 062	نتيجة الاستغلال
3 707 658	3 826 133	5 005 062	النتيجة العادية قبل الضرائب

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3 707 658	3 826 133	5 005 062	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
3 707 658	3 826 133	5 005 062	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 12: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الأولى

2018	2017	2016	البيان/ السنوات
177 459 065	118 109 423	40 381 900	الأموال الدائمة
61 652 582	53 245 329	4 185 974	الأصول الثابتة
115 806 483	64 864 094	36 195 926	رأس المال العامل الصافي أع-م
219 335 596	152 313 674	157 820 855	الأصول المتداولة
103 529 113	87 449 580	121 624 929	القروض قصيرة الأجل
115 806 483	64 864 094	36 195 926	رأس المال العامل الصافي أس-م
21 494 543	37 758 758	129 056 243	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
91 249 828	87 449 580	121 624 929	دق الأجل - السلفات المصرفية
-69 755 285	-49 690 822	7 431 314	الاحتياج في رأس المال العامل
115 806 483	64 864 094	36 195 926	رأس المال العامل
-69 755 285	-49 690 822	7 431 314	الاحتياج في رأس المال العامل
185 561 768	114 554 916	28 764 612	الخزينة 01
197 841 053	114 554 916	28 764 612	الخزينة أصول
12 279 285	-	-	الخزينة خصوم
185 561 768	114 554 916	28 764 612	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 13: التحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة الأولى

2018	2017	2016	نسب التمويل:
2.88	2.22	9.65	نسبة التمويل الدائم
0.78	0.83	9.65	نسبة التمويل الخاص

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

0.27	0.37	1.00	نسبة الاستقلالية المالية
0.83	0.78	0.75	نسبة الملاءة المالية
2018	2017	2016	نسب السيولة :
2.12	1.74	1.30	نسبة السيولة العامة
2.12	1.52	0.96	نسبة السيولة السريعة
1.91	1.31	0.24	نسبة السيولة الجاهزة
2018	2017	2016	نسب الدوران
0.08	0.38	0.25	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.05	0.05	0.03	نسبة الهامش الإجمالي
0.05	0.05	0.03	نسبة الهامش الصافي
2018	2017	2016	نسب المردودية
0.08	0.09	0.12	المردودية المالية
0.01	0.02	0.03	المردودية الاقتصادية
0.06	0.07	0.09	أثر الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي: من خلال الجداول أعلاه يلاحظ أنه:

- ✓ وجود رأس المال عامل موجب طويلة ثلاث سنوات محل الدراسة بتطور ثابت قدر بـ 79% ويرجع ذلك إلى الحصول المتزايد للقروض طويلة الأجل بنسبة 75% من سنة 2017 إلى سنة 2018 مع شبه ثبات للتطور في الأصول الثابتة هذا من أعلى الميزانية، أما من أسفلها فالمؤسسة قللت من قروضها قصيرة الأجل بنسبة 28% من سنة 2016 إلى سنة 2017 واعتمدت على الاحتفاظ بالنقدية بمعدل زاد من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 300% أي بفارق 85 790 304.00 دج لترتفع خزينة أصولها بعدها من سنة 2017 إلى سنة 2018 بمعدل 73% وهذا تحسبا لتسديد ديونها القصيرة و الطويلة الأجل.
- ✓ أما من حيث الاحتياج في رأس المال العامل فالمؤسسة استطاعت تلبية احتياجات الدورة وغطى رأس المال العامل الصافي الإجمالي كل سنوات محل الدراسة من سنة 2016 إلى سنة 2018 ولم يطرح أي مشكل في تلبية الاحتياج على المؤسسة.
- ✓ خزينة المؤسسة في ارتفاع كبير من سنة إلى أخرى فقد عمد مسيرها إلى الاحتفاظ بالنقدية وشبه النقدية إذ حققت الخزينة تطورا قدر بـ 300% من سنة 2016 إلى سنة 2017 و 62% من سنة 2017 إلى سنة 2018 وهو ما يؤكد حرصه الكبير على الوفاء بالتزاماتها القصيرة وحتى طويلة الأجل في آجال استحقاقها

وتفادي عدم الوقوع في خطر عدم القدرة على السداد إضافة إلى قدرتها على إعطاء صورة جيدة لمحلل القرض لدى بنك التنمية المحلية إذ تحسب لها ضمن نقاط قوة المؤسسة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي فالمؤسسة حققت سنة 2016 رأس مال عامل موجب وأكبر من احتياجات الدورة وهو مؤشر جيد أدى إلى حصول المؤسسة على خزينة موجبة فالمؤسسة في حالة توازن مالي، أما سنة 2017 و2018 فقد حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب واحتياجاته سالبة أما الخزينة الصافية فكانت موجب فالمؤسسة في حالة توازن مالي كذلك.

5. تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية: من خلال النسب المالية المختلفة التي تم حسابها يلاحظ أن:

✓ نسب التمويل الدائم طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة مرتفعة و أكبر من الواحد أي أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وتعتبر سنة 2016 أكبر نسبة تغطية فاقت التسع مرات، أما فيما يخص نسب التمويل الخاص سنة 2016 فاستطاعة تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بنسبة 900% لتسقط بعدها سقوطا مدويا سنة 2017 بنسبة لم تتعدى 83% ثم 78% سنة 2018 وترجع الأسباب في الزيادة غير العادية وغير المبررة في الديون المالية طويلة الأجل والتي لم تستطع المؤسسة استثمارها في أصولها الثابتة وهو ما يبينه ثباته من سنة 2017 إلى سنة 2018.

✓ حضرت المؤسسة باستقلالية مالية سنة 2016 لتتخفف سنة 2017 إلى 37% ثم إلى 27% سنة 2018 وهما مؤشرين سيئين على مسير المؤسسة وترجع الأسباب إلى انخفاض في النتيجة الصافية من سنة لأخرى إضافة إلى الزيادة في ديونها طويلة الأجل الذي أدى إلى ارتفاع مجموع الخصوم.

✓ نسب الملاءة المالية أكبر من الواحد في السنوات الثلاث مما يدل على أن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية خطيرة تصل حد الإفلاس أو التصفية فإن حقوق الغير مضمونة الدفع.

✓ نسب السيولة لدى المؤسسة جيدة وفي تحسن من سنة إلى أخرى حيث يلاحظ تطور في نسبة السيولة العامة من 1.3 سنة 2016 إلى 1.74 سنة 2017 لتحقق بعدها زيادة في سيولتها العامة بنسبة تطور قدرة بـ 22% سنة 2018.

✓ نسبة السيولة السريعة جيدة هي الأخرى إذ أنها أكبر من الواحد من سنة 2016 إلى غاية 2018 وفي تحسن مستمر مما يعكس قدرة المؤسسة في على مواجهة تسديد ديونها على المدى القصير دن الحاجة إلى بيع مخزوناتهما.

✓ نسب السيولة الجاهزة في تطور مستمر فقد استطاعت المؤسسة تدارك نقصها سنة 2016 والذي لم يكن يتعدى 24% في تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على خزيتها واستطاعت تحقيق ذلك سنة 2017 وبفائض تسديد قدر بـ 31% ليرتفع بعدها سنة 2018 إلى 91% ولكن يطرح هذا الفائض مشكل عدم

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

قدرتها في توظيف أموالها بشكل صحيح وضياع فرص بديلة قد تستطيع المؤسسة من خلالها تحسين وتنويع مواردها.

✓ نسبة المردودية المالية في تناقص من سنة لأخرى مما يوضح عدم قدرة المؤسسة في توظيف أموالها المستثمرة من أصحاب رأس المال إذ حققت سنة 2016 ربح قدر بـ 0.12 دج لكل دينار جزائري واحد لينخفض العائد إلى 0.09 دج سنة 2017 ثم 0.08 دج سنة 2018.

✓ نسبة المردودية الاقتصادية ضعيفة جدا ومتناقصة من سنة لأخرى إذ ساهمت الأصول المستثمرة كحد أقصى ما نسبتهما 3% سنة 2016 النتيجة التشغيلية للمؤسسة أي مساهمة كل دينار مستثمر من الأصول بـ 0.03 دج.

✓ أثر الرافعة المالية موجب طيلة السنوات فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

ثانيا: المؤسسة الثانية:

الجدول رقم 14: الميزانية المالية للمؤسسة الثانية ما بين 201 و2016.

الوحدة: دج

1. جانب الأصول

البيان / السنوات	2016	2015	2014
تثبيات مادية أخرى	7 250 783	4 481 625	1 362 324
مجموع الأصول غير الجارية	7 250 783	4 481 625	1 362 324
مخزونات البضائع	32 698 843	23 436 335	22 291 547
مديون آخرون	0	0	164 246 1
ضرائب مماثلة	244 884	85 840	297 79
الخزينة أصول	4 599 834	3 855 798	754 546
مجموع الأصول الجارية	37 543 561	27 377 973	24 371 554
المجموع الكلي للأصول	44 794 344	31 859 598	25 733 878

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم

البيان / السنوات	2016	2015	2014
رأس المال	28 463 690	21 763 955	20 525 875
النتيجة الصافية	1 539 387	1 749 367	3 412 666

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

30 003 077	23 513 322	23 938 541	الأموال الخاصة
7 228 416	2 114 527	-	الإقتراضات والديون المالية
7 228 416	2 114 527	-	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
37 231 493	25 627 849	23 938 541	الأموال الدائمة
5 199 283	1 235 144	-	الموردون والحسابات الملحقة
78 046	165 433	47 630	ضرائب
132 046	95 190	72 214	ديون أخرى
2 153 476	4 735 982	1 675 493	الخزينة خصوم
7 562 851	6 231 749	1 795 337	مجموع الخصوم الجارية
44 794 344	31 859 598	25 733 878	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج

الجدول رقم 15 : جدول النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2014 و2016

2016	2015	2014	
48 183 270	52 681 300	51 922 370	المبيعات والمنتجات الملحقة
48 183 270	52 681 300	51 922 370	إنتاج السنة المالية
40 152 725	43 901 083	43 268 642	المشتريات المستهلكة
3 098 021	3 510 080	2 238 235	الخدمات الخارجية
43 250 746	47 411 163	45 506 877	استهلاك السنة
4 932 524	5 270 137	6 415 493	القيمة المضافة للاستغلال
611 226	830 736	622 517	مصاريف المستخدمين
569 975	617 338	586 187	ضرائب ورسوم
3 751 323	3 822 063	5 206 789	الفائض الإجمالي للاستغلال
-	1 012 932	1 430 930	الأعباء العملياتية الأخرى
86 613	1 059 764	363 193	إهلاكات ومؤهلات
3 664 710	1 749 367	3 412 666	نتيجة الاستغلال
3 664 710	1 749 367	3 412 666	النتيجة العادية قبل الضرائب

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3 664 710	1 749 367	3 412 666	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
3 664 710	1 749 367	3 412 666	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 16 : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2016	2015	2014	البيان/ السنوات
37 231 493	25 627 849	23 938 541	الأموال الدائمة
7 250 783	4 481 625	1 362 324	الأصول الثابتة
29 980 710	21 146 224	22 576 217	رأس المال العامل الصافي أع-م
37 543 561	27 377 973	24 371 554	الأصول المتداولة
7 562 851	6 231 749	1 795 337	القروض قصيرة الأجل
29 980 710	21 146 224	22 576 217	رأس المال العامل الصافي أس-م
32 943 727	23 522 175	23 617 008	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
5 409 375	1 495 767	119 844	دق الأجل - السلفات المصرفية
27 534 352	22 026 408	23 497 164	الاحتياج في رأس المال العامل
29 980 710	21 146 224	22 576 217	رأس المال العامل
27 534 352	22 026 408	23 497 164	الاحتياج في رأس المال العامل
2 446 358	-880 184	-920 947	الخزينة 01 = رم ع - إ رم ع
4 599 834	3 855 798	754 546	الخزينة أصول
2 153 476	4 735 982	1 675 493	الخزينة خصوم
2 446 358	-880 184	-920 947	الخزينة 2 = خ أ - خ خصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 17 : التحليل بواسطة النسب المالية

2016	2015	2014	نسب التمويل:
5.13	5.72	17.57	نسبة التمويل الدائم
4.14	5.25	17.57	نسبة التمويل الخاص
0.81	0.92	1.00	نسبة الاستقلالية المالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3.03	3.82	14.33	نسبة الملاءة المالية
2016	2015	2014	نسب السيولة :
4.96	4.39	13.57	نسبة السيولة العامة
0.64	0.63	1.16	نسبة السيولة السريعة
0.61	0.62	0.42	نسبة السيولة الجاهزة
2016	2015	2014	نسب الربحية .
0.10	0.10	0.12	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.08	0.07	0.10	نسبة الهامش الإجمالي
0.08	0.03	0.07	نسبة الهامش الصافي
2016	2015	2014	نسب المردودية
0.05	0.07	0.14	المردودية المالية
0.08	0.05	0.13	المردودية الاقتصادية
-0.03	0.02	0.01	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي:

✓ من خلال مؤشرات التوازن المالي، المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة وبنسب متفاوتة حيث انخفض بنسبة 6% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ليرتفع بعدها سنة 2016 بنسبة قدرت بحوالي 41% يرجع سبب ذلك إلى الزيادة في التثبيتات المادية الأخرى من سنة لأخرى وانخفاض في النتيجة الصافية.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل هو الآخر كان موجب طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة وبشكل غير طبيعي ويرجع ذلك إلى الزيادة المستمرة في قيم الاستغلال حيث ارتفعت المخزونات من البضائع بنسبة 5% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وبنسبة 40% سنة 2016 إذا ما قورنت بسنة 2015.

✓ من خلال البيانات السابقة يلاحظ أن رأس المال العامل كان أقل من الاحتياجات في سنتي 2014 و 2015 مما نتج عنه خزينة صافية سالبة للمؤسسة أي ان هذه الأخيرة لم تستطع تمويل احتياجات دورة الاستغلال برأس المال العامل و أدت إلى تآكله بسبب التسيير العشوائي لعناصر الاستغلال والبطء شديد في دوران المخزون و هي حالة من حالات عجز الخزينة الذي يعبر عنها بحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال فهي بذالة لم تكن متوازنة ماليا، إلا أنها في سنة 2016 استطاعت تدارك ذلك و الرجوع إلى وضع التوازن من خلال تحقيق شروطه الثلاثة وحققت خزينة موجبة واستطاعت تغطية احتياجاتها برأس مال العامل.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية

- ✓ الملاحظ من خلال نسب التمويل الدائم والخاص أن المعدلات المحصل عليها أكبر من الواحد أي 100% طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة مما يدل على أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مما أدى إلى ارتفاع في رأس المال العامل كما استطاعت تغطية استثماراتها الصافية بواسطة أموالها الخاصة.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مرتفعة جدا طيلة السنوات محل الدراسة وتصل أحيانا على الواحد وهي نسبة تقيس قدرة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة أي مجموع خصومها مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد إطلاقا على الديون في تمويل مختلف عملياتها.
- ✓ نسبة الملاءة جيدة أكبر من الواحد طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة، فالمؤسسة تضمن حقوق الغير في حالة الإفلاس أو التصفية.
- ✓ نسب السيولة العامة جيدة خاصة سنة 2014 وهي تشير إلى أن الأصول المتداولة تغطي جميع الديون قصيرة الأجل أي أن كل 1 دج واحد دينار جزائري من الديون قصيرة الأجل للسنوات 2014-2015-2016 يقابله 13.57 دج -4.39 دج -4.96 دج على التوالي من الأصول المتداولة للمؤسسة أو بعبارة أخرى المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها قصيرة الأجل بواسطة أموالها الدائمة وتحقيق فوائض تقدر بـ 12.57 دج، 3.39 دج، 3.96 دج خلال السنوات محل الدراسة على التوالي.
- ✓ نسب السيولة السريعة ممتازة سنة 2014 حيث حققت المؤسسة نسبة جد مرتفعة قدرة بـ 1.16 أي أنها تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل دون انتظار أو اللجوء إلى بيع مخزونات، وتحقيق فائض قدر بـ 0.16 لتتخفف بعدها وتستقر في حدود 0.6 في السنتين الباقيتين من الدراسة.
- ✓ نسبة السيولة الفورية منخفضة سنة 2014 بسبب انخفاض مبالغ النقدية في صندوق المؤسسة لتستقر بعدها في حدود 0.6 باقي السنوات ويرجع ذلك إلى السياسة الاحتياطية للمؤسسة فقد رفعت من نقديتها بنسبة تقدر بحوالي 400% من سنة 2014 إلى سنة 2015 وبنسبة 19% سنة 2016 .
- ✓ نسب الربحية متدنية جدا مما يعكس وجود فعلي لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال فالمشترىات المستهلكة بقيت تقريبا ثابتة مع ثبات جزئي في رقم الأعمال فالمؤسسة لم تستطع تدارك هذا طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة أثرت بشكل مباشر على النتيجة الصافية للمؤسسة والت يلم تمثل سوى 3% من رقم الأعمال سنة 2015
- ✓ نسبة المردودية الاقتصادية في تدهور مستمر من سنة لأخرى حيث انخفضت بمقدار النصف من سنة 2014 إلى سنة 2015 لترتفع بعدها سنة 2016 بحوالي 3%.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

✓ نسبة المردودية المالية في تدهور هي الأخرى حيث أنخفض الربح المحقق من كل واحد دينار جزائري مستثمر لأصحاب رأس المال من 0.14 دج سنة 2014 إلى 0.07 دج سنة 2015 ليستمر في الانخفاض ويصل حد 0.05 دج لكل دينار مستثمر.

✓ أثر الرافعة المالية موجب سنتي 2014 و2015 فالاستدانة مشجعة وسالب (أقل من الصفر) في سنة 2016 فالاستدانة غير مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

ثالثا: المؤسسة الثالثة

الجدول رقم 18 : الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة ما بين سنتي 2018 و2020.

الوحدة: دج

1. جانب الأصول

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
0	11 544 952	11 544 952	تثبيات مادية
64 471 066	29 665 387	29 665 387	تثبيات مادية أخرى
9 508 438	9 508 438	9 508 438	تثبيات جاري إنجازها
73 979 504	50 718 777	50 718 777	مجموع الأصول غير الجارية
584 590	830 710	830 710	العملاء
3 466 614	2 615 543	543 615 2	ضرائب مماثلة
11 156 870	9 813 393	9 813 393	الخزينة أصول
15 208 074	13 259 646	13 259 646	مجموع الأصول الجارية
89 87 578	63 978 423	63 978 423	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
20 003 386	20 003 386	20 003 386	رأس المال
8 636 721	7 211 119	7 211 119	النتيجة الصافية
7 211 119	-	-	الترحيل من جديد
35 851 226	27 214 505	27 214 505	الأموال الخاصة
36 221 495	23 402 808	23 402 808	الإقتراضات والديون المالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

36 221 495	23 402 808	23 402 808	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
72 072 721	50 617 313	50 617 313	الأموال الدائمة
16 711 645	11 151 348	11 151 348	الموردون والحسابات الملحقة
140 309	2 036 567	2 036 567	ضرائب
262 903	173 195	173 195	ديون أخرى
-	-	-	الخبزينة خصوم
17 114 857	13 361 110	13 361 110	مجموع الخصوم الجارية
89 87 578	63 978 423	63 978 423	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. جدول النتائج:

الجدول رقم 19 : جدول النتائج للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
270 342 670	242 740 310	242 740 310	المبيعات والمنتجات الملحقة
-	1 626 000	1 626 000	تغيرات المخزون والمنتجات
-	4 757 175	4 757 175	الإنتاج المثبت
270 342 670	249 123 485	249 123 485	إنتاج السنة المالية
247 704 560	225 505 663	225 505 663	المشتريات المستهلكة
1 158 813	7 360 863	7 360 863	الخدمات الخارجية
248 863 373	232 866 526	232 866 526	استهلاك السنة
21 479 297	16 256 959	16 256 959	القيمة المضافة للاستغلال
2 724 296	2 697 564	2 697 594	مصاريف المستخدمين
1 385 021	1 248 902	1 248 902	ضرائب ورسوم
17 369 980	12 310 493	12 310 463	الفائض الإجمالي للاستغلال
120 564	10 234	10 234	الأعباء العملياتية الأخرى
6 060 062	2 059 545	2 059 545	إهلاكات ومؤونات
11 189 354	10 240 714	10 240 684	نتيجة الاستغلال
2 622 384	3 029 615	3 029 615	مصاريف مالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-2 622 384	-3 029 615	-3 029 615	النتيجة المالية
8 566 970	7 211 099	7 211 069	النتيجة العادية قبل الضرائب
8 566 970	7 211 099	7 211 069	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
8 566 970	7 211 099	7 211 069	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 20: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
72 072 721	50 617 313	50 617 313	الأموال الدائمة
73 979 504	50 718 777	50 718 777	الأصول الثابتة
-1 906 783	-101 464	-101 464	رأس المال العامل الصافي أع-م
15 208 074	13 259 646	13 259 646	الأصول المتداولة
17 114 857	13 361 110	13 361 110	القروض قصيرة الأجل
-1 906 783	-101 464	-101 464	رأس المال العامل الصافي أس-م
4 051 204	3 446 253	3 446 253	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
17 114 857	13 361 110	13 361 110	دق الأجل - السلفات المصرفية
-13 063 653	-9 914 857	-9 914 857	الاحتياج في رأس المال العامل
-1 906 783	-101 464	-101 464	رأس المال العامل
-13 063 653	-9 914 857	-9 914 857	الاحتياج في رأس المال العامل
11 156 870	9 813 393	9 813 393	الخزينة 01= رم ع - إرم ع
11 156 870	9 813 393	9 813 393	الخزينة أصول
-	-	-	الخزينة خصوم
11 156 870	9 813 393	9 813 393	الخزينة 2= خ أ - خ خصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 21: التحليل بواسطة النسب المالية

2020	2019	2018	نسب التمويل:
0.97	1.00	1.00	نسبة التمويل الدائم

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

0.48	0.54	0.54	نسبة التمويل الخاص
0.50	0.54	0.54	نسبة الاستقلالية المالية
1.67	1.74	1.74	نسبة الملاءة المالية
2020	2019	2018	نسب السيولة :
0.89	0.99	0.99	نسبة السيولة العامة
0.89	0.99	0.99	نسبة السيولة السريعة
0.65	0.73	0.73	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.08	0.07	0.07	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.06	0.05	0.05	نسبة الهامش الإجمالي
0.03	0.03	0.03	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.24	0.26	0.26	المردودية المالية
0.13	0.16	0.16	المردودية الاقتصادية
0.12	0.10	0.10	أثر الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ الملاحظ من خلال جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي أن رأس المال العامل سالب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة حيث استقر في سنتي 2018 و2019 نتيجة محافظة واستقرار المؤسسة على هيكلها الاستثماري والمالي الطويل وقصير الأجل، لينخفض بعدها سنة 2020 بمعدل قدر ب 17 مرة نتيجة الزيادة المفرطة وغير العادية في أصولها الثابتة وتحديدًا التثبيات المادية الأخرى بنسبة 117% والتي لم تكن بمستوى الزيادة في الأموال الدائمة التي لم تتعدى نسبة 42%.
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الآخر طيلة سنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة ديونها المترتبة عن نشاطها الاستغلالي بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى الغير، حيث استقر الاحتياج سنتي 2018 و2019 لينخفض بعدها سنة 2020 بنسبة 32%.
- ✓ الخزينة موجبة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وفي تحسن مستمر حيث استقر الفائض سنتي 2018 و2019 بدون زيادة تذكر، ليرتفع بعدها سنة 2020 بنسبة 14% نتيجة الزيادة في الديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

رأس المال العامل سالب طيلة الثلاث سنوات وهو دليل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة وهو ما أدى إلى التمويل باستخدام الديون قصيرة الأجل لتغطية العجز في التمويل، فالشرط الأول من شروط التوازن المالي غير محقق، بالرغم من أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات الدورة أدى إلى ظهور خزينة موجبة إلا أننا يمكن القول بأن المؤسسة غير متزنة مالياً.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم متقاربة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وقريبة من الواحد الصحيح أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع المساس لاحتياج طفيف في ديونها قصيرة الأجل والذي أدى إلى وجود رأس مال سالب نوعاً ما.
- ✓ نسبة التمويل الخاص ثابتة هي الأخرى في السنتين الأوليتين من الدراسة بنسبة 57% أي أن المؤسسة باستطاعتها تغطية أكثر من نصف استثماراتها بواسطة أموالها الخاصة، لتتخفف النسبة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إلى حدود 9%.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية متوسطة أي أن المؤسسة تعتمد في تمويلها الكلي لمختلف عملياتها على أكثر من 50% من أموالها الخاصة والباقي على الديون قصيرة والمتوسطة وحتى طويلة الأجل وهو ما تبينه وتؤكدته نسبة الملاءة العامة.
- ✓ نسبة السيولة العامة والسريعة متساوية لكل سنة من سنوات الدراسة باعتبار المؤسسة لا تحتوي على مخزونات وهي قريبة من الواحد، أي باستطاعتها تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة خارج المخزونات في أجالها المحددة.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة جداً إذ تستطيع المؤسسة تسديد 73% من ديونها قصيرة الأجل في سنتي 2018 و2019 و65% في سنة 2020 اعتماداً على النقدية وشبه النقدية وهي نسبة تطرح إشكالية توظيف الأموال (تكلفة الفرصة البديلة).
- ✓ يمنح الموردون مهلة أطول للمؤسسة مقارنة بالمهلة التي تمنحها هذه الأخيرة لزمائهم مما يدل على تمتعها بقدرات تفاوضية جيدة، وهو ما يؤكد ويسمح لها بتسيير خزنتها بأرباحية أكبر.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة متدنية إذ لا تمثل سوى 7% في سنتي 2018 و2019 و8% سنة 2020 ويرجع ذلك إلى وجود تقارب كبير بين بين استهلاكاتها وإنتاجها السنوي والذي مثل حوالي 93%، 93%، 92% في سنوات محل الدراسة على التوالي.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنها شبه ثابتة في السنوات الثلاث، إضافة إلى قربها من نسب الهامش على القيمة المضافة، مما يدل على قدرة المؤسسة في التحكم في مصاريف مستخدميها.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى نسبتها 3% طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة بسبب الأسباب السالفة الذكر من جهة وارتفاع المصاريف المالية والتي كانت دائما أكبر من مصاريف المستخدمين داخل المؤسسة وعلى هذه الأخيرة تدارك ذلك في السنوات القادمة.
- ✓ نسبة المردودية الاقتصادية ثابتة في السنتين الأوليتين حيث قدرت بـ 1.74 دج فالمؤسسة حافظت على مردوديتها الاقتصادية بالرغم من التغير في نتيجة الاستغلال خاصة سنة 2020 والذي انخفض بنسبة لا تقل عن 0.07 دج لكل دينار مستثمر من الأصول.
- ✓ نسبة المردودية المالية شبه ثابتة في السنة الأولى والثانية حيث قدر بـ 0.26 دج لكل دينار مستثمر لينخفض في آخر سنة إلى 0.24 دج لكل واحد دينار جزائري مستثمر وهو انخفاض طفيف.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

رابعا: المؤسسة الرابعة

الجدول رقم 22: الميزانية المالية للمؤسسة الرابعة ما بين سنتي 2014 و2016

1. جانب الأصول

البيان/ السنوات	2014	2015	2016
تثبيات مادية أخرى	17 026 549	16 768 424	14 900 541
تثبيات جاري إنجازها	-	-	500 000
مجموع الأصول غير الجارية	17 026 549	16 768 424	15 400 541
ضرائب مماثلة	325 762 1	1 028 298	2 182 460
الخزينة أصول	6 342 994	5 997 269	14 289 767
مجموع الأصول الجارية	8 105 319	7 025 567	16 472 227
المجموع الكلي للأصول	25 131 868	23 793 991	31 72 768

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم

البيان/ السنوات	2014	2015	2016
رأس المال	11 939 168	9 939 168	11 116 998

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

14 576 593	10 547 751	10 169 870	النتيجة الصافية
25 693 591	20 486 919	22 109 038	الأموال الخاصة
25 693 591	20 486 919	22 109 038	الأموال الدائمة
3 126 937	2 561 418	1 985 521	الموردون والحسابات الملحقة
140 263	389 588	261 590	ضرائب
207 795	356 066	186 346	ديون أخرى
2 704 181	-	589 374	الخزينة خصوم
6 179 176	3 307 072	3 022 831	مجموع الخصوم الجارية
31 72 768	23 793 991	25 131 869	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج:

الجدول رقم 23: جدول النتائج للمؤسسة الرابعة بين سنتي 2014 و2016

2016	2015	2014	البيان/ السنوات
254 425 142	186 136 387	188 720 733	المبيعات والمنتجات الملحقة
254 425 142	186 136 387	188 720 733	إنتاج السنة المالية
230 615 195	166 374 926	169 828 382	المشتريات المستهلكة
2 019 007	1 911 474	2 071 004	الخدمات الخارجية
232 634 202	168 286 400	171 899 386	استهلاك السنة
21 790 940	17 849 987	16 821 347	القيمة المضافة للاستغلال
3 174 408	3 353 908	2 971 147	مصاريف المستخدمين
1 610 346	1 690 204	1 371 758	ضرائب ورسوم
17 006 186	12 805 875	12 478 442	الفائض الإجمالي للاستغلال
2 429 591	2 258 126	2 308 571	إهلاكات ومؤونات
14 576 595	10 547 749	10 169 871	نتيجة الاستغلال
14 576 595	10 547 749	10 169 871	النتيجة العادية قبل الضرائب
14 576 595	10 547 749	10 169 871	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

14 576 595	10 547 749	10 169 871	النتيجة الصافية للسنة المالية
------------	------------	------------	-------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 24 : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2016	2015	2014	البيان/ السنوات
25 693 591	20 486 919	22 109 038	الأموال الدائمة
15 400 541	16 768 424	17 026 549	الأصول الثابتة
10 293 050	3 718 495	5 082 489	رأس المال العامل الصافي أع-م
16 472 227	7 025 567	8 105 319	الأصول المتداولة
6 179 176	3 307 072	3 022 831	القروض قصيرة الأجل
10 293 051	3 718 495	5 082 488	رأس المال العامل الصافي أس-م
2 182 460	1 028 298	1 762 325	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
3 474 995	3 307 072	2 433 457	دق الأجل - السلفات المصرفية
-1 292 535	-2 278 774	-671 132	الاحتياج في رأس المال العامل
10 293 050	3 718 495	5 082 489	رأس المال العامل
-1 292 535	-2 278 774	-671 132	الاحتياج في رأس المال العامل
11 585 585	5 997 269	5 753 621	الخزينة 01=رم ع- إرم ع
14 289 767	5 997 269	6 342 994	الخزينة أصول
2 704 181	-	589 374	الخزينة خصوم
11 585 586	5 997 269	5 753 620	الخزينة 2=خ أ- خ خصوم

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 25 : التحليل بواسطة النسب المالية

2016	2015	2014	نسب التمويل:
1.67	1.22	1.30	نسبة التمويل الدائم
1.67	1.22	1.30	نسبة التمويل الخاص
1.00	1.00	1.00	نسبة الاستقلالية المالية
5.16	7.19	8.31	نسبة الملاءة المالية

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

نسب السيولة :	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	2.68	2.12	2.67
نسبة السيولة السريعة	2.68	2.12	2.67
نسبة السيولة الجاهزة	2.10	1.81	2.31
نسب الربحية .	2014	2015	2016
نسبة الهامش القيمة المضافة	0.09	0.10	0.09
نسبة الهامش الإجمالي	0.07	0.07	0.07
نسبة الهامش الصافي	0.05	0.06	0.06
نسب المردودية	2014	2015	2016
المردودية التجارية	0.05	0.06	0.06
المردودية المالية	0.46	0.51	0.57
المردودية الاقتصادية	0.40	0.44	0.46
أثر الرفع المالية	0.06	0.07	0.11

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة حيث أنخفض في سنة 2015 بنسبة 27% لينتعش ويرتفع بثلاثة أضعاف سنة 2016 نتيجة زيادة في الأموال الخاصة بنسبة 25% وتحديدًا في النتيجة الصافية، هذا من أعلى الميزانية أما من أسفلها فيرجع السبب إلى ارتفاع خزينة المؤسسة بنسبة 138%.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الآخر طيلة سنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة ديونها المترتبة عن نشاطها الاستغلالي بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى الغير، حيث انخفض الاحتياج سنّي 2014 و2015 ليرتفع الاحتياج سنة 2016 بنسبة 43%.

✓ الخزينة موجبة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وفي تحسن مستمر حيث استقر الفائض نسبيا سنّي 2014 و2015، ليرتفع بعدها سنة 2016 بنسبة 93% نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية للمؤسسة.

رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة $FR_{ng} < 0$ والاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الآخر طيلة السنوات محل الدراسة أي أن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة $TN > 0$ شرطك التوازن محقق تمكننا من الحكم على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم متقاربة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وأكبر من الواحد الصحيح أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع تحقيق فائض قدر بنسبة 0.3، 0.22، 0.67 في سنوات الدراسة على التوالي.
- ✓ نسبة التمويل الخاص أعطت نفس نتائج نسبة التمويل الدائم وذلك راجع إلى عدم لجوء المؤسسة إلى الاستدانة طويلة والمتوسطة الأجل متقاربة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وأكبر من الواحد الصحيح أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع تحقيق فائض قدر بنسبة 0.3، 0.22، 0.67 في سنوات الدراسة على التوالي.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مساوية للواحد أي أن الموال الخاصة مساوية للموارد الدائمة ويرجع ذلك بسبب عدم اعتماد المؤسسة على ديون طويلة ومتوسطة الأجل في تمويل هيكلها المالي.
- ✓ نسبة الملاءة المالية جيدة وأكبر من الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها كما بإمكانها في أحسن الظروف بتسديد ديونها اعتمادا على ما تملكه من أصول بكل أريحية.
- ✓ نسبة السيولة العامة والسريعة متساوية لكل سنة من سنوات الدراسة باعتبار المؤسسة لا تحتوي على مخزونات وهي قريبة من الواحد، أي باستطاعتها تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة خارج المخزونات في أجالها المحددة.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة وجيدة إذ باستطاعة المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على النقدية وشبه النقدية مع تحقيق فائض مالي قدرت نسبته بـ 1.1، 0.81، 1.31 سنة 2014، 2015، و2016 على التوالي وهي نسبة تريح المؤسسة من جهة ومحلل القرض من جهة أخرى لكنها تطرح إشكالية التوظيف الأمثل للأموال المتاحة وإضاعة الفرص البديلة.
- ✓ تمنح المؤسسة الموردون مهلة أطول مقارنة بالمهلة التي تمنحها هذه الأخيرة لزمائها مما يدل على تمتعها بقدرات تفاوضية جيدة، وهو ما يؤكد ويسمح لها بتسيير خزينتها بأريحية أكبر.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مستقر نوعا ما ويرجع ذلك إلى وجود تقارب كبير بين الإنتاج والاستهلاك السنوي للمؤسسة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه ثابتة في السنوات الثلاث للدراسة قدر بنسبة 0.07%.
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 6% طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة غير أنها بقيت مستقرة ومحافظلة على معدلها أي أن كل واحد دينار من رقم الأعمال حقق ربح صافي قده 0.05 دج في سنة 2014 و0.06 دج في سنتي 2015 و2016.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة المردودية الاقتصادية في تحسن مستمر من سنة لأخرى حيث ارتفعت بنسبة 04% سنة 2015 ثم بـ 02% سنة 2016 فالمؤسسة حافظت على مردوديتها الاقتصادية بسبب التحسن في الفائض الإجمالي للاستغلال خاصة سنة 2016 والذي ارتفع بنسبة 33% مقارنة بسنة 2015.
- ✓ نسبة المردودية المالية في تحسن هي الأخرى حيث قدرت بـ 0.46 دج لكل دينار مستثمر سنة 2015 لترتفع إلى 0.51 دج سنة 2015 أما في آخر سنة وصلت إلى 0.57 دج لكل واحد دينار جزائري مستثمر
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة أي أن المردودية المالية كانت أكبر من المردودية الاقتصادية فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

خامسا: المؤسسة الخامسة

الجدول رقم 26: الميزانية المالية للمؤسسة الخامسة ما بين سنتي 2017 و2019

1. جانب الأصول الوحدة: دج

البيان / السنوات	2017	2018	2019
تثبيات مادية	21 277 187	45 190 871	35 788 198
مجموع الأصول غير الجارية	21 277 187	45 190 871	35 788 198
مخزونات البضائع	00	15 349 462	00
العملاء	-	-	4 454 160
ضرائب مماثلة	5 601 861	12 185 961	7 295 810
الخزينة أصول	15 734 101	1 029 108	14 716 883
مجموع الأصول الجارية	21 335 962	28 564 531	26 466 853
المجموع الكلي للأصول	42 613 149	73 755 402	62 255 051

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

البيان / السنوات	2017	2018	2019
رأس المال	20 000 000	63 400 000	56 380 903
النتيجة الصافية	971 094	-4 940 651	4 446 154
الترحيل من جديد	-3 049 540	-2 078 447	-
الأموال الخاصة	17 921 554	56 380 902	60 827 057

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-	-	-	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
60 827 057	56 380 902	17 921 554	الأموال الدائمة
801 351	16 992 645	24 473 150	الموردون والحسابات الملحقة
626 643	381 854	143 028	ديون أخرى
-	-	75 417	الخزينة خصوم
1 427 994	17 374 499	24 691 595	مجموع الخصوم الجارية
62 55 051	73 755 401	42 613 149	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج

الجدول رقم 27: حسابات النتائج للمؤسسة الخامسة

2019	2018	2017	البيان / السنوات
64 054 140	11 047 050	7 376 100	المبيعات والمنتجات الملحقة
64 054 140	11 047 050	7 376 100	إنتاج السنة المالية
33 393 598	7 430 571	00	المشتريات المستهلكة
2 846 140	561 725	119 301	الخدمات الخارجية
36 239 738	7 992 296	119 301	استهلاك السنة
27 814 402	3 054 754	7 256 799	القيمة المضافة للاستغلال
7 858 682	5 353 686	4 533 938	مصارييف المستخدمين
1 054 388	220 941	147 522	ضرائب ورسوم
18 901 332	-2 519 873	2 575 339	الفائض الإجمالي للاستغلال
500 000	4 200 268	-	المنتجات العملية الأخرى
5 552 505	7 057 222	-	الأعباء العملية الأخرى
9 402 672	-	1 604 246	إهلاكات ومؤونات
4 446 155	-5 376 827	971 093	نتيجة الاستغلال
-	436 175	-	منتجات مالية
-	436 175	-	النتيجة المالية
4 446 155	-4 940 652	971 093	النتيجة العادية قبل الضرائب

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

4 446 155	-4 940 652	971 093	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
4 446 155	-4 940 652	971 093	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 28: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
60 827 057	56 380 902	17 921 554	الأموال الدائمة
35 788 198	45 190 871	21 277 187	الأصول الثابتة
25 038 859	11 190 031	-3 355 633	رأس المال العامل الصافي أع-م
26 466 853	28 564 531	21 335 962	الأصول المتداولة
1 427 994	17 374 499	24 691 595	القروض قصيرة الأجل
25 038 859	11 190 032	-3 355 633	رأس المال العامل الصافي أس-م
11 749 978	27 535 423	5 601 861	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
1 427 994	17 374 499	24 616 178	دق الأجل - السلفات المصرفية
10 321 976	10 160 924	-19 014 317	الاحتياج في رأس المال العامل
25 038 859	11 190 031	-3 355 633	رأس المال العامل
10 321 976	10 160 924	-19 014 317	الاحتياج في رأس المال العامل
14 716 883	1 029 107	15 658 684	الخزينة = رم ع - إرم ع01
14 716 883	1 029 108	15 734 101	الخزينة أصول
0	0	75 417	الخزينة خصوم
14 716 883	1 029 108	15 658 684	الخزينة = خ أ - خ خ2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 29: التحليل بواسطة النسب المالية

2019	2018	2017	نسب التمويل:
1.70	1.25	0.84	نسبة التمويل الدائم
1.70	1.25	0.84	نسبة التمويل الخاص
1.00	1.00	1.00	نسبة الاستقلالية المالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

43.60	4.25	1.73	نسبة الملاءة المالية
2019	2018	2017	نسب السيولة :
18.53	1.64	0.86	نسبة السيولة العامة
1.00	1.00	1.00	نسبة السيولة السريعة
10.31	0.06	0.64	نسبة السيولة الجاهزة
2019	2018	2017	نسب الربحية .
0.43	0.28	0.98	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.30	-0.23	0.35	نسبة الهامش الإجمالي
0.07	-0.45	0.13	نسبة الهامش الصافي
2019	2018	2017	نسب المردودية
0.07	-0.09	0.05	المردودية المالية
0.07	-0.07	0.02	المردودية الاقتصادية
0.00	-0.01	0.03	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل سالب في السنة الأولى أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، لكن سرعان ما تداركت ذلك في سنة 2018 و2019 حيث حققت نسبة تطور قدر بـ 433% ثم إلى 124% على التوالي وترجع الأسباب في ذلك إلى نتيجة الرفع في رأس المال بنسبة تعدت 200% سنة 2018، هذا الرفع زاد من مستوى نشاطها أدى بدوره إلى تحقيق نتيجة صافية لم تحققها من قبل قدرت نسبتها بحوالي 200%.
- ✓ نتيجة ضعف النشاط حققت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل سالب سنة 2017 لأمس ديونها قصيرة الأجل، لكن في سنة 2018 و2019 ارتفع واستقر الاحتياج في حدود العشر ملايين دينار جزائري نتيجة الزيادة في استهلاكاتها وانتعاش نشاطها فقد ارتفعت استهلاك السنة في السنتين الأخيرتين بنسبة 78% ثم إلى 353%.
- ✓ نتيجة لتغطية رأس المال العامل احتياجات المؤسسة طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فقد سمح ذلك بتحقيق خزينة موجبة جيدة سنة 2018 لكنها تطرح مشكلة الربحية (تكلفة الفرصة البديلة الضائعة) في سنتي 2017 و2019 فكان الأصح على المؤسسة تقديم تسهيلات لزيائتها عن طريق شراء مواد أولية.

رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة $FR_{ng} > 0$ والاحتياج في رأس المال العامل موجب هو الأخر وأقل من رأس المال العامل أي أن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة $TN > 0$ وبذلك يكون شرط التوازن محقق تمكنا من الحكم على أن المؤسسة متوازنة مالياً.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد سنة 2017 وهو ما تثبته ساليه وعجز رأس المال العامل في تغطية احتياجات المؤسسة بنسبة 16%، لكن تطور بعدها سنة 2018 و2019 ليحقق فائض قدر بـ 25% ثم 70% على التوالي استطاعت من خلالها المؤسسة تغطية احتياجات الدورة.
- ✓ نسبة التمويل الخاص أعطت نفس نتائج نسبة التمويل الدائم وذلك راجع إلى عدم لجوء المؤسسة إلى الاستدانة طويلة والمتوسطة الأجل.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مساوية للواحد أي أن المؤسسة مستقلة مالياً ويرجع ذلك بسبب عدم اعتماد المؤسسة على ديون طويلة ومتوسطة الأجل في تمويل هيكلها المالي وإنما اعتمدت على تمويلها الذاتي من خلال الرفع في رأس المال.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد فقد بلغت ذروتها سنة 2020 حيث تخلت المؤسسة في تمويلها أصولها على الديون مكثفية بأموالها الخاصة.
- ✓ نسبة السيولة العامة أقل من الواحد سنة 2017 ثم تطورت سنة 2018 لتحقق فائض في تسديد ديونها قصيرة الأجل بلغت 64% لتتطور النسبة ويستعدى الفائض 17 مرة باعتبار المؤسسة لا تحتوي على مخزونات وهي قريبة من الواحد، الأمر الذي يسمح للمؤسسة بتسديد التزاماتها قصيرة الأجل بأريحية تامة باستخدام أصولها المتداولة دون اللجوء إلى بيع مخزونات.
- ✓ نسبة السيولة السريعة متساوية لكل سنة من سنوات الدراسة باعتبار المؤسسة لا تحتوي على مخزونات وهي قريبة من الواحد، أي باستطاعتها تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة خارج المخزونات في أجالها المحددة.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة منخفضة سنة 2017 وشبه منعدمة في سنة 2018 لكن سرعان ما ارتفع سنة 2019 حيث رصدت المؤسسة 10.3 دج لمجابهة كل دينار واحد من الخصوم الجارية هذا الأمر سيعزز من قدرة المؤسسة على كسب ثقة زبائنها.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مرتفع في السنة الأولى بسبب تدني استهلاكات السنة التي لم تتعدى نسبتها 16% من إنتاج السنة لتتخفض بعدها النسبة إلى 28% سنة 2018 بسبب الزيادة المفترطة في

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

الاستهلاك والذي وصل حد 72% من إنتاج السنة لترتفع النسبة بعدها إلى حدود 43% نسبة جيدة للمؤسسة.

- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أن النسبة وصلت حد 35% ثم 23% سنة 2017 و2018 على التوالي ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الهامش على القيمة المضافة من جهة ثم إلى ارتفاع مصاريف المستخدمين من جهة أخرى، لكن المؤسسة تداركت ذلك في سنة 2019 وحققت هامش إجمالي قدر بـ 0.3
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 13% في سنة 2017 أي أن كل واحد دينار من رقم الأعمال حقق ربح صافي قده 0.13 دج لينخفض بعدها حيث حققت المؤسسة خسارة في سنة 2018 ثم تداركتها في سنة 2019 بـ 0.07 دج لكل دينار من رقم الأعمال، بالرغم من أن الهامش الإجمالي كان جيدا في هذه السنة فقد رجعت الأسباب إلى ارتفاع في الأعباء التشغيلية الأخرى كالاكتانات والمؤونات.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية وصلت إلى 02% أي أن كل دينار مستثمر كأصول ساهم في تحقيق 0.02 دج من النتيجة التشغيلية ثم انخفضت سنة 2018 بسبب خسارة المؤسسة في ذلك العام لترتفع وتنتعش بعدها في السنة الموالية إلى 0.07 دج.
- ✓ نسبة المردودية المالية متدنية هي الأخرى حيث قدرت بـ 0.05 دج لكل دينار مستثمر من الأموال الخاصة سنة 2015 لينخفض إلى -0.09 دج سنة 2018 بسبب الخسارة، أما في آخر سنة فوصلت إلى 0.07 دج إلا أن النسبة تبقى جد متدنية لا تخدم المؤسسة.
- ✓ أثر الرافعة المالية يتراوح بين إيجابي وسلبي والصفري طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فالاستدانة أحيانا مشجعة وأحيانا غير مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

المطلب الثاني: مؤسسات مقترضة من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:

أولا: المؤسسة الأولى:

الجدول رقم 30: الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و2019

1. جانب الأصول

الأصول	2016	2017	2018	2019
تثبيات مادية	0	0	0	44 545 703
تثبيات مادية أخرى	3 754 706	2 892 945	74 459 916	335 015 776
مجموع الأصول غير الجارية	3 754 706	2 892 945	74 459 916	379 561 479

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

15 890 722	40 979 516	46 426 649	56 529 959	مخزونات البضائع
59 089 243	219 932 382	200 719 479	165 965 548	العملاء
4 163 756	1 862 501	2 114 309	533 534	مدينون آخرون
1 630 406	15 528	2 390 001	730 417 5	ضرائب مماثلة
67 864 352	70 285 708	1 127 161	8 882 618	الخزينة أصول
148 638 479	333 075 635	252 777 599	237 330 388	مجموع الأصول الجارية
528	9	407 535 551	255 670 544	المجموع الكلي للأصول
958				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

2019	2018	2017	2016	الخصوم
20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	رأس المال
350 862	301 725	301 725	141 840	الاحتياطيات
-18 338 400	982 731	-2 376 351	3 197 703	النتيجة الصافية
1 559 776	626 182	3 002 533	-35 285	الترحيل من جديد
3 572 238	21 910 638	20 927 907	23 304 258	الأموال الخاصة
731 953	1 888 357	1 522 945	2 477 359	الإقتراضات والديون المالية
731 953	1 888 357	1 522 945	2 477 359	الخصوم غير الجارية_د ط أجل-
4 304 191	23 798 995	22 450 852	25 781 617	الأموال الدائمة
85 429 715	134 670 650	20 060 775	20 392 759	الموردون والحسابات الملحقه
1 033 169	1 556 096	1 889 228	1 989 675	ضرائب
437 432 883	247 509 810	211 269 689	192 921 043	ديون أخرى
-	-	-	-	الخزينة خصوم
523 895 767	383 736 556	233 219 692	215 303 477	مجموع الخصوم الجارية
528 199 958	407 535 551	255 670 544	241 085 094	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3. جدول النتائج:

الجدول رقم 31: حسابات النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2016 و2019

البيان / السنوات	2016	2017	2018	2019
المبيعات والمنتجات الملحقة	137 791 191	100 752 454	131 975 845	278 700 326
إنتاج السنة المالية	137 791 191	100 752 454	131 975 845	278 700 326
المشتريات المستهلكة	127 738 572	93 288 252	122 200 528	258 056 717
الخدمات الخارجية	1 759 506	804 639	1 024 959	1 002 206
استهلاك السنة	129 498 078	94 092 891	123 225 487	259 058 923
القيمة المضافة للاستغلال	8 293 113	6 659 563	8 750 358	19 641 403
مصاريف المستخدمين	-	356 731	1 406 160	2 206 604
ضرائب ورسوم	1 929 059	1 425 750	1 855 118	3 925 468
الفائض الإجمالي للاستغلال	6 364 054	4 877 082	5 489 080	13 509 331
المنتوجات العملياتية الأخرى	147 317	113 247	21 292	70 081
الأعباء العملياتية الأخرى	1 181 615	2 418 747	1 516 039	17 561 027
إهلاكات ومؤونات	554 098	861 761	1 333 491	2 063 361
نتيجة الاستغلال	4 775 658	1 709 821	2 660 842	-6 044 976
منتوجات مالية	102 145	-	187 226	606 452
مصاريف مالية	283 727	3 024 955	1 019 652	12 498 373
النتيجة المالية	-181 582	-3 024 955	-832 426	-11 891 921
النتيجة العادية قبل الضرائب	4 594 076	-1 315 134	1 828 416	-17 936 897
الضرائب الواجب دفعها	1 396 373	1 061 217	845 684	401 503
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	3 197 703	-2 376 351	982 732	-18 338 400
النتيجة الصافية للسنة المالية	3 197 703	-2 376 351	982 732	-18 338 400

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

الجدول رقم 32: التحليل بواسطة مؤشرات الوازن المالي

2019	2018	2017	2016	البيان/ السنوات
4 304 191	23 798 995	22 450 852	25 781 617	الأموال الدائمة
379 561 479	74 459 916	2 892 945	3 754 706	الأصول الثابتة
-375 257 288	-50 660 921	19 557 907	22 026 911	رأس المال العامل الصافي أع-م
148 638 479	333 075 635	252 777 599	237 330 388	الأصول المتداولة
523 895 767	383 736 556	233 219 692	215 303 477	القروض قصيرة الأجل
-375 257 288	-50 660 921	19 557 907	22 026 911	رأس المال العامل الصافي أس-م
80 774 127	42 857 545	50 930 959	62 482 222	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
523 895 767	383 736 556	233 219 692	215 303 477	دق الأجل - السلفات المصرفية
-443 121 640	-340 879 011	-182 288 733	-152 821 255	الاحتياج في رأس المال العامل
-375 257 288	-50 660 921	19 557 907	22 026 911	رأس المال العامل
-443 121 640	-340 879 011	-182 288 733	-152 821 255	الاحتياج في رأس المال العامل
67 864 352	290 218 090	201 846 640	174 848 166	الخزينة 01
67 864 352	70 285 708	1 127 161	8 882 618	الخزينة أصول
-	-	-	-	الخزينة خصوم
67 864 352	70 285 708	1 127 161	8 882 618	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 33: التحليل بواسطة النسب المالية

2019	2018	2017	2016	نسب التمويل:
0.01	0.32	7.76	6.87	نسبة التمويل الدائم
0.01	0.29	7.23	6.21	نسبة التمويل الخاص
0.83	0.92	0.93	0.90	نسبة الاستقلالية المالية
1.01	1.06	1.09	1.11	نسبة الملاءة المالية
2019	2018	2017	2016	نسب السيولة:
0.28	0.87	1.08	1.10	نسبة السيولة العامة

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

0.25	0.76	0.88	0.84	نسبة السيولة السريعة
0.13	0.18	0.00	0.04	نسبة السيولة الجاهزة
2019	2018	2017	2016	نسب الربحية .
0.07	0.07	0.07	0.06	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.05	0.04	0.05	0.05	نسبة الهامش الإجمالي
-0.07	0.01	-0.02	0.02	نسبة الهامش الصافي
2019	2018	2017	2016	نسب المردودية
-5.13	0.04	-0.11	0.14	المردودية المالية
-0.01	0.01	0.01	0.02	المردودية الاقتصادية
-5.12	0.04	-0.12	0.12	أثر الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ يظهر جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب في السنة الأولى والثانية من الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وبذلك حققت شرط التوازن الأدنى، لكن سرعان ما انخفض في سنتين الأخيرتين أي 2018 و2019 لعدم مقدرة المؤسسة على تمويل أصوله الثابتة بأموالها الدائمة بل تعدت ذلك إلى الديون قصيرة الأجل.
- ✓ احتياج في رأس المال العامل سالب طيلة سنوات الدراسة وفي تطور مستمر، مما يدل على قدرة المؤسسة في التحكم في احتياجاتها الدورية.
- ✓ نتيجة لتغطية رأس المال العامل احتياجات المؤسسة طيلة سنوات الدراسة فقد سمح للمؤسسة من تحقيق خزينة موجبة وجيدة لكنها تطرح مشكلة الربحية (تكلفة الفرصة البديلة الضائعة) في سنتي 2018 و2019 فكان الأصح على المؤسسة تقديم تسهيلات لزمائنها في تأجيل عمليات الدفع لكسبهم أو عن طريق شراء مواد أولية.

رأس المال العامل موجب في السنة الأولى والثانية $FR_{ng} > 0$ إضافة إلى أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة موجبة، أما في السنتين الأخيرتين فراس المال العامل والاحتياج سالبين لكن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة أيضا $TN > 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة توازن مالي في السنتين الأوليتين وغير متوازنة ماليا في سنة 2018 و 2019.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد سنة 2016 و2017 وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي لتتخفف بعدها النسبة إلى 0.32 مرة سنة 2018 ثم إلى 0.01 سنة 2019 ويرجع سبب ذلك إلى الارتفاع في اقتناء التثبيتات بمعدل 24 مرة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ثم لتتطور النسبة وترتفع بعدها لتصل حد 3.5 مرة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.
- ✓ أما التزايد المفرط في اقتناء التثبيتات المادية الأخرى مع ثبات تطور رأس المال وتحقيق نتيجة صافية سالبة سنتي 2017 و2019 أدى إلى تدهور معدل التمويل الخاص ليصل حد 0.01 أي 01% سنة 2019.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة لم تتمتع بالاستقلالية المالية في أي سنة، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد أو عن طريق الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها الطويلة والقصيرة الأجل في حالة القيام ببيع جميع أصولها مما يدل على سلامة المؤسسة.
- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد سنة 2016 و2017 فالمؤسسة استطاعت تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وحقت فائض قدر بـ 10% سنة 2016 و 8% سنة 2017، لكن سرعان ما انخفضت النسبة في السنتين الأخيرتين إلى 87% ثم 28% أي أن المؤسسة تخصص 28.0 دج لتغطية دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل، وهو دليل على عدم قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في آجالها المحددة.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة طيلة الثلاث السنوات الأولى من الدراسة فالمؤسسة ترصد ما قيمته 0.84 دج، 0.88 دج، 0.76 دج سنة 2016-2017-2018 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بين مخزوناتهما، لكن سرعان ما انخفضت النسبة إلى 0.25 مرة سنة 2019 وهي نسبة تقع أقل من النسبة المرجحة فالمؤسسة ترصد 0.25 دج لمواجهة 01 دينار من ديونها قصيرة الأجل ويرجع ذلك إلى الزيادة في الديون الأخرى بنسبة 77% مقارنة بسنة 2018.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جدا وخارج المجال الأمثل المحدد بـ 0.2-0.3 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الآجال المحددة.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مستقر نوعا ما في حدود 7% طيلة سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى وجود تقارب كبير بين الإنتاج والاستهلاك السنوي للمؤسسة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه ثابتة هو الآخر وفي حدود 5% في السنوات الأربعة للدراسة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 02% كأقصى نسبة والتي كانت سنة 2016، كما حققت المؤسسة نسبة سالبة سنة 2017 و2019 بسبب النتيجة السالبة.

✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية جيدة سنة 2016 قدرت بـ 0.14 دج لكل دينار مستثمر في رأس المال لتتخف النسبة سنة 2017 و2019 فالمؤسسة حققت مردودية مالية سالبة نتيجة الخسارة المحققة في نتيجة الدورة.

✓ حققت المؤسسة نسبة مروديه اقتصادية شبه ثابتة في طيلة السنوات الثلاث الأولى من الدراسة بلغت ذروتها 0.02 مرة سنة 2016 لتتخف بعدها وتحقق نسبة سالبة تقدر 0.01 مرة.

✓ أثر الرافعة المالية يتراوح بين إيجابي وسلبي والصفري طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فالاستدانة أحيانا مشجعة وأحيانا غير مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة، لكن تبقى دون المستوى المطلوب

ثانيا: المؤسسة الثانية:

الجدول رقم 34 : الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول

الأصول	2018	2019	2020
تثبيات عينية	-	164 791	147 291
تثبيات مادية أخرى	2 605 026	1 725 318	2 678 713
تثبيات مالية	10 554 677	10 724 002	16 599 402
مجموع الأصول غير الجارية	13 159 703	12 614 111	19 425 406
مخزونات البضائع	201 543 070	190 883 262	182 940 563
العملاء	91 054 989	148 512 132	91 528 055
مدينون آخرون	1 007 059	628 809	120 515
ضرائب مماثلة	-	-	580 800
الخزينة أصول	12 328 069	21 850 909	22 313 563
مجموع الأصول الجارية	305 933 187	361 875 112	297 483 496
المجموع الكلي للأصول	319 092 890	374 489 223	316 908 902

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

2. جانب الخصوم:

2020	2019	2018	الخصوم
20 000 000	20 000 000	20 000 000	رأس المال
12 000 000	12 000 000	10 000 000	احتياطات
1 708 021	5 347 274	4 495 546	النتيجة الصافية
33 708 021	37 347 274	34 495 546	الأموال الخاصة
147 690	147 690	110 090	الإقتراضات والديون المالية
147 690	147 690	110 090	الخصوم غير الجارية - د ط أجل-
33 855 711	37 494 964	34 605 636	الأموال الدائمة
64 840 115	132 218 340	173 245 358	الموردون والحسابات الملحقه
60 510	297 069	39 543	ضرائب
5 944 873	2 687 233	2 361 037	ديون أخرى
212 207 693	201 791 617	108 841 315	الخزينة خصوم
283 053 191	336 994 259	284 487 253	مجموع الخصوم الجارية
316 8 902	374 489 223	319 092 889	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. جدول النتائج:

الجدول رقم 35: حسابات النتائج بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان / السنوات
192 061 022	239 589 029	194 295 376	المبيعات والمنتجات الملحقه
192 061 022	239 589 029	194 295 376	إنتاج السنة المالية
166 178 624	208 030 743	168 550 169	المشتريات المستهلكة
11 009 473	13 900 088	12 224 939	الخدمات الخارجية
177 188 097	221 930 831	180 775 108	استهلاك السنة
14 872 925	17 658 198	13 520 268	القيمة المضافة للاستغلال
8 634 296	8 381 198	6 288 856	مصاريف المستخدمين

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3 109 822	4 353 730	3 044 798	ضرائب ورسوم
3 128 807	4 923 270	4 186 614	الفائض الإجمالي للاستغلال
3 758 673	1 199 442	1 406 977	الأعباء التشغيلية الأخرى
324 609	889 915	987 519	استهلاكات ومؤونات
-954 475	2 833 913	1 792 118	نتيجة الاستغلال
4 556 658	4 676 706	4 740 823	منتوجات مالية
4 556 658	4 676 706	4 740 823	النتيجة المالية
3 602 183	7 510 619	6 532 941	النتيجة العادية قبل الضرائب
1 894 162	2 163 345	2 037 395	الضرائب الواجب دفعها
1 708 021	5 347 274	4 495 546	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
1 708 021	5 347 274	4 495 546	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 36: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
33 855 711	37 494 964	34 605 636	الأموال الدائمة
19 425 406	12 614 111	13 159 703	الأصول الثابتة
14 430 305	24 880 853	21 445 933	رأس المال العامل الصافي أع-م
297 483 496	361 875 112	305 933 187	الأصول المتداولة
283 053 191	336 994 259	284 487 253	القروض قصيرة الأجل
14 430 305	24 880 853	21 445 934	رأس المال العامل الصافي أس-م
275 169 933	340 024 203	293 605 118	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
70 845 498	135 202 642	175 645 938	دق الأجل - السلفات المصرفية
204 324 435	204 821 561	117 959 180	الاحتياج في رأس المال العامل
14 430 305	24 880 853	21 445 933	رأس المال العامل
204 324 435	204 821 561	117 959 180	الاحتياج في رأس المال العامل
-189 894 130	-179 940 708	-96 513 247	الخزينة 01

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

22 313 563	21 850 909	12 328 069	الخزينة أصول
212 207 693	201 791 617	108 841 315	الخزينة خصوم
-189 894 130	-179 940 708	-96 513 246	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 37 : التحليل بواسطة النسب المالية

نسب التمويل:	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	2.63	2.97	1.74
نسبة التمويل الخاص	2.62	2.96	1.74
نسبة الاستقلالية المالية	1.00	1.00	1.00
نسبة الملاءة المالية	1.12	1.11	1.12
نسب السيولة :	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	1.08	1.07	1.05
نسبة السيولة السريعة	0.37	0.51	0.40
نسبة السيولة الجاهزة	0.04	0.06	0.08
نسب الربحية .	2018	2019	2020
نسبة الهامش القيمة المضافة	0.07	0.07	0.08
نسبة الهامش الإجمالي	0.02	0.02	0.02
نسبة الهامش الصافي	0.02	0.02	0.01
نسب المردودية	2018	2019	2020
المردودية المالية	0.13	0.14	0.05
المردودية الاقتصادية	0.01	0.01	0.00
أثر الرافعة المالية	0.12	0.14	0.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة بنسب متفاوتة من سنة لأخرى، ففي سنة 2019 تطور رأس المال العامل بنسبة تجاوزت 16 % لتتخفف سنة 2020 بمعدل -42% مقارنة

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

بسنت 20219 وترجع أسباب ذلك إلى انخفاض في النتيجة الصافية جهة الأموال الدائمة وارتفاع الحيازة على الاستثمارات بمعدل 54%، وبذلك فقد حققت المؤسسة شرط التوازن الأدنى.

✓ احتياج في رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة ويفوق رأس المال العامل، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة في التحكم في احتياجاتها الدورة.

✓ نتيجة لعدم تغطية رأس المال العامل احتياجات الدورة للمؤسسة طيلة سنوات الدراسة فقد سمح ذلك من تحقيق خزينة سالبة طيلة السنوات الثلاث.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجه أكبر من الصفر، غير أن $FR_{ng} < BFR$ أدى إلى ظهور خزينة سالبة $TN < 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة عدم توازن مالي .

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد طيلة السنوات وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي ويرجع سبب ذلك إلى الارتفاع في اقتناء التثبيتات وانخفاض في نتيجة الدورة.
- ✓ أمام التزايد المستمر في اقتناء التثبيتات المادية مع انخفاض تطور الأموال الخاصة وتحقيق نتيجة صافية منخفضة خاصة سنة 2020 إضافة إلى عدم اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل أدى إلى تقارب بين نسبة التمويل الدائم والخاص.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مساوية للواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد أو عن طريق الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة وثابتة في حدود 1.12 مرة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها الطويلة والقصيرة الأجل في حالة قيامها ببيع جميع أصولها.
- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد ومتقاربة من سنة لأخرى، فالمؤسسة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وحققت فائض قدر بـ 08% سنة، 07% و 05% طيلة سنوات الدراسة على التوالي.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أقل من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة طيلة الثلاث السنوات من الدراسة فالمؤسسة ترصد ما قيمته 0.37 دج، 0.51 دج و 0.40 دج سنة 2018-2019 و 2020 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بين مخزونات، وهي نسبة متدنية تجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جدا وتكاد تكون معدومة إضافة إلى أنها تقع خارج المجال الأمثل المحدد بـ 0.2-0.3 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الأجل المحددة.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة ثابت نوعا ما في حدود 07% طيلة سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى وجود تقارب كبير بين الإنتاج والاستهلاك السنوي للمؤسسة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه ثابتة هو الآخر وفي حدود 02% في السنوات الثلاث للدراسة.
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 02% كأقصى نسبة والتي كانت سنة 2018 و2019.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية موجبة طيلة سنوات الدراسة لكنها في تراجع من سنة لأخرى لتصل إلى 0.05 دج سنة 2020 لكل دينار مستثمر في رأس المال ويرجع السبب في ذلك دائما إلى انخفاض في النتيجة الصافية للدورة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية موجبة في السنتين الأوليتين وصفيرية في السنة الأخيرة، فقد حققت 0.01 دج في كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة سنة 2019 لتتخفف بعدها إلى أدنى مستوياتها سنة 2020 إلى 0.00 دج بسبب الانخفاض في نتيجة الاستغلال والتي كانت سالبة.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) طيلة السنوات فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

ثالثا: المؤسسة الثالثة:

الجدول رقم 38 : الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2017 و2019

1. جانب الأصول:

الأصول	2017	2018	2019
تثبيات مادية أخرى	59 557 200	59 557 200	59 557 200
تثبيات جاري إنجازها	3 158 000	3 158 000	3 158 000
قروض وأصول أخرى غير جارية	1 622 681	2 947 367	3 034 907
مجموع الأصول غير الجارية	64 337 881	65 662 567	65 750 107
مخزونات البضائع	-	3 852 318	-
العملاء	1 693 519	-	2 313 360
مدينون آخرون	810 835 1	7 133 274	2 539 774

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

2 362 302	1 363 398	757 701	ضرائب مماثلة
48 159 556	30 945 932	31 793 039	الخبزينة أصول
55 374 992	43 294 922	36 024 125	مجموع الأصول الجارية
121125099	108 957 489	100 362 006	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

2019	2018	2017	الخصوم
15 000 000	15 000 000	10 000 000	رأس المال
2 791 408	455 175	1 427 619	النتيجة الصافية
1 781 168	1 427 619	-	الترحيل من جديد
665 388	642 629	642 629	الاحتياطات
20 237 964	17 525 423	12 070 248	الأموال الخاصة
20 237 964	17 525 423	12 070 248	الأموال الدائمة
20 432 009	12 663 350	6 427 235	الموردون والحسابات الملحقه
4 694 783	3 591 829	3 828 876	ضرائب
65 760 343	70 676 888	70 843 335	ديون أخرى
10 000 000	4 500 000	7 192 312	الخبزينة خصوم
100 887 135	91 432 067	88 291 758	مجموع الخصوم الجارية
121125099	108 957 490	100 362 006	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج:

الجدول رقم 39: حسابات النتائج للمؤسسة الثالثة

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
68 635 729	12 667 770	39 986 467	المبيعات والمنتجات الملحقه
-	-	3 158 000	الإنتاج المثبت
68 635 729	12 667 770	43 144 467	إنتاج السنة المالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

28 764 127	2 280 503	36 070 686	المشتريات المستهلكة
30 465 531	8 470 993	580 452	الخدمات الخارجية
59 229 658	10 751 496	36 651 138	استهلاك السنة
9 406 071	1 916 274	6 493 329	القيمة المضافة للاستغلال
3 487 866	1 017 380	3 228 045	مصاريف المستخدمين
1 117 421	42 163	916 964	ضرائب ورسوم
4 800 784	856 731	2 348 320	الفائض الإجمالي للاستغلال
405 150	186 471	213 869	المنتجات العملية الأخرى
362 280	451 026	26 299	الأعباء العملية الأخرى
4 843 654	592 176	2 535 890	نتيجة الاستغلال
1 168 184	-	673 985	مصاريف مالية
-1 168 184	-	-673 985	النتيجة المالية
3 675 470	592 176	1 861 905	النتيجة العادية قبل الضرائب
884 062	137 001	434 287	الضرائب الواجب دفعها
2 791 408	455 175	1 427 618	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
2 791 408	455 175	1 427 618	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 40 : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
20 237 964	17 525 423	12 070 248	الأموال الدائمة
65 750 107	65 662 567	64 337 881	الأصول الثابتة
-45 512 143	-48 137 144	-52 267 633	رأس المال العامل الصافي أع-م
55 374 992	43 294 922	36 024 125	الأصول المتداولة
100 887 135	91 432 067	88 291 758	القروض قصيرة الأجل
-45 512 143	-48 137 145	-52 267 633	رأس المال العامل الصافي أس-م
7 215 436	12 348 990	4 231 086	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

90 887 135	86 932 067	81 099 446	دق الأجل - السلفات المصرفية
-83 671 699	-74 583 077	-76 868 360	الاحتياج في رأس المال العامل
-45 512 143	-48 137 144	-52 267 633	رأس المال العامل
-83 671 699	-74 583 077	-76 868 360	الاحتياج في رأس المال العامل
38 159 556	26 445 933	24 600 727	الخزينة 01
48 159 556	30 945 932	31 793 039	الخزينة أصول
10 000 000	4 500 000	7 192 312	الخزينة خصوم
38 159 556	26 445 932	24 600 727	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 41 : التحليل بواسطة النسب المالية

2019	2018	2017	نسب التمويل:
0.31	0.27	0.19	نسبة التمويل الدائم
0.31	0.27	0.19	نسبة التمويل الخاص
1.00	1.00	1.00	نسبة الاستقلالية المالية
1.20	1.19	1.14	نسبة الملائة العامة
2019	2018	2017	نسب السيولة :
0.55	0.47	0.41	نسبة السيولة العامة
0.55	0.43	0.41	نسبة السيولة السريعة
0.48	0.34	0.36	نسبة السيولة الجاهزة
2019	2018	2017	نسب الربحية .
0.14	0.15	0.16	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.07	0.07	0.06	نسبة الهامش الإجمالي
0.04	0.04	0.04	نسبة الهامش الصافي
2019	2018	2017	نسب المردودية
0.14	0.03	0.12	المردودية المالية
0.04	0.01	0.03	المردودية الاقتصادية
0.10	0.02	0.09	أثر الرافعة المالية

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل سالب في طيلة السنوات محل الدراسة دليل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة بل تعدت ذلك إلى ديونها قصيرة الأجل، وترجع الأسباب في ذلك إلى اعتمادها على الديون قصيرة الأجل بدل الديون طويلة والمتوسطة الأجل إذ أن المؤسسة لم تحصل على أي إقتراضات طويلة الأجل تساعدها في التوسع في استثماراتها.
 - ✓ حققت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل سالب طيلة السنوات، أي أن المؤسسة استطاعت توفير فائض من ديونها قصيرة الأجل سمح لها من تمويل أصولها الثابتة.
 - ✓ نتيجة لتغطية رأس المال العامل جميع احتياجات المؤسسة طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فقد سمح لها ذلك من تحقيق خزينة موجبة وجيدة خاصة سنة 2019 لكنها تطرح مشكلة الربحية (تكلفة الفرصة البديلة الضائعة) فكان الأصح على المؤسسة تقديم تسهيلات لزيائتها عن طريق شراء مواد أولية.
- رأس المال العامل سالب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة $FR_{ng} < 0$ والاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الأخر وأقل من رأس المال العامل أي أن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة $TN > 0$ وبذلك يكون شرط التوازن غير محقق تمكننا من الحكم على أن المؤسسة غير متوازنة مالياً.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة وهو ما تثبتته سالبه رأس المال العامل الصافي فقد تطورت النسبة من سنة لأخرى لتصل إلى 0.31 مرة سنة 2019 لكنها تبقى جد ضئيلة، وترجع الأسباب في ذلك اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.
- ✓ نسبة التمويل الخاص أعطت نفس نتائج نسبة التمويل الدائم وذلك راجع إلى عدم لجوء المؤسسة إلى الاستدانة طويلة والمتوسطة الأجل.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مساوية للواحد أي أن المؤسسة مستقلة مالياً ويرجع ذلك بسبب عدم اعتماد المؤسسة على ديون طويلة ومتوسطة الأجل في تمويل هيكلها المالي وإنما اعتمدت على تمويلها الذاتي من خلال الرفع في رأس المال.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة السنوات الثلاث، فالمؤسسة تعتمد في تمويل أصولها مناصفة بين أموالها الخاصة وبين ديونها، كما أن المؤسسة في حالة الإفلاس أو التصفية بإمكانها ضمان تسديد حقوق الغير.

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة السيولة العامة أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة فالمؤسسة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل والوفاء بالتزاماتها العاجلة إلى في حدود 55% فالمؤسسة ستواجه في القريب مشكلة عدم القدرة على السداد.
- ✓ نسبة السيولة السريعة متساوية وأقل من النسبة المرجحة إضافة إلى أنها مساوية لنسب السيولة العامة ويرجع السبب في ذلك عدم احتواء المؤسسة على مخزونات.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة فهي أكبر من المجال الأمثل طيلة سنوات الدراسة ففي سنة 2019 خصصت المؤسسة 0.48 دج لمجاهة كل دينار واحد من الخصوم الجارية هذا الأمر سيعزز من قدرة المؤسسة على كسب ثقة زبائنها.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة في تراجع من سنة لأخرى وبمتتالية متساوية قدرت نسبتها بـ 0.01 مرة ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في رقم الأعمال بنسبة أقل من الزيادة في استهلاكات السنة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أن النسبة جد متقاربة ومتدنية ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الهامش على القيمة المضافة من جهة ثم إلى ارتفاع مصاريف المستخدمين من جهة أخرى.
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص بها، فإن النسبة ثابتة وضعيفة جدا إذ لم تتعدى 04%، أي أن كل واحد دينار من رقم الأعمال حقق ربح صافي قده 0.04 دج.
- ✓ نسبة المردودية المالية موجبة طيلة السنوات وبنسب متفاوتة فقد انخفضت سنة 2018 بمعدل 0.09 مرة أي تحقيق 0.09 دج لكل دينار مستثمر من الأموال الخاصة بسبب انخفاض النتيجة الصافية للدورة والتي انخفضت هي الأخرى بنسبة 68% مقارنة بسنة 2017، لترتفع بعدها سنة 2019 إلى 0.14 دج لكل دينار مستثمر، إلا أن النسبة تبقى جد متدنية لا تخدم المؤسسة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية وصلت إلى 04% كأعلى معدل لها سنة 2019 أي أن كل دينار مستثمر كأصول ساهم في تحقيق 0.03 دج في النتيجة العملية، كما حققت أقل مستوياتها سنة 2018 بمعدل 0.01 دج لكل دينار مستثمر في الأصول بسبب تدني نتيجة الاستغلال آنذاك.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

رابعاً: المؤسسة الرابعة:

الجدول رقم 42: الميزانية المالية للمؤسسة الرابعة بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول

الأصول	2018	2019	2020
تثبيتات عينية	0	157 050	128 888
تثبيتات مادية	1 557 190	1 371 690	1 186 190
تثبيتات مادية أخرى	3 584 722	2 428 022	1 513 909
مجموع الأصول غير الجارية	5 141 912	3 956 762	2 828 987
مخزونات البضائع	34 205 933	15 823 065	30 978 969
العملاء	217 321	1 974 942	2 216 532
ضرائب مماثلة	357 228	535 555	719 441
الخزينة أصول	36 897 591	29 905 122	40 314 084
مجموع الأصول الجارية	71 678 073	48 238 684	74 229 026
المجموع الكلي للأصول	76 819 985	52 195 446	77 58 013

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

الخصوم	2018	2019	2020
رأس المال	14 887 590	18 073 499	21 368 773
النتيجة الصافية	4 296 965	5 105 533	5 102 255
الأموال الخاصة	19 184 555	23 179 032	26 471 028
الإقتراضات والديون المالية	1 996 758	1 503 634	1 503 634
الخصوم غير الجارية - د ط أجل-	1 996 758	1 503 634	1 503 634
الأموال الدائمة	21 181 313	24 682 666	27 974 662
الموردون والحسابات الملحقة	55 146 994	27 295 205	43 110 010
ضرائب	386 678	112 023	1 031 638
ديون أخرى	105 000	105 552	58 700

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

4 883 003	-	-	الخزينة خصوم
49 083 351	27 512 780	55 638 672	مجموع الخصوم الجارية
77 58 013	52 195 446	76 819 985	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج:

الجدول رقم 43: حسابات النتائج بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان / السنوات
106 250 040	106 214 170	87 361 218	المبيعات والمنتجات الملحقة
106 250 040	106 214 170	87 361 218	إنتاج السنة المالية
89 344 177	90 510 507	76 937 172	المشتريات المستهلكة
6 036 522	5 624 420	2 068 548	الخدمات الخارجية
95 380 699	96 134 927	79 005 720	استهلاك السنة
10 869 341	10 079 243	8 355 498	القيمة المضافة للاستغلال
2 753 301	2 113 585	1 900 923	مصاريف المستخدمين
1 172 675	1 179 068	784 245	ضرائب ورسوم
6 943 365	6 786 590	5 670 330	الفائض الإجمالي للاستغلال
891	220 501	167 111	المنتوجات التشغيلية الأخرى
370	16 408	936	الأعباء التشغيلية الأخرى
1 693 212	1 885 151	1 524 626	إهلاكات ومؤونات
5 250 674	5 105 532	4 311 879	نتيجة الاستغلال
148 419	-	14 914	مصاريف مالية
-148 419	-	-14 914	النتيجة المالية
5 102 255	5 105 532	4 296 965	النتيجة العادية قبل الضرائب
5 102 255	5 105 532	4 296 965	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
5 102 255	5 105 532	4 296 965	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

الجدول رقم 44 : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

2020	2019	2018	البيان / السنوات
27 974 662	24 682 666	21 181 313	الأموال الدائمة
2 828 987	3 956 762	5 141 912	الأصول الثابتة
25 145 675	20 725 904	16 039 401	رأس المال العامل الصافي أع-م
74 229 026	48 238 684	71 678 073	الأصول المتداولة
49 083 351	27 512 780	55 638 672	القروض قصيرة الأجل
25 145 675	20 725 904	16 039 401	رأس المال العامل الصافي أس-م
33 914 942	18 333 562	34 780 482	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
44 200 348	27 512 780	55 638 672	دق الأجل - السلفات المصرفية
-10 285 406	-9 179 218	-20 858 190	الاحتياج في رأس المال العامل
25 145 675	20 725 904	16 039 401	رأس المال العامل
-10 285 406	-9 179 218	-20 858 190	الاحتياج في رأس المال العامل
35 431 081	29 905 122	36 897 591	الخزينة 01
40 314 084	29 905 122	36 897 591	الخزينة أصول
4 883 003	-	-	الخزينة خصوم
35 431 081	29 905 122	36 897 591	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 45: التحليل بواسطة النسب المالية:

2020	2019	2018	نسب التمويل:
9.89	6.24	4.12	نسبة التمويل الدائم
9.36	5.86	3.73	نسبة التمويل الخاص
0.95	0.94	0.91	نسبة الاستقلالية المالية
1.52	1.80	1.33	نسبة الملائنة العامة
2020	2019	2018	نسب السيولة :
1.51	1.75	1.29	نسبة السيولة العامة

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

0.88	1.18	0.67	نسبة السيولة السريعة
0.82	1.09	0.66	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.10	0.09	0.10	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.07	0.06	0.06	نسبة الهامش الإجمالي
0.05	0.05	0.05	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.19	0.22	0.22	المردودية المالية
0.07	0.10	0.06	المردودية الاقتصادية
0.12	0.12	0.17	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة وفي تطور من سنة لأخرى حيث حققت المؤسسة تطورا قدرت نسبته بـ 29% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 لترتفع النسبة سنة 2020 إلى 21% مقارنة بسنة 2019، وترجع الأسباب في ذلك إلى الزيادة في رأس المال بنسبة 21% ثم 18% سنتي 2019 و2020 على التوالي إضافة إلى الانخفاض أصولها الثابتة نتيجة التنازل عن بعض استثماراتها.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الآخر طيلة سنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة ديونها المترتبة عن نشاطها الاستغلالي بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى الغير، حيث انخفض الاحتياج سنتي 2019 و2020 على ما كان عليه سنة 2018.

✓ الخزينة موجبة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وفي تحسن مستمر حيث استقر الفائض نسبيا سنتي 2018 و2020 وانخفض سنة 2019، فالمؤسسة في أريحية تامة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة $FR_{ng} > 0$ والاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الآخر طيلة السنوات محل الدراسة أي أن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة $TN > 0$ وبذلك يكون شرط التوازن محققا تمكننا من الحكم على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم في تطور مستمر من سنة لأخرى طيلة السنوات الثلاث للدراسة وأكبر من الواحد الصحيح أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة وهو ما يؤكد التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي، مع تحقيق فائض قدرت بنسبة 3.12 مرة، 5.24 مرة و8.89 مرة في السنوات الثلاث للدراسة على التوالي.
- ✓ نسبة التمويل الخاص هي الأخرى في تطور مستمر من سنة لأخرى وأكبر من الواحد أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة مع تحقيق فائض في التمويل قدرت نسبته بـ 2.73 مرة، 4.86 مرة، 8.36 مرة سنة 2018.2019 و2020 على التوالي.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية قريبة من الواحد أي أن الأموال الخاصة مساوية للموارد الدائمة ويرجع ذلك بسبب عدم اعتماد المؤسسة كثيرا على الديون طويلة ومتوسطة الأجل في تمويل هيكلها المالي.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة السنوات الثلاث، فالمؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة بنسبة أكبر من الاعتماد على ديونها، كما أن المؤسسة في حالة الإفلاس أو التصفية بإمكانها ضمان تسديد حقوق الغير بكل أريحية.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة سيولة عامة جيدة فهي أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة، أي أنها باستطاعتها تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة بما فيها مخزوناتهما فالمؤسسة رصدت 1.29 دج، 1.75 دج، 1.51 دج سنة 2018، 2019 و2020 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة والمقدرة بـ 0.6 مرة، بل تعدت الواحد سنة 2019 أي أن المؤسسة رصدت في هذه السنة 1.18 دج لمواجهة كل دينار واحد من الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتهما.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة جدا عن المجال الأمثل (0.2-0.3) فالمؤسسة ترصد مبالغ كبيرة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل إذ باستطاعة هذه النسبة ملامسة نسبة السيولة السريعة اعتمادا على النقدية وشبه النقدية وهي نسبة تريح المؤسسة من جهة ومحلل القرض من جهة أخرى لكنها تطرح إشكالية التوظيف الأمثل للأموال المتاحة وإضاعة الفرص البديلة فالأحسن للمؤسسة إعطاء آجال أطول لزيائنها الحاليين أو الجدد.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مستقر نوعا ما في حدود 10 % ويرجع ذلك إلى وجود تقارب بين الإنتاج والاستهلاك السنوي للمؤسسة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه ثابتة في السنوات الثلاث للدراسة قدر بنسبة 0.06% نتيجة ارتفاع في مصاريف المستخدمين.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 05% طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة قريبة من نسبة الهامش الإجمالي، غير أنها بقيت مستقرة ومحافظلة على معدلها أي أن كل واحد دينار من رقم الأعمال حقق ربح صافي قده 0.05 دج.
- ✓ نسبة المردودية المالية مرتفعة سنتي 2018 و2019 حيث قدرت بـ 0.22 دج لكل دينار مستثمر من رأس المال، لينخفض المعدل إلى 0.19 دج سنة 2020، بسبب ثبات نتيجة الدورة بالرغم من الزيادة في رأس المال.
- ✓ ارتفعت نسبة المردودية الاقتصادية بمعدل 0.04 مرة سنة 2019 مقارنة بـ 2018 حيث ساهمت بـ 0.10 دج في نتيجة الاستغلال لكل دينار جزائري واحد مستثمر في أصول المؤسسة، لتتخفف بعدها سنة 2020 وتلامس 0.07 دج بسبب الزيادة في أصول المؤسسة والذي ارتفع بنسبة 48% مقارنة بسنة 2018.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة أي أن المردودية المالية كانت أكبر من المردودية الاقتصادية فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

خامسا: المؤسسة الخامسة

الجدول رقم 46: الميزانية المالية للمؤسسة الخامسة بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول

الأصول	2018	2019	2020
أراضي	400 000	400 000	400 000
مباني	4 155 739	4 155 739	4 155 739
تثبيات مادية أخرى	3 733 632	3 733 632	3 733 632
مجموع الأصول غير الجارية	8 289 371	8 289 371	8 289 371
مخزونات البضائع	5 705 870	13 835 712	26 203 665
العملاء	58 501 605	118 903 575	100 405 263
مدينون آخرون	28 740 974	5 039 111	6 356 931
ضرائب مماثلة	1 002 667	1 834 868	7 223 468
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	12 287	-	-
الخزينة أصول	2 859 668	3 653 352	1 476 193
مجموع الأصول الجارية	96 823 071	143 266 618	141 665 520

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

149 954 891	151 555 989	105 112 442	المجموع الكلي للأصول
-------------	-------------	-------------	----------------------

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم

2020	2019	2018	الخصوم
14 371 741	14 371 741	14 374 741	رأس المال
10 891	-813 844	865 225	النتيجة الصافية
48 048 994	48 862 837	1 824 475	الترحيل من جديد
62 431 626	62 420 734	17 064 441	الأموال الخاصة
70 000 000	70 000 000	309 156	الإقتراضات والديون المالية
70 000 000	70 000 000	309 156	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
132 431 626	132 420 734	17 373 597	الأموال الدائمة
2 735 072	2 556 337	36 052 061	الموردون والحسابات الملحقة
367 025	793 370	4 848 206	ضرائب
23 918	13 428	10 717 262	ديون أخرى
14 397 250	15 772 120	36 124 316	الخزينة خصوم
17 523 265	19 135 255	87 741 845	مجموع الخصوم الجارية
149 954 891	151 555 989	105 115 442	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حساب النتائج:

الجدول رقم 47: حسابات النتائج بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان / السنوات
101 810 495	155 115 060	163 526 901	المبيعات والمنتجات الملحقة
101 810 495	155 115 060	163 526 901	إنتاج السنة المالية
96 884 220	148 790 701	157 537 620	المشتريات المستهلكة
1 732 829	1 828 545	1 023 548	الخدمات الخارجية
98 617 049	150 619 246	158 561 168	استهلاك السنة

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

3 193 446	4 495 814	4 965 733	القيمة المضافة للاستغلال
276 625	194 960	686 700	مصارييف المستخدمين
1 438 126	3 189 566	2 264 333	ضرائب ورسوم
1 478 695	1 111 288	2 014 700	الفائض الإجمالي للاستغلال
-	1 140	-	المنتجات العملياتية الأخرى
54 861	-	49 244	الأعباء العملياتية الأخرى
1 423 834	1 112 428	1 965 456	نتيجة الاستغلال
1 312 862	1 312 862	1 100 231	مصارييف مالية
-1 312 862	-1 312 862	-1 100 231	النتيجة المالية
110 972	-200 434	865 225	النتيجة العادية قبل الضرائب
613 409	613 409	-	الضرائب الواجب دفعها
-502 437	-813 843	865 225	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
-502 437	-813 843	865 225	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 48: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
132 431 626	132 420 734	17 373 597	الأموال الدائمة
8 289 371	8 289 371	8 289 371	الأصول الثابتة
124 142 255	124 131 363	9 084 226	رأس المال العامل الصافي أع-م
141 665 520	143 266 618	96 823 071	الأصول المتداولة
17 523 265	19 135 255	87 741 845	القروض قصيرة الأجل
124 142 255	124 131 363	9 081 226	رأس المال العامل الصافي أس-م
140 189 327	139 613 266	93 951 116	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
3 126 015	3 363 135	51 617 529	دق الأجل - السلفات المصرفية
137 063 312	136 250 131	42 333 587	الاحتياج في رأس المال العامل
124 142 255	124 131 363	9 084 226	رأس المال العامل

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

137 063 312	136 250 131	42 333 587	الاحتياج في راس المال العامل
-12 921 057	-12 118 768	-33 249 361	الخزينة 01
1 476 193	3 653 352	2 859 668	الخزينة أصول
14 397 250	15 772 120	36 124 316	الخزينة خصوم
-12 921 057	-12 118 768	-33 264 648	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 49 : التحليل بواسطة النسب المالية

2020	2019	2018	نسب التمويل:
15.98	15.97	2.10	نسبة التمويل الدائم
7.53	7.53	2.06	نسبة التمويل الخاص
0.47	0.47	0.98	نسبة الاستقلالية المالية
1.71	1.70	1.19	نسبة الملائة العامة
2020	2019	2018	نسب السيولة :
8.08	7.49	1.10	نسبة السيولة العامة
6.59	6.76	1.04	نسبة السيولة السريعة
0.08	0.19	0.03	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.03	0.03	0.03	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.01	0.01	0.01	نسبة الهامش الإجمالي
0.00	-0.01	0.01	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.00	-0.01	0.05	المردودية المالية
0.01	0.01	0.02	المردودية الاقتصادية
-0.01	-0.02	0.03	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة بنسب متفاوتة من سنة لأخرى، ففي سنة 2019 تطور وارتفع رأس المال العامل الصافي بمعدل تجاوز 12 مرة مقارنة بسنة 2018 ليستقر ويثبت بعدها في سنة 2020، ترجع الأسباب في ذلك إلى الزيادة في الموارد الدائمة بنسبة 600% وتمثلت في اقتناء المؤسسة لقروض طويلة ومتوسطة الأجل فاقت مجموع أموالها الخاصة، وبذلك تكون المؤسسة قد حققت شرط التوازن الأدنى.

✓ احتياج في رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة ويفوق رأس المال العامل الصافي، فقد ارتفع الاحتياج بثلاث مرات سنة 2019 مقارنة به في سنة 2018، ليستقر ويثبت بعدها سنة 2020، وترجع الأسباب في ذلك إلى زيادة ديون العملاء أي الزيادة في أجال الاستحقاق، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة في التحكم في احتياجات الدورة.

✓ نتيجة لعدم تغطية رأس المال العامل احتياجات الدورة للمؤسسة طيلة سنوات الدراسة فقد سمح ذلك من تحقيق خزينة سالبة طيلة السنوات الثلاث.

رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة $FR_{ng} < 0$ أما الاحتياج في رأس المال العامل كان أكبر نتج عنه $BFR >$ ظهور خزينة سالبة $TN < 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة عدم توازن مالي.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد طيلة السنوات وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي ويرجع سبب ذلك الارتفاع المتزايد إلى حصول المؤسسة على ديون طويلة ومتوسطة الأجل فاقت أصولها الثابتة بحوالي 08 مرات.

✓ أمام التزايد الكبير في الديون طويلة والمتوسطة الأجل إذ يقارب معدله مبلغ الأموال الخاصة وثبات الأصول الثابتة نتج عنه نسب تمويل جيدة فاقت الواحد الصحيح طيلة سنوات الدراسة.

✓ نسبة الاستقلالية المالية قريبة للواحد في السنة الأولى أي أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد أو عن طريق الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل، لكن بمجرد حصولها على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل سنة 2019 انخفضت النسبة إلى 0.47 وبذلك تكون المؤسسة في حلة عدم استقلالية مالية.

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها الطويلة والقصيرة الأجل في حالة القيام ببيع جميع أصولها مما يدل على وفاء المؤسسة بالتزاماتها في حالة الإفلاس أو التصفية.
- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد من سنة لأخرى، فالمؤسسة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وحقت فائض قدر بـ 0.1 مرة، 6.5 مرة و 07 مرة طيلة سنوات الدراسة على التوالي. أي أن المؤسسة خصصت 1.10 دج سنة 2018 لمواجهة كل دينار واحد من الديون قصيرة الأجل لترتفع إلى 7.49 دج سنة 2019 ثم 8.08 دج سنة 2020.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة طيلة الثلاث السنوات من الدراسة فالمؤسسة ترصد ما قيمته 1.04 دج، 6.76 دج و 6.59 دج سنة 2018-2019-2020 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بين مخزوناتهما، وهي نسبة كبيرة تجعل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بأريحية تامة.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جدا وتكاد تكون معدومة إضافة إلى أنها تقع خارج المجال الأمثل المحدد بـ 0.2-0.3 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الأجل المحددة اعتمادا على ما تحوزه من نقدية وشبه النقدية.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة ثابت نوعا ما في حدود 03 % طيلة سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى وجود تقارب كبير بين الإنتاج والاستهلاك السنوي للمؤسسة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه ثابتة هو الآخر وفي حدود 01% في السنوات الثلاث للدراسة.
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا أعدمتم سنة 2020 وكانت سالبة سنة 2019، نتيجة لتحقيق المؤسسة نتيجة دورة صافية سالبة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية موجبة سنة 2018 لكنها تراجعت في سنة 2019 وكانت سالبة أما في سنة 2020 فهي معدومة ويرجع ذلك إلى تحقيق المؤسسة نتيجة دورة سالبة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية موجبة طيلة السنوات الثلاثة للدراسة وبنسب متفاوتة حيث ثبتت سنة 2019 و 2020 في حدود 0.01 مرة.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب سنة 2018 فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة أما في سنة 2019 و 2020 فالمردودية سالبة فالاستدانة غير مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

المطلب الثالث: المؤسسات المقرضة من بنك الوطني الجزائري بالمسيلة:

أولاً: المؤسسة الأولى:

الجدول رقم 50: الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول:

الأصول	2018	2019	2020
تثبيات عينية	1 046 425	936 275	826 125
تثبيات مادية أخرى	49 250	2 056 813	7 337 565
مجموع الأصول غير الجارية	1 095 675	2 993 088	8 163 690
مخزونات البضائع	4 947 925	5 588 638	8 940 167
العملاء	477 748 4	6 465 541	9 110 592
مدينون آخرون	-	62 320	61 123
الخزينة أصول	9 429 953	10 676 129	12 297 100
مجموع الأصول الجارية	19 126 355	22 792 628	30 408 982
المجموع الكلي للأصول	20 222 030	25 785 716	38 72 672

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

الخصوم	2018	2019	2020
رأس المال	10 000 000	8 299 988	9 481 535
النتيجة الصافية	803 941	3 478 024	5 353 857
الأموال الخاصة	10 803 941	11 778 012	14 835 392
الإقتراضات والديون المالية	-	-	4 210 343
الخصوم غير الجارية	-	-	4 210 343
الأموال الدائمة	10 803 941	11 778 012	19 045 735
الموردون والحسابات الملحقه	9 399 189	13 975 304	19 463 937
ديون أخرى	18 900	32 400	63 000

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-	-	-	الخزينة خصوم
19 526 937	14 007 704	9 418 089	مجموع الخصوم الجارية
38 72 672	25 785 716	20 222 030	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حسابات النتائج:

الجدول رقم 51: حسابات النتائج بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
70 197 151	53 999 822	7 239 543	المبيعات والمنتجات الملحقة
70 197 151	53 999 822	7 239 543	إنتاج السنة المالية
61 600 502	48 579 477	6 002 843	المشتريات المستهلكة
457 485	348 454	126 768	الخدمات الخارجية
62 057 987	48 927 931	6 129 611	استهلاك السنة
8 139 164	5 071 891	1 109 932	القيمة المضافة للاستغلال
1 170 879	585 520	111 338	مصاريف المستخدمين
927 797	708 218	90 043	ضرائب ورسوم
6 040 488	3 778 153	908 551	الفائض الإجمالي للاستغلال
600	-	284	الأعباء العملياتية الأخرى
686 032	375 130	104 326	إهلاكات ومؤونات
5 353 856	3 403 023	803 941	نتيجة الاستغلال
-	75 000	-	منتجات مالية
-	75 000	-	النتيجة المالية
5 353 856	3 478 023	803 941	النتيجة العادية قبل الضرائب
5 353 856	3 478 023	803 941	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	0	0	النتيجة غير العادية
5 353 856	3 478 023	803 941	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

الجدول رقم 52: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
19 045 735	11 778 012	10 803 941	الأموال الدائمة
8 163 690	2 993 088	1 095 675	الأصول الثابتة
10 882 045	8 784 924	9 708 266	رأس المال العامل الصافي أع-م
30 408 982	22 792 628	19 126 355	الأصول المتداولة
19 526 937	14 007 704	9 418 089	القروض قصيرة الأجل
10 882 045	8 784 924	9 708 266	رأس المال العامل الصافي أس-م
18 111 882	12 116 499	9 696 402	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
19 526 937	14 007 704	9 418 089	دق الأجل - السلفات المصرفية
-1 415 055	-1 891 205	278 313	الاحتياج في رأس المال العامل
10 882 045	8 784 924	9 708 266	رأس المال العامل
-1 415 055	-1 891 205	278 313	الاحتياج في رأس المال العامل
12 297 100	10 676 129	9 429 953	الخزينة 01
12 297 100	10 676 129	9 429 953	الخزينة أصول
-	-	-	الخزينة خصوم
12 297 100	10 676 129	9 429 953	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 53 : التحليل بواسطة النسب المالية:

2020	2019	2018	نسب التمويل:
2.33	3.94	9.86	نسبة التمويل الدائم
1.82	3.94	9.86	نسبة التمويل الخاص
0.78	1.00	1.00	نسبة الاستقلالية المالية
1.62	1.84	2.15	نسبة الملاءة المالية
2020	2019	2018	نسب السيولة :
1.56	1.63	2.03	نسبة السيولة العامة

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

0.63	1.23	1.51	نسبة السيولة السريعة
0.63	0.76	1.00	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.12	0.09	0.15	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.09	0.07	0.13	نسبة الهامش الإجمالي
0.08	0.06	0.11	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.36	0.30	0.07	المردودية المالية
0.14	0.13	0.04	المردودية الاقتصادية
0.22	0.16	0.03	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل الصافي موجب طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة و بنسب متفاوتة من سنة لأخرى، ففي سنة 2019 انخفضت على ما كان عليه بنسبة 09% بسبب زيادة الاقتناء في التثبيتات المادية الأخرى ثم ليرتفع سنة 2020 بنسبة 23% مقارنة بسابقه، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة في النتيجة الصافية من جهة والتي نمت بمعدل 53% وحصول المؤسسة على افتراضات متوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى وبذلك فقد حققت المؤسسة شرط التوازن الأدنى .

✓ احتياج في رأس المال العامل موجب في السنة الأولى من الدراسة استطاعت المؤسسة تغطيته برأس المال العامل الصافي لينخفض في السنتين الأخيرتين وتحقق احتياجا ساليا بسبب قوتها التفاوضية على الموردين إذ استطاعت الحصول على مدة تسديد أطول مكنتها من تمويل احتياجاتها بأريحية، مما يدل على قدرة المؤسسة في التحكم في احتياجاتها الدورة.

✓ نتيجة لحصول المؤسسة على أجال أطول للتسديد مكنت المؤسسة من رصد مبالغ معتبرة في خزينة الأصول سمح لها من تحقيق نتيجة موجبة طيلة سنوات الدراسة $TN > 0$.

رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة $FR_{ng} < 0$ إضافة إلى أن الاحتياج في رأس المال العامل لكن $BFR < 0$ أدى إلى ظهور خزينة سالبة $TN < 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة عدم توازن مالي.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد طيلة السنوات وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة في نتيجة الدورة الصافية للمؤسسة من جهة وحصول المؤسسة على إقتراضات طويلة ومتوسطة الأجل من جهة أخرى.
- ✓ نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد هو الآخر إذ حققت المؤسسة نفس النسبة في السنتين الأوليتين من الدراسة مقارنة بنسب التمويل الدائم، بسبب عدم اعتماد المؤسسة على الافتراضات طويلة ومتوسطة الأجل، لكن في سنة 2020 وبعد حصول المؤسسة على هذه الأخيرة انخفضت نسبة التمويل الخاص إلى 1.82 مرة.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية مساوية للواحد في السنتين الأوليتين من الدراسة، أي أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد أو عن طريق الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل لكن انخفضت النسبة إلى 0.78 مرة سنة 2020 بسبب حصولها على هذه الأخيرة.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة دليل أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها الطويلة والقصيرة الأجل في حالة قيامها ببيع جميع أصولها مما يدل على قوة المؤسسة في التسديد إذا ما وصلت إلى حالة الإفلاس أو التصفية.
- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد ومتقاربة من سنة لأخرى، فالمؤسسة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وحققت فائض قدر بـ 103%، 63% و 0.56% طيلة سنوات الدراسة على التوالي، وهي نسب جيدة للمؤسسة.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة طيلة الثلاث السنوات من الدراسة فالمؤسسة ترصد ما قيمته 1.51 دج، 1.23 دج و 0.63 دج سنة 2018-2019 و 2020 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بين مخزوناتهما، وهي نسبة جيدة تجعل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بأريحية تامة.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة جدا في سنة 2018 بلغت الواحد لتتخفض بعدها في السنتين الأخيرتين لكنها تبقى خارج المجال الأمثل المحدد بـ (0.2-0.3) مما يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الأجال المحددة بأريحية تامة لكنها تطرح إشكالية الربحية المتمثلة في تكلفة الفرضة البديلة الضائعة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مقبول نوعا ما إذ بلغ 0.15 مرة سنة 2018 لينخفض بعدها في السنة الموالية إلى 0.09 بسبب الزيادة في استهلاكات السنة بمعدل اقل منه في الزيادة في رقم الأعمال، لترتفع النسبة سنة 2020 إلى 0.12 مرة بسبب الارتفاع في رقم الأعمال بنسبة 29% في حين تطورت الاستهلاك بنسبة 26%.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه في تناقص سنة 2019 بمعدل 0.06 مرة مقارنة بسنة الأساس بسبب انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال من جهة وارتفاع أجور المستخدمين من جهة أخرى.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية موجبة طيلة سنوات الدراسة وفي تطور مستمر من سنة لأخرى لتصل إلى 0.36 دج سنة 2020 لكل دينار مستثمر في رأس المال ويرجع السبب في ذلك دائما إلى الارتفاع في النتيجة الصافية للدورة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية موجبة هي الأخرى طيلة السنوات، فقد بلغت حدها الأقصى سنة 2019 بـ 0.14 دج لكل دينار جزائري واحد مستثمر في أصول المؤسسة.
- ✓ أثر رافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) طيلة السنوات، فالاستدانة مشجعة لزيادة الأموال المستثمرة

ثانيا: المؤسسة الثانية

الجدول رقم 54 : الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2017 و2019

1. جانب الأصول:

الأصول	2017	2018	2019
تثبيات مادية أخرى	640 477	515 366	25 347
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	-	50 000	586 726
مجموع الأصول غير الجارية	640 477	565 366	612 073
مخزونات البضائع	20 220 821	24 396 564	27 380 972
العملاء	3 186 442	556 019	556 019
مدينون آخرون	8 222	8 222	3 836 360
ضرائب مماثلة	318 124	347 343	817 215
الخزينة أصول	6 542 600	2 585 183	685 234
مجموع الأصول الجارية	30 276 209	27 893 331	33 275 800
المجموع الكلي للأصول	30 916 686	28 458 697	33 887 873

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

2. جانب الخصوم:

2019	2018	2017	الخصوم
14 602 860	14 198 305	14 734 503	رأس المال
-2 462 531	507 141	209 920	النتيجة الصافية
-811 836	-811 836	-811 836	الترحيل من جديد
11 328 493	13 893 610	14 132 587	الأموال الخاصة
9 100 000	3 300 000	3 300 000	الإقتراضات والديون المالية
9 100 000	3 300 000	3 300 000	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
20 428 493	17 193 610	17 432 587	الأموال الدائمة
9 585 993	8 643 638	10 616 128	الموردون والحسابات الملحقة
79 295	43 162	444 238	ضرائب
3 789 550	2 457 491	2 410 680	ديون أخرى
4 542	120 796	13 053	الخزينة خصوم
13 459 380	11 265 087	13 484 099	مجموع الخصوم الجارية
33 887 873	28 458 697	30 916 686	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. جدول النتائج:

الجدول رقم 55: حسابات النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2017 و2019

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
991 074	7 802 160	13 986 750	المبيعات والمنتجات الملحقة
991 074	7 802 160	13 986 750	إنتاج السنة المالية
929 132	5 862 923	11 805 100	المشتريات المستهلكة
110 996	65 409	510 275	الخدمات الخارجية
1 040 128	5 928 332	12 315 375	استهلاك السنة
-49 054	1 873 828	1 671 375	القيمة المضافة للاستغلال
1 881 252	1 070 908	762 232	مصاريف المستخدمين

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

24 746	170 638	209 801	ضرائب ورسوم
-1 955 052	632 282	699 342	الفائض الإجمالي للاستغلال
178	-	-	المنتوجات العملياتية الأخرى
14 177	-	7 973	الأعباء العملياتية الأخرى
490 018	125 112	-	إهلاكات ومؤونات
-2 459 069	507 170	691 369	نتيجة الاستغلال
-	-	184	منتوجات مالية
3 462	29	3	مصاريف مالية
-3 462	-29	181	النتيجة المالية
-2 462 531	507 141	691 550	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	481 630	الضرائب الواجب دفعها
-2 462 531	507 141	209 920	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
-2 462 531	507 141	209 920	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 56: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
20 428 493	17 193 610	17 432 587	الأموال الدائمة
612 073	565 366	640 477	الأصول الثابتة
19 816 420	16 628 244	16 792 110	رأس المال العامل الصافي أع-م
33 275 800	27 893 331	30 276 209	الأصول المتداولة
13 459 380	11 265 087	13 484 099	القروض قصيرة الأجل
19 816 420	16 628 244	16 792 110	رأس المال العامل الصافي أس-م
32 034 547	24 752 129	20 547 167	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
13 454 838	11 144 291	13 471 046	دق الأجل - السلفات المصرفية
18 579 709	13 607 838	7 076 121	الاحتياج في رأس المال العامل
19 816 420	16 628 244	16 792 110	رأس المال العامل

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

18 579 709	13 607 838	7 076 121	الاحتياج في راس المال العامل
1 236 711	3 020 406	9 715 989	الخزينة 01
685 234	2 585 183	6 542 600	الخزينة أصول
4 542	120 796	13 053	الخزينة خصوم
680 692	2 464 387	6 529 547	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 57: التحليل بواسطة النسب المالية

نسب التمويل:	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	27.22	30.41	33.38
نسبة التمويل الخاص	22.07	24.57	18.51
نسبة الاستقلالية المالية	0.81	0.81	0.55
نسبة الملاءة المالية	1.84	1.95	1.50
نسب السيولة :	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	2.25	2.48	2.47
نسبة السيولة السريعة	0.75	0.31	0.44
نسبة السيولة الجاهزة	0.49	0.23	0.05
نسب الربحية .	2017	2018	2019
نسبة الهامش القيمة المضافة	0.12	0.24	-0.05
نسبة الهامش الإجمالي	0.05	0.08	-1.97
نسبة الهامش الصافي	0.02	0.07	-2.48
نسب المردودية	2017	2018	2019
المردودية المالية	0.01	0.04	-0.22
المردودية الاقتصادية	0.02	0.02	-0.07
أثر الرفع المالية	-0.01	0.02	-0.14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

4. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل الصافي موجب طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وبنسبة شبه ثابتة في سنتي 2017 و2018 ليرتفع الفائض بما لا تقل نسبته عن 19% في سنة 2019، إذ يرجع سبب الثبات الأول إلى عدم ثبات الهيكل المالي للمؤسسة لكن في سنة 2019 غيرت المؤسسة من مزيجها التمويلي بالرفع في قيمة الافتراضات والديون المالية بمعدل 2.75 مرة، وبذلك فقد حققت المؤسسة شرط التوازن الأدنى.
 - ✓ احتياج في رأس المال العامل موجب طيلة السنوات الثلاث ونسب متفاوتة وهو أمر طبيعي نتيجة التوسع في الإقراض، فقد ارتفعت احتياجات المؤسسة في سنة 2018 بنسبة 92% مقارنة بسنة 2017 نتيجة الارتفاع في المخزون بنسبة 20% وانخفاض في قيمة الموردين بنسبة 18%، مما يدل على قدرة المؤسسة في التحكم في احتياجاتها الدورة.
 - ✓ نتيجة لتغطية رأس المال العامل لاحتياجات الدورة الخاصة بكل سنة نجم عنه خزينة موجبة $TN > 0$ ، إذ أنها في كل مرة تقترب من الأمثلة فهي تناقص من سنة لأخرى وهو يعد مؤشرا جيدا للمؤسسة.
- رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة $FR_{ng} < 0$ إضافة إلى أن الاحتياج في رأس المال العامل لكن $BFR >$ أدى إلى ظهور خزينة موجبة $TN > 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة عدم توازن مالي.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد طيلة السنوات وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي ويرجع سبب ذلك إلى تنوع المؤسسة في هيكلها المالي بالزيادة في وزن القروض الطويلة والمتوسطة الأجل مع ثبات أو استقرار في أصولها الثابتة.
- ✓ نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد بكثير إذ حققت المؤسسة نسبا متفاوتة ويرجع السبب في ذلك إلى نشاط المؤسسة إذ أنه تجاري لا يلزمها الأمر من التوسع في استثماراتها بقدر التوسع في البضاعة (الشراء لأجل البيع).
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة، أي أن المؤسسة لم تتمكن من التمتع بالاستقلالية المالية مطلقا، ويرجع سبب ذلك إلى التوسع في الإقراض القصير أو المتوسط الأجل في تمويل هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها القصيرة الطويلة الأجل في حالة ما إذا قامت ببيع جميع أصولها مما يدل على قدرة المؤسسة في التسديد، إذا ما وصلت إلى حالة الإفلاس أو التصفية.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد ومتقاربة من سنة لأخرى، فالمؤسسة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وحققت فائض قدر بـ 1.25 دج، 1.48 دج و1.47 دج عن كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل، طيلة سنوات الدراسة على التوالي، وهي نسب جيدة للمؤسسة في عين المحلل.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة في السنة الأولى من الدراسة وتحت النقطة المرجحة في باقي السنوات، فقد رصدت المؤسسة ما قيمته 0.75 دج، 0.31 دج و0.44 دج سنة 2017-2018 و2019 على التوالي لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بين مخزوناتهما، وهي نسبة متدنية تجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بأريحية.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة جدا في سنة 2017 بلغت 0.49 دج في مواجهة كل دينار واحد من الديون قصيرة الأجل، لتتخفض بعدها في السنتين الأخيرتين لكنها تبقى خارج المجال الأمثل المحدد بـ (0.2-0.3) في سنة 2019 إذ ترصد المؤسسة ما قيمته 0.05 دج وهو مبلغ ضئيلة يجعلها مقبلة على عسر في التسديد إذا لم تتدارك الأمر في السنوات القادمة.
- ✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة مقبول في سنة 2017 إذ بلغ 0.12 مرة سنة 2017، ليلبغ بعدها مرحلة الذروة سنة 2018 بـ 0.24 مرة بسبب انخفاض في رقم الأعمال بمعدل أكبر منه في استهلاكات السنة لينخفض بعدها في السنة الموالية إلى -0.05 بسبب تحقيق المؤسسة لقيمة مضافة سالبة.
- ✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال أنه في تناقص، ففي سنة 2018 نتيجة لارتفاع مصاريف المستخدمين إذ تمثل نسبتها 42% مقارنة بالقيمة المضافة للاستغلال أدت إلى انخفاض في نسبة الهامش الإجمالي إلى 8%، أما في سنة 2019 فقد بلغت النسبة -1.97 مرة نتيجة ارتفاع مصاريف المستخدمين بنسبة 75% مقارنة بالسنة التي قبلها.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية موجبة في السنتين الأوليتين من الدراسة قريبة من الصفر إذ بلغت أقصاها 0.04 دج لكل دينار مستثمر في رأس المال، لتحقق بعدها مردودية سالبة نتيجة تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية سالبة.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية موجبة وثابتة قدرت بـ 0.02 مرة في السنة الأولى والثانية من الدراسة لتليها نسبة سالبة في السنة الأخيرة بسبب سالبه نتيجة الاستغلال.
- ✓ حققت المؤسسة نسبة أثر رافعة مالية سالبة في السنة الأولى من الدراسة ثم صفرية لتليها نسبة سالبة في السنة الأخيرة بسبب سالبه النتيجة الصافية للدورة فالاستدانة غير مشجعة لزيادة الأموال المستثمرة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

المطلب الرابع: المؤسسة المقترضة من البنك الخارجي الجزائري.

أولاً: المؤسسة الأولى:

الجدول رقم 58 : الميزانية المالية للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول:

2020	2019	2018	الأصول
157 507	45 510	57 262	تثبيات معنوية
414 910 584	414 910 584	404 910 584	أراضي
446 989 841	486 380 521	425 951 118	مباني
369 683 423	482 745 666	507 359 903	تثبيات مادية أخرى
1 142 870 150	1 142 870 150	1 142 870 150	تثبيات في شكل امتياز
446 534 826	150 111 599	115 622 103	تثبيات جاري إنجازها
1 037 282 701	1 035 850 200	1 077 850 200	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
3 858 429 032	3 712 914 230	3 674 621 320	مجموع الأصول غير الجارية
3 038 706 504	1 629 212 149	1 447 018 249	مخزونات البضائع
2 544 081 145	4 103 681 967	999 248 666 4	العملاء
436 514 573	351 710 919	348 246 331	مديون آخرون
10 388 315	11 384 662	761 373 21	ضرائب مماثلة
201 293 416	390 700 469	422 767 926	الخزينة أصول
6 230 983 953	6 486 690 166	6 888 655 283	مجموع الأصول الجارية
10 089 412 985	10 199 604 396	10 563 276 603	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

2020	2019	2018	الخصوم
694 400 000	694 400 000	694 400 000	رأس المال
391 534 599	262 279 382	147 815 734	احتياطات

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

23 741 281	129 255 217	114 463 648	النتيجة الصافية
1 109 675 880	1 085 934 599	956 679 382	الأموال الخاصة
6 375 522 411	3 548 417 287	3 965 935 833	الإقتراضات والديون المالية
1 107 428 150	1 107 428 150	1 107 428 150	ديون أخرى غير جارية
7 482 950 561	4 655 845 437	5 073 363 983	الخصوم غير الجارية_ د ط أجل-
8 592 626 441	5 741 780 036	6 030 043 365	الأموال الدائمة
361 662 311	513 177 517	842 744 211	الموردون والحسابات الملحقة
203 095 572	416 964 126	498 311 276	ضرائب
51 415 396	320 874 127	216 356 897	ديون أخرى
880 613 265	3 206 808 590	2 975 820 854	الخزينة خصوم
1 496 786 544	4 457 824 360	4 533 233 238	مجموع الخصوم الجارية
10 089 412 98	10 199 604 396	10 563 276 603	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. جدول النتائج:

الجدول رقم 59: حسابات النتائج للمؤسسة الأولى بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
1 207 432 127	2 511 277 364	4 317 363 566	المبيعات والمنتجات الملحقة
1 482 874 391	227 641 887	-596 929 711	تغيرات المخزون وم م وم قيد تصنيع
2 690 306 518	2 738 919 251	3 720 433 855	إنتاج السنة المالية
1 126 870 777	1 659 790 863	2 022 549 122	المشتريات المستهلكة
652 640 897	261 172 234	563 884 852	الخدمات الخارجية
1 779 511 674	1 920 963 097	2 586 433 974	استهلاك السنة
910 794 844	817 956 154	1 133 999 881	القيمة المضافة للاستغلال
227 798 070	286 236 079	292 971 140	مصاريق المستخدمين
14 937 075	16 154 296	20 198 082	ضرائب ورسوم
668 059 699	515 565 779	820 830 659	الفائض الإجمالي للاستغلال

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

4 605 483	7 802 834	3 738 196	المنتجات العملياتية الأخرى
6 896 643	22 473 884	3 940 822	الأعباء العملياتية الأخرى
152 682 543	207 803 454	243 601 003	إهتلاكات ومؤونات
513 085 996	293 091 275	577 027 030	نتيجة الاستغلال
384 274	77 513 742	2 900 224	منتجات مالية
480 252 025	232 841 429	457 551 012	مصارييف مالية
-479 867 751	-155 327 687	-454 650 788	النتيجة المالية
33 218 245	137 763 588	122 376 242	النتيجة العادية قبل الضرائب
9 476 964	8 508 370	7 912 593	الضرائب الواجب دفعها
23 741 281	129 255 218	114 463 649	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
23 741 281	129 255 218	114 463 649	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 60 : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
8 592 626 441	5 741 780 036	6 030 043 365	الأموال الدائمة
3 858 429 032	3 712 914 230	3 674 621 320	الأصول الثابتة
4 734 197 409	2 028 865 806	2 355 422 045	رأس المال العامل الصافي أع-م
6 230 983 953	6 486 690 166	6 888 655 283	الأصول المتداولة
1 496 786 544	4 457 824 360	4 533 233 238	القروض قصيرة الأجل
4 734 197 409	2 028 865 806	2 355 422 045	رأس المال العامل الصافي أس-م
6 029 690 537	6 095 989 697	6 465 887 357	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
616 173 279	1 251 015 770	1 557 412 384	دق الأجل - السلفات المصرفية
5 413 517 258	4 844 973 927	4 908 474 973	الاحتياج في رأس المال العامل
4 734 197 409	2 028 865 806	2 355 422 045	رأس المال العامل
5 413 517 258	4 844 973 927	4 908 474 973	الاحتياج في رأس المال العامل

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-679 319 849	-2 816 108 121	-2 553 052 928	الخزينة 01
201 293 416	390 700 469	422 767 926	الخزينة أصول
880 613 265	3 206 808 590	2 975 820 854	الخزينة خصوم
-679 319 849	-2 816 108 121	-2 553 052 928	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 61: التحليل بواسطة النسب المالية:

2020	2019	2018	نسب التمويل:
2.23	1.55	1.64	نسبة التمويل الدائم
0.29	0.29	0.26	نسبة التمويل الخاص
0.13	0.19	0.16	نسبة الاستقلالية المالية
1.12	1.12	1.10	نسبة الملاءة المالية
2020	2019	2018	نسب السيولة :
4.16	1.46	1.52	نسبة السيولة العامة
0.43	1.09	1.20	نسبة السيولة السريعة
0.13	0.09	0.09	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.75	0.33	0.26	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.55	0.21	0.19	نسبة الهامش الإجمالي
0.02	0.05	0.03	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.02	0.12	0.12	المردودية المالية
0.05	0.03	0.05	المردودية الاقتصادية
-0.03	0.09	0.07	أثر الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة بنسب متفاوتة من سنة لأخرى، ففي

سنة 2019 انخفض رأس المال العامل بنسبة قاربت 14 % ليرتفع بعدها سنة 2020 بمعدل 1.33 مرة مقارنة بسنة 20219 وترجع أسباب الانخفاض إلى تسديد المؤسسة لبعض ديونها طويلة الأجل، أما الارتفاع فيرجع إلى توسع المؤسسة في عملية الإقراض وحصولها على قروض طويلة ومتوسطة الأجل جديدة بمعدل قارب 1.8 مرة، وبذلك فقد حققت المؤسسة شرط التوازن الأدنى .

- ✓ احتياج في رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الدراسة فالمؤسسة تستعين برأس المال العامل لتلبية احتياجات الدورة، مما يدل على عدم قدرتها في التحكم في احتياجاتها.
- ✓ نتيجة لعدم تغطية رأس المال العامل احتياجات الدورة للمؤسسة طيلة سنوات الدراسة فقد سمح ذلك من تحقيق خزينة سالبة.

رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة $FR_{ng} < 0$ إضافة إلى أن الاحتياج في رأس المال العامل لكن $FR_{ng} < BFR$ أدى إلى ظهور خزينة سالبة $TN < 0$ وبذلك تكون المؤسسة في حالة عدم توازن مالي.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد طيلة السنوات وهو ما يثبتته إيجابية رأس المال العامل الصافي ويرجع سبب ذلك إلى السياسة التوسعية في الإقراض طويل الأجل التي انتهجتها المؤسسة فقد ارتفعت نسبة التمويل إلى الذروة سنة 2020 بمعدل 1.25 مرة مقارنة بسنة 2019.
- ✓ أمام الاستقرار النسبي للأموال الخاصة وعدم قيام المؤسسة بالتوسع في استثماراتها أدى إلى تبات جزئي في نسبة التمويل الخاص طيلة السنوات الثلاث، فالنسبة أقل من الواحد بكثير أي أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في تمويل استثماراتها، إذ تتعدى نسبة التمويل 70%.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة لم تتمتع بالاستقلالية المالية مطلقاً، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في بناء هيكلها المالي مستغنية في ذلك التوسع على الرفع في رأس المال عن طريق دخول شركاء جدد.
- ✓ نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها الطويلة والقصيرة الأجل حتى لو قامت ببيع جميع أصولها مما يدل على قدرة المؤسسة في ضمان حقوق الغير.
- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد ومنتقاربة في السنة الأولى والثانية، فالمؤسسة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية لتحقيق بعدها الذروة سنة 2020 إذ خصصت ما يقارب 4 دج لمواجهة كل دينار واحد من الديون قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة السيولة السريعة أكبر من النسبة المرجحة وهي 0.6 مرة في السنة الأولى والثانية من الدراسة فالمؤسسة ترصد ما قيمته 1.20 دج، 1.09 دج لمواجهة كل دينار واحد من ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

إلى بين مخزوناتهما، لتتخفف بعدها النسبة سنة 2020 وترصد ما قيمته 0.43 دج فقط وهي نسبة متدنية أقل من المعدل المرجح، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الأجل المحددة.

✓ نسبة الهامش على القيمة المضافة جيد طيلة سنوات الدراسة فقد بلغ ذروته سنة 2020 بمعدل 0.75 مرة ويرجع ذلك إلى وجود التباعد الكبير بين رقم الأعمال المحقق والاستهلاك السنوي للمؤسسة وهو دليل على قدرة المؤسسة في التحكم في أسعارها.

✓ الملاحظ من خلال نسبة الهامش الإجمالي أنه لم يتعد كثيرا على معدل الهامش على القيمة المضافة ويبقى المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة ضعيفة جدا وتكاد تنعدم إذ لم تتعدى 05% كأقصى نسبة والتي كانت سنة 2019، وترجع الأسباب في ذلك إلى الارتفاع الكبير في المصاريف المالية الناجمة عن القروض الطويلة والمتوسطة الأجل فقد مثلت المصاريف المالية 79%، 79% و 93% خلال سنوات الدراسة على التوالي إذا ما تم مقارنتها بنتيجة الاستغلال لكل سنة.

✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية موجبة وثابتة في السنتين الأوليتين إذ بلغت 0.12 دج لكل دينار واحد مستثمر في رأس المال، لتتخفف النسبة إلى 0.02 في السنة الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك دائما إلى الانخفاض الكبير في النتيجة الصافية للدورة إذ انخفضت عن سابقتها بمعدل خمسة 05 مرات.

✓ حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية موجبة طيلة السنوات، فقد انخفضت بـ 0.02 دج في كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 لترتفع بعدها إلى مستواها السابق 0.05 دج سنة 2020.

✓ أثر الرافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) في السنتين الأوليتين للدراسة فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة، ثم حققت أثر سالب سنة 2020.

ثانيا: المؤسسة الثانية:

الجدول رقم 62: الميزانية المالية للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و 2020

1. جانب الأصول:

الأصول	2018	2019	2020
أراضي	677 500 000	677 500 000	677 500 000
مباني	339 283 113	331 654 487	310 599 499

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

88 592 606	86 726 231	96 530 603	تثبيتات مادية أخرى
138 857 129	138 857 129	138 857 129	تثبيتات جاري إنجازها
169 000 000	-	-	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة
16 500 967	19 771 167	19 186 167	قروض وأصول أخرى غير جارية
1 401 050 201	1 254 509 014	1 271 357 012	مجموع الأصول غير الجارية
495 358 862	316 276 807	326 185 100	مخزونات البضائع
291 627 728	257 639 008	492 611 274	العملاء
673 715 616	113 637 581	727 692 325	مدينون آخرون
16 787 314	922 570	-	ضرائب مماثلة
53 933 013	11 068 994	8 734 820	الخزينة أصول
1 531 422 533	699 544 960	1 153 223 921	مجموع الأصول الجارية
932 472 734 2	1 954 053 974	2 424 580 933	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

2. جانب الخصوم:

2020	2019	2018	الخصوم
54 000 000	54 000 000	54 000 000	رأس المال
26 985 471	26 985 471	26 985 471	الاحتياطيات
-165 013 625	-84 709 144	-12 973 979	النتيجة الصافية
-141 364 279	-56 655 135	-43 681 156	الترحيل من جديد
-225 392 433	-60 378 808	24 330 336	الأموال الخاصة
1 905 189 673	1 047 276 167	1 221 760 309	الإقتراضات والديون المالية
1 905 189 673	1 047 276 167	1 221 760 309	الخصوم غير الجارية _ د ط أجل-
1 679 797 240	986 897 359	1 246 090 645	الأموال الدائمة
260 442 902	80 739 866	30 543 099	الموردون والحسابات الملحقه
53 282 764	6 584 112	36 876 040	ضرائب
731 838 119	366 026 495	663 575 363	ديون أخرى
207 111 709	513 806 142	447 495 786	الخزينة خصوم

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

1 252 675 494	967 156 615	1 178 490 288	مجموع الخصوم الجارية
932 472 734 2	1 954 053 974	2 424 580 933	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حساب النتائج:

الجدول رقم 63: حساب النتائج للمؤسسة الثانية بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
243 183 249	656 845 486	816 217 443	المبيعات والمنتجات الملحقة
178 818 225	63 844 075	-72 941 650	تغيرات المخزون والمنتجات
422 001 474	720 689 561	743 275 793	إنتاج السنة المالية
386 632 658	605 782 063	523 252 197	المشتريات المستهلكة
36 474 770	52 331 322	50 098 982	الخدمات الخارجية
423 107 428	658 113 385	573 351 179	استهلاك السنة
-1 105 954	62 576 176	169 924 614	القيمة المضافة للاستغلال
32 337 949	45 033 229	43 964 538	مصاريف المستخدمين
3 173 451	9 070 982	8 205 847	ضرائب ورسوم
-36 617 354	8 471 965	117 754 229	الفائض الإجمالي للاستغلال
-	1 314 577	4 014 189	المنتجات العملية الأخرى
19 780 812	13 492 475	17 962 849	الأعباء العملية الأخرى
30 665 407	17 432 997	32 873 022	إهلاكات ومؤونات
-87 063 573	-21 138 930	70 932 547	نتيجة الاستغلال
166 738	343 148	417 504	منتوجات مالية
78 116 790	63 913 362	83 298 952	مصاريف مالية
-77 950 052	-63 570 214	-82 881 448	النتيجة المالية
-165 013 625	-84 709 144	-11 948 901	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	1 025 078	الضرائب الواجب دفعها
-165 013 625	-84 709 144	-12 973 979	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-165 013 625	-84 709 144	-12 973 979	النتيجة الصافية للسنة المالية
--------------	-------------	-------------	-------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 64 : حساب مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
1 679 797 240	986 897 359	1 246 090 645	الأموال الدائمة
1 401 050 201	1 254 509 014	1 271 357 012	الأصول الثابتة
278 747 039	-267 611 655	-25 266 367	رأس المال العامل الصافي أع-م
1 531 422 533	699 544 960	1 153 223 921	الأصول المتداولة
1 252 675 494	967 156 615	1 178 490 288	القروض قصيرة الأجل
278 747 039	-267 611 655	-25 266 367	رأس المال العامل الصافي أس-م
1 477 489 520	688 475 966	1 144 489 101	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
1 045 563 785	453 350 473	730 994 502	دق الأجل - السلفات المصرفية
431 925 735	235 125 493	413 494 599	الاحتياج في رأس المال العامل
278 747 039	-267 611 655	-25 266 367	رأس المال العامل
431 925 735	235 125 493	413 494 599	الاحتياج في رأس المال العامل
-153 178 696	-502 737 148	-438 760 966	الخزينة 01
53 933 013	11 068 994	8 734 820	الخزينة أصول
207 111 709	513 806 142	447 495 786	الخزينة خصوم
-153 178 696	-502 737 148	-438 760 966	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 65 : حساب مختلف النسب المالية:

2020	2019	2018	نسب التمويل:
1.20	0.79	0.98	نسبة التمويل الدائم
-0.16	-0.05	0.02	نسبة التمويل الخاص
-0.13	-0.06	0.02	نسبة الاستقلالية المالية
0.93	0.97	1.01	نسبة الملاءة المالية

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

2020	2019	2018	نسب السيولة :
1.22	0.72	0.98	نسبة السيولة العامة
0.59	0.40	0.70	نسبة السيولة السريعة
0.04	0.01	0.01	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية .
0.00	0.10	0.21	نسبة الهامش القيمة المضافة
-0.15	0.01	0.14	نسبة الهامش الإجمالي
-0.68	-0.13	-0.02	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.73	1.40	-0.53	المردودية المالية
0.03-	0.01-	0.03	المردودية الاقتصادية
0.76	1.41	0.56-	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ الملاحظ من خلال جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي أن رأس المال العامل سالب في السنة السنتين الأوليتين نتيجة للخسائر المتراكمة للمؤسسة فقد ارتفعت الخسائر في نتيجة الدورة الصافية بمعدل يفوق الستة 06 مرات سنة 2019 إذا ما قورنت بسنة 2018، ليس هذا فحسب فقد ارتفعت سنة 2020 بما يفوق المرتين 02 مرة مقارنة بسنة 2019 وب 12 مرة مقارنة بسنة الأساس 2018، لتستعيد المؤسسة الفائض سنة 2020 نتيجة حصولها على ديون طويلة ومتوسطة الأجل بنسبة تفوق 81% على ما كانت عليه سنة 2019.
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل موجب طيلة سنوات محل الدراسة فقد انخفض الاحتياج سنة 2019 بمعدل النصف تقريبا ليرتفع بعدها ويرجع إلى ما كانت عليه سنة 2018، فالمؤسسة ليس لديها القدرة في التحكم في احتياجاتها.
- ✓ الخزينة سالبة طيلة السنوات الثلاث للدراسة فالمؤسسة لم تستطع تغطية احتياجاتها لدورة الاستغلال برأس المال العامل، هذا العجز الحاصل في الخزينة يؤكد بأن المؤسسة في حالة خسائر متراكمة.

رأس المال العامل سالب السنتين الأوليتين وموجب في السنة الثالثة، غير أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب كلية السنوات وأكبر من رأس المال العامل نتج عنه خزينة سالبة، فشرط التوازن غير محقق لذا يمكن القول بأن المؤسسة غير متوازنة مالياً.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في السنتين الأوليتين وأكبر من الواحد وهو ما يؤكد صحة ساليه وإيجابية رأس المال العامل في السنوات الثلاث للدراسة، فقد استطاعت المؤسسة تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة في السنة الأخيرة وتكون بذلك حققت شرط التوازن الأدنى في هذه السنة.
- ✓ نسبة التمويل أقل من الواحد بكثير وفي تآكل مستمر من سنة لأخرى نتيجة للخسائر المتراكمة فالمؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على الديون المتوسطة وطويلة الأجل إضافة إلى ديونها قصيرة الأجل وهو ما يؤكد أن حالة العجز في الخزينة هي حالة الخسائر المتراكمة.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد هي الأخرى فالمؤسسة تعتمد في بناء هيكلها المالي على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل بنسبة كبيرة.
- ✓ نسبة الملاءة المالية مساوية للواحد في السنة الأولى وأقل منه في باقي السنوات، أي أن المؤسسة لم تقم بالمحافظة على حقوق الغير في حالة الإفلاس أو التصفية.
- ✓ نسبة السيولة العامة أقل من الواحد في السنتين الأوليتين أي أن المؤسسة خصصت ما يقارب 0.98 دج و0.72 دج لمواجهة كل دينار واحد من الديون قصيرة الأجل وهي نسبة متدنية، لترتفع سنة 2020 إلى 1.22 دج أي أن المؤسسة تستطيع تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق فائض يقدر بـ 22% من مجموع الأصول الجارية.
- ✓ نسبة السيولة السريعة في حدود المعدل المرجح سنتي 2018 و2020، فالمؤسسة تستطيع تسديد ما نسبته 70% و60% من ديونها قصيرة الأجل على التوالي دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها، وأقل منه سنة 2019، إذ لا تستطيع تسديد ما يفوق 40% من ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جداً طيلة السنوات، إذ تستطيع المؤسسة تسديد 01% من ديونها قصيرة الأجل في سنتي 2018 و2019 و04% في سنة 2020 اعتماداً على النقدية وشبه النقدية وذلك راجع إلى العجز المستمر والخسائر المتراكمة للسنوات السابقة.
- ✓ بسبب الخسائر المتراكمة التي تحققت المؤسسة من سنة لأخرى أظهرت نسب ربحية متدنية وسالبة.
- ✓ نسبة المردودية الاقتصادية في تناقص من سنة لأخرى حيث كان موجبا في السنتين الأوليتين وقدر بـ 0.03 دج لكل دينار مستثمر من الأصول، وسالبا في سنة 2019 و2020 نتيجة سالبة نتيجة الاستغلال.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

✓ نسبة المردودية المالية سالبة في السنة الأولى وموجب في السنتين الأخيرتين من الدراسة نتيجة ساليه كل من النتيجة الصافية والأموال الخاصة فقدر حققت المؤسسة ربح ما يقارب بـ 1.40 دج و 0.73 دج لكل دينار مستثمر في رأس المال.

✓ أثر الرافعة المالية سالب (أقل من الصفر) في السنة الأولى من الدراسة فالاستدانة غير مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة، أما في السنتين الأخيرتين فآثر الرافعة موجب أكبر من الصفر فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

ثالثا: المؤسسة الثالثة:

الجدول رقم 66: الميزانية المالية للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و2020

1. جانب الأصول:

2020	2019	2018	البيان / السنوات
4 126 582	4 126 582	4 126 582	أراضي
701 120	751 200	801 280	مباني
161 818 784	202 888 972	243 986 825	تثبيات مادية أخرى
11 042 998	-	-	تثبيات جاري إنجازها
-	15 208 994	12 257 799	قروض وأصول أخرى غير جارية
177 689 484	222 975 748	261 172 486	مجموع الأصول غير الجارية
50 701 835	22 514 765	31 691 390	مخزونات البضائع
280 470 950	253 565 990	171 647 377	العملاء
20 046 433	19 486 827	827 486 15	مدينون آخرون
10 448 095	4 188 921	013 068 6	ضرائب مماثلة
977 637	977 639	637 977	حسابات دائنة أخرى
672 654 999	614 029 998	567 010 985	الخزينة أصول
1 035 299 949	914 764 140	792 882 229	مجموع الأصول الجارية
1 212 989 433	1 137 739 888	1 054 054 715	المجموع الكلي للأصول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

2. جانب الخصوم:

2020	2019	2018	البيان / السنوات
70 000 000	70 000 000	70 000 000	رأس المال
11 342 846	11 342 845	10 550 724	الاحتياطيات
2 032 246	1 589 960	792 121	النتيجة الصافية
-56 141 974	-56 141 974	-56 141 974	الترحيل من جديد
27 233 118	26 790 831	25 200 871	الأموال الخاصة
261 300 200	260 300 200	260 300 200	الإقتراضات والديون المالية
261 300 200	260 300 200	260 300 200	الخصوم غير الجارية - د ط أجل-
288 533 318	287 091 031	285 501 071	الأموال الدائمة
401 691 584	354 150 223	348 484 083	الموردون والحسابات الملحقة
50 558 708	30 687 194	31 102 605	ضرائب
465 207 351	464 070 746	388 706 859	ديون أخرى
6 998 472	1 740 694	260 097	الخزينة خصوم
924 456 115	850 648 857	768 553 644	مجموع الخصوم الجارية
1 212 989 433	1 137 739 888	1 054 054 715	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

3. حساب النتائج:

الجدول رقم 67 : حساب النتائج للمؤسسة الثالثة بين سنتي 2018 و2020

2020	2019	2018	البيان / السنوات
205 772 304	188 871 465	161 770 352	المبيعات والمنتجات الملحقة
205 772 304	188 871 465	161 770 352	إنتاج السنة المالية
123 585 849	98 291 628	84 734 300	المشتريات المستهلكة
10 298 763	8 335 913	8 648 468	الخدمات الخارجية
133 884 612	106 627 541	93 382 768	استهلاك السنة
71 887 692	82 243 924	68 387 584	القيمة المضافة للاستغلال

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

26 957 132	38 177 325	40 247 059	مصاريف المستخدمين
2 472 030	1 248 720	2 771 759	ضرائب ورسوم
42 458 530	42 817 879	25 368 766	الفائض الإجمالي للاستغلال
1 800	2 802 372	11	المنتوجات العملياتية الأخرى
897 776	2 077 473	6 166 968	الأعباء العملياتية الأخرى
41 120 268	41 147 934	17 272 823	إهلاكات ومؤهلات
-	5 100	-	استرجاع على خسائر قيمة المؤونات
442 286	2 399 944	1 928 986	نتيجة الاستغلال
-	-	-	النتيجة المالية
442 286	2 399 944	1 928 986	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	809 984	1 136 865	الضرائب الواجب دفعها
442 286	1 589 960	792 121	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	النتيجة غير العادية
442 286	1 589 960	792 121	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة طالبة القرض

الجدول رقم 68 : حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي

2020	2019	2018	البيان/ السنوات
288 533 318	287 091 031	285 501 071	الأموال الدائمة
177 689 484	222 975 748	261 172 486	الأصول الثابتة
110 843 834	64 115 283	24 328 585	رأس المال العامل الصافي أع-م
1 035 299 949	914 764 140	792 882 229	الأصول المتداولة
924 456 115	850 648 857	768 553 644	القروض قصيرة الأجل
110 843 834	64 115 283	24 328 585	رأس المال العامل الصافي أس-م
362 644 950	300 734 142	225 871 244	قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق
917 457 643	848 908 163	768 293 547	دق الأجل - السلفات المصرفية
-554 812 693	-548 174 021	-542 422 303	الاحتياج في رأس المال العامل
110 843 834	64 115 283	24 328 585	رأس المال العامل

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

-554 812 693	-548 174 021	-542 422 303	الاحتياج في راس المال العامل
665 656 527	612 289 304	566 750 888	الخزينة 01
672 654 999	614 029 998	567 010 985	الخزينة أصول
6 998 472	1 740 694	260 097	الخزينة خصوم
665 656 527	612 289 304	566 750 888	الخزينة 2

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 69: حساب مختلف النسب المالية

2020	2019	2018	نسب التمويل:
1.62	1.29	1.09	نسبة التمويل الدائم
0.15	0.12	0.10	نسبة التمويل الخاص
0.09	0.09	0.09	نسبة الاستقلالية المالية
1.02	1.02	1.02	نسبة الملائة العامة
2020	2019	2018	نسب السيولة:
1.12	1.08	1.03	نسبة السيولة العامة
1.07	1.05	0.99	نسبة السيولة السريعة
0.73	0.72	0.74	نسبة السيولة الجاهزة
2020	2019	2018	نسب الربحية:
0.35	0.44	0.42	نسبة الهامش القيمة المضافة
0.21	0.23	0.16	نسبة الهامش الإجمالي
0.00	0.01	0.00	نسبة الهامش الصافي
2020	2019	2018	نسب المردودية
0.07	0.06	0.03	المردودية المالية
0.00	0.00	0.00	المردودية الاقتصادية
0.07	0.06	0.03	أثر الرفع المالية

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

✓ جدول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي يظهر بأن رأس المال العامل موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة لكنه في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفع بمقدار 2.6 مرة سنة 2019 مقارنة بسابقه بسبب تنازل المؤسسة عن بعض التثبيتات المادية الأخرى بانخفاض قدرته بنسبته بحوالي 16%، ثم ليرتفع الفائض بعدها سنة 2020 بمقدار 1.70 مرة ويرجع السبب في ذلك إلى تحصيل المؤسسة لجميع قروضها وأصولها الأخرى غير الجارية والتي كانت تقدر قيمتها بـ 15 208 994 دج سنة 2019% وبذلك تكون المؤسسة قد حققت شرط التوازن الأدنى طيلة سنوات الدراسة.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل سالب هو طيلة سنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة الاحتياج لنشاطها الاستغلالي بواسطة ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق فائض في الاحتياج بنسب متزايدة من سنة لأخرى،

✓ الخزينة موجبة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وفي تحسن مستمر بسبب الزيادة المستمرة في رأس المال العامل من سنة لأخرى إضافة إلى تناقص احتياجات الدورة هي الأخرى من سنة لأخرى، نجم عن ذلك خزينة موجبة في تزايد مستمر وبمتتالية ثابتة قدرته نسبتها بـ 08%.

رأس المال العامل الصافي موجب طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة $0 < FR_{ng}$ والاحتياج في رأس المال العامل سالب هو الأخر طيلة السنوات محل الدراسة أي أن $FR_{ng} > BFR$ أدى إلى ظهور خزينة صافية موجبة $TN > 0$ ليكون بذلك شرط التوازن محقق تمكنا من الحكم على أن المؤسسة متوازنة ماليا في كل سنة من سنوات الدراسة.

5. تقييم الأداء من خلال النسب المالية:

✓ نسبة التمويل الدائم متقاربة طيلة السنوات الثلاث للدراسة وأكبر من الواحد الصحيح أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع تحقيق فائض قدر بنسبة 0.09، 0.29، 0.62 في سنوات الدراسة على التوالي.

✓ نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة فالمؤسسة تعتمد في تمويل أصولها غير الجارية على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل بنسب متفاوتة من سنة لأخرى بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 75% و80%.

✓ بسبب اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في بناء هيكلها المالي أدى بها إلى عدم حصولها على استقلالية مالية طيلة السنوات وبقيت النسبة ثابتة في حدود 09%.

الفصل الثالث ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

- ✓ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد طيلة السنوات فالمؤسسة باستطاعتها تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل في حالة ما إذا قامت ببيع جميع أصولها الجارية بما فيها مخزوناتهما، وتحقيق فائض بنسب متزايدة من سنة لأخرى قدر بـ 03%، 08% و 12% سنة 2018-2019 و 2020 على التوالي.
- ✓ نسبة الملاءة المالية ثابتة وأكبر من الواحد إذ قدرت بـ 1.02 مرة طيلة السنوات فالمؤسسة تستطيع تسديد جميع ديونها في حالة الإفلاس أو التصفية أي حقوق الغير مضمونة في أحلك الظروف.
- ✓ نسبة السيولة السريعة متقاربة طيلة السنوات وأكبر من النسبة المرجحة، وهو مؤشر جيد للمؤسسة يسمح لها بتسديد ديونها قصيرة الأجل بأريحية دون اللجوء إلى بيع مخزوناتهما، كما يلاحظ أن نسب السيولة السريعة قريبة من نسب السيولة العامة فالمخزونات لا تشكل وزن كبير من مجموع الأصول الجارية فقد شكلت 04%، 03% و 05% سنة 2018-2019 و 2020 على التوالي.
- ✓ نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة جدا وبعيدة عن المجال المرجح، إذ باستطاعة المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على النقدية وشبه النقدية بنسبته بـ 74%، 72% و 73% في سنوات الدراسة على التوالي وهي نسبة تريح المؤسسة كثيرا من جهة ومحلل القرض من جهة أخرى لكنها تطرح إشكالية التوظيف الأمثل للأموال المتاحة وإضاعة الفرص البديلة، فالأصح على المؤسسة تمديد أجال التحصيل لكسب ثقة الزبائن أكثر أو الحصول على مخزونات.
- ✓ المؤسسة حققت نسبة هامش على القيمة المضافة جيد طيلة السنوات مما يدل على قدرتها الكبيرة على التحكم في أسعارها من جهة وتكاليفها من جهة أخرى،
- ✓ انخفضت نسبة الهامش الإجمالي عن القيمة المضافة بشكل كبير وبنسب متناقصة من سنة لأخرى ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع في مصاريف المستخدمين إذ تشكل هذه الأخيرة ما نسبته 40%، 53% و 62% سنة 2018، 2019 و 2020 على التوالي.
- ✓ إذا ما تم مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال المحقق لكل سنة خاص به، فإن النسبة معدومة طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة بسبب عدم قدرتها على التحكم في تكاليفها.
- ✓ نسبة المردودية الاقتصادية صفرية طيلة السنوات فأصول المؤسسة لم تساهم نهائيا في تحقيق نتيجة الاستغلال الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ نسبة المردودية المالية ضعيفة جدا وتكاد تكون معدومة بالرغم من تحسنها من سنة لأخرى فقد ارتفعت بـ 0.03 دج سنة 2019 مقارنة بـ 2018 ثم 0.01 دج سنة 2020 لكل دينار جزائري مستثمر.
- ✓ أثر الرافعة المالية موجب (أكبر من الصفر) طيلة الثلاث سنوات محل الدراسة أي أن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية فالاستدانة مشجعة لزيادة مردودية الأموال المستثمرة.

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

رابعاً: مقارنة وتحليل النتائج:

يرمز إلى العدد 1 بالمؤسسات السليمة والعدد 0 للمؤسسات المتعثرة.

1. مقارنة النتائج:

الجدول رقم 70: مقارنة نتائج الطريقة التقليدية

رقم المؤسسة	اسم البنك	التحليل المتوقع	الحالة الفعلية	التوافق/عدم التوافق
الأولى	بنك التنمية المحلية بالمسيلة	1	0	لا يوجد توافق
الثانية		1	1	توافق
الثالثة		0	1	لا يوجد توافق
الرابعة		1	1	توافق
الخامسة		1	0	لا يوجد توافق
الأولى	القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة	1	1	توافق
الثانية		0	0	توافق
الثالثة		0	0	توافق
الرابعة		1	1	توافق
الخامسة		0	1	لا يوجد توافق
الأولى	البنك الوطني الجزائري بالمسيلة	0	1	لا يوجد توافق
الثانية		0	1	لا يوجد توافق
الأولى		0	0	توافق
الثانية		0	1	لا يوجد توافق

الفصل الثالث — قياس وتقييم المخاطر بالطرق التقليدية بالوكالات محل الدراسة

توافق	1	1	بنك الجزائر الخارجي بالمسيلة	الثالثة
-------	---	---	---------------------------------	---------

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تحليل المؤسسات والمعلومات المقدمة من البنوك

2. تحليل النتائج:

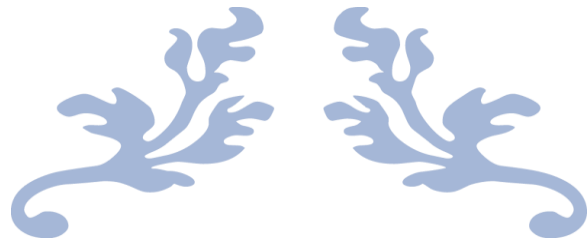
يوضح الجدول المبين أعلاه مقارنة بين النتائج المحصل عليها من خلال عملية التحليل المالي للمؤسسات المقترضة من مختلف البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة و النتائج الفعلية لتعثرها وسلامتها المأخوذة من المعلومات المتحصل عليها من نفس البنوك صاحبة التمويل، إذ أظهرت النتائج أوجه التوافق وعدم التوافق الحاصل في المؤسسات اعتمادا على ما هو متنبئ به وما هو فعلي، فيلاحظ أن معدل التوافق قد بلغ 8 مؤسسات من بين 15 مؤسسة محللة ماليا أي بنسبة 53.33% في حين أن معدل لا توفق قد قدر بـ 7 من 15 مؤسسة محللة مليا أي بنسبة قدت بـ 46.34% .

في حين أن نسبة التنبؤ بالمؤسسات السليمة اعتمادا على الطريقة التقليدية قد بلغ 05 خمسة مؤسسات من أصل 10 عشر مؤسسات أثبتت سلامتها أي بنسبة 50% محققة بذلك نسبة تصنيف خاطئ بلغ 50%، في حين أن نسبة التنبؤ بالمؤسسات المتعثرة والتي استطاعت الطريقة التقليدية التنبؤ بها قد بلغت 03 ثلاث مؤسسات من أصل 05 مؤسسات متعثرة أي بنسبة 60% محققة بذلك نسبة تصنيف خاطئ بلغ 40% .

من خلال ما سبق يمكن القول إن للطريقة التقليدية قدرة متوسطة في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة إذ لم تتعدى النسبة 60% أي بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 40% .

الخلاصة:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة التقليدية التي تقوم بها البنوك في دراسة ملفات المؤسسات طالبة القرض حيث تم تحليل خمسة عشر مؤسسة بمختلف أنواعها التجارية والصناعية والخدمية المقترضة من مختلف البنوك التجارية العمومية العاملة إقليميا بولاية المسيلة، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك لا تزال إلى غاية اليوم تعتمد على الدراسة التقليدية (التحليل المالي والنسب المالية) كأداة أساسية في الدراسة المالية لمنح القروض والتي أظهرت قلة أثرها في التنبؤ بالمؤسسات المقترضة والتي لم تتعد نسبتها 60%، كما خلصت الدراسة إلى وجود بعض المؤسسات عند دراستها أثبتت عدم توازنها ماليا من خلال مؤشرات التوازن المالي كما أثبتت ضعف نسبها المالية من حيث مؤشرات الهيكل المالي و السيولة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الأولى والخامسة بالنسبة لبنك التنمية المحلية والمؤسسة الثانية المقترضة من القرض الشعبي الجزائري، والمؤسسة الأولى من بنك الجزائر الخارجي، إلا أنها استطاعت الحصول على قروض بنكية ويرجع ذلك إلى قوة الضمانات المقدمة سواء الشخصية أو الحقيقية.



الفصل الرابع

قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة
بالوكالات البنكية محل الدراسة



تمهيد:

إن الدور الذي تلعبه البنوك اليوم على المستوى المحلي والوطني خصوصا في ظل خمول الدور الأساسي الذي قد تلعبه البورصة في الدفع من عجلة النمو، إضافة إلى التطورات السريعة التي تشهدها الصناعات البنكية اليوم على المستوى العالمي، يحتم على البنوك مساهمة ذلك بإيجاد حلول ودعائم فعالة من شأنها الرفع أو التحسين من أدائها المالي خصوصا في ظل الازمات المالية المتكررة والتي عصفت بالكثير منها على المستوى العالمي. يكمن تحسين الأداء المالي في الزيادة من العائد والذي بدوره يربط ارتباطا وثيقا بمصطلح المخاطرة والذي يرتبط طرديا مع سابقه، إذ أصبح اليوم الشغل الشاغل للبنوك محاولة بذلك إيجاد الحلول والأساليب الفعالة التي من شأنها التقليل من حدته.

إن من بين أهم المخاطر التي تعاني منها البنوك المحلية خاصة العمومية منها هو خطر عدم التحصيل من المؤسسات المقترضة والذي قد يحدث لأسباب قاهرة خارجة عن قدرة المؤسسة وربما بسبب التشخيص الخاطئ للحالة المالية لها وهذا ما سنركز عليه في فصلنا هذا، إذ ظهرت حديثا دراسات وأبحاث توصلت إلى وضع نماذج إحصائية أثبتت فعاليتها ونجاحها على المستوى العالمي في التشخيص الصحيح للوضع المالي للمؤسسة من خلال التنبؤ بتعثر المؤسسات طالبة القرض من البنوك.

في هذا الفصل لن نقوم باستخدام النماذج الجاهزة المتوصل إليها من مختلف الدراسات والأبحاث السابقة وإنما سنقوم بإيجاد نماذج إحصائية خاصة بالبنوك العمومية المحلية لولاية المسيلة وإثبات نجاحها في التنبؤ في تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة، حيث تم تقسيم الفصل على ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: أسلوب التحليل التمييزي

المبحث الثاني: أسلوب الانحدار اللوجستي

المبحث الثالث: أسلوب السيالة العصبية الاصطناعية.

المبحث الأول: إعداد قاعدة معطيات أسلوب التحليل التمييزي:

قبل التطرق إلى إعداد نموذج التحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة من البنوك العمومية الجزائرية لولاية المسيلة، وجب إعداد قاعدة معطيات للبيانات من خلال تحديد قائمة المتغيرات المحاسبية وأخرى غير محاسبية اللازمة للدراسة، وسنحاول التطرق أولاً إلى التحليل الوصفي للمتغيرات غير المحاسبية أولاً ثم المتغيرات المحاسبية.

المطلب الأول: إعداد قاعدة معطيات

أولاً: تعريف مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العمومية الخمسة المتواجدة والتابعة إقليمياً لولاية المسيلة لسنوات خلت تحصلت على قروض من هذه البنوك حيث تم تصنيف المؤسسات إلى مجموعتين:

✓ المجموعة الأولى: هي تلك المؤسسات التي تمكنت من تسديد كل مستحقاتها المالية اتجاه البنوك في أجال استحقاقها.

✓ المجموعة الثانية: وتظم المؤسسات التي تعثرت في تسديد مستحقاتها المالية اتجاه البنوك في أجال استحقاقها بشكل كلي أو جزئي.

ثانياً: عينة الدراسة

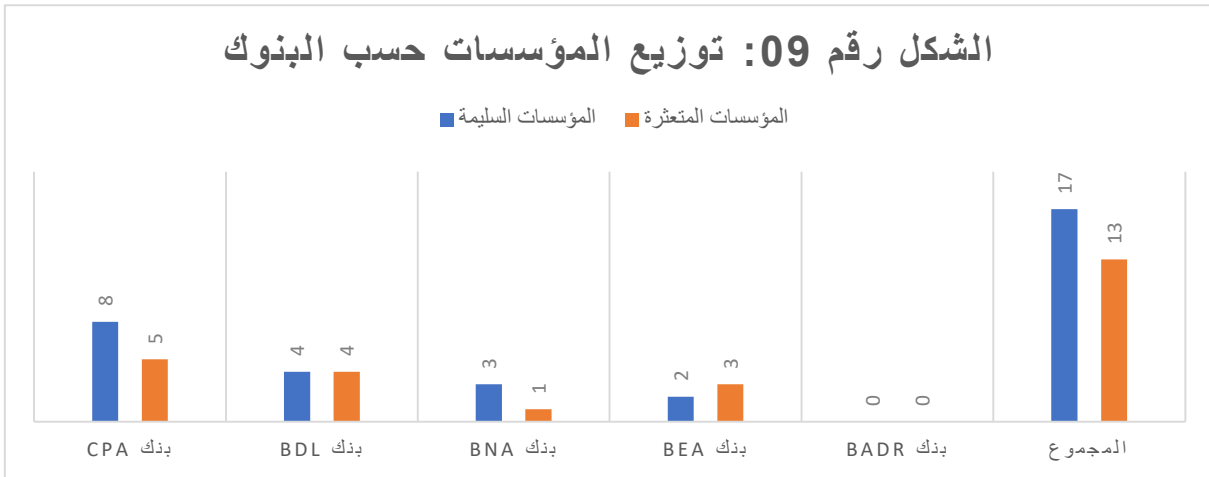
تم سحب عينة عشوائية مكونة من 30 ثلاثون مؤسسة مقترضة تحصلت على قرض بنكي من البنوك العمومية التجارية خلال الفترة 2017-2021 منها 13 مؤسسة متعثرة و17 مؤسسة سليمة بعد استكمال عملية جمع البيانات من البنوك التجارية العمومية لولاية المسيلة، وتحديدًا من مصلحة القروض لكل بنك محل الدراسة حيث كان توزيع المؤسسات المقترضة على البنوك كالتالي:

الجدول رقم 71: توزيع المؤسسات السليمة والمتعثرة حسب البنوك التجارية العمومية

المجموع	المؤسسات المتعثرة	المؤسسات السليمة	
13	05	08	بنك CPA
08	04	04	بنك BDL
04	01	03	بنك BNA
05	03	02	بنك BEA

بنك BADR	00	00	00
المجموع	17	13	30

من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS الإصدار V 29.0.0.0



من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel 2016

ثالثا: متغيرات الدراسة

من أجل تصنيف المؤسسات إلى سليمة وأخرى متعثرة قمنا بتحليل كل متغير على حدي حيث نقوم بترتيب البيانات على شكل مصفوفة حيث تمثل الأعمدة المتغيرات المحاسبية والمتغيرات غير المحاسبية والتي بلغ عددها 19 بينما تمثل الأسطر مؤسسات الدراسة والتي تتكون من 30 مؤسسة تحصلت فعليا على قرض بنكي من إحدى البنوك العمومية الجزائرية المتواجدة إقليميا بولاية المسيلة.

وصنفت المتغيرات حسب طبيعتها إلى متغيرات محاسبية وأخرى غير المحاسبية حيث تتمثل المتغيرات غير المحاسبية فيما يلي:

1. المتغيرات غير المحاسبية

الجدول رقم 72: جدول المتغيرات غير المحاسبية

رمز الفئة	اسم المتغير	المتغير	رمز المتغير
01	سنة (4-0)	عمر المؤسسة	R13
02	سنة (9-4)		
03	سنة (15-9)		

04	سنة (20-15)		
05	أكثر من 20 سنة		
01	صناعي	قطاع النشاط	R14
02	تجاري		
03	أشغال عمومية		
04	خدمات		
01	SPA	الشكل القانوني	R 15
02	SARL		
03	EURL		
04	SNC		
05	شخص طبيعي		
01	أقل من 10 عمال	عدد العمال	R16
02	من (10-20) عامل		
03	من (21-35) عامل		
04	من (36-50) عامل		
05	أكثر من 50 عامل		
01	قرض الصندوق	نوع القرض	R17
02	قروض استغلال		
03	قروض استثمار		

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

01	أول مرة	عدد التعاملات السابقة	R18
02	أكثر من مرة		
0	مؤسسة متعثرة	حالة المؤسسة	X
1	مؤسسة سليمة		

المصدر: من إعداد الباحث

2. المتغيرات المحاسبية:

تم الاعتماد في الدراسة الميدانية لطريقة القرض التنقيطي على 12 نسبة مئوية مستوحات من التشابه والتطابق بين النسب المستعملة من طرف البنوك العمومية الخمسة وتتمثل في:

الجدول رقم 73: المتغيرات المحاسبية للدراسة

رمز المتغير	المتغير	طريقة الحساب
R1	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير جارية
R2	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول غير جارية
R3	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
R4	نسبة الملاءة المالية	مجموع الأصول/ مجموع الديون
R5	نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية
R6	نسبة السيولة السريعة	(أ-ج- قيم الاستغلال)/خ الجارية
R7	نسبة السيولة الجاهزة	الخزينة أصول / الخصوم الجارية
R8	نسبة الهامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال
R9	نسبة الهامش الإجمالي	الهامش الاجمالي / رقم الأعمال
R10	نسبة الهامش الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال
R11	المردودية الاقتصادية	(النتيجة العادية+ المصاريف المالية)/ مجموع الاصول
R12	المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث

إن من بين أهم أسباب اختيار الباحث لهذه المتغيرات المحاسبية هي اعتماد وتشارك جل البنوك محل الدراسة إلى استخدام هذه المتغيرات في دراسة ملف القرض إذ تعتبر عمود الدراسة المالية لمنح القروض وذلك للتنبؤ بتعثر الائتمان البنكي أو الفشل المالي للمؤسسات.

رابعا: التحليل الوصفي للمتغيرات

يعد التحليل الوصفي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية عملية مهمة قبل الشروع في بناء نموذج التنبؤ بفشل وسلامة المؤسسات المقترضة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي وفيما يلي عرض المتغيرات غير المحاسبية:

1. التحليل الوصفي للمتغيرات غير المحاسبية

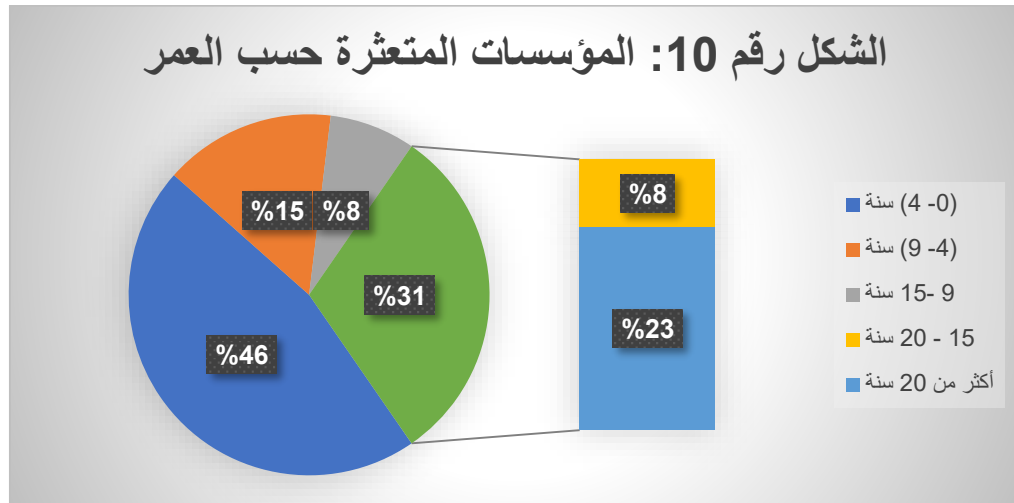
بعد إجراء عملية الترميز وإدخال البيانات المحاسبية وغير المحاسبية على برنامج SPSS V 29.0.0.0 وإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بواسطة اختبار Kolmogrov - Smirnov Test وجد أن القيم الاحتمالية لجميع متغيرات الدراسة دون استثناء أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن هذا الأخيرة تتبع التوزيع غير الطبيعي أي التوزيع لا معلمي.

1.1. توزيع المؤسسات حسب العمر

الجدول رقم 74: توزيع المؤسسات حسب العمر

العمر/المؤسسات	مؤسسات متعثرة		مؤسسات سليمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
سنة (0-4)	06	60%	04	40%	10	100%
سنة (4-9)	02	50%	02	50%	04	100%
سنة 9-15	01	25%	03	75%	04	100%
سنة 15-20	01	25%	03	75%	04	100%
أكثر من 20 سنة	03	37.50%	05	62.50%	08	100%
المجموع	13	56.67%	17	43.33%	30	100%

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0



من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel 2016

من خلال الجدول والرسم البياني وبعد تصنيف البنك للمؤسسات محل الدراسة إلى مؤسسات متعثرة وأخرى سليمة نلاحظ أنه كلما زاد عمر المؤسسة كلما ابتعدت عن التعثر واقتربت من السلامة فالمؤسسة في بداية نشاطها تكون فتية ومعرضة أكثر إلى التعثر بسبب قلت خبرتها فقد بلغت نسبة التعثر 60% من مجمل المؤسسات التي عمرها دون الخمسة سنوات و46.15% من مجموع المؤسسات المتعثرة، في حين المؤسسات التي عمرها أكبر من عشرون سنة 20 سنة فقد بلغت نسبة تعثرها 23.08%، ولتأكيد ذلك نقوم بإجراء اختبار كاي تربيع بفرض أن:

H_0 : عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسات وعمرها

H_1 : وجود علاقة بين عجز المؤسسات وعمرها

وبافتراض هامش الخطأ $\alpha = 5\%$ ودرجة حرية: $df = (r-1) \times (c-1)$ حيث R: عدد الفئات و C عدد الحالات

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	كاي تربيع
7.229	4	0.124	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

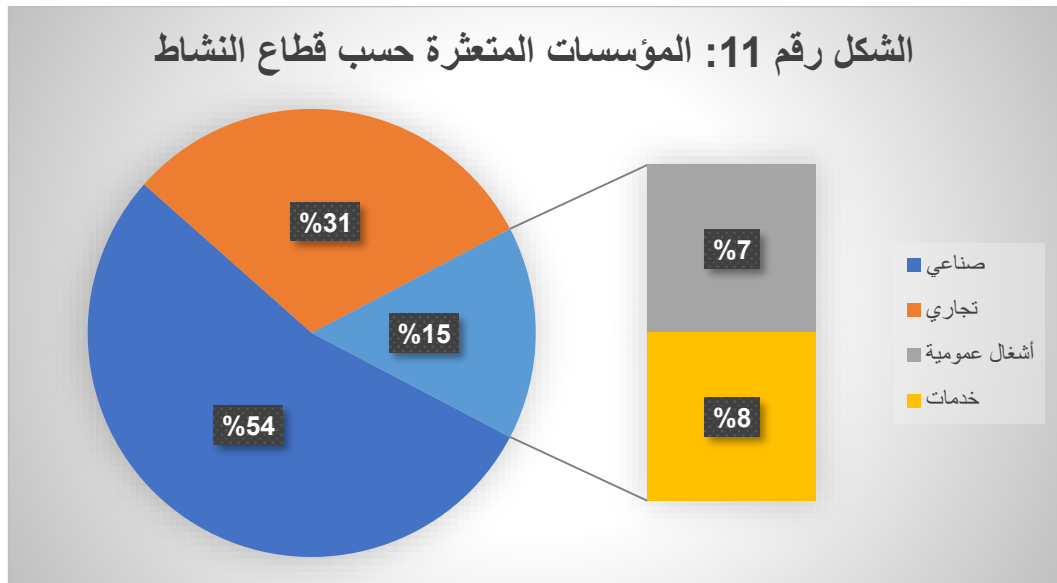
من خلال اختبار كاي تربيع المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.124 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائمة على عدم وجود علاقة بين عمر المؤسسة وعجزها ونرفض الفرض البديل H_1 القائمة على وجود علاقة بين عمر المؤسسة وتعثرها أو عدم قدرتها على التسديد.

✓ توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم 75: توزيع المؤسسات حسب النشاط

القطاع/ المؤسسات	مؤسسات متعثرة		مؤسسات سليمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صناعي	07	%50	07	%50	14	% 100
تجاري	04	%40	06	%60	10	% 100
أشغال عمومية	01	%20	04	%80	05	%100
خدمات	01	% 25	04	% 75	05	% 100
المجموع	13	56.67%	17	43.33%	30	%100

من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel 2016

من خلال الجدول والرسم البياني يتضح أن المؤسسات الصناعية هي المؤسسات الأكثر تعرضا لخطر عدم القدرة على السداد وتقدر نسبتها بـ 50% من مجموع المؤسسات الصناعية محل الدراسة و50% لتلهمها مباشرة المؤسسات التجارية بأقل حدة وصلت نسبتها حدود 40% وقد تكون أسباب ذلك حجم تعاملاتهما اليومية واحتياجاتهما إلى

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

السيولة أكثر من باقي قطاعات النشاط، بينما تنخفض هذه النسبة في المؤسسات الاشغال العمومية والخدمات وسنحاول اختبار الفرضيات بواسطة معامل كاي تربيع حيث:

H_0 : عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسات وقطاع نشاطها

H_1 : وجود علاقة بين عجز المؤسسات وقطاع نشاطها مع افتراض هامش الخطأ $\alpha = 5\%$

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	كاي تربيع
8.145	3	0.043	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

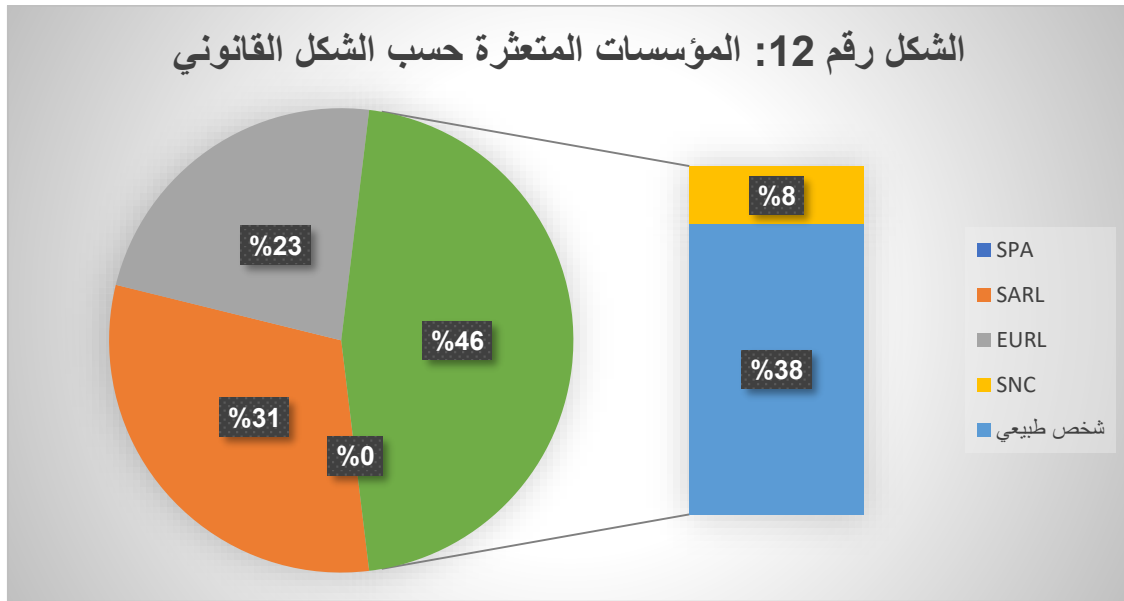
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.043 هي أقل من القيمة المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائمة على عدم وجود علاقة بين قطاع النشاط وعجزها ونقبل الفرض البديل H_1 القائم على وجود علاقة بين قطاع النشاط وعدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها (عجزها).

✓ توزيع المؤسسات حسب الشكل القانونية

الجدول رقم 76: توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

المجموع		مؤسسات سليمة		مؤسسات متعثرة		الشكل القانونية / المؤسسات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% 100	01	%100	1	%00	0	SPA
% 100	10	%60	06	%40	04	SARL
%100	05	%40	02	%60	03	EURL
% 100	02	%50	01	%50	01	SNC
% 100	12	%59	07	%41	05	شخص طبيعي
%100	30	43.33%	17	56.67%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel 2016

من خلال الجدول والرسم البياني يتضح أن المؤسسات ذات الشكل القانوني EURL هي المؤسسات الأكثر تعرضاً لخطر عدم القدرة على السداد وتقدر نسبتها بـ 60% من عدد المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الفئة ثم تليها مؤسسات الشخص الطبيعي بنسبة 40% من مجموع المؤسسات المتعثرة للعينات محل الدراسة بينما تنخفض هذه النسبة في المؤسسات ذات الشكل القانوني SPA و SNC بنسبة 0.00%، وسنحاول اختبار الفرضيات بواسطة معامل كاي تربيع حيث:

H_0 : عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسات وشكلها القانوني

H_1 : وجود علاقة بين عجز المؤسسات وشكلها القانوني مع افتراض هامش الخطأ $\alpha = 5\%$

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	كاي تربيع
4.276	4	0.370	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.370 وهي أكبر من القيمة المعنوية $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) H_0 القائمة على عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسة وشكلها القانوني ونرفض الفرضية البديلة H_1 القائم على وجود علاقة بين الشكل القانوني للمؤسسة وعدم قدرتها على التسديد (عجزها).

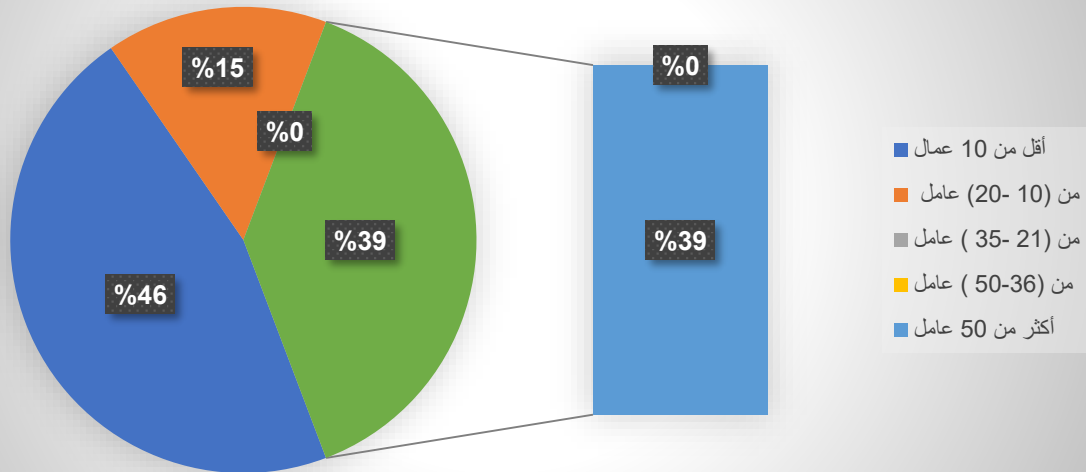
✓ توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

الجدول رقم 77: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

عدد العمال / المؤسسات		مؤسسات سليمة		مؤسسات متعثرة		المجموع
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
أقل من 10 عمال	6	45.15%	7	53.85%	13	100%
من (10-20) عامل	02	50%	02	50%	04	100%
من (21-35) عامل	00	00%	02	100%	02	100%
من (36-50) عامل	00	00%	01	100%	01	100%
أكثر من 50 عامل	05	50%	05	50%	10	100%
المجموع	13	56.67%	17	43.33%	30	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

الشكل رقم 13: المؤسسات المتعثرة حسب عدد العمال



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel 2016

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا هي المؤسسات الأكثر تعرضا للتعثر وخطر عدم القدرة على السداد مقارنة مع مثيلاتها في نفس المجال إذ قدرت نسبتها بـ 50% بينما بالنظر إلى مجمل المؤسسات المتعثرة فنلاحظ من الرسم البياني أن المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال هي الأكثر عرضة لخطر التعثر إذ قدرت نسبتها بـ 46% بينما تنخفض هذه النسبة كلما تزايد عدد العمال، وسنحاول اختبار ذلك بواسطة معامل كاي تربيع حيث أن :

H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسات وعدد العمال

H_1 : وجود علاقة بين تعثر المؤسسات وعدد العمال مع افتراض هامش الخطأ $\alpha = 5\%$

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	كاي تربيع
7.769	04	0.100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

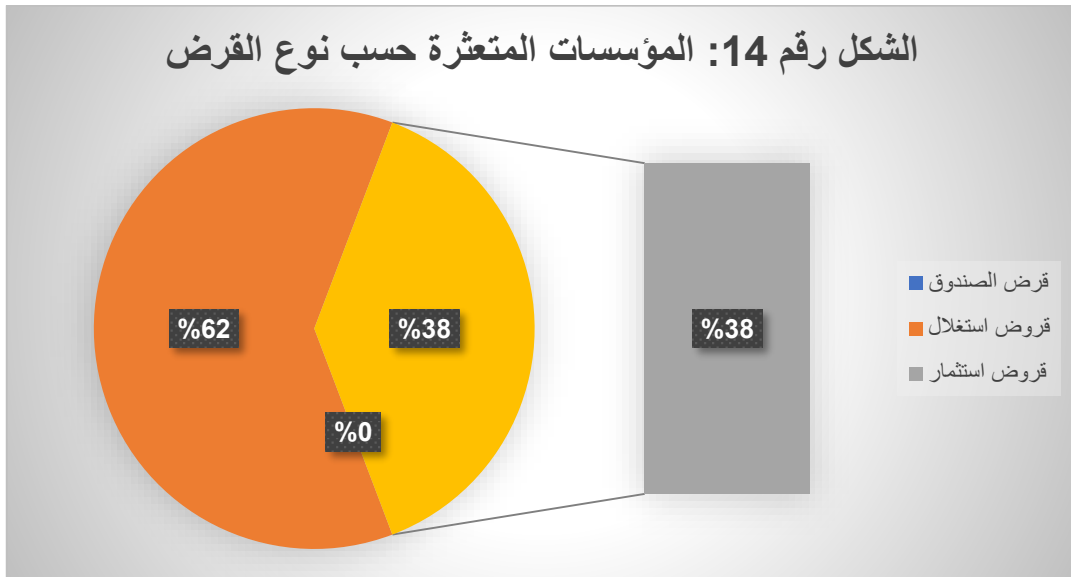
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.100 وهي أكبر من القيمة المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفري (فرضية العدم) H_0 القائمة على عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسة وعدد العمال ونرفض الفرض البديل H_1 القائمة على وجود علاقة بين عدد العمال وعدم قدرتها على التسديد (عجزها).

✓ توزيع المؤسسات حسب نوع القرض

الجدول رقم 78: توزيع المؤسسات حسب نوع القرض

المجموع		مؤسسات متعثرة		مؤسسات سليمة		نوع القرض/المؤسسات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% 100	01	%100	01	%00	00	قرض الصندوق
% 100	18	%55.56	10	%44.44	08	قروض استغلال
%100	11	%54.55	06	%45.45	05	قروض استثمار
%100	30	43.33%	17	56.67%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel 2016

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسات التي تحصلت على قروض الاستثمار هي المؤسسات الأكثر تعرضاً للتعثّر وخطر عدم القدرة على السداد من غيرها وتقدر نسبتها بـ 45.45% من بين المؤسسات التي تحصلت على قروض استثمار و 38% من عدد المؤسسات المتعثرة للعينات محل الدراسة بينما المؤسسات التي تحصلت على قروض استغلال فنسبتها قريبة من سابقتها بأقل حدة إذ تقدر نسبتها بـ 44.44% من بين المؤسسات التي تحصلت على هذا النوع من القروض بينما بالنظر إلى الرسم البياني فإن قروض الاستغلال أكثر حدة إذ تقدر نسبتها بـ 62% من مجموع المؤسسات المتعثرة و قد يرجع السبب في ذلك إلى الأجل القصيرة في فترة التسديد والتي تمنحها البنوك للمؤسسات بينما تقل هذه النسبة بأقل حدة في قروض الاستثمار لحصولها على فترة تأجيل، وسنحاول اختبار الفرضيات بواسطة معامل كاي تربيع حيث:

H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسات ونوع القرض

H_1 : وجود علاقة بين تعثر المؤسسات ونوع القرض مع افتراض هامش الخطأ $\alpha = 5\%$

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	كاي تربيع
2.382	2	0.304	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

من خلال اختبار كاي تربيع المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.304 وهي أكبر من القيمة المعنوية $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفريّة (فرضية العدم) H_0 القائمة على عدم وجود علاقة بين تعثر

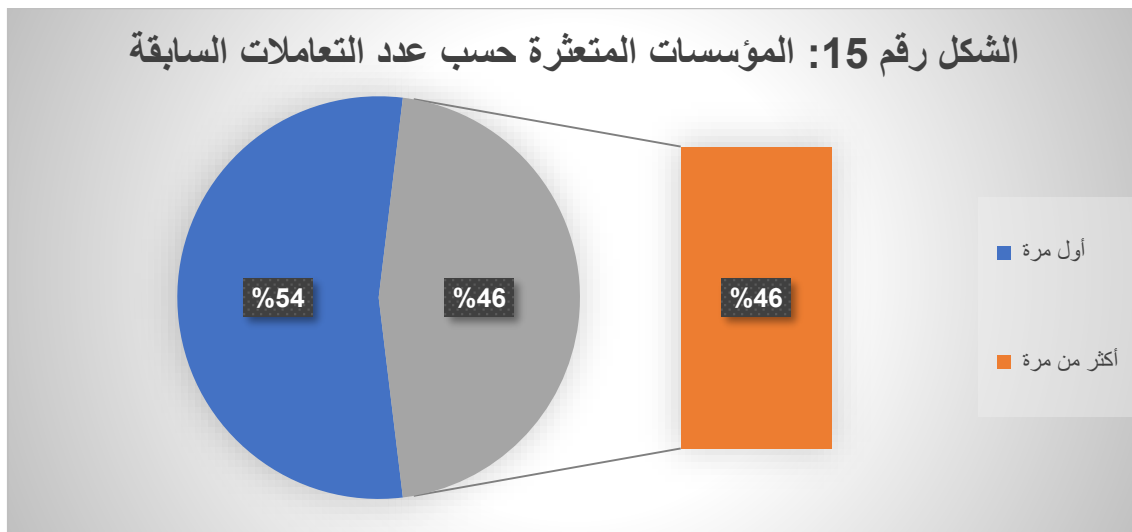
المؤسسة ونوع القرض المقدم ونرفض الفرض البديل H_1 القائم على وجود علاقة بين نوعية القرض المقدم للمؤسسة وعدم قدرتها على التسديد (عجزها).

✓ توزيع المؤسسات حسب عدد التعاملات

الجدول رقم 79: توزيع المؤسسات حسب عدد التعاملات

المجموع		مؤسسات متعثرة		مؤسسات سليمة		نوع الضمان / المؤسسات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% 100	12	%41.67	05	%58.33	07	أول مرة
% 100	18	%66.67	12	%33.33	06	أكثر من مرة
%100	30	43.33%	17	56.67%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel 2016

ما هو ملاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن المؤسسات التي تتعامل لأول مرة مع البنك تكون أكثر عرضة لخطر عدم السداد إذ شكلت النسبة 58.33% من بين المؤسسات التي طلبت قرض لأول مرة و54% مقارنة بمجموع المؤسسات المتعثرة لعينة الدراسة وتنخفض هذه الأخيرة إلى حدود 33% في المؤسسات التي تعاملت سابقا ولها تجربة مع البنوك، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار كاي تربيع:

H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسات و عدد التعاملات السابقة (مستقلين)

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

H_1 : وجود علاقة بين تعثر المؤسسات وعدد التعاملات السابقة مع افتراض أن هامش الخطأ $\alpha = 5\%$

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	القيمة المحسوبة	
0.019	1	5.498	كاي تربيع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه واختبار كاي تربيع نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.019 وهي أقل من القيمة المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) H_0 القائمة على عدم وجود علاقة واستقلالية بين تعثر المؤسسة وعدد التعاملات السابقة مع البنك ونقبل الفرض البديل H_1 القائم على وجود علاقة بين عدد التعاملات وتعثر المؤسسة أو عدم قدرتها على التسديد (عجزها).

2. التحليل الوصفي للمتغيرات المحاسبية:

أولاً: تحليل المتوسطات

نقوم في هذه المرحلة بحساب المتوسط الحسابي لكل متغير من المتغيرات المالية الخاصة بالدراسة والتي يبلغ عددها 12 متغيراً ثم نقوم بتحليلها مالياً.

1.2. حساب المتوسطات

قبل إجراء عملية تحليل المتوسطات وجب حساب المتوسط الحسابي للمتغيرات المحاسبية للدراسة مستعيناً

في ذلك برنامج SPSS V29.0.0.0

الجدول رقم 80: قيم المتوسطات للمتغيرات المحاسبية

النسب R / المؤسسات	المؤسسات المتعثرة	المؤسسات السليمة
	المتوسط μ	المتوسط μ
R1	2.0036	5.0847
R2	1.5649	3.8741
R3	0.5636	0.5790
R4	4.8833	2.0788
R5	2.5421	1.8380
R6	1.3659	1.0300
R7	1.1569	0.4363

0.2155	0.3754	R8
0.0561	0.1564	R9
0.0261	0.0292	R10
0.0584	0.0315	R11
0.1559	0.695	R12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 29.0.0.0

5.2. تحليل المتوسطات

✓ **R1 نسبة التمويل الدائم** : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسات على تمويل أصولها غير الجارية بأموالها الدائمة فمن خلال القيمة المحصلة من الجدول أعلاه فقد حققت كل من المؤسسات السليمة و المتعثرة متوسطا موجبا أكبر من الواحد مما يدل أن المؤسسات بصفة عامة حققت رأس مال عامل موجب طيلة فترة الدراسة تستطيع إدارة احتياجات الاستغلال بأريحية شريطة أن يكون هذا الأخير مدروسا، أما من حيث الأفضلية فتعود للمؤسسات السليمة إذ استطاعت هذه الأخيرة تحقيق متوسط نسبة التمويل الدائم تقدر قيمته بـ 5.0847 مرة بينما كان الفائض أقل منه في المؤسسات المتعثرة بأقل من النصف إذ استطاعت تحقيق متوسط نسبة تمويل دائم قدر بـ 2.0036 مرة وهو دليل على قدرة المؤسسات السليمة في تحقيق فائض أفضل من غيرها المتعثرة والذي قد يمكنها من تغطية احتياجات الدورة بأريحية حالة كان الاحتياج أقل من الفائض.

✓ **R2 نسبة التمويل الخاص** : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، فمن خلال القيمة المحصلة من الجدول أعلاه فقد حققت كل من المؤسسات السليمة والمتعثرة متوسطا موجبا أكبر من الواحد مما يدل أن المؤسسات باستطاعتها تمويل أصولها الثابتة (غير الجارية) بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الاستدانة طويلة الأجل إضافة إلى مقدرتهم على تغطية جزء من أصولها الجارية، إلا أن متوسط نسبة التمويل الخاص لدى المؤسسات السليمة كان أفضل منه في المؤسسات المتعثرة فقد حققت الأولى معدلا قدر بـ 3.8741 مرة بينما حققت نظيرتها معدلا قدر بـ 1.5649 مرة محققة بذلك فارقا قدر بـ 2.3 مرة، وتقوم البنوك بحساب هذه النسبة لمعرفة احتياج المؤسسة من الديون طويلة الأجل خاصة في حالة التوسع.

✓ **R3 نسبة الاستقلالية المالية** : تقيس هذه النسبة وزن الأموال الخاصة داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي فهي بذلك تقيس درجة استقلاليتها على تغطية خصومها الجارية وغير الجارية، فمن خلال القيمة المحصلة من الجدول أعلاه فقد حققت كل من المؤسسات السليمة والمتعثرة متوسطا أكبر من القيمة المرجحة والمحددة بـ 0.5 مرة فقد حققت المؤسسات السليمة أفضلية هذه المرة أيضا في الاستقلالية المالية

مقارنة بنظيرتها المتعثرة بفارق قليل، قد يرجع السبب في ذلك حصول المؤسسات السليمة على تسهيلات في اقتناء القروض القصيرة والمتوسطة الأجل مقارنة بنظيرتها المتعثرة.

✓ R4 نسبة الملاءة المالية: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة في ضمان حقوق الغير في حالة تعرض المؤسسة إلى الإفلاس أو التصفية ويجب أن تتعدى النسبة الواحد الصحيح في أحسن الظروف، فقد استطاعت المؤسسات السليمة والمتعثرة تحقيق نسبة متوسطة أكبر من الواحد تسمح لها بتسديد ما عليها من حقوق بكل أريحية في حالة التوقف عن النشاط وبيع أصولها وتفوقت المتعثرة على نظيرتها في المعدل.

✓ R5 نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها الجارية، فقد حققت المؤسسات السليمة والمتعثرة نسبة متوسطة أكبر من الواحد فهذه الأخيرة حققت معدلا قدر بـ 2.5421 مرة أعلى منه في المؤسسات السليمة، مما يسمح لها من تسديد ديونها قصيرة الأجل في آجال استحقاقها.

✓ R6 نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزونات، وقد حققت المؤسسات السليمة متوسطة في نسبة السيولة المختصرة قدر بـ 1.0300 مرة بمعدل قريب من المتوسط المحقق من طرف المؤسسات المتعثرة والذي قدر بـ 1.3659 مرة، فقد انخفضت النسبة كثيرا عن سابقتها في نسبة السيولة العامة قدرت بحوالي 46%، حيث إذا قورن هذا الأخير بسابقه فسيلاحظ أن المؤسسات المتعثرة تمتلك مخزونات أكبر مما تمتلكه المؤسسات السليمة.

✓ R7 نسبة السيولة الجاهزة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على خزينة أصولها فقط، ويتراوح المعدل المرجح لهذه النسبة بين 0.2 و 0.3 مرة، إلا أن المؤسسات محل الدراسة حققت متوسطة في نسبة السيولة الجاهزة خارج المجال المرجح قدر بـ 1.1569 و 0.4363 للمؤسسات المتعثرة والسليمة على التوالي، إلا أن معدل المؤسسات السليمة كان الأقرب من نظيرتها، إذ أن هذا الارتفاع سي طرح مستقبلا على المؤسسات المتعثرة مشكلة الربحية أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة.

✓ R8 نسبة الهامش على القيمة المضافة: تعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد من المبيعات بعد طرح التكاليف المتعلقة بالإنتاج، فقد حققت المؤسسات المتعثرة هامش ربح أفضل منه في المؤسسات السليمة هذه المرة إذ قدر في الأولى متوسطة بـ 0.3754 دج لكل دينار من رقم الأعمال، مقابل 0.2155 دج في المؤسسات السليمة.

✓ R9 نسبة الهامش الإجمالي: يعرف الفائض الإجمالي للاستغلال على أنه الثروة المالية المحققة للمؤسسة من خلال دورة الاستغلال إذ تعتبر هذه النسبة مؤشرا استراتيجيا لاتخاذ قرارات تغيير النشاط من عدمه أو حتى الانسحاب منه، كما يستخدم في قياس قدرة المؤسسة في توليد الفوائض الخاصة بدورة الاستغلال، فهذه النسبة تقيس الربح المحقق لكل دينار واحد من رقم الأعمال بعد اقتطاع مصاريف المستخدمين

والضرائب والرسوم، إذ نجد أن المؤسسات السليمة حققت أرباحاً أقل من التي حققتها المؤسسات المتعثرة، حيث أن الأولى حققت 0.0561 دج كربح لكل دينار واحد من رقم الأعمال في المقابل فقدت الثانية ربحاً قدره 0.1564 دج لكل دينار من رقم الأعمال أي بفارق 0.1 دج تقريباً.

✓ **R10** نسبة الهامش الصافي : حققت المؤسسات السليمة متوسط نسبة الهامش الصافي أفضل من المؤسسات المتعثرة فقد حقق كل دينار من رقم الأعمال ربحاً قدره بـ 0.261 دج في حين حققت المؤسسات المتعثرة نسبة متوسط سالبة قدرة بـ 0.0292 دج ترجع الأسباب فيها إلى تحقيق خسائر في نتيجة الدورة الصافية لبعض المؤسسات المتعثرة.

✓ **R11** نسبة المردودية المالية : تعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية لضمان استمرارية نشاطها أو بعبارة أخرى مدى مساهمة الأموال المستثمرة من طرف المؤسسات في تحقيق نتيجة صافية، فمن خلال الجدول يلاحظ أن المؤسسات المتعثرة حققت متوسط مردودية مالية أحسن منه في المؤسسات السليمة.

✓ **R12** نسبة المردودية الاقتصادية : حققت المؤسسات السليمة والمتعثرة متوسط نسبة مردودية اقتصادية موجب فقد حققت المؤسسات السليمة متوسط قدره 0.0584 دج لكل دينار واحد مستثمر في أصول المؤسسة في إطار النشاط الاستغلالي للمؤسسة في حين كذلك حققت المؤسسات المتعثرة 0.0315 دج كفائض للاستخدام الأمثل للأصول المتاحة للمؤسسة، وهي نسب أكبر من معدل الفائدة المطبق لدى البنوك والذي يقدر بـ 08% إذ يعتبر الرفع المالي في هذه الحالة في صالح المؤسسة أي أنه بزيادة القروض ستزيد المردودية المالية.

3. اختبار تساوي المتوسطات

حتى تتمكن من اختبار تساوي المتوسطات للمتغيرات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات السليمة والمتعثرة وجب صياغة الفرضيات التالية:

$$H_0: \mu_0 = \mu_1$$

$$H_1: \mu_0 \neq \mu_1$$

حيث μ_0 تمثل المتوسطات للمؤسسات المتعثرة و μ_1 تمثل المتوسطات للمؤسسات السليمة.

حتى تتمكن من اختبار تساوي المتوسطات للمؤسسات محل الدراسة نستعين ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS باستخراج قيمة Sig اعتماداً على اختبار تساوي المتوسطات Mann Withney Test- Mann ومقارنتها مع

مستوى الدلالة المعنوية $\alpha = 0.05$ فإذا كانت قيمة Sig أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 والعكس صحيح.

الجدول رقم 81: اختبار تساوي المتوسطات اللامعلمية Mann Withney Test-

الرقم	المتغير	Sig القيمة الاحتمالية	نتائج المتوسطات	نتائج الفرضيات
01	R1	0.193	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
02	R2	0.539	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
03	R3	0.893	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
04	R4	0.446	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
05	R5	0.711	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
06	R6	0.554	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
07	R7	0.625	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
08	R8	0.011	$\mu_0 \neq \mu_1$	نقبل الفرضية H_1
09	R9	0.324	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
10	R10	0.620	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0
11	R11	0.018	$\mu_0 \neq \mu_1$	نقبل الفرضية H_1
12	R12	0.921	$\mu_0 = \mu_1$	نقبل الفرضية H_0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

الملاحظ من الجدول أن قيمة SIG لمتغيرات الدراسة أغلبها أكبر من القيمة المعنوية $\alpha = 0.05$ أي تقبل الفرضية H_0 ما عدا المتغير R8 و R11 فهو أقل من القيمة المعنوية $\alpha = 0.05$ وبالتالي فهي تحقق الفرضية H_1 .

المطلب الثاني: بناء نموذج التحليل التمييزي

سنحاول في هذا المبحث إتباع المراحل الأساسية لبناء نموذج التنبؤ بالمؤسسات السليمة والمتعثرة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، حيث سيتم اعتماد نموذجين في الدراسة الأول باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط تم نموذج ثاني باستخدام جميع المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية مستعينين بذلك ببرنامج SPSS V 29.0.0.0 كآخر إصدار، لتلهمها عملية مقارنة النتائج بين النموذجين.

أولاً: مخرجات التحليل التمييزي

1. الحالات المعالجة إحصائياً:

جدول رقم 82: جدول الحالات المعالجة

Récapitulatif de traitement des observations d'analyse			
Observations non pondérées		N	Pourcentage
Valides		90	100,0
Exclu	Codes de groupes hors plage ou manquants	0	0,0
	Au moins une variable discriminante manquante	0	0,0
	Codes de groupes hors plage ou manquants et au moins une variable discriminante manquante	0	0,0
	Total	0	0,0
Total		90	100,0

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد أي حالة بها قيم مفقودة وأن مجموع القيم المدخلة قدرت بـ 90 قيمة لـ 30 مؤسسة مدروسة أي بنسبة 100%.

2. اختبار BOX's M لمتغيرات الدراسة

اعتماداً على طريقة الاختبار ال تدريجي la Méthode Détaillée Etape Par Etape تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 83: جدول اختبار BOX's M

Déterminants Log		
حالة المؤسسة	Rang	Déterminant Log
مؤسسة متعثرة	4	-5,994
مؤسسة سليمة	4	-6,136
Intragroupes combinés	4	-3,204

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم Déterminant Log متقاربة من بعضها البعض وبذلك تكون متغيرات المجموعتين للمؤسسات السليمة والمتعثرة متجانسة، كما أظهر الجدول كذلك قيمة Rang والذي يعبر عن عدد

المتغيرات المحاسبية والمتنبئة والتي ستكون ضمن النموذج التنبئي وهما 04 متغيرات من أصل 12 متغيراً مقترحاً في الدراسة تم استخراجهما على أربعة مراحل باستخدام طريقة التحليل التدريجي.

جدول رقم 84 : Test de Box

Résultats du test		
Test de Box		252,660
F	Sig.	23,992
	df1	10
	df2	31550,104
	Sig.	<,001

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

في حين أظهر الجدول رقم 84 بأن القيمة الاحتمالية sig أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يؤكد قرار قبول الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد وجود تجانس بين متغيرات الدراسة.

3. استخراج متغيرات البناء

جدول رقم 85 : متغيرات البناء الخاصة بنموذج التحليل التمييزي

Variables introduites/éliminées					
Pas	Introduites	Lambda de Wilks			
		F exact			
		Statistiques	df1	df2	Sig.
1	نسبة الهامش على القيمة المضافة	6,535	1	88,000	0,012
2	نسبة السيولة الجاهزة	6,759	2	87,000	0,002
3	نسبة المدودية الاقتصادية	6,260	3	86,000	0,001
4	نسبة التمويل الدائم	6,545	4	85,000	0,000

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

تأكيداً على نتائج الظاهرة في اختبار $BOX's M$ لمتغيرات الدراسة والتي أظهر فيما Rang عدد المتغيرات المبنية في نموذج التنبؤ والتي ستكون أربعة متغيرات محاسبية، فقد أظهر الجدول التفصيلي لـ Lambda de Wilks المتغيرات التفصيلية التي ستدخل في بناء نموذج التحليل التمييزي للتنبؤ بفشل أو سلامة المؤسسات المقترضة. يظهر لنا الجدول التفصيلي لـ Lambda de Wilks أن من بين المتغيرات المالية الاثني عشر 12 المستعملة في الدراسة فإنه تم استخراج أربعة متغيرات محاسبية فقط لبناء نموذج التحليل التمييزي والتي لها القدرة في التنبؤ بتعثر

وسلامة ال مؤسسات واستثنى 08 متغيرات، وذلك انطلاقا من مستوى الدلالة Sig والتي كانت أقل من القيمة المعنوية 0.05 ويتعلق الامر بكل من:

+ نسبة الهامش على القيمة المضافة

+ نسبة السيولة الجاهزة

+ نسبة المردودية الاقتصادية

+ نسبة التمويل الدائم

4. المتغيرات الداخلة في التحليل:

الجدول رقم 86: جدول متغيرات التحليل

Variables de l'analyse				
Pas		Tolérance	F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	نسبة الهامش على القيمة المضافة	1,000	6,535	
2	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,983	7,738	0,943
	نسبة السيولة الجاهزة	0,983	6,568	0,931
3	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,974	6,015	0,878
	نسبة السيولة الجاهزة	0,915	9,058	0,907
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,916	4,688	0,866
4	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,922	2,815	0,790
	نسبة السيولة الجاهزة	0,906	9,840	0,853
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,850	7,327	0,830
	نسبة التمويل الدائم	0,888	6,253	0,821

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه عدد المراحل التي مر بها التحليل التمييزي باستخدام الأسلوب التدريجي والتي أظهره مرور العملية بأربعة مراحل أو خطوات أساسية ، الأولى تم استخراج المتغير R8 نسبة الهامش على القيمة المضافة و المعبر عنه ب (القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم) ، أما في المرحلة الثانية فتم استخراج متغير إضافي للأول ويتعلق الامر بالمتغير R7 نسبة السيولة الجاهزة والمعبر عنها ب (الخزينة أصول / الخصوم الجارية)، أما في المرحلة الثالثة فقد تم إضافة متغير جديد للدلالة ويتعلق الأمر بالمتغير R12 نسبة المردودية الاقتصادية والتي عبر عنها ب ((النتيجة العادية قبل الضريبة + المصاريف المالية) / مجموع الأصول) ، أما في المرحلة الأخيرة فقد تم إضافة متغير جديد للدلالة ويتعلق الأمر بالمتغير R1 نسبة التمويل الدائم المعبر عن نسبته ب (الأموال الدائمة /

الأصول غير الجارية) والتي كانت فيها قيمة F pour éliminer أكبر من 3.84 وفقا للقاعدة المتعارف عليها في أسلوب التحليل التدريجي.

5. المتغيرات الخارجة من التحليل

يشير الجدول أدناه إلى المراحل التي اتبعتها أسلوب التحليل التدريجي في استخراج المتغيرات الداخلة في التحليل وفضلها عن باقي المتغيرات المحذوفة، والتي وصلت إلى خطوتين هما:

الجدول رقم 87: جدول المتغيرات الخارجة من التحليل

Variables absentes de l'analyse					
Pas		Tolérance	Tolérance minimale	F pour introduire	Lambda de Wilks
0	نسبة التمويل الدائم	1,000	1,000	6,202	0,934
	نسبة التمويل الخاص	1,000	1,000	5,683	0,939
	نسبة الاستقلالية المالية	1,000	1,000	0,115	0,999
	نسبة الملاءة المالية	1,000	1,000	4,151	0,955
	نسبة السيولة العامة	1,000	1,000	0,685	0,992
	نسبة السيولة السريعة	1,000	1,000	1,047	0,988
	نسبة السيولة الجاهزة	1,000	1,000	5,368	0,943
	نسبة الهامش على القيمة المضافة	1,000	1,000	6,535	0,931
	نسبة الهامش الإجمالي	1,000	1,000	2,346	0,974
	نسبة الهامش الصافي	1,000	1,000	0,7280	0,992
	نسبة المردودية الاقتصادية	1,000	1,000	3,526	0,961
1	نسبة المردودية المالية	1,000	1,000	4,305	0,953
	نسبة التمويل الدائم	0,957	0,957	3,702	0,893
	نسبة التمويل الخاص	0,954	0,954	3,259	0,897
	نسبة الاستقلالية المالية	0,991	0,991	,0080	0,931
	نسبة الملاءة المالية	0,989	0,989	2,928	0,901
	نسبة السيولة العامة	0,991	0,991	1,072	0,920
	نسبة السيولة السريعة	0,948	0,948	2,494	0,905

	نسبة السيولة الجاهزة	0,983	0,983	6,568	0,866
	نسبة الهامش الإجمالي	0,768	0,768	0,108	0,930
	نسبة الهامش الصافي	0,967	0,967	0,142	0,929
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,984	0,984	2,267	0,907
	نسبة المردودية المالية	0,981	0,981	2,772	0,902
2	نسبة التمويل الدائم	0,957	0,943	3,634	0,830
	نسبة التمويل الخاص	0,951	0,942	3,586	0,831
	نسبة الاستقلالية المالية	0,915	0,908	0,637	0,859
	نسبة الملاءة المالية	0,542	0,539	0,000	0,866
	نسبة السيولة العامة	0,423	0,420	1,764	0,848
	نسبة السيولة السريعة	0,580	0,580	0,001	0,866
	نسبة الهامش الإجمالي	0,762	0,749	0,008	0,865
	نسبة الهامش الصافي	0,959	0,947	0,021	0,865
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,916	0,915	4,688	0,821
	نسبة المردودية المالية	0,977	0,966	3,086	0,836
	3	نسبة التمويل الدائم	0,888	0,850	6,253
نسبة التمويل الخاص		0,903	0,870	5,578	0,770
نسبة الاستقلالية المالية		0,855	0,855	0,060	0,820
نسبة الملاءة المالية		0,541	0,524	0,008	0,821
نسبة السيولة العامة		0,399	0,370	3,355	0,790
نسبة السيولة السريعة		0,580	0,573	0,002	0,821
نسبة الهامش الإجمالي		0,722	0,721	0,334	0,818
نسبة الهامش الصافي		0,897	0,857	0,486	0,816
نسبة المردودية المالية		0,864	0,811	1,107	0,810
نسبة التمويل الخاص		0,087	0,085	0,002	0,765
نسبة الاستقلالية المالية		0,793	0,762	0,182	0,763
	نسبة الملاءة المالية	0,537	0,524	0,079	0,764

4	نسبة السيولة العامة	0,343	0,343	0,855	0,757
	نسبة السيولة السريعة	0,553	0,553	0,236	0,762
	نسبة الهامش الإجمالي	0,568	0,568	0,391	0,761
	نسبة الهامش الصافي	0,755	0,747	0,097	0,764
	نسبة المردودية المالية	0,825	0,781	2,424	0,743

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه المتغيرات المحذوفة في كل مرحلة من مراحل التحليل، حيث في البداية (المرحلة 0) قام بإظهار جميع المتغيرات الاثني عشر 12 المستعملة في عملية التحليل والتي تتوافق مع المتغيرات المحاسبية للدراسة بنسبة 100% ولا يوجد أي متغير مفقود، ففي المرحلة الأولى تم تمييز المتغير R7 نسبة الهامش على القيمة المضافة (القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم) نظرا لحصوله على أكبر قيمة من F pour introduire حيث بلغت قيمته 6.535 لذا كان أول المتغيرات المستخرجة والداخلة في نموذج التنبؤ، أما في المرحلة الثانية فقد تم تمييز متغير جديد إضافة إلى المتغير الأول ويتعلق الأمر بـ R7 نسبة السيولة الجاهزة والمعبر عنها بـ (الخزينة أصول / الخصوم الجارية) بأكبر قيمة مقارنة F pour introduire قدرت بـ 6.568، أما في المرحلة الثالثة أضيف متغير جديد للدالة ويتعلق الأمر بالمتغير R12 نسبة المردودية الاقتصادية حيث بلغت قيمته 4.688، أما في المرحلة الرابعة والأخيرة فالنموذج اختار المتغير R1 نسبة التمويل الدائم حيث قدرت قيمته F بـ 6.253 وأخيرا فقد قام أسلوب التحليل التدريجي بإظهار قيم F الباقي المتغيرات والتي لم تحتوي أي منها على قيمة أكبر من 3.84 وفقا للقاعدة المعروفة.

6. اختبار معنوية الدالة:

الجدول رقم 88: جدول اختياري معنوية الدالة

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	0,308 ^a	100,0	100,0	0,485

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يوضح الجدول رقم 89 أن أسلوب التحليل التمييزي بإتباع طريقة التحليل التدريجي قد أثبت وجود دالة تمييزية واحدة قيمتها الذاتية قدرت بـ 0.308 وأن معامل ارتباطها موجب وقدر هو الآخر بـ 0.485 مما يدل على توفيق الدالة.

جدول رقم 89: جدول اختبار Lambda de Wilks لدالة التمييز

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	df	Sig.
1	0,765	23,090	4	<,001

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

كما أظهر الجدول رقم 90 والمتعلق باختبار Lambda de Wilks للدالة التمييزية أهمية هذه الأخيرة في التمييز بين المؤسسات السليمة والمتعثرة، حيث بلغت القيمة الإحصائية 0.765 وهي قيمة تبرز الأهمية الكبيرة للدالة في التمييز، كما بلغت القيمة الحالية SIG الخاصة بالدالة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن الدالة ذات دلالة معنوية في التمييز بين المؤسسات السليمة والمتعثرة، إذ انه يمكن الاعتماد عليها في عملية التمييز.

ثانيا: بناء دالة التمييز للمتغيرات المحاسبية فقط

بعد إجراء عملية العرض لمخرجات التحليل التمييزي سنقوم بعرض دالة نموذج التنبؤ بالمؤسسات السليمة والمتعثرة باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط.

1. عرض معاملات التمييز

جدول رقم 90: معاملات دالة التمييز

Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction
	1
نسبة التمويل الدائم	0,096
نسبة السيولة الجاهزة	-0,427
نسبة الهامش على القيمة المضافة	-1,357
نسبة المردودية الاقتصادية	7,674
(Constante)	-0,015

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

اعتمادا على الجدول الموضح أعلاه يمكن صياغة دالة نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية فقط الخاصة بثلاث 03 متغيرات تم استخراجهم من أسلوب التحليل التمييزي اعتمادا على طريقة التحليل التدريجي من بين اثني عشر 12 متغيرا محاسبيا حيث كانت الدالة كما يلي:

$$Z_1 = 0.096R1 - 0.427 R7 - 1.357 R8 + 7.674 R12 - 0.015$$

الجدول رقم 91: قيم تحديد حالة المؤسسة

Fonctions aux centroides des groupes	
حالة المؤسسة	Fonction
	1
مؤسسة متعثرة	-0,628
مؤسسة سليمة	0,480

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

بناء على الجدول أعلاه فقد أعطى النموذج مجالاً خاصاً بتمييز المؤسسات السليمة عن المتعثرة إذ تم إعطاء قيمة (-0.628) للمؤسسات المتعثرة وهي تمثل المتوسط التمييزي لهذه المجموعة، أما المركز المتوسط الخاص بالمؤسسات السليمة فقد بلغت قيمته (0.480) ولذا يجب إيجاد قيمة التصنيف الأمثل وحسابه رياضياً من أجل استخراجها وسمزها لها بالرمز Z^*

حساب نقطة الفصل المثلى:

$$Z^* = \frac{(N_{21} * X_{21}) + (N_{22} * X_{22})}{n_1 + n_2}$$

حيث أن:

Z^* : تمثل نقطة الفصل المثلى لدلة التمييز Z_1

X_{21} : متوسط القيم التمييزية للمؤسسات المتعثرة

X_{22} : متوسط القيم التمييزية للمؤسسات السليمة

N_{21} : عدد المؤسسات المتعثرة بعد اختبار النموذج

N_{22} : عدد المؤسسات السليمة بعد اختبار النموذج

2. حساب مجال التعيين:

$$Z = \frac{(43 * -0.628) + (47 * 0.480)}{43 + 47}$$

من خلال التطبيق العددي تظهر لنا قيمة Z^* المثلى والتي قدرت قيمتها بـ -0.0494

فإذا كانت القيمة التمييزية للشركة المقترضة أكبر من أو تساوي قيمة نقطة الفصل Z^* أكبر أو تساوي -0.0494

فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة المؤسسات السليمة، وإذا كانت قيمتها التمييزية أقل تماماً من قيمة نقطة

الفصل -0.0494 فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة الشركات الفاشلة.

3. تصنيف المؤسسات حسب النموذج

الجدول رقم 92: تصنيف النموذج

المجموع حسب النموذج	المتعثرة (بنك)	السليمة (بنك)	حسب النموذج/التصنيف الفعلي
15	02	13	المؤسسات السليمة نموذجا
15	11	05	المؤسسات المتعثرة نموذجا
30	13	18	المجموع حسب البنك
	%84.46	%72.22	النسبة التوافق
	%15.38	%27.78	نسبة الاختلاف
	%100	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

المطلب الثالث: بناء نموذج التحليل التمييزي باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

سيتم في هذا المطلب استعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا مستعينين بذلك ببرنامج SPSS V

29.0.0.0 وباستخدام التحليل التمييزي اعتمادا على طريقة التحليل التدريجي la Méthode Détaillée Etape Par

Etape التي تم استخدامها سابقا.

أظهر النموذج مجموعة من النتائج وجب عرضها وتفسيرها:

أولا: عرض وتفسير نتائج التحليل التمييزي:

1. الحالات المعالجة إحصائيا للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

الجدول رقم 93 : الحالات المعالجة إحصائيا

Récapitulatif de traitement des observations d'analyse			
Observations non pondérées	N	Pourcentage	
Valides	90	100,0	
Exclu	Codes de groupes hors plage ou manquants	0	0,0
	Au moins une variable discriminante manquante	0	0,0
	Codes de groupes hors plage ou manquants et au moins une variable discriminante manquante	0	0,0
	Total	0	0,0

Total	90	100,0
-------	----	-------

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يثبت الجدول أعلاه عدم وجود أي حالة بها قيم مفقودة وأن بيانات جميع المؤسسة معروضة في شاشة تحرير البيانات والمقدرة بـ 90 عينة لـ 30 مؤسسة أي بنسبة 100%.

4. تحليل اختبار تساوي المجموعات للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

جدول رقم 94: جدول اختبار تساوي المجموعات

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	df1	df2	Sig.
نسبة التمويل الدائم	0,934	6,202	1	88	0,015
نسبة التمويل الخاص	0,939	5,683	1	88	0,019
نسبة الاستقلالية المالية	0,999	0,115	1	88	0,736
نسبة الملاءة المالية	0,955	4,151	1	88	0,045
نسبة السيولة العامة	0,992	0,685	1	88	0,410
نسبة السيولة السريعة	0,988	1,047	1	88	0,309
نسبة السيولة الجاهزة	0,943	5,368	1	88	0,023
نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,931	6,535	1	88	0,012
نسبة الهامش الإجمالي	0,974	2,346	1	88	0,129
نسبة الهامش الصافي	0,992	0,728	1	88	0,396
نسبة المردودية الاقتصادية	0,961	3,526	1	88	0,064
نسبة المردودية المالية	0,953	4,305	1	88	0,041
عمر المؤسسة	0,953	4,377	1	88	0,039
قطاع النشاط	0,999	0,071	1	88	0,790
الشكل القانوني	0,998	0,181	1	88	0,671
عدد العمال	1,000	0,001	1	88	0,972
نوع القرض	0,956	4,003	1	88	0,049
عدد التعاملات السابقة	0,939	5,725	1	88	0,019

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد قيم حالية أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05 > \text{Sig}$ ويتعلق الأمر وستة متغيرات محاسبية وثلاثة متغيرات غير محاسبية نوردتها كمثل يلي:

نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الخاص، نسبة الملاءة المالية، نسبة السيولة الجاهزة، نسبة الهامش على القيمة المضافة، نسبة المردودية المالية، عمر المؤسسة، نوع القرض، وأخيرا عدد التعاملات السابقة مما يثبت أن هذه النسب توجد بها فروق ذات دلالة إحصائية في تفسير المؤسسات المتعثرة من السليمة.

5. اختبار Box's M لتجانس مصفوفة المتغيرات

حتى نتمكن من معرفة تجانس متغيرات الدراسة تم إجراء هذا الاختبار، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 95: اختبار Box's M لتجانس مصفوفة المتغيرات

Déterminants Log		
حالة المؤسسة	Rang	Déterminant Log
مؤسسة متعثرة	6	-5,921
مؤسسة سليمة	6	-7,471
Intragroupes combinés	6	-3,608

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

أظهر الاختبار وجود تقارب في قيم Déterminant Log لمجموعتي الدراسة (المؤسسات السليمة والمتعثرة)، مما يدل على تجانس متغيرات المجموعتين، كما أظهر الجدول قيمة $\text{Rang} = 06$ أي أن طريقة التحليل التدريجي قد مرت ب ستة مراحل أو خطوات لتحديد المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في دالة التحليل التمييزي كما يظهر مسبقا وجود ستة 06 متغيرات محاسبية وغير محاسبية من أصل 19 تسعة عشر متغيرا مقترحا سيتم من خلالها بناء نموذج التحليل التمييزي Z.

جدول رقم 96 : اختبار Test de Box

Résultats du test		
Test de Box		281,064
F	Sig.	12,381
	df1	21
	df2	24548,388
	Sig.	<,001
Teste l'hypothèse nulle de matrices de covariance à égales populations.		

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

من خلال اختبار Test de Box تظهر لنا أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نقبل الفرض البديل H_1 القائم على وجود تجانس بين متغيرات الدراسة.

6. إحصائيات التحليل التدريجي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية:

الجدول رقم 97: إحصائيات التحليل التدريجي

3					
Pas	Introduites	Lambda de Wilks			
		F exact			
		Statistique	df1	df2	Sig.
1	نسبة الهامش على القيمة المضافة	6,535	1	88,000	0,012
2	عمر المؤسسة	9,879	2	87,000	0,000
3	قطاع النشاط	8,548	3	86,000	0,000
4	نسبة السيولة الجاهزة	8,353	4	85,000	0,000
5	نسبة المردودية الاقتصادية	8,872	5	84,000	0,000
6	نسبة التمويل الخاص	8,413	6	83,000	0,000

Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يظهر جدول Lambda de Wilks المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي تم استخراجها من بين تسعة عشر متغيراً، حيث تم تمييز ستة 06 متغيرات أربعة منها محاسبية ومتغيرين غير محاسبين، تم استخراجهما اعتماداً على اختبار Lambda de Wilks والتي كانت قيمهم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو ما يفسر قدرتهم في التمييز بين المؤسسات المتعثرة والسليمة.

7. تحليل متغيرات دالة التمييز للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

جدول رقم 98: تحليل متغيرات دالة التمييز

Variables de l'analyse				
Pas		Tolérance	F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	نسبة الهامش على القيمة المضافة	1,000	6,535	
2	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,791	14,699	0,953
	عمر المؤسسة	0,791	12,377	0,931
3	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,758	17,342	0,926

	عمر المؤسسة	0,545	17,925	0,931
	قطاع النشاط	0,684	4,982	0,815
4	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,747	18,597	0,875
	عمر المؤسسة	0,545	17,217	0,863
	قطاع النشاط	0,665	6,506	0,773
	نسبة السيولة الجاهزة	0,951	6,212	0,770
5	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,747	16,738	0,785
	عمر المؤسسة	0,521	20,723	0,816
	قطاع النشاط	0,634	9,089	0,725
	نسبة السيولة الجاهزة	0,870	9,931	0,732
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,865	8,143	0,718
6	نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,723	11,637	0,709
	عمر المؤسسة	0,521	19,783	0,770
	قطاع النشاط	0,612	5,915	0,666
	نسبة السيولة الجاهزة	0,864	10,367	0,699
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,830	10,058	0,697
	نسبة التمويل الخاص	0,851	4,350	0,654

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

يظهر الجدول أعلاه المراحل التي مر بها التحليل التمييزي اعتمادا على طريقة التحليل التدريجي في استخراج متغيرات الداخلة في نموذج التنبؤ حيث بدأت باستخراج المتغير المحاسبي الأول كمرحلة أولى ويتعلق الأمر بنسبة الهامش على القيمة المضافة وفي كل مرة يقوم البرنامج بإعادة التحليل بإضافة متغير جديد لسابقه ويتعلق الأمر بالمتغير الذي سجل أكبر قيمة لـ F وهذا إلى غاية بلوغ المرحلة الأخيرة وهي السادسة والتي لم يحصل فيها على أي متغير أكبر من 3.84 وفقا للقاعدة المعمول بها.

8. المتغيرات المحذوفة من التغيير

جدول رقم 99: تحليل المتغيرات المحذوفة من دالة التمييز

Variables absentes de l'analyse					
Pas	Toléra	Tolérance minimale	F pour introduire	Lambda de Wilks	
0	نسبة التمويل الدائم	1,000	1,000	6,202	0,934

	نسبة التمويل الخاص	1,000	1,000	5,683	0,939
	نسبة الاستقلالية المالية	1,000	1,000	0,115	0,999
	نسبة الملاءة المالية	1,000	1,000	4,151	0,955
	نسبة السيولة العامة	1,000	1,000	0,685	0,992
	نسبة السيولة السريعة	1,000	1,000	1,047	0,988
	نسبة السيولة الجاهزة	1,000	1,000	5,368	0,943
	نسبة الهامش على القيمة المضافة	1,000	1,000	6,535	0,931
	نسبة الهامش الإجمالي	1,000	1,000	2,346	0,974
	نسبة الهامش الصافي	1,000	1,000	0,728	0,992
	نسبة المردودية الاقتصادية	1,000	1,000	3,526	0,961
	نسبة المردودية المالية	1,000	1,000	4,305	0,953
	عمر المؤسسة	1,000	1,000	4,377	0,953
	قطاع النشاط	1,000	1,000	0,071	0,999
	الشكل القانوني	1,000	1,000	0,181	0,998
	عدد العمال	1,000	1,000	0,001	1,000
	نوع القرض	1,000	1,000	4,003	0,956
	عدد التعاملات السابقة	1,000	1,000	5,725	0,939
1	نسبة التمويل الدائم	0,957	0,957	3,702	0,893
	نسبة التمويل الخاص	0,954	0,954	3,259	0,897
	نسبة الاستقلالية المالية	0,991	0,991	0,008	0,931
	نسبة الملاءة المالية	0,989	0,989	2,928	0,901
	نسبة السيولة العامة	0,991	0,991	1,072	0,920
	نسبة السيولة السريعة	0,948	0,948	2,494	0,905
	نسبة السيولة الجاهزة	0,983	0,983	6,568	0,866
	نسبة الهامش الإجمالي	0,768	0,768	0,108	0,930
	نسبة الهامش الصافي	0,967	0,967	0,142	0,929
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,984	0,984	2,267	0,907

	نسبة المردودية المالية	0,981	0,981	2,772	0,902
	عمر المؤسسة	0,791	0,791	12,377	0,815
	قطاع النشاط	0,992	0,992	0,001	0,931
	الشكل القانوني	0,913	0,913	1,404	0,916
	عدد العمال	0,783	0,783	1,770	0,912
	نوع القرض	0,964	0,964	5,898	0,872
	عدد التعاملات السابقة	0,938	0,938	8,994	0,844
2	نسبة التمويل الدائم	0,952	0,772	4,156	0,777
	نسبة التمويل الخاص	0,938	0,777	4,539	0,774
	نسبة الاستقلالية المالية	0,942	0,752	0,698	0,808
	نسبة الملاءة المالية	0,988	0,786	2,913	0,788
	نسبة السيولة العامة	0,989	0,787	0,709	0,808
	نسبة السيولة السريعة	0,948	0,754	2,472	0,792
	نسبة السيولة الجاهزة	0,979	0,785	4,689	0,773
	نسبة الهامش الإجمالي	0,761	0,659	0,374	0,811
	نسبة الهامش الصافي	0,964	0,763	0,027	0,815
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,970	0,780	3,242	0,785
	نسبة المردودية المالية	0,977	0,784	3,103	0,787
	قطاع النشاط	0,684	0,545	4,982	0,770
	الشكل القانوني	0,691	0,599	0,343	0,812
	عدد العمال	0,503	0,503	0,801	0,807
	نوع القرض	0,964	0,770	4,903	0,771
	عدد التعاملات السابقة	0,758	0,639	2,274	0,794
3	نسبة التمويل الدائم	0,896	0,542	2,224	0,751
	نسبة التمويل الخاص	0,887	0,545	2,560	0,748
	نسبة الاستقلالية المالية	0,941	0,525	0,716	0,764
	نسبة الملاءة المالية	0,943	0,533	4,661	0,730

	نسبة السيولة العامة	0,960	0,543	1,449	0,757
	نسبة السيولة السريعة	0,946	0,545	2,085	0,752
	نسبة السيولة الجاهزة	0,951	0,545	6,212	0,718
	نسبة الهامش الإجمالي	0,716	0,543	0,004	0,770
	نسبة الهامش الصافي	0,921	0,530	0,092	0,769
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,945	0,526	4,476	0,732
	نسبة المردودية المالية	0,967	0,539	3,730	0,738
	الشكل القانوني	0,516	0,511	0,362	0,767
	عدد العمال	0,406	0,406	0,008	0,770
	نوع القرض	0,930	0,538	3,117	0,743
	عدد التعاملات السابقة	0,725	0,502	3,808	0,737
4	نسبة التمويل الدائم	0,895	0,542	1,901	0,702
	نسبة التمويل الخاص	0,887	0,544	2,491	0,697
	نسبة الاستقلالية المالية	0,870	0,520	2,340	0,698
	نسبة الملاءة المالية	0,526	0,526	0,414	0,714
	نسبة السيولة العامة	0,421	0,416	0,928	0,710
	نسبة السيولة السريعة	0,555	0,544	0,039	0,718
	نسبة الهامش الإجمالي	00,701	0,542	0,084	0,717
	نسبة الهامش الصافي	0,906	0,529	0,353	0,715
	نسبة المردودية الاقتصادية	0,865	0,521	8,143	0,654
	نسبة المردودية المالية	0,961	0,538	4,191	0,684
	الشكل القانوني	0,516	0,499	0,344	0,715
	عدد العمال	0,396	0,396	0,085	0,717
	نوع القرض	0,922	0,537	2,206	0,699
	عدد التعاملات السابقة	0,706	0,498	2,272	0,699
5	نسبة التمويل الدائم	0,844	0,521	4,056	0,624
	نسبة التمويل الخاص	0,851	0,521	4,350	0,622

	نسبة الاستقلالية المالية	0,823	0,507	0,717	0,649
	نسبة الملاءة المالية	0,521	0,504	0,750	0,649
	نسبة السيولة العامة	0,399	0,364	2,452	0,636
	نسبة السيولة السريعة	0,554	0,521	0,093	0,654
	نسبة الهامش الإجمالي	0,674	0,521	0,066	0,654
	نسبة الهامش الصافي	0,866	0,513	0,000	0,654
	نسبة المردودية المالية	0,862	0,520	1,287	0,644
	الشكل القانوني	0,506	0,467	0,885	0,648
	عدد العمال	0,390	0,390	0,005	0,654
	نوع القرض	0,892	0,509	0,882	0,648
	عدد التعاملات السابقة	0,619	0,451	0,260	0,652
6	نسبة التمويل الدائم	0,083	0,083	0,011	0,622
	نسبة التمويل الخاص	0,717	0,506	0,010	0,622
	نسبة الاستقلالية المالية	0,516	0,503	1,110	0,614
	نسبة الملاءة المالية	0,347	0,344	0,717	0,616
	نسبة السيولة العامة	0,537	0,520	0,004	0,622
	نسبة السيولة السريعة	0,627	0,521	0,088	0,621
	نسبة الهامش الإجمالي	0,833	0,511	0,153	0,621
	نسبة الهامش الصافي	0,831	0,520	2,281	0,605
	نسبة المردودية المالية	0,469	0,467	2,302	0,605
	الشكل القانوني	0,386	0,386	0,078	0,621
	عدد العمال	0,801	0,505	0,076	0,621
	نوع القرض	0,593	0,446	0,007	0,622

المصدر: مخرجات نظام SPSS V29.0.0.0

مرت عملية التحليل التمييزي وفق طريقة التحليل التدريجي بستة مراحل أساسية في كل مرة يقوم البرنامج بإضافة المتغير الذي سجل أكبر قيمة لـ F كما يلاحظ أنه لم يتم بإلغاء أي متغير تم استخراجها من قبل بل كان في كل مرحلة يضيف متغيراً جديداً للدالة التمييزية ، حيث في (الخطو 0) قام بإظهار جميع المتغيرات المحاسبية وغير

المحاسبية التسعة عشر 19 حيث يلاحظ أن نسبة الهامش على القيمة المضافة سجلت أكبر قيمة لـ F قدرت بـ 6.535 ويثبت استخراجها عدم وجودها بين القيم الباقية في (الخطوة 01) ، هذه الأخيرة التي تم فيها استخراج متغير جديد إضافة للمتغير السابق ويتعلق الأمر هذه المرة بمتغير غير محاسبي يتمثل في عمر المؤسسة بقيمة F تقدر بـ 9.879 دون، أما في (الخطوة 02) قد تم إضافة متغير جديد للدالة التمييزية ويتعلق الأمر بقطاع النشاط الذي سجل أكبر قيمة لـ F في هذه الخطوة حيث قدرت قيمته بـ 8.548، وفي الخطوة الموالية (الخطوة 03) قد أضاف التحليل متغيرا جديدا للمتغيرات السابقة يتمثل في نسبة السيولة الجاهزة (خزينة الأصول / الخصوم الجارية) حيث حقق أكبر قيمة لـ F من بين المتغيرات الباقية في التحليل والتي قدرت قيمتها بـ 8.353، وكخطوة ما قبل الأخيرة (الخطوة 04) أضاف البرنامج متغيرا محاسبية جديدا لدالة التمييز وهو نسبة المردودية الاقتصادية حيث سجلت أكبر قيمة لـ F في تلك المرحلة قدرت قيمتها بـ 8.872، أما في الخطوة الأخيرة (الخطوة 05) فقد أضاف التحليل متغيرا محاسبيا جديدا للدالة ويتعلق الأمر بنسبة التمويل الخاص (الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية) حيث حققت هذه النسبة أكبر قيمة لـ F قدرت بـ 8.413، أما في (الخطوة 06) فالبرنامج قام بإظهار المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية حيث اثبتت النتائج عدم وجود أي قيمة لـ F أكبر من 3.84 وفقا للقاعدة، مع العلم أن البرنامج لم يقم في أي مرحلة من مراحل بناء الدالة بإقصاء أي متغير سواء كان محاسبيا أو غير محاسبيا من الدالة.

7. اختبار معنوية الدالة للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

جدول رقم 100: اختبار معنوية الدالة

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	0,608 ^a	100,0	100,0	0,615

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار V29.0.0.0

يثبت الجدول أعلاه وجود دالة تمييزية واحدة للتنبؤ بتعثُر وسلامة المؤسسات المقترضة حيث تقدر قيمتها الذاتية 0.608، كما يلاحظ أن نسبة التباين بلغت 100% وأن معامل الارتباط القانوني بلغ 0.615 أي 61.5% يدل ذلك على جودة توفيق الدالة في التمييز بن المجموعتين.

8. اختبار أهمية الدالة التمييزية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

جدول رقم 101: اختبار أهمية الدالة التمييزية

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	df	Sig.
1	0,622	40,384	6	<,001

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار V29.0.0.0

يوضح اختبار Lambda de Wilks الأخير مدى أهمية الدالة التنبئية في التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة حيث أظهر الجدول رقم 101 أعلاه أن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت 0.622 بمستوى دلالة أقل من 0.001 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المتعارف عليه وهو 0.05 مما يدل على أن الدالة معنوية ولها القدرة على التمييز، وبذلك يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين المؤسسات المتعثرة والسليمة.

ثانياً: بناء دالة التمييز للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

1. بناء الدالة Z التمييزية

الجدول الموالي يوضح معاملات المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية المستخرجة من المراحل السابقة والتي ستبنى عليها دالة التمييز Z.

جدول رقم 102: بناء الدالة التمييزية

Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction
	1
نسبة التمويل الخاص	0,086
نسبة السيولة الجاهزة	-0,357
نسبة الهامش على القيمة المضافة	-2,368
نسبة المردودية الاقتصادية	7,154
عمر المؤسسة	0,615
قطاع النشاط	0,561
(Constante)	-2,413

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار V29.0.0.0

انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن صياغة دالة النموذج للتحليل التمييزي والتي ستمون كما يلي ويرمز للدالة بـ Z_2 :

$$Z_2 = 0.086 R_2 - 0.357 R_7 - 2.368 R_8 + 7.154 R_{12} + 0.16 VAR01 + 0.561 VAR_02 - 2.413$$

2. مركز متوسط المجموعتين

الجدول الموالي يوضح مجال تصنيف المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة بعط تطبيق دالة التمييز Z_2

جدول رقم 103 : القيم الفاصلة لحالة المؤسسة

Fonctions aux centrioles des groupes	
حالة المؤسسة	Fonction
	1
مؤسسة متعثرة	-0,882
مؤسسة سليمة	0,674

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار V29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه فقد حدد البرنامج المجال التصنيفي للمؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة حيث أنه في حالة ما إذا كانت قيمة $Z_2 < -0.882$ فالمؤسسة متعثرة أما إذا كانت قيمة $Z_2 > 0.674$ فالمؤسسة تصنف سليمة.

أما المؤسسات التي تقع قيمة Z_2 فيما بين -0.882 و 0.674 فهي مؤسسات مشكوك فيها بين التعثر والسلامة، لذا وجب حساب القيمة التصنيفية رياضياً من خلال الصيغة الرياضية التالي:

3. حساب نقطة الفصل المثلى:

$$Z^{*1} = \frac{(N_{21} * X_{21}) + (N_{22} * X_{22})}{n_1 + n_2}$$

بتطبيق معادلة الحساب

حيث أن:

Z^{*1} : تمثل نقطة الفصل المثلى لدالة التمييز Z_1

X_{21} : متوسط القيم التمييزية للمؤسسات المتعثرة

X_{22} : متوسط القيم التمييزية للمؤسسات السليمة

N_{21} : عدد المؤسسات المتعثرة التي صنفها النموذج

N_{22} : عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج

جدول رقم 104: جدول التصنيف للدالة التمييزية

المجموع حسب النموذج	المتعثرة (بنك)	السليمة (بنك)	حسب النموذج/التصنيف الفعلي
17	04	13	المؤسسات السليمة نموذجياً
13	10	03	المؤسسات المتعثرة نموذجياً
30	14	16	المجموع

	71.43%	81.25%	النسبة التوافق
	28.57%	18.75%	نسبة الاختلاف
	100%	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام SPSS الإصدار V 29.0.0.0

$$Z = \frac{(40 * -0.882) + (50 * 0.674)}{40 + 50}$$

من خلال التطبيق العددي تظهر لنا قيمة Z^{*2} المثلثي والتي قدرت قيمتها بـ -0.0573

فإذا كانت القيمة التمييزية للشركة المقترضة أكبر من أو تساوي قيمة نقطة الفصل Z^{*1} وهي -0.0573 فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة المؤسسات السليمة، وإذا كانت قيمتها التمييزية أقل تماما من قيمة نقطة الفصل -0.0573 فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة الشركات الفاشلة.

ثالثا: مقارنة وتحليل النتائج:

1. مقارنة النتائج:

نعتبر المؤسسة في حالة تعثر إذا تحصلت على قيمتين لـ 0 على الأقل وسليمة في حالة تحصلها على قيمتين لـ 1 على الأقل.

جدول رقم 105: جدول المقارنة بين نتائج النموذجين

المؤسسات	معلومات البنك	نموذج المحاسبي	الفروقات	النموذج المحاسبي وغير المحاسبي	الفروقات
المؤسسة 01	0	1	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 02	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	0		0	
المؤسسة 03	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	

	1		1	1	المؤسسة 04
توافق	1	توافق	1	1	
	1		1	1	
	0		0	0	المؤسسة 05
توافق	1	توافق	0	0	
	0		0	0	
	0		0	0	المؤسسة 06
توافق	0	توافق	0	0	
	0		0	0	
	0		0	0	المؤسسة 07
توافق	0	توافق	0	0	
	0		0	0	
	1		1	1	المؤسسة 08
توافق	1	توافق	1	1	
	1		1	1	
	0		1	1	المؤسسة 09
توافق	0	توافق	1	1	
	0		0	1	
	1		1	0	المؤسسة 10
لا يوجد	1	لا يوجد	1	0	
توافق	0	توافق	1	0	
	0		0	1	المؤسسة 11
لا يوجد	0	لا يوجد	0	1	
توافق	0	توافق	1	1	
	1		1	1	المؤسسة 12
توافق	1	توافق	1	1	
	1		1	1	
	1		1	1	

توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 13
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 14
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	لا يوجد	1	0	المؤسسة 15
	0		1	0	
	0	توافق	1	0	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 16
	1		1	1	
	1		1	1	
نوافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 17
	0		0	0	
	0		0	0	
لا يوجد	0	لا يوجد	0	1	المؤسسة 18
	0		0	1	
	0		0	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 19
	0		0	0	
	1		0	0	
لا يوجد	1	توافق	0	0	المؤسسة 20
	1		0	0	
	1		0	0	
توافق	1	لا يوجد	0	1	المؤسسة 21
	1		0	1	
	1		0	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 22
	1		1	1	
	1		1	1	

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 23
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 24
	1		0	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 25
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	1	لا يوجد	1	1	المؤسسة 26
	1	توافق	0	1	
	0		0	1	
توافق	1	لا يوجد	1	1	المؤسسة 27
	1	لا يوجد	0	1	
	1	توافق	0	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 28
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	0	توافق	1	0	المؤسسة 29
	0		0	0	
	0		0	0	
لا يوجد	1	لا يوجد	1	0	المؤسسة 30
توافق	1		1	0	
	1		1	0	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V29.0.0.0

جدول رقم 106: ملخص نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية فقط

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	11	02	13	%85	%15

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

المؤسسات السليمة	05	12	17	71%	29%
------------------	----	----	----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المستخرجة من الجدول رقم 106

جدول رقم 107: ملخص نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	10	03	13	77%	23%
المؤسسات السليمة	02	15	17	88%	12%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المستخرجة من الجدول رقم 106

2. تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم 106 فقد بلغت نسبة التوافق بين المؤسسات المتعثرة 85% إذ صنف النموذج مؤسستين سليميتين فقط من أصل 13 مؤسسة متعثرة وتتمثلان هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 10 والمؤسسة 15، في حين بلغت نسبة التوافق في المؤسسات السليمة نسبة أقل منه في المؤسسات المتعثرة فقد قدرت نسبة التوافق بـ 71% إذ صنف النموذج للمتغيرات المحاسبية فقط 05 خمسة مؤسسات متعثرة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة بمعدل اختلاف بلغ 29% وتتمثل هذه المؤسسات في المؤسسة رقم 26، 21، 18، 11 و 27.

من خلال نسب التوافق المحقق عند استعمال نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية فقط يمكن القول إن النموذج له القدرة في التنبؤ بتعثر المؤسسات أكبر من القدرة على التنبؤ بالمؤسسات السليمة لذا يمكن الحكم على القدرة العالية للنموذج بالتنبؤ بالمؤسسات المتعثرة.

من خلال الجدول 107 فقد بلغت نسبة التوافق بين المؤسسات المتعثرة 77% إذ صنف النموذج ثلاث مؤسسات سليمة من أصل 13 مؤسسة متعثرة وتتمثل هذه المؤسسات في المؤسسة 10، 20 و 30، في حين بلغت نسبة التوافق في المؤسسات السليمة نسبة أكبر منه في المؤسسات المتعثرة فقد قدرت نسبة التوافق بـ 88% إذ صنف النموذج للمتغيرات المحاسبية فقط 02 مؤسستين متعثرة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة بمعدل اختلاف بلغ 12% وتتمثل هذه المؤسسات في المؤسسة رقم 11 و 18

من خلال نسب التوافق المحقق عند استعمال نموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية يمكن القول إن النموذج له القدرة في التنبؤ بسلامة المؤسسات أكبر من القدرة على التنبؤ بتعثرها لذا يمكن الحكم على القدرة العالية لنموذج التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية بالتنبؤ بالمؤسسات السليمة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نموذج التحليل التمييزي باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط له القدرة الأكبر في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من مختلف بنوك محل الدراسة، إذ وصلت نسبة التصنيف الخاطئ حوالي 15% فقط مقارنة بنموذج التحليل باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.

المبحث الثاني: نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

سنقوم في هذا المطلب باستخلاص معادلة التنبؤ بسلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة بواسطة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، حيث سيتم الاستعانة ببرنامج SPSS الإصدار 29.0.0.0، أين سيتم التوصل إلى معادلة التنبؤ بعد إجراء مجموعة من التحقيقات والمرور بعدة خطوات ومراحل لمعرفة مدى دقة النموذج في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة.

المطلب الأول: اختبار مشكلة التعدد الخطي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

أولاً: اختبار تضخم التباين ومعامل تباين التسامح:

من بين أهم فروض التحليل اللوجستي الثنائي تفادي مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في بناء النموذج، والتي قد تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأخطاء العشوائية وذلك من خلال انخفاض دلالتها الإحصائية في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة، لذا وجب اللجوء إلى إجراء اختبار التعدد الخطي وذلك بواسطة استخدام معامل التسامح Tolérance والذي يجب ألا تقل قيمته عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومعامل تضخم التباين (VIF) الذي يجب عدم تجاوزه قيمته القصوى 10.

جدول رقم 108: اختبار تضخم التباين ومعامل تباين التسامح

المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل التسامح Tolérance
R1	57,254	0,017
R2	44,183	0,023
R3	3,678	0,272
R4	5,896	0,170
R5	8,478	0,118
R6	3,783	0,264
R7	5,252	0,190
R8	2,438	0,410
R9	14,282	0,070
R10	12,417	0,081
R11	2,869	0,349
R12	1,395	0,717

0,394	2,537	VAR01
0,352	2,841	VAR02
0,231	4,321	VAR03
0,194	5,162	VAR04
0,390	2,562	VAR05
0,192	5,220	VAR06

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS الإصدار رقم 29.0.0.0

يظهر الجدول أن معاملات تضخم التباين ومعامل التسامح للمتغيرات المحاسبية جُلها قد تعدت مشكلة التعدد الخطي حيث كانت قيمتها أقل من القيمة 10، عدا أربع متغيرات محاسبية ويتعلق الأمر بكل من نسبة التمويل الدائم، ونسبة التمويل الخاص، نسبة الهامش الإجمالي، وأخيرا نسبة الهامش الصافي كما أن معامل التسامح كان أقل من القيمة 0.05 في النسبتين الأوليتين وأكبر من مستوى الدالة في النسبتين الأخيرتين وبذلك تكون ثمانية نسب مالية تعدت مشكلة التعدد الخطي من أصل اثني عشر 12 نسبة داخلية في بناء النموذج اللوجستي الثنائي، حيث سجلت اقل قيمة ل معامل تضخم التباين في النسبة R12 نسبة المردودية المالية (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة) بقيمة قدرت بـ 1,395 بأعلى قيمة للتسامح قدرت بـ 0,727، أما القيمة القصوى فكانت للمتغير R1 نسبة التمويل الدائم (الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية) بقيمة قدرت بـ 34.209.

أما فيما يخص المتغيرات غير المحاسبية فإن اختبار معامل تضخم التباين ومعامل التسامح اظهر أن كل المتغيرات غير المحاسبية الداخلة في بناء النموذج اللوجستي قد تجاوزت مشكلة التعدد الخطي فقد سجلت أعلى قيمة لقيمة تضخم التباين بـ 5,220 وكانت من نصيب المتغير VAR06 (عدد التعاملات السابقة مع البنك) بقيمة معامل تباين التسامح 0,192 متجاوزة بذلك الحد الأدنى المسموح والمقدر بـ 0.05، أما اقل قيمة سجلها المتغير VAR01 (عمر المؤسسة) بقيمة دني قدرت بـ 2,537 وبمستوى معامل تباين التسامح بـ 0,394 وهي اقل من مستوى الدلالة α .

ثانيا: اختبار التحقق من معاملات الارتباط

من خلال مصفوفة الارتباطات المستخرجة تؤكد وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرين المحاسبين R1 نسبة التمويل الدائم و R2 نسبة التمويل الخاص بلغت نسبته 95.7% من جهة، إضافة إلى وجود ارتباط طردي قوي آخر بين المتغيرين المحاسبين R9 نسبة الهامش الإجمالي والمتغير R10 نسبة الهامش الصافي بلغت نسبته 87.8%

مما يؤكد وجود مشكلة التعددية الخطية بين هاتين المتغيرين، لذا وجب الاستغناء عن مؤشرين من المؤشرات المحاسبية الأربعة للتخلص من مشكلة التعددية الخطية.

بعد إجراء عملية التجربة للحصول على أقل معامل لتضخم التباين اضافة إلى معامل تسامح أكبر من 0.05 حيث تعتمد الطريقة على استبعاد في كل مرة متغير واحد من المتغيرين المحاسبين المرتبطين ارتباطاً قوياً ومقارنتهما ببعضهما البعض، بقبول أقل معدل تضخم للتباين شريطة أن يكون معامل تباين التسامح أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبعد إجراء عدة محاولات وتجارب خلصت النتائج إلى ضرورة استبعاد كل من نسبة التمويل الدائم R1 ونسبة الهامش الإجمالي R9 ليظهر لدينا اختبار تضخم التباين ومعامل التسامح على النحو التالي:

جدول رقم 109: اختبار التحقق من معاملات الارتباط

المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل التسامح Tolérance
R1	تم حذفه	تم حذفه
R2	2,095	0,477
R3	2,737	0,365
R4	5,386	0,186
R5	8,296	0,121
R6	2,754	0,363
R7	4,891	0,204
R8	تم حذفه	تم حذفه
R9	1,681	0,595
R10	1,335	0,749
R11	2,740	0,365
R12	1,374	0,728
VAR01	2,430	0,411
VAR02	2,809	0,356
VAR03	4,084	0,245
VAR04	4,856	0,206
VAR05	2,044	0,489

0,249	4,012	VAR06
-------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS الإصدار رقم 29.0.0.0

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل تضخم التباين VIF والتباين المسموح Tolérance للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية المعتمدة في بناء نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي قد تجاوزت مشكلة التعددية الخطية بحصولها على أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين قدر بـ 8.296 وكان من نصيب المتغير المحاسبي R5 وأن أقل قيمة له سجلت للمتغير R10 نسبة الهامش الصافي بقيمة دنيا قدرت بـ 1,335.

أما معامل تباين التسامح Tolérance فإن قيمه للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية لم تسجل أي قيمة أقل من مستوى الدلالة والمقدرة بـ 0.05 حيث سجلت أعلى قيمة للمتغير المحاسبي R10 نسبة الهامش الصافي بقيمة عضوي قدرها 0.749 أما أقل قيمة فكانت للمتغير المحاسبي R05 نسبة السيولة العامة بقيمة دنيا قدرها 0.121.

ثالثا: معلمات نموذج الانحدار اللوجستي

1. تقدير ثابت النموذج اللوجستي باستعمال طريقة المعقولية العظمى

باستعمال طريقة المعقولية العظمى وإتباع أسلوب Rapport de Vraisemblance التي تعمل على تعظيم اللوغاريتم -2Log الذي يعكس مدى استجابة القيم المشاهدة للمتغير التابع (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة) والتي يمكن التنبؤ بها من خلال ثابت النموذج، دون إدخال المتغيرات المستقلة في هذه المرحلة.

جدول رقم 110: تقدير ثابت النموذج اللوجستي (طريقة المعقولية العظمى)

Historique des itérations			
Itération		-2 Log de vraisemblance	Coefficients
			Constante
Pas 0	1	123,162	0,267
	2	123,162	0,268
	3	123,162	0,268

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مشتق دالة الإمكان الأعظم توقفت عند الخطوة الثالثة للحصول على أكبر قيمة سالبة لسالب ضعف اللوغاريتم (دالة الامكان) الخاصة بثابت النموذج، بالرغم من ان القيمة المسجلة في كل خطوة ثابتة ابتداء من الخطوة الأولى إلا أن النموذج واصل عملية التقدير إلى المرحلة الثالثة باعتبارها المرحلة المثلى التي تكون فيها قيمة سالب دالة الإمكان في أمثل نهاية، إذ أن هذه الأخيرة توقفت عند الخطوة الثالثة مسجلة

أقل قيمة لسالب ضعف اللوغاريتم عند 123.162 ، ويرجع سبب ذلك إلى أن التغير في ضعف الدالة أصبح أقل من القيمة 0.001.

2. تقدير ثابت النموذج اللوجستي باستعمال اختبار Wald

Historique des itérations ^{a,b,c,d}													
Itération		-2 Log	Coefficients										
			Consta nte	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R9	R10	R11	R12
Pa s 1	1	93,844	-,046	,068	,018	-,103	,327	-,193	-,420	-,684	-,323	6,596	1,455
	2	88,693	-,302	,110	-,034	-,180	,636	-,351	-,792	-,536	-,421	11,242	2,009
	3	87,641	-,349	,132	-,125	-,223	,818	-,429	-1,129	-,455	-,413	13,524	2,116
	4	87,471	-,333	,140	-,140	-,240	,821	-,372	-1,347	-,425	-,405	14,139	2,167
	5	87,461	-,328	,141	-,132	-,247	,809	-,343	-1,403	-,415	-,408	14,296	2,186
	6	87,461	-,328	,141	-,132	-,248	,809	-,343	-1,404	-,415	-,408	14,306	2,186
	7	87,461	-,328	,141	-,132	-,248	,809	-,343	-1,404	-,415	-,408	14,306	2,186
Pa s 2	1	93,844	-,037	,069		-,103	,326	-,193	-,420	-,686	-,320	6,621	1,449
	2	88,698	-,318	,109		-,181	,637	-,351	-,792	-,531	-,427	11,194	2,022
	3	87,663	-,406	,127		-,228	,820	-,423	-1,128	-,441	-,442	13,337	2,159
	4	87,490	-,398	,134		-,246	,820	-,354	-1,348	-,407	-,442	13,942	2,212
	5	87,480	-,391	,135		-,254	,809	-,324	-1,404	-,397	-,444	14,114	2,229
	6	87,480	-,390	,135		-,255	,809	-,324	-1,406	-,396	-,444	14,125	2,229
	7	87,480	-,390	,135		-,255	,809	-,324	-1,406	-,396	-,444	14,125	2,229
Pa s 3	1	94,005	-,013	,074		-,100	,317	-,193	-,417	-,751		6,355	1,449
	2	88,788	-,303	,117		-,179	,636	-,357	-,796	-,591		10,731	2,053
	3	87,734	-,395	,135		-,226	,827	-,435	-1,139	-,497		12,824	2,212
	4	87,562	-,389	,140		-,244	,829	-,367	-1,361	-,462		13,452	2,265
	5	87,551	-,383	,142		-,251	,816	-,334	-1,420	-,452		13,625	2,282
	6	87,551	-,383	,142		-,252	,817	-,334	-1,421	-,451		13,636	2,283
	7	87,551	-,383	,142		-,252	,817	-,334	-1,421	-,451		13,636	2,283
Pa s 4	1	94,965	-,109	,079		-,071	,236		-,500	-,723		5,877	1,538
	2	89,354	-,414	,120		-,147	,492		-,954	-,531		10,305	2,134
	3	87,950	-,542	,136		-,210	,700		-1,379	-,414		12,707	2,306
	4	87,737	-,520	,141		-,238	,745		-1,597	-,382		13,416	2,354
	5	87,727	-,502	,142		-,246	,741		-1,638	-,379		13,603	2,365
	6	87,727	-,501	,142		-,247	,741		-1,640	-,379		13,615	2,365
	7	87,727	-,501	,142		-,247	,741		-1,640	-,379		13,615	2,365
	1	95,524	-,391	,089		-,087	,260		-,488			6,307	1,708

Pa s 5	2	89,585	-,638	,130		-,163	,520		-,950			10,781	2,279
	3	88,115	-,731	,144		-,229	,745		-1,388			13,207	2,415
	4	87,898	-,698	,148		-,259	,796		-1,609			13,893	2,451
	5	87,887	-,677	,149		-,267	,791		-1,650			14,082	2,462
	6	87,887	-,675	,149		-,268	,791		-1,652			14,095	2,462
	7	87,887	-,675	,149		-,268	,791		-1,652			14,095	2,462

الجدول رقم 111: اختبار WALD

Variables de l'équation							
		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	0,268	0,213	1,590	1	0,207	1,308

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار رقم 29.0.0.0

من أجل التحقق أكثر من قيمة ثابت معنوية النموذج تم إجراء اختبار WALD الذي سجل قيمة قدرها 1.590 عند قيمة حرية قدرها 1 وقيمة احتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك نقوم بقبول فرضية الصفرية التي تؤكد عدم انعدام قيم ثابت لمعنوية النموذج اللوجستي.

المطلب الثاني: نموذج التحليل اللوجستي للمتغيرات المحاسبية

أولاً: تقدير المتغيرات المحاسبية :

بعد التخلص من مشكلة التعددية الخطية للمتغيرات المحاسبية واختبار ثبات النموذج اللوجستي بتعظيم دالة الإمكان الأعظم $-2\log$ ، نأتي إلى تقدير المتغيرات المستقلة للمتغيرات المحاسبية وفق طريقة الإمكان الأعظم باستخدام أسلوب **Méthode Pas à pas descendante (Rapport de vraisemblance)** حيث كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 112: تقدير المتغيرات المستقلة

Historique des itérations ^{a,b,c,d}													
Itération	-2 Log	Coefficients											
		Consta n te	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R9	R10	R11	R12	
Pa s 1	1	93,844	-,046	,068	,018	-,103	,327	-,193	-,420	-,684	-,323	6,596	1,455
	2	88,693	-,302	,110	-,034	-,180	,636	-,351	-,792	-,536	-,421	11,242	2,009
	3	87,641	-,349	,132	-,125	-,223	,818	-,429	-1,129	-,455	-,413	13,524	2,116
	4	87,471	-,333	,140	-,140	-,240	,821	-,372	-1,347	-,425	-,405	14,139	2,167
	5	87,461	-,328	,141	-,132	-,247	,809	-,343	-1,403	-,415	-,408	14,296	2,186
	6	87,461	-,328	,141	-,132	-,248	,809	-,343	-1,404	-,415	-,408	14,306	2,186
	7	87,461	-,328	,141	-,132	-,248	,809	-,343	-1,404	-,415	-,408	14,306	2,186

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

Pa s 2	1	93,844	-,037	,069		-,103	,326	-,193	-,420	-,686	-,320	6,621	1,449
	2	88,698	-,318	,109		-,181	,637	-,351	-,792	-,531	-,427	11,194	2,022
	3	87,663	-,406	,127		-,228	,820	-,423	-1,128	-,441	-,442	13,337	2,159
	4	87,490	-,398	,134		-,246	,820	-,354	-1,348	-,407	-,442	13,942	2,212
	5	87,480	-,391	,135		-,254	,809	-,324	-1,404	-,397	-,444	14,114	2,229
	6	87,480	-,390	,135		-,255	,809	-,324	-1,406	-,396	-,444	14,125	2,229
	7	87,480	-,390	,135		-,255	,809	-,324	-1,406	-,396	-,444	14,125	2,229
Pa s 3	1	94,005	-,013	,074		-,100	,317	-,193	-,417	-,751		6,355	1,449
	2	88,788	-,303	,117		-,179	,636	-,357	-,796	-,591		10,731	2,053
	3	87,734	-,395	,135		-,226	,827	-,435	-1,139	-,497		12,824	2,212
	4	87,562	-,389	,140		-,244	,829	-,367	-1,361	-,462		13,452	2,265
	5	87,551	-,383	,142		-,251	,816	-,334	-1,420	-,452		13,625	2,282
	6	87,551	-,383	,142		-,252	,817	-,334	-1,421	-,451		13,636	2,283
	7	87,551	-,383	,142		-,252	,817	-,334	-1,421	-,451		13,636	2,283
Pa s 4	1	94,965	-,109	,079		-,071	,236		-,500	-,723		5,877	1,538
	2	89,354	-,414	,120		-,147	,492		-,954	-,531		10,305	2,134
	3	87,950	-,542	,136		-,210	,700		-1,379	-,414		12,707	2,306
	4	87,737	-,520	,141		-,238	,745		-1,597	-,382		13,416	2,354
	5	87,727	-,502	,142		-,246	,741		-1,638	-,379		13,603	2,365
	6	87,727	-,501	,142		-,247	,741		-1,640	-,379		13,615	2,365
	7	87,727	-,501	,142		-,247	,741		-1,640	-,379		13,615	2,365
Pa s 5	1	95,524	-,391	,089		-,087	,260		-,488			6,307	1,708
	2	89,585	-,638	,130		-,163	,520		-,950			10,781	2,279
	3	88,115	-,731	,144		-,229	,745		-1,388			13,207	2,415
	4	87,898	-,698	,148		-,259	,796		-1,609			13,893	2,451
	5	87,887	-,677	,149		-,267	,791		-1,650			14,082	2,462
	6	87,887	-,675	,149		-,268	,791		-1,652			14,095	2,462
	7	87,887	-,675	,149		-,268	,791		-1,652			14,095	2,462

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29

يوضح الجدول أعلاه الخطوات الخمسة التي مرت بها دالة الإمكان الأعظم للوصول إلى التقدير الأمثل للمتغيرات المحاسبية المستقلة للوصول إلى القيمة المثلى والمتمثلة في أقل قيمة لسالب ضعف دالة الإمكان -2Log ، حيث بعد سبعة تكرارات في كل خطوة من الخطوات الخمسة رست دالة الإمكان الأعظم في الخطوة الخامسة لأخر تكرار على القيمة المثلى المساوية لـ $-2\text{Log} = 87.887$.

في الخطوة الأولى ثم إدخال كافة المتغيرات المحاسبية العشرة الداخلة في بناء النموذج اللوجستي حيث بلغت قيمة سالب ضعف دالة الإمكان عند $-2\text{Log} = 87,461$ ، أما في الخطوة الثانية فقد أنخفض سالب ضعف دالة

الإمكان إلى 87,480 بعد حذف المتغير الثاني وهو R3 نسبة الاستقلالية المالية إذ أعتبر متغير غير مؤثر في التنبؤ بالقيم الثنائية للمتغير التابع ، أما في الخطوة الثالثة فقد بلغ سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم = -2 Log 87,551 وذلك بعد حذف متغير جديد إلى المتغير السابق وهو R10 نسبة الهامش الصافي ، وكخطوة ما قبل الأخير فقد بلغ سالب ضعف دالة الإمكان = -2Log 87,727 بعد حذف متغير جديد غير مؤثر في التنبؤ بالمتغير التابع ويتعلق الأمر بالمتغير R6 نسبة السيولة السريعة ((الأصول الجارية - المخزونات)/ الخصوم الجارية)، أما في الخطوة الأخيرة والتي تعبر عن القيمة المثلى لسالب ضعف دالة الإمكان فقد بلغت قيمته = -2 Log 87.887 وذلك بعد حذف متغير جديد للمتغيرات المحذوفة سابقاً ألا وهو المتغير R9 نسبة الهامش الإجمالي باعتباره متغير لا يؤثر في التنبؤ بالمتغير التابع (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة).

ثانياً: تقييم نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية.

1. اختبار معنوية النموذج:

يتم اختبار معنوية نموذج الانحدار اللوجستي بواسطة مربع كاي عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ حيث أنه إذا كانت قيم الدلالة SIG أكبر من قيمة 0.05 سنقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 أما إذا كانت قيمت هذا الأخير أقل من قيمة α فنقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 حيث أن:

H_0 : نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في التنبؤ معنوي (لا يوجد فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة)

H_1 : نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في التنبؤ غير معنوي (يوجد فرق معنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة)

جدول رقم 113: اختبار معنوية النموذج

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	35,701	10	<0,001
	Bloc	35,701	10	<0,001
	Modèle	35,701	10	<0,001
Pas 2 ^a	Pas	-0,019	1	0,891
	Bloc	35,682	9	<0,001
	Modèle	35,682	9	<0,001

Pas 3 ^a	Pas	-0,072	1	0,789
	Bloc	35,610	8	<0,001
	Modèle	35,610	8	<0,001
Pas 4 ^a	Pas	-0,175	1	0,675
	Bloc	35,435	7	<0,001
	Modèle	35,435	7	<0,001
Pas 5 ^a	Pas	-0,160	1	0,689
	Bloc	35,275	6	<0,001
	Modèle	35,275	6	<0,001

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29

أظهرت نتائج اختبار مربع كاي ابتداء من الخطوة الأولى وحتى الخطوة الخامسة والأخيرة والخاصة باختبار النموذج أن قيمة الـ Sig قد حققت قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 ، القائمة على أن نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في هذه الدراسة دال معنويًا، وله القدرة على التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة.

2. اختبار قوة المتغيرات المحاسبية المستقلة.

يوضح هذا الاختبار مدى قوة المتغيرات المحاسبية المستقلة في التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة محل الدراسة بالاعتماد على إحصائيات R^2 وهما R-deux de Cox et Snell و R-deux de Nagelkerke والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 114: اختبار قوة المتغيرات المحاسبية

Récapitulatif des modèles			
Pas	-2Log de vraisemblance	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	87,461 ^a	0,327	0,439
2	87,480 ^a	0,327	0,439
3	87,551 ^a	0,327	0,438
4	87,727 ^a	0,325	0,437
5	87,887 ^a	0,324	0,435

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

تظهر النتائج المحصل عليها من الجدول أعلاه ان درجة تنبؤ المتغيرات المحاسبية بسلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة من البنوك العمومية الجزائرية بولاية المسيلة قد بلغت نسبتها أقل من المتوسط في كلا الإحصائيتين المعتمدتين، فقد بلغت نسبة التنبؤ 32.4% حسب إحصائية R-deux de Cox et Snell أما حسب إحصائية R-deux de Nagelkerke نسبة أكبر من التي حققتها الإحصائية السابقة، فقد بلغت نسبة التنبؤ 43.5%، تشير إلى أن النموذج اللوجستي المعتمد في الدراسة يمتلك قدرة متوسطة في التنبؤ باحتمالية سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية.

ثالثا: مراقبة دقة التصنيف:

يعتبر جدول التصنيف من بين أهم الجداول المخرجة في التحليل اللوجستي الثنائي بواسطة طريقة

Méthode Pas à pas descendante (Rapport de vraisemblance) لمعرفة مدى جودة مطابقة التحليل اللوجستي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال اختبار قدرة هذا الأخير على التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة والمتعثرة المقترضة من البنوك التجارية العمومية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 115: جدول التصنيف الخاص بالمتغيرات المحاسبية فقط

	Classification Table ^a		مؤسسة متعثرة	مؤسسة سليمة	Percentage Correct
Step 1	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	15	24	38,5
		مؤسسة سليمة	7	44	86,3
	Overall Percentage				65,6
Step 2	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	18	21	46,2
		مؤسسة سليمة	8	43	84,3
	Overall Percentage				67,8
Step 3	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	21	18	53,8
		مؤسسة سليمة	6	45	88,2
	Overall Percentage				73,3
Step 4	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	25	14	64,1
		مؤسسة سليمة	8	43	84,3
	Overall Percentage				75,6
Step 5	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	23	16	59
		مؤسسة سليمة	8	43	84,3

Overall Percentage

73,3

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

يظهر جدول التصنيف أعلاه تصنيف المؤسسات السليمة والمتعثرة في كل خطوة من الخطوات التي مر بها النموذج اللوجستي إلى غاية الوصول إلى أقل قيمة سالبة لسالب ضعف دالة الإمكان الأعظم والذي توقفت عند المرحلة الخامسة، فنلاحظ أن النموذج صنف في الخطوة الأولى المؤسسات السليمة بنسبة 86.3% أما المؤسسات المتعثرة فنسبة 38.5% بنسبة تصنيف صحيحة إجمالية بلغت 65.6% اعتماداً على جميع المتغيرات المحاسبية الداخلة في الدراسة، أما في الخطوة الثانية فقد بلغت نسبة التصنيف الصحيح الكلي 67.8% ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى حذف المتغير R3 نسبة الاستقلالية المالية من دالة التنبؤ باعتباره متغير غير مؤثر في المتغير التابع، أما في الخطوة الثالثة فقد بلغت نسبة تصنيف صحيح كلية 73.3% أي بنسبة تصنيف خاطئ كلي بلغت 26.7% وترجع أسباب هذا الارتفاع في التصنيف إلى التخلي عن متغير آخر وهو R10 نسبة الهامش الصافي، أما في الخطوة الرابعة قبل الأخيرة فقد بلغت نسبة التصنيف الصحيح الكلي 75.6% ويرجع هذا الارتفاع إلى التخلي عن متغير جديد إضافي للمتغيرات المحذوفة سابقاً وهو R6 نسبة السيولة السريعة، أما في الخطوة الأخيرة فقد بلغت نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات المتعثرة 59% بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 41% أما نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة فقد بلغ 84.3% بنسبة تصنيف خاطئ بلغت نسبته 16.7%، بينما تمكن النموذج اللوجستي لهذه الدراسة من تصنيف المؤسسات السليمة بنسبة تصنيف صحيحة كلية بلغت 73.3% ونسبة تصنيف خاطئ قدر بـ 26.7%.

بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه يمكن القول بأن نموذج التحليل اللوجستي يتمتع بجودة جيدة في مطابقة النتائج المحصلة مقارنة ببيانات الدراسة، لذا فإن النموذج المتوصل إليه يعتبر ملائماً للحكم على احتمالية سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة، إذ أن النموذج قد تنبأ بتعثر 08 مؤسسات من أصل 13 مؤسسة متعثرة، بينما في المؤسسات السليمة فقد تنبأ النموذج بتعثر 03 ثلاث مؤسسات من بين 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة، أما من حيث المؤسسات السليمة فقد تنبأ النموذج بسلامة 05 خمسة مؤسسات من أصل 13 ثلاثة عشر مؤسسة متعثرة وبسلامة 14 أربعة عشر مؤسسة سليمة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة.

رابعاً: استنتاج معادلة النموذج اللوجستي للمتغيرات المحاسبية

1. التحقق من ملائمة المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة.

قبل التطرق لاستنتاج معادلة النموذج الخاصة بتحليل الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية فقط وجب التحقق من ملائمة المعلمات المقدرة للمتغيرات المحاسبية المستقلة كل على حدى.

جدول رقم 116: المتغيرات الداخلة في بناء النموذج اللوجستي

Variables in the Equation						
		B	S.E.	Wald	df	Sig.
Step 5 ^a	R2 نسبة التمويل الخاص	0,149	0,096	2,414	1	0,120
	R4 نسبة الملاءة المالية	-0,268	0,183	2,154	1	0,142
	R5 نسبة السيولة العامة	0,791	0,503	2,472	1	0,116
	R7 نسبة السيولة الجاهزة	-1,652	0,725	5,197	1	0,023
	R11 نسبة المردودية الاقتصادية	14,095	6,057	5,415	1	0,020
	R12 نسبة المردودية المالية	2,462	1,653	2,219	1	0,136
	Constant	-0,675	0,522	1,674	1	0,196

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أن المتغير R7 نسبة السيولة الجاهزة والمتغير R11 نسبة المردودية الاقتصادية متغيران محاسبيان مستقلان لهما تأثير معنوي على التنبؤ بالمتغير التابع الثنائي (سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة) إذ حقق المتغير الأول R7 قيمة WALT تقدر بـ 5.197 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة أقل من 0.05 بلغت 0.023 بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (فرضية البديل) أي أن معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المستقل R7 ذو تأثير معنوي على التنبؤ بالمتغير التابع، كما حقق المتغير الثاني R11 نسبة المردودية الاقتصادية قيمة WALT قدرت بـ 5.415 بدرجة حرية 1 وبمستوى دلالة قدر بـ 0.020 وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية وبالتالي فهو يؤكد أن المتغير المحاسبي المستقل R11 ذو تأثير معنوي على التنبؤ بالمتغير التابع الثنائي.

أما فيما يخص باقي المتغيرات والمتمثلة في R2. R4. R5. R12 فالقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية القائمة على أن المتغيرات ليس لها تأثير معنوي على التنبؤ بالمتغير التابع الثنائي (سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة).

2. بناء دالة التنبؤ للتحليل اللوجستي للمتغيرات المحاسبية

يمكن استنتاج دالة التنبؤ اللوجستي للمتغيرات المحاسبية من خلال الجدول السابق باعتبار قيمة B معامل التأثير للمتغير المستقل و Constant كثابت للدالة والتي هي كالتالي:

$$Y_1 = \text{Log} (P/1-P) = 0.149 R2 - 0.268R4 + 0.791R5 - 1.652R7 + 14.095R11 + 2.462R12 - 0.675$$

المطلب الثالث: معلمات نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية
أولاً: تقدير المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.

جدول رقم 117: تقدير المتغيرات المستقلة المحاسبية

<i>Historique des itérations</i>													
Itératio n	-2Log	Coefficients											
		Const	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R09	R10	R11	R12	
Pas 1	1	75,729	1,25	0,052	0,341	-0,154	0,552	-0,169	-0,665	-3,136	1,925	11,209	1,594
	2	65,599	1,792	0,1	0,682	-0,284	1,154	-0,418	-1,233	-5,941	3,959	17,688	2,729
	3	62,201	2,726	0,13	0,896	-0,426	1,778	-0,506	-1,829	-8,776	6,138	23,181	3,592
	4	61,371	3,385	0,141	1,02	-0,55	2,263	-0,44	-2,328	-10,338	7,38	27,183	4,034
	5	61,264	3,402	0,143	1,088	-0,618	2,422	-0,357	-2,532	-10,504	7,522	28,749	4,168
	6	61,22	3,088	0,139	1,161	-0,676	2,445	-0,197	-2,644	-10,419	7,429	29,146	4,223
	7	61,214	2,926	0,136	1,199	-0,707	2,458	-0,112	-2,703	-10,377	7,381	29,37	4,252
	8	61,214	2,924	0,136	1,200	-0,709	2,459	-0,11	-2,705	-10,377	7,381	29,387	4,253
	9	61,214	2,924	0,136	1,200	-0,709	2,459	-0,11	-2,705	-10,377	7,381	29,387	4,253
Pas 2	1	76,53	1,305	0,057	0,201	-0,126	0,48		-0,736	-3,070	1,915	10,71	1,668
	2	66,381	1,712	0,105	0,436	-0,229	0,991		-1,434	-5,536	3,765	16,167	2,841
	3	62,203	2,536	0,136	0,621	-0,368	1,729		-2,292	-8,495	6,216	21,524	3,748
	4	61,383	3,003	0,151	0,837	-0,506	2,199		-2,751	-9,821	7,25	25,929	4,19
	5	61,233	2,894	0,144	1,075	-0,651	2,4		-2,817	-10,152	7,348	28,436	4,28
	6	61,22	2,803	0,137	1,179	-0,714	2,454		-2,798	-10,265	7,337	29,263	4,288
	7	61,22	2,801	0,137	1,184	-0,717	2,457		-2,798	-10,274	7,338	29,304	4,289
	8	61,22	2,801	0,137	1,184	-0,717	2,457		-2,798	-10,274	7,338	29,304	4,289
Pas 3	1	76,798	-0,163	0,066	0,42	-0,126	0,459		-0,725	-3,055	1,809	11,044	1,647
	2	66,54	0,532	0,112	0,627	-0,230	0,97		-1,427	-5,479	3,634	16,695	2,824
	3	62,337	1,053	0,142	0,901	-0,369	1,695		-2,279	-8,533	6,131	22,174	3,759
	4	61,465	1,471	0,156	1,174	-0,513	2,17		-2,741	-10,126	7,357	26,635	4,246
	5	61,295	1,566	0,146	1,397	-0,673	2,384		-2,799	-10,519	7,499	29,205	4,341
	6	61,282	1,565	0,14	1,478	-0,735	2,441		-2,784	-10,615	7,485	30,008	4,347
	7	61,282	1,566	0,139	1,481	-0,737	2,443		-2,784	-10,622	7,486	30,043	4,348

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

	8	61,282	1,566	0,139	1,481	-0,737	2,443		-2,784	-10,622	7,486	30,043	4,348
Pas 4	1	76,785	-0,108	0,067	0,389	-0,125	0,457		-0,724	-2,98	1,757	10,975	1,646
	2	66,551	0,491	0,112	0,651	-0,230	0,97		-1,426	-5,526	3,663	16,748	2,821
	3	62,416	1,177	0,147	0,785	-0,362	1,672		-2,261	-8,235	5,944	21,93	3,774
	4	61,654	1,639	0,169	0,867	-0,490	2,099		-2,682	-9,215	6,783	25,894	4,2
	5	61,543	1,736	0,167	0,94	-0,609	2,265		-2,732	-9,183	6,686	27,806	4,248
	6	61,536	1,739	0,163	0,973	-0,651	2,3		-2,715	-9,16	6,617	28,299	4,246
	7	61,536	1,739	0,163	0,975	-0,653	2,301		-2,714	-9,16	6,615	28,32	4,247
	8	61,536	1,739	0,163	0,975	-0,653	2,301		-2,714	-9,16	6,615	28,32	4,247
Pas 5	1	77,061	0,162	0,077		-0,114	0,447		-0,721	-3,145	1,937	11,382	1,53
	2	66,967	0,796	0,134		-0,209	0,949		-1,411	-5,679	3,901	17,222	2,6
	3	62,797	1,411	0,184		-0,334	1,649		-2,239	-8,143	6,048	22,308	3,438
	4	62,046	1,849	0,219		-0,444	2,081		-2,685	-8,807	6,683	26,281	3,81
	5	61,975	1,975	0,226		-0,52	2,24		-2,788	-8,712	6,61	27,944	3,866
	6	61,972	1,983	0,226		-0,544	2,263		-2,782	-8,674	6,558	28,256	3,856
	7	61,972	1,983	0,226		-0,546	2,264		-2,781	-8,672	6,555	28,272	3,856
	8	61,972	1,983	0,226		-0,546	2,264		-2,781	-8,672	6,555	28,272	3,856
Pas 6	1	78,29	0,015	0,085		-0,139	0,468		-0,695	-1,06		12,085	1,53
	2	69,028	0,351	0,144		-0,251	0,932		-1,293	-1,876		18,381	2,425
	3	64,812	0,634	0,194		-0,413	1,644		-2,07	-2,722		23,981	2,97
	4	63,904	1,023	0,226		-0,583	2,101		-2,456	-3,036		28,082	3,308
	5	63,711	1,201	0,228		-0,746	2,295		-2,475	-3,326		30,288	3,38
	6	63,704	1,234	0,228		-0,784	2,333		-2,468	-3,437		30,83	3,387
	7	63,704	1,235	0,228		-0,785	2,334		-2,468	-3,44		30,844	3,388
	8	63,704	1,235	0,228		-0,785	2,334		-2,468	-3,44		30,844	3,388
Pas 7	1	79,61	-0,43	0,105		-0,148	0,445		-0,644			11,35	1,618
	2	70,211	-0,145	0,18		-0,274	0,934		-1,262			17,743	2,502
	3	65,74	0,368	0,22		-0,462	1,775		-2,176			24,545	3,009
	4	64,891	0,824	0,241		-0,621	2,285		-2,647			28,914	3,332
	5	64,778	0,974	0,243		-0,736	2,464		-2,718			30,642	3,417
	6	64,773	0,999	0,242		-0,765	2,496		-2,716			31,018	3,421

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

7	64,773	1	0,242		-0,766	2,497		-2,716			31,031	3,421
8	64,773	1	0,242		-0,766	2,497		-2,716			31,031	3,421

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

جدول رقم 118: تقدير المتغيرات المستقلة غير المحاسبية

Itération		-2 Log	VAR01	VAR02	VAR03	VAR04	VAR05	VAR06
Pas 1	1	75,729	0,636	0,727	-0,57	-0,025	-0,324	-1,274
	2	65,599	0,915	1,111	-1,007	-0,014	-0,206	-2,066
	3	62,201	1,148	1,574	-1,49	0,045	-0,237	-2,876
	4	61,371	1,296	1,914	-1,838	0,097	-0,305	-3,429
	5	61,264	1,34	2,026	-1,936	0,114	-0,306	-3,564
	6	61,22	1,355	2,053	-1,932	0,122	-0,293	-3,509
	7	61,214	1,363	2,068	-1,93	0,127	-0,286	-3,481
	8	61,214	1,364	2,069	-1,93	0,127	-0,286	-3,481
	9	61,214	1,364	2,069	-1,93	0,127	-0,286	-3,481
Pas 2	1	76,53	0,614	0,778	-0,608	-0,05	-0,35	-1,167
	2	66,381	0,873	1,103	-0,997	-0,071	-0,292	-1,738
	3	62,203	1,115	1,546	-1,459	-0,007	-0,358	-2,528
	4	61,383	1,269	1,882	-1,798	0,056	-0,366	-3,105
	5	61,233	1,339	2,032	-1,907	0,104	-0,316	-3,35
	6	61,22	1,362	2,071	-1,925	0,122	-0,295	-3,416
	7	61,22	1,363	2,073	-1,926	0,122	-0,294	-3,419
	8	61,22	1,363	2,073	-1,926	0,122	-0,294	-3,419
Pas 3	1	76,798	0,62	0,859	-0,583	0,022		-1,121
	2	66,54	0,891	1,174	-0,99	-0,018		-1,722
	3	62,337	1,146	1,639	-1,454	0,064		-2,517
	4	61,465	1,317	1,991	-1,802	0,136		-3,122
	5	61,295	1,39	2,134	-1,915	0,177		-3,384
	6	61,282	1,41	2,169	-1,934	0,19		-3,449

	7	61,282	1,411	2,17	-1,936	0,19		-3,452
	8	61,282	1,411	2,17	-1,936	0,19		-3,452
Pas 4	1	76,785	0,622	0,849	-0,588			-1,092
	2	66,551	0,888	1,181	-0,986			-1,744
	3	62,416	1,149	1,617	-1,46			-2,421
	4	61,654	1,305	1,93	-1,785			-2,859
	5	61,543	1,354	2,037	-1,873			-2,995
	6	61,536	1,366	2,056	-1,883			-3,02
	7	61,536	1,366	2,057	-1,883			-3,021
	8	61,536	1,366	2,057	-1,883			-3,021
Pas 5	1	77,061	0,592	0,853	-0,616			-1,036
	2	66,967	0,827	1,207	-1,02			-1,59
	3	62,797	1,062	1,661	-1,493			-2,178
	4	62,046	1,199	1,991	-1,832			-2,578
	5	61,975	1,235	2,101	-1,934			-2,701
	6	61,972	1,239	2,115	-1,943			-2,71
	7	61,972	1,239	2,116	-1,943			-2,71
	8	61,972	1,239	2,116	-1,943			-2,71
Pas 6	1	78,29	0,542	0,843	-0,594			-1,046
	2	69,028	0,707	1,134	-0,913			-1,472
	3	64,812	0,875	1,515	-1,291			-1,907
	4	63,904	0,997	1,825	-1,604			-2,259
	5	63,711	1,055	1,961	-1,722			-2,379
	6	63,704	1,07	1,99	-1,744			-2,401
	7	63,704	1,07	1,99	-1,745			-2,402
	8	63,704	1,07	1,99	-1,745			-2,402
Pas 7	1	79,61	0,519	0,85	-0,537			-0,917
	2	70,211	0,662	1,164	-0,865			-1,37
	3	65,74	0,812	1,596	-1,298			-1,978

	4	64,891	0,917	1,911	-1,619			-2,383
	5	64,778	0,954	2,023	-1,719			-2,5
	6	64,773	0,961	2,044	-1,735			-2,518
	7	64,773	0,961	2,044	-1,735			-2,519
	8	64,773	0,961	2,044	-1,735			-2,519

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه الخطوات السبعة التي مرت بها دالة الإمكان الأعظم للوصول إلى التقدير الأمثل للمتغيرات المحاسبية و غير المحاسبية المستقلة للوصول إلى القيمة المثلى والمتمثلة في أقل قيمة لسالب ضعف دالة الإمكان الأعظم -2Log ، حيث بعد ثمانية تكرارات في كل خطوة من الخطوات السبعة 07 رست دالة الإمكان الأعظم في الخطوة السابعة لأخر تكرار على القيمة المثلى المساوية لـ $-2\text{Log} = 64,773$.

ففي الخطوة الأولى ثم إدخال كافة المتغيرات المحاسبية العشرة الداخلة في بناء النموذج اللوجستي حيث بلغت قيمة سالب ضعف دالة الإمكان عند 61,214 ، أما في الخطوة الثانية فقد أنخفض سالب ضعف دالة الإمكان إلى 61,220 بأجزاء بسيطة من الألف بعد حذف المتغير المحاسبي R6 وهو نسبة السيولة السريعة إذ اعتبرت متغير غير مؤثر في التنبؤ بالقيم الثنائية للمتغير التابع ، أما في الخطوة الثالثة فقد بلغ سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم $-2\text{Log} = 61,282$ وذلك بعد حذف متغير جديد إلى المتغير السابق وهو متغير غير محاسبي VAR05 نوع القرض ، وفي الخطوة الرابعة فقد بلغ سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم 61,654

بعد حذف متغير جديد غير مؤثر في التنبؤ بالمتغير التابع ويتعلق الأمر بالمتغير غير المحاسبي VAR04 عد العمال أما في الخطوة الخامسة فقد بلغت قيمة -2Log القيمة 61,972 بعد حذف المتغير إضافة إلى المتغيرات السابقة وهو متغير محاسبي متمثلاً في R3 نسبة الاستقلالية المالية حيث أعتبر غير مؤثر في التنبؤ بالمتغير التابع ، أما في المرحلة ما قبل الأخيرة فقد بلغت قيمة -2Log القيمة 63,704 بعد حذف المتغير الجديد R10 وهو متغير محاسبي يتمثل في نسبة الهامش الصافي ، أما في الخطوة السابعة والأخيرة والتي تعبر عن القيمة المثلى لسالب ضعف دالة الإمكان فقد بلغت قيمته $-2\text{Log} = 64.773$ وذلك بعد حذف متغير جديد للمتغيرات المحذوفة سابقاً ألا وهو المتغير المحاسبي R9 نسبة الهامش الاجمالي باعتباره متغير لا يؤثر في التنبؤ بالمتغير التابع (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة).

من خلال ما سبق فنموذج اللوجستي قام في خطوة بحذف متغير محاسبي أو غير محاسبي للوصول دائماً إلى سالب ضعف دالة الإمكان كيث تتمثل المتغيرات المحذوفة من النموذج فيما يلي حسب ترتيب كل خطوة فيما يلي:

المتغيرات المحاسبية:

R6 نسبة السيولة السريعة

R3 نسبة الاستقلالية المالية

R10 نسبة الهامش الصافي

R09 نسبة الهامش الإجمالي

المتغيرات غير المحاسبية:

VAR05 نوع القرض الممنوح

VAR04 عدد العمال

كما أوضح أسلوب التحليل باستخدام الانحدار اللوجستي المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في بناء النموذج للتنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة وتمثل فيما يلي:

المتغيرات المحاسبية:

R2 نسبة التمويل الخاص

R4 نسبة الملاءة المالية

R5 نسبة السيولة العامة

R7 نسبة السيولة الجاهزة

R11 نسبة المردودية الاقتصادية

R12 نسبة المردودية المالية

المتغيرات غير المحاسبية:

VAR01 عمر المؤسسة

VAR02 قطاع النشاط

VAR03 الشكل القانوني للمؤسسة

VAR06 عدد التعاملات السابقة مع البنك

جدول رقم 119: المتغيرات الغائبة عن النموذج في كل مرحلة من مراحل البناء

Variables absentes de l'équation					
			Score	ddl	Sig.
Pas 2 ^a	Variables	نسبة السيولة السريعة	0,006	1	0,941
		Statistiques générales	0,006	1	0,941
Pas 3 ^b	Variables	نسبة السيولة السريعة	0,009	1	0,926
		نوع القرض	0,063	1	0,802
		Statistiques générales	0,069	2	0,966
Pas 4 ^c	Variables	نسبة السيولة السريعة	0,003	1	0,958
		عدد العمال	0,254	1	0,614
		نوع القرض	0,253	1	0,615
		Statistiques générales	0,324	3	0,955
Pas 5 ^d	Variables	نسبة الاستقلالية المالية	0,448	1	0,503
		نسبة السيولة السريعة	0,004	1	0,948
		عدد العمال	0,004	1	0,948
		نوع القرض	0,443	1	0,506
		Statistiques générales	0,742	4	0,946
Pas 6 ^e	Variables	نسبة الاستقلالية المالية	0,490	1	0,484
		نسبة السيولة السريعة	0,009	1	0,925
		نسبة الهامش الصافي	2,464	1	0,116
		عدد العمال	0,057	1	0,812
		نوع القرض	0,406	1	0,524
		Statistiques générales	3,057	5	0,691
Pas 7 ^f	Variables	نسبة الاستقلالية المالية	0,216	1	0,642
		نسبة السيولة السريعة	0,057	1	0,811
		نسبة الهامش الإجمالي	0,618	1	0,432
		نسبة الهامش الصافي	0,018	1	0,892
		عدد العمال	0,249	1	0,618
		نوع القرض	0,237	1	0,626

	Statistiques générales	2,939	6	0,816
--	------------------------	-------	---	-------

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

ثانيا: تقييم النموذج للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

1. اختبار معنوية النموذج:

يتم اختبار معنوية نموذج الانحدار اللوجستي بواسطة مربع كاي عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ حيث أنه إذا كانت قيم الدلالة SIG أكبر من القيمة 0.05 سنقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 أما إذا كانت قيمت هذا الأخير أقل من قيمة α فنقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 حيث أن:

H_0 : نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في التنبؤ غير معنوي

H_1 : نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في التنبؤ معنوي

جدول رقم 120: اختبار معنوية النموذج للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 7 ^a	Pas	-1,070	1	0,301
	Bloc	58,388	10	<,001
	Modèle	58,388	10	<,001

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

تظهر لنا النتائج المحصل عليها من الجدول أعلاه بخصوص اختبار مربع كاي في الخطوة السابعة والأخيرة لاختبار النموذج، أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نقوم برفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المعتمد في هذه الدراسة دالة معنوية، وله القدرة على التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة.

2. اختبار قوة المتغيرات المستقلة في التنبؤ.

يوضح هذا الاختبار مدى قوة المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية المستقلة في التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة محل الدراسة بالاعتماد على إحصائتي R وهما R-deux de Cox et Snell و R-deux de Nagelkerke والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 121: Model Summary

Récapitulatif des modèles			
Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	61,214 ^a	0,498	0,667
2	61,220 ^b	0,498	0,667
3	61,282 ^b	0,497	0,667
4	61,536 ^b	0,496	0,665
5	61,972 ^b	0,493	0,662
6	63,704 ^b	0,483	0,649
7	64,773 ^b	0,477	0,640

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

من خلال النتائج المحصل عليهما من الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التنبؤ للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية بسلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة من البنوك العمومية الجزائرية لولاية المسيلة أحسن من درجة التنبؤ المسجلة للمتغيرات المحاسبية فقد بلغت نسبة التنبؤ 47.7% حسب إحصائية R-deux de Cox et Snell أما حسب إحصائية R-deux de Nagelkerke فكانت النسبة أكبر من التي حققتها الإحصائية السابقة، إذ بلغت نسبة التنبؤ 64.0%، تشير إلى أن النموذج اللوجستي المعتمد في الدراسة يمتلك قدرة جيدة في التنبؤ باحتمالية سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية.

ثالثا: مراقبة دقة التصنيف:

يعتبر جدول التصنيف من بين أهم الجداول المخرجة في التحليل اللوجستي الثنائي بواسطة طريقة

Méthode Pas à pas descendante (Rapport de vraisemblance) لمعرفة مدى جودة مطابقة التحليل اللوجستي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال اختبار قدرة هذا الأخير على التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة والمتعثرة المقترضة من البنوك التجارية العمومية، والجدول الموالي يوضح ذلك باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.

جدول رقم 122: جدول التصنيف الخاص بنموذج المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

Table de classification ^a		
	Observé	Prévisions
		حالة المؤسسة

			مؤسسة سليمة	مؤسسة متعثرة	
Pas 1	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	10	29	74,4
		مؤسسة سليمة	43	8	84,3
	Pourcentage global				80,0
Pas 2	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	10	29	74,4
		مؤسسة سليمة	43	8	84,3
	Pourcentage global				80,0
Pas 3	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	10	29	74,4
		مؤسسة سليمة	42	9	82,4
	Pourcentage global				78,9
Pas 4	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	10	29	74,4
		مؤسسة سليمة	42	9	82,4
	Pourcentage global				78,9
Pas 5	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	11	28	71,8
		مؤسسة سليمة	42	9	82,4
	Pourcentage global				77,8
Pas 6	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	9	30	76,9
		مؤسسة سليمة	42	9	82,4
	Pourcentage global				80,0
Pas 7	حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	9	30	76,9
		مؤسسة سليمة	43	8	84,3
	Pourcentage global				81,1

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

يوضح جدول التصنيف أعلاه تصنيف المؤسسات السليمة والمتعثرة في كل خطوة من الخطوات التي مر بها النموذج اللوجستي إلى غاية الوصول إلى أقل قيمة سالبة لسالب ضعف دالة الإمكان الأعظم -2Log والذي توقفت عند المرحلة السابعة مثلما أشرنا سابقا، هذه المرة بعد إدخال المتغيرات غير المحاسبية كمتغيرات مستقلة، فنلاحظ أن النموذج قد صنف في الخطوة الأولى تصنيفا صحيحا إجمالية بلغ 80% اعتمادا على جميع المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في الدراسة، أما في الخطوة الثانية فقد بلغت نسبة التصنيف الصحيح الكلي كذلك نفس النسبة السابقة بـ 80% دون تغيير بالرغم من حذف المتغير المحاسبي R6 (نسبة السيولة السريعة)

، أما في الخطوة الثالثة فقد بلغت نسبة تصنيف صحيح كلية بلغت 78.9% أي بنسبة تصنيف خاطئ كلي بلغت 21.1% وترجع الأسباب في هذا إلى التخلي عن متغير آخر إضافة إلى المتغيرين السابقين وهو متغير غير محاسبي VAR05 (نوع القرض الممنوح)، أما في الخطوة الرابعة فإن نسبة التصنيف الصحيح الكلي لم تتغير عن سابقتها وبقيت محافظة على نفس التنبؤ السابق إذ بلغت نسبتها 78.9% بالرغم من حذف متغير آخر غير محاسبي يتمثل في VAR04 (عدد العمال) ، أما في الخطوة الخامسة فقد انخفضت نسبة التصنيف الصحيح الكلي إلى 77.8% بعد حذف متغير آخر محاسبي وهو R3 (نسبة الاستقلالية المالية)، ليرتفع التصنيف بعدها في المرحلة السادسة ما قبل الأخيرة إذ بلغ التصنيف الصحيح الكلي 80% بعد حذف المتغير المحاسبي R10 (نسبة الهامش الصافي) أما في الخطوة السابعة والأخيرة وبعد حذف المتغير المحاسبي R9 (نسبة الهامش الإجمالي) فقد بلغت نسبة التصنيف للمؤسسات المتعثرة 76.9% بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 23.1% أما نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة فقد بلغ 84.3% بنسبة تصنيف خاطئ بلغت نسبته 16.7% ، بينما تمكن النموذج اللوجستي لهذه الدراسة اعتماداً على بيانات الدراسة من تصنيف المؤسسات بنسبة تصنيف صحيح كلي بلغت 81.1% أي بنسبة تصنيف خاطئ قدر بـ 18.9% .

بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه يمكن القول بأن نموذج التحليل اللوجستي باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية يتمتع بجودة عالية في مطابقة النتائج المحصلة مقارنة ببيانات الدراسة، لذا فإن النموذج المتوصل إليه يعتبر ملائماً جداً عن سابقه للحكم على احتمالية سلامة أو تعثر المؤسسات المقترضة، إذ أن النموذج قد تنبأ بتعثر 10 عشرة مؤسسات وسلامة 03 ثلاث من أصل 13 مؤسسة متعثرة، بينما في المؤسسات السليمة فقد تنبأ النموذج بتعثر 03 ثلاث مؤسسات وسلامة 14 أربعة عشر مؤسسة من بين 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة، حيث تعتبر هذه النتيجة أفضل من سابقتها باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط.

رابعا: استنتاج معادلة النموذج اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

1. التحقق من ملائمة المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة.

قبل التطرق لاستنتاج معادلة النموذج الخاصة بتحليل الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية وبنفس الطريقة السابقة يجب إجراء التحقق من ملائمة المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة كل على حدى، فإذا كانت قيمة SIG أقل من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 أما إذا كانت قيمته أكبر من 0.05 ففي هذه الحالة نقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 . حيث أن،

H_0 : المتغير المستقل للانحدار اللوجستي ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة)

H_1 : المتغير المستقل للانحدار اللوجستي له تأثير معنوي في التنبؤ المتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة)

جدول رقم 123: جدول المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الداخلة في بناء النموذج

Variables de l'équation						
	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	
Pas 7 ^a	R2 نسبة التمويل الخاص	0,242	0,131	3,426	1	0,064
	R4 نسبة الملاءة المالية	-0,766	0,454	2,842	1	0,092
	R5 نسبة السيولة العامة	2,497	0,917	7,408	1	0,006
	R7 نسبة السيولة الجاهزة	-2,716	1,018	7,124	1	0,008
	R11 نسبة المردودية الاقتصادية	31,031	9,760	10,109	1	0,001
	R12 نسبة المردودية المالية	3,421	2,160	2,510	1	0,113
	VAR01 عمر المؤسسة	0,961	0,296	10,528	1	0,001
	VAR02 قطاع النشاط	2,044	0,683	8,948	1	0,003
	VAR03 الشكل القانوني	-1,735	0,736	5,558	1	0,018
	VAR06 عدد التعاملات السابقة	-2,519	1,379	3,335	1	0,068
	Constante	1,000	2,940	0,116	1	0,734

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار 29.0.0.0

من خلال الجدول أعلاه فإن المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي لها تأثير في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة وقدرتها على التصنيف الصحيح قد بلغت 11 إحدى عشر متغيراً محاسبياً وغير محاسبياً من أصل 17 سبعة عشر متغيراً مستقلاً تم الاستعانة بها لبناء النموذج التنبؤي والتي كانت نتائجها كالتالي:

✓ **R2 نسبة التمويل الخاص**: بلغت قيمة اختبار Wald 3,426 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أكبر من قيمة α قدرت بـ 0.064 وعليه نقوم بقبول الفرضية الصفرية القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المحاسبي المستقل R2 ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).

✓ **R4 نسبة الملاءة المالية**: بلغت قيمة اختبار Wald 2.842 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أكبر من قيمة α قدرت بـ 0.092 وعليه نقوم كذلك بقبول الفرضية الصفرية القائمة على أن معامل

- الانحدار اللوجستي للمتغير المحاسبي المستقل R3 ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة)
- ✓ R5 نسبة السيولة العامة : بلغت قيمة اختبار Wald 7.408 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت بـ 0.006 وعليه نقوم بقبول الفرضية البديلة القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير المحاسبي R5 له تأثير معنوي في التنبؤ المتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ R7 نسبة السيولة الجاهزة : بلغت قيمة اختبار Wald لهذا المتغير 7.124 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت قيمتها بـ 0.008 وعليه نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير المحاسبي المستقل R7 له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ R11 نسبة المردودية الاقتصادية : بلغت قيمة اختبار Wald لهذا المتغير المحاسبي 10.109 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت قيمتها بـ 0.001 وعليه نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير المحاسبي المستقل R11 له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ R12 نسبة المردودية المالية : بلغت قيمة اختبار Wald للمتغير المستقل المحاسبي 2.510 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أكبر من قيمة α قدرت قيمتها بـ 0.113 وعليه نقوم بقبول الفرضية الصفرية القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير المحاسبي R12 ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ VAR01 عمر المؤسسة : بلغت قيمة اختبار Wald للمتغير غير المحاسبي 10.525 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت قيمتها بـ 0.001 وعليه نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير غير المحاسبي المستقل VAR01 له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ VAR02 قطاع النشاط : بلغت قيمة اختبار Wald لهذا المتغير غير المحاسبي المستقل 8.948 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت قيمتها بـ 0.003 وعليه نقوم بقبول الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير غير المحاسبي المستقل VAR02 له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).
- ✓ VAR03 الشكل القانوني : بلغت قيمة اختبار Wald لهذا المتغير غير المحاسبي المستقل 5.558 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أقل من قيمة $\alpha=0.05$ قدرت قيمتها بـ 0.018 وعليه نقوم بقبول

الفرضية البديلة H_1 القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير غير المحاسبي المستقل VAR03 له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة).

✓ VAR06 عدد التعاملات السابقة : بلغت قيمة اختبار Wald لهذا المتغير غير المحاسبي المستقل 3.335 عند درجة حرية 1 ومستوى دلالة إحصائية أكبر من قيمة α قدرت بـ 0.068 و عليه نقوم بقبول الفرضية الصفرية القائمة على أن معامل الانحدار اللوجستي للمتغير غير المحاسبي VAR06 ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بالمتغير التابع (تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة)

من خلال ما سبق في التحليل نلاحظ ان معاملات الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي لها تأثير في التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات المقترضة من البنوك هي ستة متغيرات من أصل عشر متغيرات كلية تتمثل في:

- ✚ نسبة السيولة العامة
- ✚ نسبة السيولة الجاهزة
- ✚ نسبة المردودية الاقتصادية
- ✚ عمر المؤسسة
- ✚ قطاع النشاط
- ✚ الشكل القانوني

2. استنتاج معادلة نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

من خلال الجدول السابق يمكن صياغة معادلة نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية كالآتي:

$$Y_2 = \text{Log} (P/1-P) = 0.242R2 - 0.766R4 + 2.497 R5 - 2.716 R7 + 31.031 R11+ 3.421R12 + 0.961VAR01 + 2.044 VAR02 - 1.735 VAR03 - 2.519 VAR06 + 1.000$$

خامسا: تحليل ومقارنة النتائج.

1. مقارنة النتائج

جدول رقم 124: جدول مقارنة النتائج

المؤسسات	معلومات البنك	نموذج المحاسبي	الفروقات	النموذج المحاسبي وغير المحاسبي	الفروقات
المؤسسة 01	0	1	توافق	1	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 02	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 03	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 04	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 05	0	0	توافق	1	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 06	0	0	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 07	0	0	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	1		0	
المؤسسة 08	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		0	

لا يوجد توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 09
	0		1	1	
	0		0	1	
لا يوجد توافق	1	لا يوجد توافق	1	0	المؤسسة 10
	1		1	0	
	0		1	0	
توافق	1	لا يوجد توافق	0	1	المؤسسة 11
	0		0	1	
	1		0	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 12
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	1	1	المؤسسة 13
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 14
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	لا يوجد توافق	1	0	المؤسسة 15
	0		1	0	
	0		1	0	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 16
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 17
	0		0	0	
	0		0	0	
	1	لا يوجد	0	1	
	0		0	1	

لا يوجد	0	توافق	0	1	المؤسسة 18
توافق					
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 19
	0		0	0	
	1		0	0	
لا يوجد	1	توافق	0	0	المؤسسة 20
	1		0	0	
	1		0	0	
توافق	1	لا يوجد	0	1	المؤسسة 21
	1		0	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 22
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 23
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	لا يوجد	1	1	المؤسسة 24
	1		0	1	
	1		0	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 25
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 26
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	0	1	المؤسسة 27
	1		1	1	
	1		1	1	

توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 28
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	1	توافق	1	0	المؤسسة 29
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	0	لا يوجد	0	0	المؤسسة 30
	0		1	0	
	0	توافق	1	0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 29.0.0.0

جدول رقم 125: ملخص نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية فقط

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	10	03	13	%76.92	%23.08
المؤسسات السليمة	04	13	17	%76.47	%23.53

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الجدول رقم 124.

جدول رقم 126: ملخص نموذج الانحدار اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	11	02	13	%84.62	%15.38
المؤسسات السليمة	02	15	17	%88.24	%11.76

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الجدول رقم 124.

2. تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم 125 فقد بلغت نسبة التوافق بين المؤسسات المتعثرة %76.92 إذ صنف النموذج ثلاث مؤسسات سليمة فقط من أصل 13 مؤسسة متعثرة وتتمثلان هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 10 والمؤسسة 15 إضافة إلى المؤسسة رقم 30، في حين بلغت نسبة التوافق في المؤسسات السليمة نسبة أكبر منه في التنبؤ بالمؤسسات المتعثرة فقد قدرت نسبة التوافق بـ %76.47 إذ صنف النموذج للمتغيرات المحاسبية فقط 04 أربعة

مؤسسات سليمة كمؤسسات متعثرة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة بمعدل اختلاف بلغ 23.53% وتمثل هذه المؤسسات في المؤسسة رقم 11، 18، 21 والمؤسسة رقم 24.

من خلال ما يوضحه الجدول رقم 126 المتعلق بنتائج التنبؤ بالمؤسسات السليمة والمتعثرة باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، يوضح أن نسبة التوافق أعلى من سابقه إذ بلغت 84.62% بالنسبة للمؤسسات المتعثرة فقد صنف النموذج 02 مؤسستين سليميتين من أصل 13 ثلاثة عشر مؤسسة متعثرة أي بنسبة تصنيف خاطئ بلغت 15.38% وهي نسبة منخفضة مقارنة بنموذج التنبؤ بالمؤسسات المتعثرة والسليمة اعتماداً على المتغيرات المحاسبية فقط، وتمثل هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 10 والمؤسسة رقم 20.

أما فيما يخص المؤسسات السليمة فإن النموذج قد حقق نسبة توافق بلغت 88.24% إذ أن هذا الأخير صنف مؤسستين متعثرتين من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة أي بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 11.76% وتمثل هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 09 و18.

من خلال التحلي السابق يمكن القول أن النموذج اللوجستي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية له القوة الأكبر في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة بنسبة خطأ في التصنيف بلغ حوالي 15% مقارنة بنسبة الخطأ باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط.

المبحث الثالث: طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية

تهدف هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كانت الشبكة العصبية الاصطناعية بإمكانها أن تساعد محللي القرض بالبنوك التجارية العمومية بالمسيلة على التنبؤ بشكل صحيح بالمتغير التابع وهو تعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة، من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من البنوك التجارية محل الدراسة لثلاثون مؤسسة تنشط إقليمياً بولاية المسيلة اعتماداً على 12 اثنى عشر متغيراً محاسبياً تتمثل في نسبة مالية و06 ستة متغيرات غير محاسبية.

المطلب الأول: الشبعة العصبية الاصطناعية باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط

أولاً: ملخص مر اقبة البيانات للمتغيرات المحاسبية

جدول رقم 127: ملخص مر اقبة البيانات للمتغيرات المحاسبية

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	Pourcentage
Echantillon	Apprentissage	64	71,1%
	Test	26	28,9%
Valides		90	100,0%
Exclu		0	
Total		90	

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يعطي الجدول أعلاه مجموع البيانات المستخدمة في بناء نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية إذ أن برنامج SPSS إصدار 29.0.0.0 قد قام بقبول جميع البيانات المدرجة وعددها 90 بنسبة 100 % دون حذف أي قيمة من الدراسة أي أن البرنامج ام يقم باستثناء أي حالة من حالات الدراسة.

ثانيا: معلومات عن الشبكة:

جدول رقم 128: معلومات عن الشبكة العصبية المستخدمة

Informations réseau			
Couche d'entrée	Covariables	1	نسبة التمويل الدائم
		2	نسبة التمويل الخاص
		3	نسبة الاستقلالية المالية
		4	نسبة الملاءة المالية
		5	نسبة السيولة العامة
		6	نسبة السيولة السريعة
		7	نسبة السيولة الجاهزة
		8	نسبة الهامش على القيمة المضافة
		9	نسبة الهامش الإجمالي
		10	نسبة الهامش الصافي
		11	نسبة المردودية الاقتصادية
		12	نسبة المردودية المالية
Nombre d'unités		12	
Méthode de redimensionnement pour les Covariables		Standardisé	
Couche(s) masquée(s)	Nombre de couches masquées		1
	Nombre d'unités dans la couche masquée 1 ^a		2
	Fonction d'activation		Tangente hyperbolique
Couche de sortie	Variables dépendantes	1	حالة المؤسسة
	Nombre d'unités		2
	Fonction d'activation		Softmax
	Fonction d'erreur		Entropie croisée

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه أن البرنامج قد قام بتحديد الطبقات الثلاث المكونة للشبكة العصبية الاصطناعية وعددها ثلاث 03 طبقات إذ تحتوي الطبقة الأولى وهي طبقة المدخلات على جميع المتغيرات المحاسبية المستقلة الاثني عشر 12 حيث انه لم يتم باستثناء أي متغير من المتغيرات المحاسبية المستعملة في الدراسة، أما الطبقة الثانية فهي الطبقة الخفية فتحتوي على ثلاثة عقد مخفية، بينما تحتوي الطبقة الأخيرة وهي طبقة المخرجات على عقدتين لتشفير مسار المتغيرات المحاسبية المستقلة المعتمد والمتمثل إما في سلامة المؤسسة أو تعثرها.

هذا ما يؤكد الرسم البياني للشبكة العصبية الاصطناعية أدناه، إذ يوضح مخطط الشبكة الذي استخدمه برنامج SPSS الإصدار 29.0.0.0 للتنبؤ بتعثر (0) أو سلامة (01) المؤسسات المقترضة من البنوك محل الدراسة

✓ طبقة المدخلات Input layer:

تم تغذية الشبكة العصبية بمجموعة من المدخلات تتمثل في 12 متغيراً محاسبياً لثلاثون مؤسسة مقترضة من البنوك العمومية الخمسة بولاية المسيلة، حيث تمثل هذه المتغيرات مستقلة للدراسة وبذلك تكون عدد الخلايا في طبقة الإدخال 12 خلية عصبية.

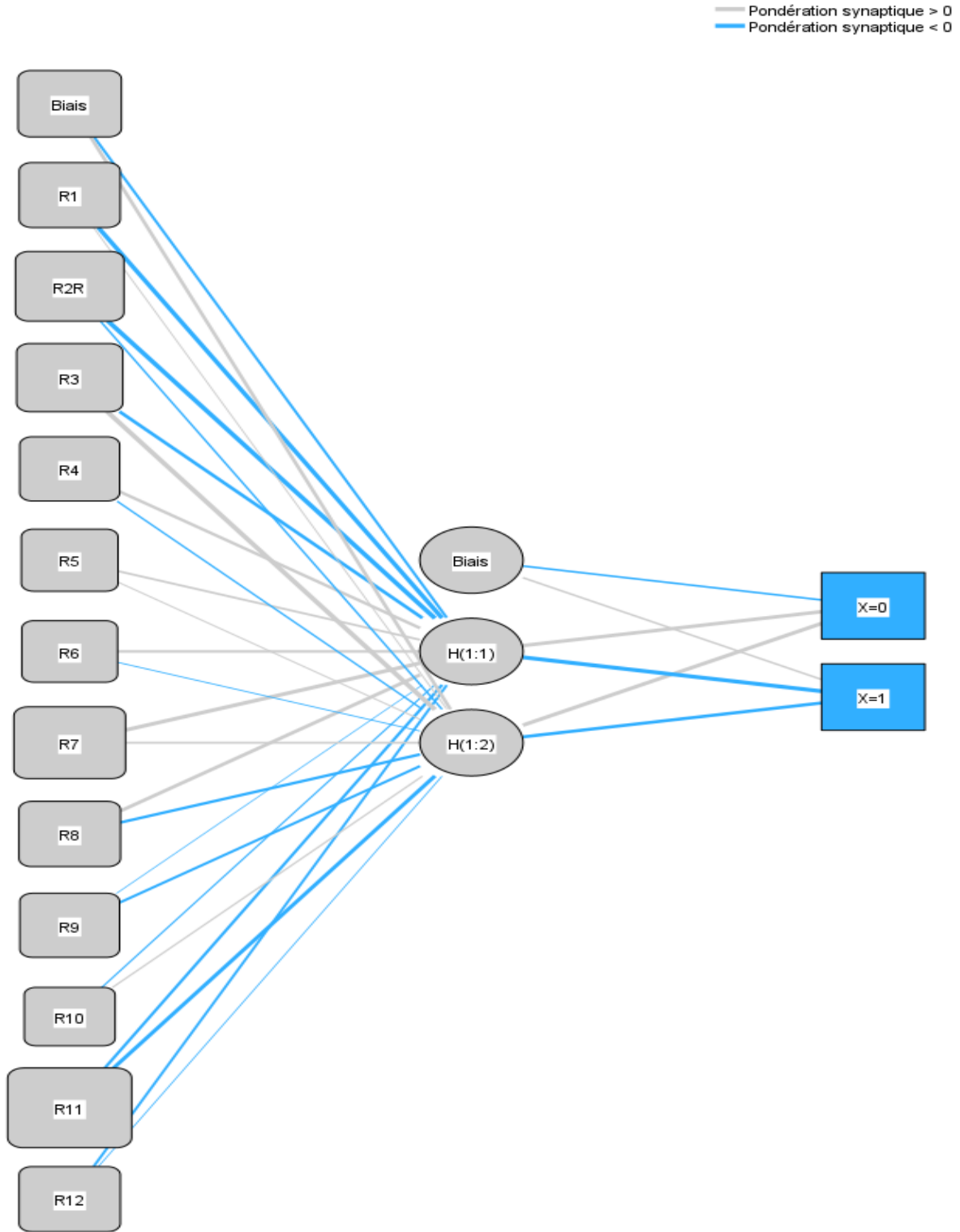
✓ الطبقة الخفية Hidden Layer:

أظهر مخطط الشبكة وجود طبقة واحدة يتم من خلالها معالجة البيانات افتراضياً من خلال ثلاث عقد.

✓ طبقة المخرجات Output Layer: بلغ عدد الخلايا في طبقة المخرجات خليتين عصبيتين بسبب أن النتيجة المتوقعة من الشبكة العصبية إما أن تكون الصفر (0) الذي تنبؤ بالتعثر أو الواحد (1) والذي يمثل سلامة المؤسسة المقترضة.

والشكل الموالي يوضح الطبقات الثلاث المستعملة في بناء التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة، إذ تحتوي طبقة المدخلات على اثني 12 عشر متغيراً محاسبياً إضافة إلى ما يعرف بمصطلح الخطأ Bias أما الطبقة الثانية فهي طبقة الخفية أو ما يعرف بطبقة المعالجة للبيانات المحاسبية حيث تم استخدام خليتين هما (1:1) H و H (2:1) إضافة إلى وجود خلية أخرى تسمى بمصطلح الخطأ Bias أما الطبقة الثالثة فتتمثل في طبقة المخرجات والتي تحتوي على خليتين الأولى X=0 المؤسسات المتعثرة أو X=1 للمؤسسات السليمة.

الشكل رقم 16: الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية



Couche masquée pour la fonction d'activation : Tangente hyperbolique

Couche de sortie pour la fonction d'activation : Softmax

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

1. ملخص نموذج الشبكة:

جدول رقم 129: ملخص نموذج الشبكة

Récapitulatif des modèles		
Apprentissage	Erreur d'entropie croisée	18,331
	Pourcentage de prévisions incorrectes	14,1%
	Règle d'arrêt utilisée	1 pas consécutifs sans diminution d'erreur
	Durée d'apprentissage	0:00:00,04
Test	Erreur d'entropie croisée	14,553
	Pourcentage de prévisions incorrectes	26,9%

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يقدم ملخص النموذج الموضح في الجدول أعلاه، معلومات تتعلق بنتائج التدريب ونتائج الاختبار إضافة إلى العينات المرفوضة، حيث تم إعطاء خطأ (إنتروبيا) لكل من عينة التدريب وعينة الاختبار، فقد بلغت قيمة الخطأ في عينة التدريب 18.331 أما في عينة الاختبار فقد بلغت قيمة الخطأ 14.553 هذا الخطأ يشير إلى قوة النموذج في التنبؤ بتعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة. وهي قيمة قليلة مقارنة بمجموعة بيانات التدريب والاختبار، وفقاً للجدول، فإن النسبة المئوية للتنبؤات غير الصحيحة بناءً على عينة التدريب وعينة الاختبار كانت على التوالي 14.1% و 26.9% وهي نسب ضئيلة تدل كذلك على قوة النموذج المستعمل في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة.

ثانياً: نتائج التصنيف:

جدول رقم 130: جدول التصنيف للشبكة العصبية الاصطناعية

Classification				
Echantillon	Observé	Prévisions		
		متعثرة مؤسسة	مؤسسة سليمة	Pourcentage correct
Apprentissage	مؤسسة متعثرة	23	4	85,2%
	مؤسسة سليمة	5	32	86,5%
	Pourcentage global	43,8%	56,3%	85,9%
Test	مؤسسة متعثرة	8	4	66,7%
	مؤسسة سليمة	3	11	78,6%

	Pourcentage global	42,3%	57,7%	73,1%
Variable dépendante : حالة المؤسسة				

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

توضح نتائج التصنيف في الجدول أعلاه قوة النموذج في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة من البنوك، إذ بلغت نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات المتعثرة في عينة البناء 85.2% حيث صنف النموذج 04 أربعة عينات سليمة من أصل 27 عينة مشاهدة، كما بلغت نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة 86.5% حيث قام بتصنيف 05 خمسة عينات متعثرة من أصل 37 عينة مشاهدة وهو دليل على قوة النموذج في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات السليمة، كما بلغت نسبة التصنيف الكلي لعينات البناء 85.9%.

أما فيما يخص عينة الاختبار فقد صنف النموذج أربعة عينات سليمة من أصل 12 عينه اختبار بنسبة بلغت 66.7% وتوقع بتعثر ثلاث عينات من أصل 15 عينة اختبار بنسبة تصنيف صحيح بلغ 78.6%، كما وصلت نسبة التصنيف الصحيح الكلية 73.1%.

جدول رقم 131: الاوزان المتشابهة للمتغيرات

Estimations des paramètres					
Prédicteur		Prévisions			
		Couche masquée 1		Couche de sortie	
		H(1:1)	H(1:2)	[X=0]	[X=1]
Couche d'entrée	(Biais)	-0,808	1,228		
	R1	-2,438	0,154		
	R2	-2,476	-0,428		
	R3	-1,235	2,709		
	R4	1,113	-0,277		
	R5	0,599	0,226		
	R6	1,060	-0,152		
	R7	2,319	0,563		
	R8	1,385	-1,094		
	R9	-0,025	-0,895		
	R10	-0,250	0,265		

	R11	-1,044	-1,733		
	R12	-0,716	-0,110		
Couche masquée 1	(Biais)			-0,473	0,446
	H(1:1)			2,044	-2,442
	H(1:2)			2,189	-1,288

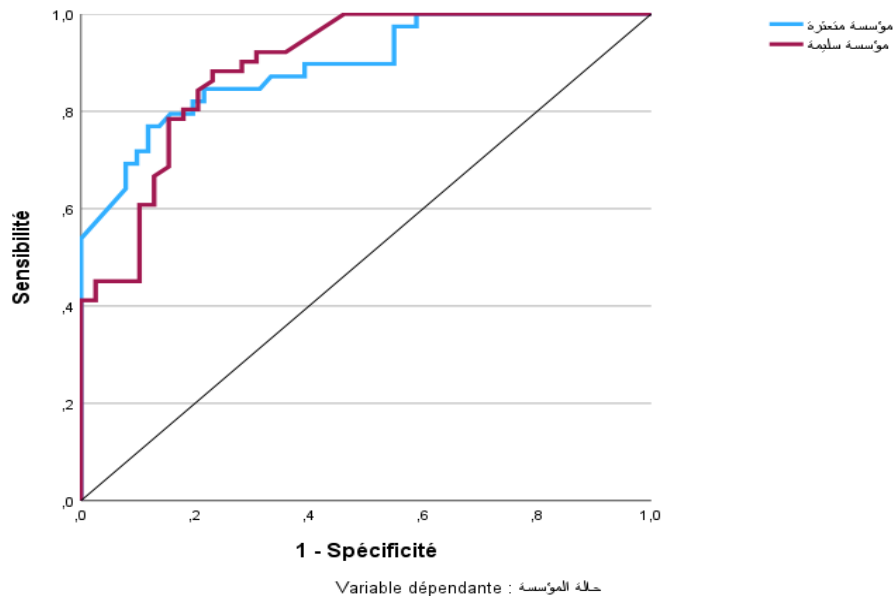
المصدر: مخرجات نظام SPSS 29.0.0.0

يبين الجدول أعلاه الأوزان المتشابكة والتي تم حسابها بناء على مجموعة بيانات التدريب.

رابعاً: اختبار الصدفة.

يعتبر منحى ROC للحساسية رسم تخطيطي يوضح التصنيف الأداء لجميع عمليات القطع الممكنة. يعطي الحساسية والنوعية، بناءً على عينات التدريب والاختبار المدمجة. الخط 45 درجة من يمثل الركن الأيمن العلوي من الرسم البياني الموجود أسفل اليسار سيناريو التخمين العشوائي. كلما تحرك المنحنى بعيداً عن خط الأساس البالغ 45 درجة، زادت دقة التصنيف، من أجل التحقق من أن النتائج المحصل عليها في الاختبار السابق والمتعلق بنسبة تصنيف المؤسسات المقترضة إلى متعثرة أو سليمة لا تعود إلى عامل الصدفة والمقدرة نسبته بـ 50%، لذا تم الاستعانة بمنحنى ROC الممثل لنقاط القطع المقابلة لدقة التصنيف وحساسيته، وذلك على النحو الذي يظهره الشكل الآتي.

الشكل رقم 17: اختبار الصدفة ROC



المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

نلاحظ أن منحنى ROC لنموذج تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية لهذه الدراسة أنه يبتعد عن قطر الصدفية المساوي لـ 0.5 حيث يتجه المنحنى الخاص بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة إلى الركن الأيسر العلوي، الأمر الذي يعني أن النموذج يعمل على التصنيف الجيد لوضعية المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

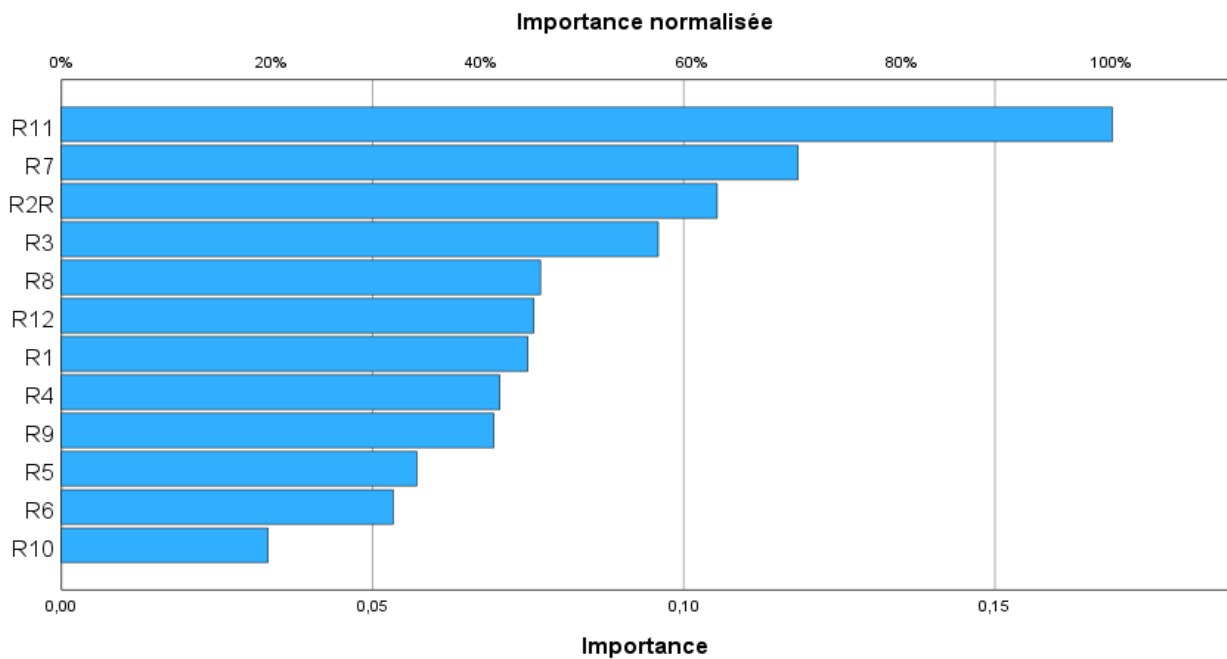
هذا ما يؤكد الجدول رقم 126 حيث يظهر هذا الأخير بين أن المساحة تحت المنحنى متساوية بين المؤسسات السليمة والمتعثرة وتساوي 0.893 كما نلاحظ أيضاً أن مساحة ROC مساوية تقريباً إلى القيمة 0.9 الأمر الذي يدل حسب خبراء الإحصاء إلى القدرة التنبئية لنموذج الشبكة العصبية الاصطناعية عالية جداً بعيدة عن عامل الصدفية.

جدول رقم 132: جدول دقة التصنيف

Zone sous la courbe		
		Zone
حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	0,893
	مؤسسة سليمة	0,893

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

الشكل رقم 18: تحليل الأهمية للمتغيرات المحاسبية



المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

جدول رقم 133: ترتيب الأهمية للمتغيرات المحاسبية فقط

Importance des variables indépendantes		
	Importance	Importance normalisée
نسبة التمويل الدائم	0,075	44,4%
نسبة التمويل الخاص	0,105	62,4%
نسبة الاستقلالية المالية	0,096	56,8%
نسبة الملاءة المالية	0,070	41,7%
نسبة السيولة العامة	0,057	33,8%
نسبة السيولة السريعة	0,053	31,6%
نسبة السيولة الجاهزة	0,118	70,1%
نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,077	45,6%
نسبة الهامش الإجمالي	0,069	41,2%
نسبة الهامش الصافي	0,033	19,7%
نسبة المردودية الاقتصادية	0,169	100,0%
نسبة المردودية المالية	0,076	45,0%

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

من خلال الشكل والرسم البياني أعلاه اللذان يظهران قوة وضعف المتغيرات المحاسبية المكونة لنموذج الشبكة العصبية ، إذ نلاحظ أن المتغير R11 نسبة المردودية الاقتصادية شكل أهمية كبيرة في التنبؤ في تعثر وسلامة المؤسسات المقترضة إذ وصل معدل الأهمية النسبية إلى 0.169. وبنسبة أهمية طبيعية بلغت 100% ، كما حل ثانيا المتغير R7 نسبة السيولة الجاهزة بمعدل 0.118 أي بنسبة أهمية بلغت 70.1% في حين حل المتغير R2 نسبة التمويل الخاص بمعدل أهمية بلغ 0.105 بنسبة أهمية بلغت 62.4% أما المتغير R3 نسبة الاستقلالية المالية فقد بلغ معدل الأهمية 0.096 بنسبة أهمية بلغت 56.8% ، أما باق المتغيرات المحاسبية فقد كانت ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة الأهمية فيها 50% وهي نسب لم تشكل أهمية قصوى في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة .

المطلب الثاني: نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية باستعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية
أولاً: ملخص مراقبة البيانات.

الجدول رقم 134: ملخص مراقبة البيانات المحاسبية وغير المحاسبية

Case Processing Summary			
		N	Percent
Sample	Training	70	77,8%
	Testing	20	22,2%
Valid		90	100,0%
Excluded		0	
Total		90	

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه مجموع البيانات المستخدمة في بناء نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية للمؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العمومية بالمسيلة محل الدراسة، إذ أن برنامج SPSS إصدار 29.0.0.0 قد قام بقبول جميع البيانات المدرجة في البرنامج والتي عددها 90 أي بنسبة قبول بلغت 100 % دون حذف أي قيمة من الدراسة أي أن البرنامج لم يقم باستثناء أي حالة من حالات الدراسة.

حيث سيقوم البرنامج باعتبار 70 عينة للتدريب (التعلم) أي بنسبة 77.8 % من مجموع العينات واختيار 20 عينة من أصل 90 عينة للدراسة كعينة اختبار أي بنسبة 22.2 %.

ثانياً: معلومات عن الشبكة

الجدول رقم 135: معلومات عن الشبكة

Informations réseau			
Couche d'entrée	Covariables		
		1	نسبة التمويل الدائم
		2	نسبة التمويل الخاص
		3	نسبة الاستقلالية المالية
		4	نسبة الملاءة المالية
		5	نسبة السيولة العامة
		6	نسبة السيولة السريعة

		7	نسبة السيولة الجاهزة
		8	نسبة الهامش على القيمة المضافة
		9	نسبة الهامش الإجمالي
		10	نسبة الهامش الصافي
		11	نسبة المردودية الاقتصادية
		12	نسبة المردودية المالية
		13	عمر المؤسسة
		14	قطاع النشاط
		15	الشكل القانوني
		16	عدد العمال
		17	نوع القرض
		18	عدد التعاملات السابقة
		Nombre d'unités ^a 18	
		Méthode de redimensionnement pour les covariables Standardisé	
Couche(s) masquée(s)		Nombre de couches masquées 1	
		Nombre d'unités dans la couche masquée 1 ^a 2	
		Fonction d'activation Tangente hyperbolique	
Couche de sortie	Variables dépendantes	1	المؤسسة حالة
		Nombre d'unités 2	
		Fonction d'activation Softmax	
		Fonction d'erreur Entropie croisée	
a. Exclusion de l'unité de biais			

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يوضح الجدول أعلاه أن البرنامج قد قام بتحديد الطبقات الثلاث المكونة للشبكة العصبية الاصطناعية وعددها ثلاث 03 طبقات إذ تحتوي الطبقة الأولى وهي طبقة المدخلات على جميع المتغيرات المحاسبية وغير

المحاسبية المستقلة الثمانية عشر 18 حيث انه لم يتم باستثناء أي متغير من المتغيرات المستعملة في الدراسة أما الطبقة الثانية فهي الطبقة الخفية فتحتوي على ثلاثة عقد مخفية، بينما تحتوي الطبقة الأخيرة وهي طبقة المخرجات على عقدتين لتشفير مسار المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية المستقلة المعتمد والمتمثل إما في تعثر أو سلامة المؤسسات المتعثرة .

هذا ما يؤكد الرسم البياني للشبكة العصبية الاصطناعية الموضح أدناه، إذ يوضح هذا الأخير استخدامه برنامج SPSS الإصدار 29.0.0.0 للتنبؤ بتعثر (0) أو سلامة (01) المؤسسات المقترضة من البنوك محل الدراسة

1. طبقة المدخلات Input layer :

تم تغذية الشبكة العصبية بمجموعة من المدخلات تتمثل في 18 متغيراً محاسبياً وغير محاسبياً لثلاثون مؤسسة مقترضة من البنوك العمومية الخمسة بولاية المسيلة، حيث تمثل هذه المتغيرات متغيرات مستقلة للدراسة وبذلك تكون عدد الخلايا في طبقة الإدخال 18 خلية عصبية.

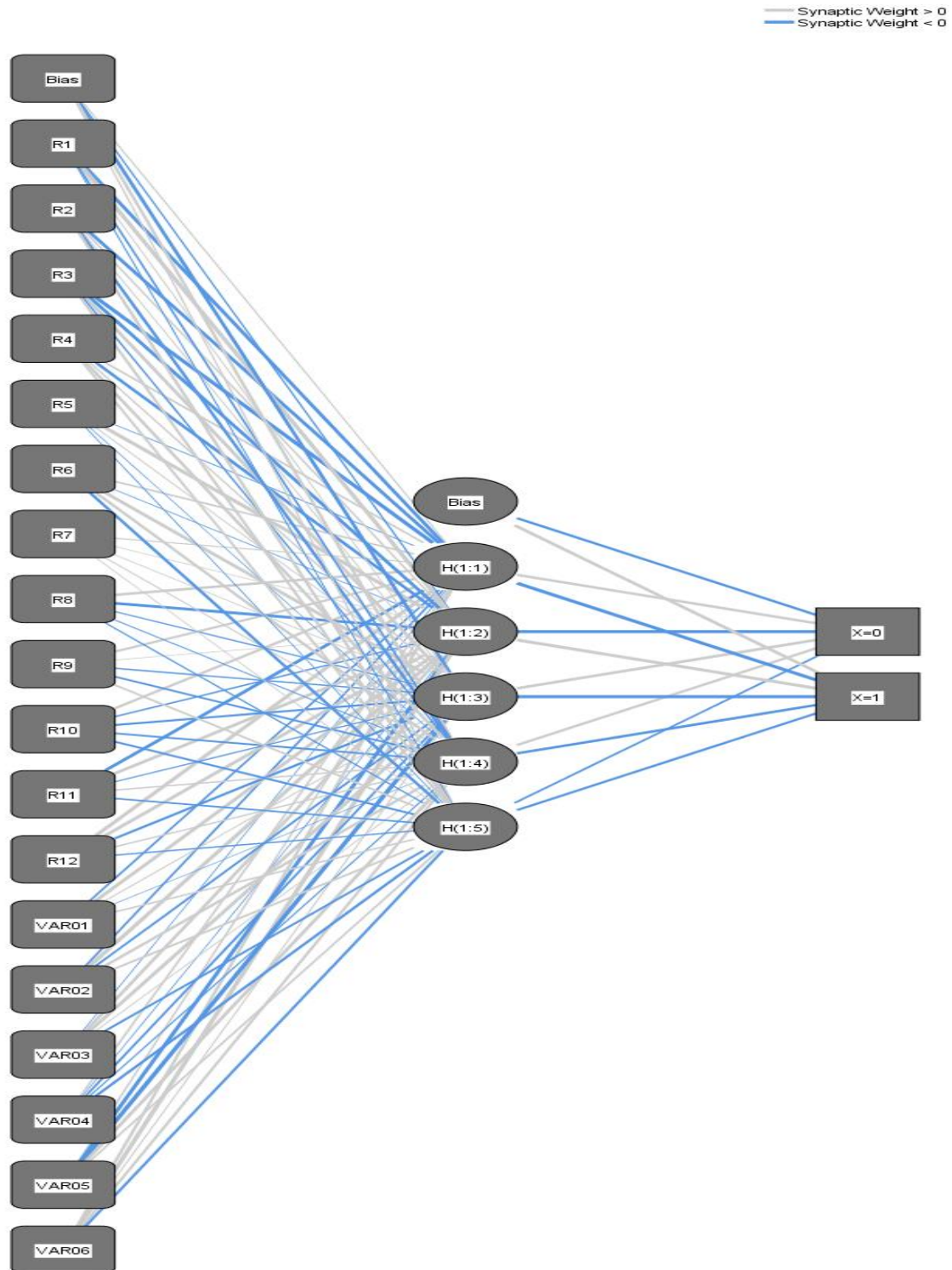
2. الطبقة الخفية Hidden Layer :

أظهر مخطط الشبكة وجود طبقة واحدة يتم من خلالها معالجة البيانات افتراضياً من خلال ثلاث عقد.

3. طبقة المخرجات Output Layer :

بلغ عدد الخلايا في طبقة المخرجات خليتين عصبيتين يرجع ذلك كون أن النتيجة المتوقعة من استخدام الشبكة العصبية إما أن تكون الصفر ($X=0$) الذي تنبؤ بالتعثر أو الواحد ($X=1$) والذي يمثل سلامة المؤسسة المقترضة. والشكل الموالي يوضح الطبقات الثلاث المستعملة في بناء التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة، إذ تحتوي طبقة المدخلات على 18 ثمانية عشر متغيراً محاسبياً وغير محاسبياً إضافة إلى ما يعرف بمصطلح الخطأ Biases أما الطبقة الثانية فهي طبقة الخفية أو ما يعرف بطبقة المعالجة للبيانات حيث تم استخدام خليتين هما $H(1:1)$ و $H(1:2)$ إضافة إلى وجود خلية أخرى تسمى بمصطلح الخطأ Biases أما الطبقة الثالثة فتتمثل في طبقة المخرجات والتي تحتوي على خليتين الأولى $X=0$ المؤسسات المتعثرة أو $X=1$ للمؤسسات السليمة.

الشكل رقم 19: الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية



Hidden layer activation function: Hyperbolic tangent
Output layer activation function: Softmax

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

4. ملخص نموذج الشبكة:

الجدول رقم 136: ملخص عن نموذج الشبكة

Model Summary		
Training	Cross Entropy Error	9,320
	Percent Incorrect Predictions	5,7%
	Stopping Rule Used	1 consecutive step(s) with no decrease in error
	Training Time	0:00:00,08
Testing	Cross Entropy Error	6,498
	Percent Incorrect Predictions	20,0%

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

يقدم ملخص النموذج الموضح في الجدول أعلاه ، معلومات تتعلق بنتائج التدريب ونتائج الاختبار إضافة إلى العينات المرفوضة، حيث تم إعطاء خطأ (إنتروبيا) لكل من عينة التدريب وعينة الاختبار ، فقد بلغت قيمة الخطأ في عينة التدريب 9.320 أي بنسبة خطأ بلغت 5.7% أما في عينة الاختبار فقد بلغت قيمة الخطأ 6.498 أي بنسبة خطأ بلغت 20.0% هذا الخطأ يشير إلى قوة النموذج في التنبؤ بتعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة، وهي قيمة ضئيلة مقارنة بمجموعة بيانات التدريب و الاختبار ، ووفقاً للجدول كذلك ، فإن النسبة المئوية للتنبؤات غير الصحيحة بناءً على عينة التدريب و عينة الاختبار كانت على التوالي 5.7% و 20.0% وهي نسب جد متدنية تدل على قوة النموذج المستعمل في التنبؤ بتعثر و سلامة المؤسسات المقترضة .

ثالثاً: نتائج التصنيف:

الجدول رقم 137: نتائج تصنيف النموذج

Classification				
Sample	Observed	Predicted		
		متعثرة مؤسسة	سليمة مؤسسة	Percent Correct
Training	مؤسسة متعثرة	27	0	100,0%
	مؤسسة سليمة	4	39	90,7%
	Overall Percent	44,3%	55,7%	94,3%

الفصل الرابع — قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

Testing	مؤسسة متعثرة	10	2	83,3%
	مؤسسة سليمة	2	6	75,0%
	Overall Percent	60,0%	40,0%	80,0%

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

توضح نتائج التصنيف في الجدول أعلاه قوة النموذج في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة من البنوك العمومية الجزائرية بالمسيلة محل الدراسة ، إذ بلغت نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات المتعثرة في عينة البناء 100% وهو تصنيف ممتاز جدا ، حيث قام البرنامج بتصنيف 00 صفر عينة سليمة من مجموع المؤسسات المتعثرة لعينة البناء والتي كان عددها 27 عينة ، كما بلغت نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة 90.7 % حيث قام بتصنيف 04 أربعة عينات متعثرة من أصل 43 عينة سليمة ، كما بلغت نسبة التصحيح الكلي لعينات البناء 94.3 % وهي نسبة جد عالية توحى بقوة النموذج في التنبؤ بتعثر و سلامة المؤسسات المقترضة.

أما فيما يخص عينة الاختبار فقد صنف النموذج 02 عينتين سليمتين من أصل 12 عينه اختبار لمؤسسات متعثرة أي بنسبة بلغت 83.3% كما توقع بتعثر عينتين 02 من أصل 08 عينة اختبار لمؤسسات سليمة أي بنسبة تصنيف صحيح بلغ 75 %، كما وصلت نسبة التصنيف الصحيح الكلية إلى 80%.

الجدول رقم 138: الأوزان المتشابكة والتي تم حسابها بناء على مجموعة بيانات التدريب

Parameter Estimates								
Predictor		Predicted						
		Hidden Layer 1					Output Layer	
		H(1:1)	H(1:2)	H(1:3)	H(1:4)	H(1:5)	[X=0]	[X=1]
Input Layer	(Bias)	0,209	-0,215	-0,669	0,410	0,211		
	R1	-0,740	1,168	0,086	-0,260	-0,109		
	R2	-0,751	0,249	0,086	-0,427	0,416		
	R3	-1,228	-0,754	0,719	-0,225	0,380		
	R4	0,320	-0,691	0,231	0,489	0,339		
	R5	-0,054	1,262	0,114	-0,005	-0,048		
	R6	0,344	-0,013	0,942	0,446	-0,434		
	R7	0,193	0,042	0,062	0,174	0,054		

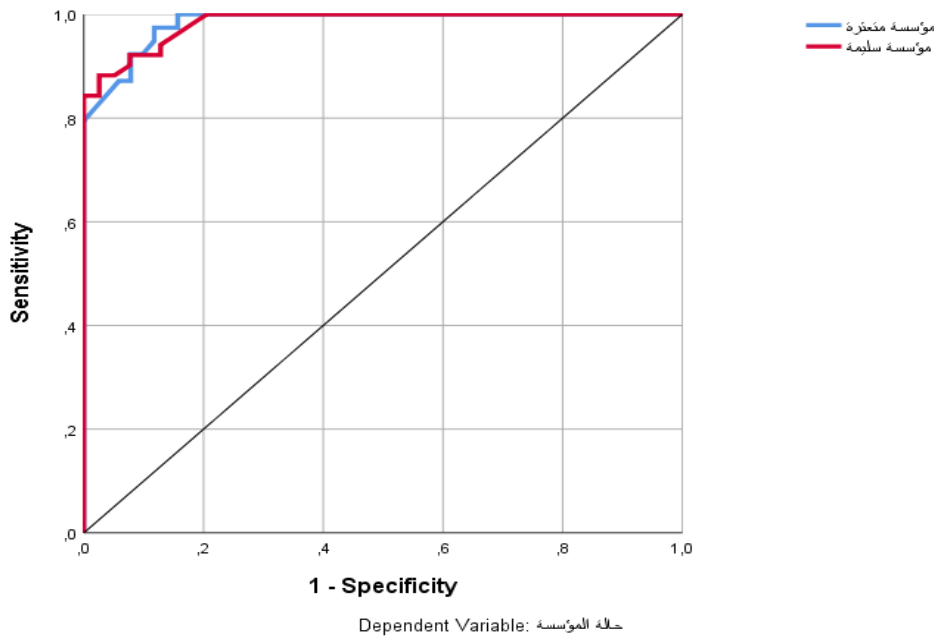
	R8	0,875	-1,061	-0,222	-0,119	-0,221		
	R9	0,452	0,011	-0,251	-0,356	0,344		
	R10	0,682	-0,266	-0,419	-0,362	-0,397		
	R11	-0,914	0,974	-0,220	0,263	-0,302		
	R12	1,190	1,053	-0,428	0,253	-0,249		
	VAR01	-0,273	0,961	0,131	-0,002	0,289		
	VAR02	-0,280	1,206	-0,334	0,504	0,364		
	VAR03	-0,008	0,617	0,903	0,076	-0,351		
	VAR04	0,268	-0,005	-0,307	-0,162	-0,425		
	VAR05	0,243	-0,848	-1,248	0,718	0,294		
	VAR06	0,397	1,232	0,124	0,392	-0,392		
Hidde	(Bias)						-0,521	0,934
n	H(1:1)						0,846	-1,370
Layer	H(1:2)						-2,203	1,582
1	H(1:3)						1,107	-1,959
	H(1:4)						0,689	-0,758
	H(1:5)						-0,321	-0,433

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

1. اختبار الصدفة:

يعتبر منحنى ROC للحساسية رسم تخطيطي يوضح التصنيف الأداء لجميع عمليات القطع الممكنة، يعطي الحساسية و النوعية ، بناءً على عينات التدريب والاختبار المدمجة، الخط 45 درجة من يمثل الركن الأيمن العلوي من الرسم البياني الموجود أسفل اليسار سيناريو التخمين العشوائي، كلما تحرك المنحنى بعيداً عن خط الأساس البالغ 45 درجة، زادت دقة التصنيف ، من أجل التحقق من أن النتائج المحصل عليها في الاختبار السابق والمتعلق بنسبة تصنيف المؤسسات المقترضة إلى متعثرة أو سليمة لا تعود إلى عامل الصدفة والمقدرة نسبته بـ 50% ، لذا تم الاستعانة بمنحنى ROC الممثل لنقاط القطع المقابلة لدقة التصنيف وحساسيته، وذلك على النحو الذي يظهره الشكل الآتي.

الشكل رقم 20: منحنى ال ROC للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية



المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

نلاحظ أن منحنى ROC لنموذج تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية لهذه الدراسة أنه يتعد عن قطر الصدفة المساوي لـ 0.5 حيث يتجه المنحنى الخاص بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة إلى الركن الأيسر العلوي، الأمر الذي يعني أن النموذج يعمل على التصنيف الجيد لوضعية المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العمومية محل الدراسة.

هذا ما يؤكد الجدول رقم 139 أسفله حيث يظهر هذا الأخير يبين أن المساحة تحت المنحنى متساوية بين المؤسسات السليمة والمتعثرة وتساوي 0.984 كما نلاحظ أيضاً أن مساحة ROC قد فاقت نسبتها 98.4% الأمر الذي يدل حسب خبراء الإحصاء إلى القدرة التنبئية لنموذج الشبكة العصبية الاصطناعية ممتازة جداً وبعبارة عن عامل الصدفة.

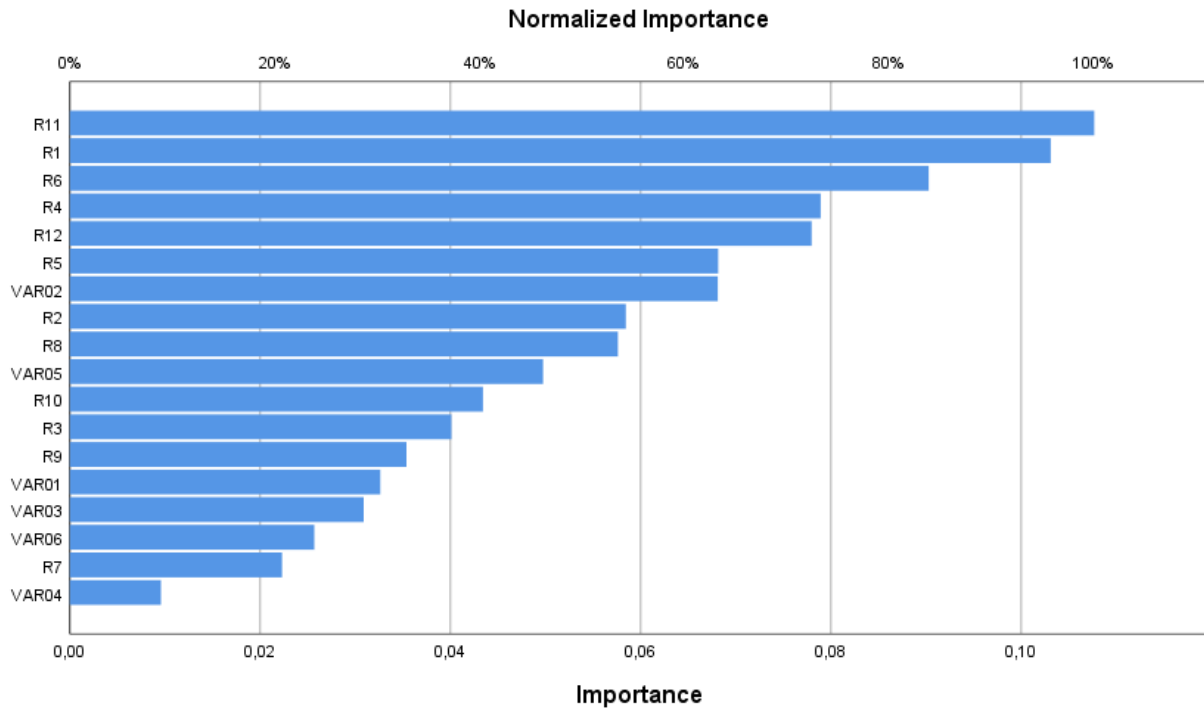
الجدول رقم 139: جدول مساحة ROC

Area Under the Curve		
		Area
حالة المؤسسة	مؤسسة متعثرة	0,984
	مؤسسة سليمة	0,984

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

2. تحليل الأهمية للمتغيرات المحاسبية

الشكل رقم 21: تحليل الأهمية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية



المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

الجدول رقم 140: جدول المتغيرات المستقلة للنموذج

Independent Variable Importance		
	Importance	Normalized Importance
نسبة التمويل الدائم	0,103	95,8%
نسبة التمويل الخاص	0,058	54,3%
نسبة الاستقلالية المالية	0,040	37,2%
نسبة الملاءة المالية	0,079	73,3%
نسبة السيولة العامة	0,068	63,3%
نسبة السيولة السريعة	0,090	83,8%
نسبة السيولة الجاهزة	0,022	20,7%
نسبة الهامش على القيمة المضافة	0,058	53,5%
نسبة الهامش الإجمالي	0,035	32,9%

نسبة الهامش الصافي	0,043	40,3%
نسبة المردودية الاقتصادية	0,108	100,0%
نسبة المردودية المالية	0,078	72,4%
عمر المؤسسة	0,033	30,3%
قطاع النشاط	0,068	63,3%
الشكل القانوني	0,031	28,7%
عدد العمال	0,010	8,9%
نوع القرض	0,050	46,2%
عدد التعاملات السابقة	0,026	23,9%

المصدر: مخرجات نظام SPSS الإصدار: 29.0.0.0

الملاحظ من خلال الرسم التخطيطي أعلاه أن المتغيرات المحاسبية لها تأثير ووزن كبير في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة محل الدراسة مقارنة بالمتغيرات غير المحاسبية، إذ يلاحظ أن المتغيرين غير المحاسبين VAR02 و VAR05 هما المتغيران الوحيدان الذين لهما أثر على نموذج التنبؤ من بين المتغيرات غير المحاسبية الستة محل الدراسة، لترتب بعدها جميع المتغيرات المحاسبية ذات أهمية نسبية أعلى من المتغيرات غير المحاسبية، أما من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر قوة وضعف المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية المكونة لنموذج الشبكة العصبية للتنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة، إذ يلاحظ أن المتغير المحاسبي R11 نسبة المردودية الاقتصادية يشكل أهمية كبيرة في التنبؤ في تعثر وسلامة المؤسسات المقترضة إذ وصل معدل الأهمية لديها إلى 0.108 وبنسبة أهمية طبيعية بلغت 100%، كما حل ثانيا من حيث أهمية التنبؤ المتغير المحاسبي R1 نسبة التمويل الدائم بمعدل 0.103 أي بنسبة أهمية طبيعية بلغت 95.8% في حين بلغ المتغير R6 نسبة السيولة السريعة المرتب الثالثة بمعدل أهمية بلغ 0.09 و بنسبة أهمية طبيعية بلغت 83.8%، ثم يلي الترتيب على التوالي R05، R12، R4 ليرتب بعدها VAR02 كأول متغير غير محاسبي ذو أهمية في التنبؤ من بين المتغيرات الستة المستخدمة في الدراسة، أما باق المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية فقد كانت ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة الأهمية الطبيعية فيها 60% وهي نسب لم تشكل أهمية قصوى في التنبؤ بتعثر وسلامة المؤسسات المقترضة.

رابعاً: تحليل ومقارنة النتائج.

1. مقارنة النتائج:

الجدول رقم 141: جدول تحليل ومقارنة النتائج

المؤسسات	معلومات البنك	نموذج المحاسبي	الفروقات	النموذج المحاسبي وغير المحاسبي	الفروقات
المؤسسة 01	0	1	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 02	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 03	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 04	1	1	توافق	1	توافق
	1	1		1	
	1	1		1	
المؤسسة 05	0	0	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 06	0	0	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	0		0	
المؤسسة 07	0	0	توافق	0	توافق
	0	0		0	
	0	1		0	
	1	1		1	

توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 08
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 09
	1		1	1	
توافق	0	لا يوجد	1	0	المؤسسة 10
	1		1	0	
	0	توافق	1	0	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 11
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 12
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 13
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 14
	1		1	1	
	1		0	1	
توافق	0	لا يوجد	0	0	المؤسسة 15
	0		1	0	
	0	توافق	1	0	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 16
	1		1	1	
	1		1	1	
	0		0	0	

توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 17
	0		0	0	
لا يوجد	0	لا يوجد	0	1	المؤسسة 18
توافق	0	توافق	0	1	
	0		0	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 19
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 20
	0		0	0	
	0		0	0	
لا يوجد	0	لا يوجد	0	1	المؤسسة 21
توافق	0	توافق	0	1	
	0		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 22
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 23
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 24
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 25
	0		0	0	
	0		0	0	
	1		1	1	

الفصل الرابع ————— قياس وتقييم المخاطر بالطرق الحديثة بالوكالات البنكية محل الدراسة

توافق	1	توافق	1	1	المؤسسة 26
	1		0	1	
توافق	1	توافق	0	1	المؤسسة 27
	1		1	1	
	1		1	1	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 28
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	1	توافق	1	0	المؤسسة 29
	0		0	0	
	0		0	0	
توافق	0	توافق	0	0	المؤسسة 30
	0		0	0	
	0		0	0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 29.0.0.0

الجدول رقم 142: ملخص نموذج الشبكة للمتغيرات المحاسبية فقط

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	11	02	13	%84	%16
المؤسسات السليمة	02	15	17	%88	%12

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الجدول رقم 141

الجدول رقم 143: ملخص نموذج الشبكة للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية

	تصنيف المؤسسات		المجموع	نسبة التوافق	نسبة الاختلاف
	المتعثرة	السليمة			
المؤسسات المتعثرة	13	0	13	%100	%00
المؤسسات السليمة	02	15	17	%88	%12

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الجدول رقم 141

2. تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم 142 فقد بلغت نسبة التوافق بين المؤسسات المتعثرة 84% إذ صنف النموذج مؤسستين سليميتين فقط من أصل 13 مؤسسة متعثرة أي بنسبة اختلاف بلغ 16% وتتمثلان هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 10 والمؤسسة رقم 15 ، في حين بلغت نسبة التوافق في المؤسسات السليمة نسبة أكبر منه في التنبؤ بالمؤسسات المتعثرة فقد قدرت نسبة التوافق بـ 88% إذ صنف النموذج للمتغيرات المحاسبية فقط مؤسستين سليميتين كمؤسسات متعثرة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة بمعدل اختلاف بلغ 12% وتتمثل هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 18 و المؤسسة رقم 21.

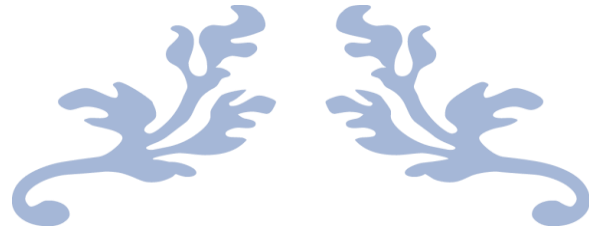
في حين أنه من خلال ما يوضحه الجدول رقم 143 المتعلق بنتائج التنبؤ بالمؤسسات السليمة والمتعثرة باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، أن نسبة التوافق أعلى من سابقه في نموذج التنبؤ اعتماداً على المتغيرات المحاسبية فقط، إذ بلغت نسبته 100% بالنسبة للمؤسسات المتعثرة فلم يتم التصنيف أي مؤسسة متعثرة على أنها سليمة أي بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 0.00% وهي نسبة ممتازة جداً استطاع نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية تحقيقه.

أما فيما يخص المؤسسات السليمة فإن النموذج قد حقق نسبة توافق بلغت 88% إذ أن هذا الأخير صنف ثلاث مؤسسات متعثرة من أصل 17 سبعة عشر مؤسسة سليمة أي بنسبة تصنيف خاطئ بلغت 12% وتتمثل هاتين المؤسستين في المؤسسة رقم 18 و 21.

من خلال التحليل السابق يمكن الحكم على أن نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية له قوة كبيرة وممتازة على التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة بنسبة تصنيف خاطئ بلغ 0.00%

الخلاصة:

تم تناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي الثاني لموضوع الدراسة، والمتعلق بتطبيق الطرق الحديثة في إدارة المخاطر على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المقترضة من البنوك التجارية العمومية لولاية المسيلة، حيث تم استخدام طريقة القرض التنقيطي ثم طريقة تحليل الانحدار اللوجستي لتلخيص طريقة السيالة العصبية الاصطناعية كأدوات تنبؤ بمشكلة تعثر المؤسسات المقترضة، إذ توصلت النتائج في هذا الفصل إلى عدم اعتماد أي بنك من البنوك التجارية على أي طريقة من الطرق سالفة الذكر في دراستها لملفات القروض، واقتصارها فقط على الأساليب التقليدية والمتمثلة في التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإعطاء صورة واضحة تساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم الائتمانية، أما فيما يتعلق بنتائج تطبيق الطرق الحديثة لإدارة المخاطر المستخدمة على 30 ثلاثون مؤسسة مقترضة من مختلف البنوك العمومية الخمسة بولاية المسيلة كعينة دراسة فقد تم التوصل إلى إظهار أثر كل طريقة من الطرق السابقة على التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة وذلك من أجل تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية باعتباره البعد الأساسي لهذه الدراسة في عملية التحسين، إضافة إلى توصل الدراسة إلى وضع معادلتين تنبئيتين لتعثر المؤسسات باستعمال طريقة القرض التنقيطي (أسلوب التحليل التمييزي) وإظهار مجال القبول والرفض .



الختامة



الخاتمة

الخاتمة:

تسعى البنوك التجارية الجزائرية جاهدة مستعينة بكل وسائلها المتاحة إلى التحسين من أدائها المالي باعتبارها مؤسسة مالية بحتة بغية الرفع من أدائها الكلي، ولن يتحسن هذا الأخير إلا بتوفر عدة عناصر أساسية من بينها الأساليب الرشيدة التي تعمل على تسهيل عملية منح القروض واستردادها في مواعيد استحقاقها للوفاء هي الأخرى بالتزاماتها لدى الغير في آجالها، إذ أن أي خلل بين الاسترداد والوفاء قد يعرض البنوك إلى دخوله في مشاكل كبير مع المودعين كاهتزاز مستوى الثقة والأمان لديهم.

إذ تعتبر الأساليب المستعملة في الدراسة من بين أهم الأساليب التي قد تستطيع البنوك التجارية العمومية الاستعانة بها في رسم صورة واضحة لمحللي القرض من التشخيص الفعلي والسرير للمؤسسات المقترضة التي هي عليها اليوم وما ستكون عليه مستقبلا وذلك من خلال الاعتماد على النماذج التنبئية التي أثبتت الدراسات السابقة قوتها في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة.

سعت هذه الدراسة إلى استخدام الطرق الحديثة السالفة الذكر في البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة باعتبارها أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة و سداد المبالغ المستحقة، خصوصا بعد النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية لهذه الدراسة، حيث استطاعت الدراسة من تصنيف المؤسسات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة، إلى فئة المؤسسات السليمة أو المتعثرة بما يوافق إلى حد كبير الحالة الواقعية التي آلت إليها مستقبلا، الأمر الذي أكد فعالية استخدامها داخل البيئة التي ينتمي لها نشاط البنوك التجارية العمومية الجزائرية في الولاية:

أولا: نتائج الدراسة

1. النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية:

بعد عملية التحليل للجانب النظري توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.1. توصلت الدراسة النظرية إلى أن للبنوك دورا محوريا في دفع عجلة النمو الاقتصادي ككل، كما تلعب كذلك دورا فعالا في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية لما تحتاجه من سيولة لسد العجز المؤقت لدورة الاستغلال وهذا في ظل الغياب شبه التام للدور الذي قد تلعبه السوق المالية كبديل استراتيجي في عملية التمويل.

2.1. تعتبر القروض البنكية بكل أنواعها ركيزة أساسية تعتمد عليها البنوك في تحقيق العوائد التي تشكل الحيز الأكبر من ربحيتها وبقائها في نفس الوقت، فالعوائد المنتظرة من عملية تمويل المؤسسات والتي هي في الأصل

الخاتمة

فوائد على الأموال المقروضة تعود بالنفع على البنوك بشكل مباشر وعلى أصحاب الأموال المودعة سواء كانوا مؤسسات أو أفراد بشكل غير مباشر الأمر الذي يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

3.1. يعتبر خطر عدم قدرة المؤسسات على السداد من بين أكثر المخاطر حدة إذا قورن بمجمل المخاطر المتعددة التي تتعرض لها البنوك التجارية العمومية والتي تعيق حركتها العملية للتوسع في عملية الإقراض، إذ تصيب مركزها المالي مباشرة من خلال فقدانها لسيولتها الأنية قد تضع البنوك في موقف عدم القدرة بالوفاء بالتزاماتها أمام مودعيها لينتقل بعدها البنك من خطر عدم التحصيل إلى خطر عدم القدرة على السداد والوفاء بالتزاماته في أجالها، الأمر الذي يسبب له مشاكل مالية قد تتفاقم بمرور الزمن.

4.1. تأخذ الدراسة المالية المتبعة من طرف البنوك اليوم (المؤشرات والنسب المالية) حيزا كبيرا من الجهد والوقت إذ تستغرق البنوك أسابيعا للدرد على طلبات القروض المودعة لديها، في حين أن الطرق الحديثة إذا ما تم استخدام المعادلات المستخرجة من النماذج الإحصائية فبإمكان البنوك الرد على طلبات القروض في أجل لا يتعدى اليوم الواحد، الأمر الذي قد يجعل البنوك أكثر رشادة في اتخاذ قرارات منح القروض.

2. النتائج المستخلصة من الدراسة التطبيقية:

2.2. استطاعة الدراسة التطبيقية من بناء معادلات متعددة باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط أو باستعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، يمكن للبنوك التجارية العمومية الاعتماد عليه في عملية التنبؤ بسلامة وتعثر المؤسسات طالبة القرض، وتمثل هذه المعادلات في:

1.2.2 بالنسبة لطريقة القرض التنقيطي:

✓ باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط

$$Z_1 = 0.096R1 - 0.427 R7 - 1.357 R8 + 7.674 R12 - 0.015$$

بعد إجراء الحسابات اللازمة تم الحصول على النقطة المرجحة لتحديد المؤسسة السليمة من المتعثرة والتي قدرت قيمتها بـ -0.0494، إذ تعتبر المؤسسات المتعثرة كل مؤسسة تحصلت على نقطة أقل تماما من النقطة المرجحة.

✓ باستعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية:

$$Z_2 = 0.086 R2 - 0.357 R7 - 2.368 R8 + 7.154 R12 + 0.16 VAR01 + 0.561 VAR 02 - 2.413$$

بعد إجراء الحسابات اللازمة تم الحصول على النقطة المرجحة لتحديد المؤسسة السليمة من المتعثرة والتي قدرت قيمتها بـ -0.0573، إذ تعتبر المؤسسات المتعثرة كل مؤسسة تحصلت على نقطة أقل تماما من النقطة المرجحة.

الخاتمة

2.2.2. بالنسبة لطريقة التحليل اللوجستي:

✓ باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط

$$Y_1 = \text{Log} (P/1-P) = 0.149 R_2 - 0.268 R_4 + 0.791 R_5 - 1.652 R_7 + 14.095 R_{11} + 2.462 R_{12} - 0.675$$

✓ باستعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية:

$$Y_2 = \text{Log} (P/1-P) = 0.242 R_2 - 0.766 R_4 + 2.497 R_5 - 2.716 R_7 + 31.031 R_{11} + 3.421 R_{12} + 0.961 \text{VAR}01 + 2.044 \text{VAR}02 - 1.735 \text{VAR}03 - 2.519 \text{VAR}06 + 1.000$$

3.2. بلغت دقة التصنيف الصحيحة الكلية للتنبؤ بالمؤسسات المتعثرة نسبة جيدة ومتفاوتة من طريقة لأخرى حيث بلغت أعلى نسبة توافق 88.2% باستخدام طريقة التحليل بواسطة الانحدار اللوجستي باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، لتليها طريقة السيالة العصبية الاصطناعية محققنا نسبة توافق قدر بـ 88% سواء باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط أو المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا، وهي نفس النسبة التي حققتها طريقة التحليل التمييزي باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا، في حين سجلت نسبة أقل منه عند استخدام طريقة الانحدار اللوجستي باستعمال المتغيرات المحاسبية إذ بلغت نسبة التوافق 76.5% وهي نسبة جيدة في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة.

4.2. اعتمادا على مقارنة وتحليل النتائج لكل طريقة من الطرق حديثة إضافة إلى الطريقة التقليدية، فقد أظهرت النتائج بلوغ طريقة السيالة العصبية الاصطناعية قدرة تنبؤ ممتازة جدا بلغت 100% حيث توافقت التنبؤات مع المعلومات الفعلية المحصلة من مختلف البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة أي بنسبة تصنيف خاطئ معدومة.

3. اختبار الفرضيات:

1.3. بعد عملية القياس والتحليل لمختلف المؤشرات والنسب المالية للفصل الثالث من الأطروحة أظهرت النتائج وجود مؤسسات تعاني من صعوبات مالية إلا أنها تحصلت على قروض من البنوك التجارية العمومية لكنها أثبتت نجاعتها في التسديد من خلال تسديد التزاماتها في أجل استحقاقها، كما بينت النتائج بعد عملية التحليل وجود مؤسسات سليمة ولها القدرة على التسديد في أجل استحقاقها إلا أنها أثبتت عجزها في تسديد استحقاقاتها المالية في أجلها المحددة، كما أظهرت النتائج كذلك المحصل عليها من خلال استعمال الطريقة التقليدية في تشخيص المؤسسات المقترضة للتنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من البنوك محل الدراسة بولاية المسيلة عن نسبة فوق المتوسط إذ لم تتعدى نسبتها 60% فقط، وهي نسبة لا تساعد إطلاقا على التقليل من نسبة الأخطار المفروضة على عملية منح القروض فهي بذلك والتي تثبت عدم دقة المؤشرات والنسب المالية في الكشف عن بتعثر المؤسسات المتعثرة وبذلك فهي تؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.

الخاتمة

2.3. أثبتت الدراسة التطبيقية بناء أربع نماذج إحصائية قادرة على التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة من الوكالات البنكية محل الدراسة، كما حصلت النماذج الإحصائية المدروسة على نسب تدقيق عالية الجودة فقد بلغت نسبة التوافق للمؤسسات المتعثرة 85% و 77% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي بإتباع أسلوب التحليل التمييزي ، كما بلغت نسبة التوافق في المؤسسات المتعثرة كذلك حوال 77% و 84.6% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي عند إتباعنا لأسلوب الانحدار اللوجستي ، في حين بلغت نسبة التوافق للمؤسسات المتعثرة 84% و 100% باستخدام أسلوب المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي عند استخدامنا لأسلوب السيالة العصبية الاصطناعية ، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3.3. عند اتباعنا لأسلوب المقارنة بين الأساليب الحديثة الثلاثة والأسلوب التقليدي لتسيير المخاطر البنكية أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي، تفاوتت درجته من طريقة لأخرى، إذ أن لطريقة السيالة العصبية الاصطناعية باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا الأثر الأكبر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة حيث ارتفع الأثر لها بحوالي 40% ، في حين قدرت نسبة الزيادة في الأثر بـ 24% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط، لتلها طريقة القرض التنقيطي (التحليل التمييزي) بنسبة 25% و 17% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي في حين أن الأثر الذي حققته طريقة الانحدار اللوجستي قدر بـ 17% و 24.6% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي وهو بذلك يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4.3. اختلقت القدرة التنبؤية بتعثر المؤسسات المقترضة من الوكالات البنكية محل الدراسة من طريقة لأخرى سواء باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط أو باستخدام المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا وهو ما أكدته النتائج المتحصل عليها من الفصل التطبيقي الرابع فهي بذلك تؤكد صحة الفرضية الرابعة.

5.3. أظهرت النتائج المحصل عليها من خلال نتائج منحنى ROC، أن دقة التصنيف الصحيحة الكلية تتعد تماما عن عنصر الصدفة عند استخدام البيانات المحصل عليها من البنوك التجارية العمومية لولاية المسيلة، حيث أن المنحنى كان دائما في اتجاه الركن الأيسر العلوي ويتعد عن قطر الصدفة بمساحة ذات قدرة تنبؤية ممتازة قدرها 90% و 98% باستخدام المتغيرات المحاسبية فقط ثم المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا على التوالي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

بما أن البيانات المستخدمة في بناء النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة تتعد عن الصدفة واعتمادا على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية إضافة إلى اختبار الفرضيات والتي تخدم السؤال العام للدراسة نستنتج أن الطرق الحديثة لتسيير المخاطر لها أثر إيجابي وكبير في عملية تحسين الأداء المالي للبنوك

الخاتمة

التجارية العمومية بالمسيلة من خلال قدرتهم في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة وهذا ما أكدته النتائج المتوصل إليها والتي وصلت فيها نسبة التنبؤ حدود 100% باستعمال طريقة السيالة العصبية الاصطناعية وتعدت النسبة الـ 80% في طريقة القرض التنقيطي والتحليل اللوجستي .

4. الاقتراحات:

1.4. ضرورة إيجاد إطار قانوني يلزم البنوك التجارية على العمل بمثل هذه الطرق الحديثة، وتطبيقها على أرض الواقع وذلك خدمة لها، وتفاديا لمشكلة تعثر المؤسسات المقترضة عن السداد التي تعاني منه معظمها اليوم.

2.4. ضرورة استفادات البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة من مثل هذه النماذج الجاهزة التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أو من خلال دراسات سابقة خاصة كونها دراسة محلية بحتة قد تكون نتائجها ذات فعالية عالية عن غيرها.

3.4. ضرورة انفتاح البنوك على المحيط الخارجي والخروج من قوقعة التبعية لإجراءات صماء لا تخدم مصالحها الخاصة ولا حتى المؤسسات المقترضة، خاصة عندما تقع هذه الأخيرة في مشكلة التعثر المالي.

4.4. تكوين إطارات في مجال النماذج الإحصائية لتمكين المكلفين بالدراسة من دراسة أكبر قدر ممكن من الملفات للتسريع من حصولهم على التمويل في الوقت المناسب خاصة في حالة ثبات عدم تعثرها.

5. أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذه الأطروحة تبين لنا إمكانية المواصلة في هذه الدراسة إما باعتماد البنوك أو المؤسسات الاقتصادية كدراسة حالة وذلك من خلال عدة موضوعات نوجزها فيما يلي:

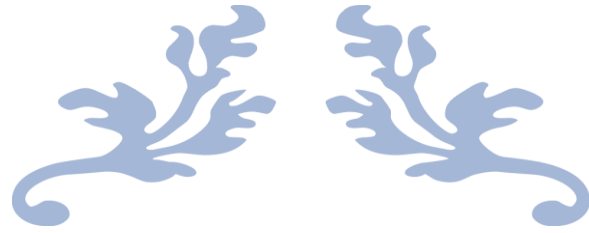
1.5. إمكانية تطبيق النماذج الإحصائية في البنوك التجارية الجزائرية.

2.5. مدى قدرة النماذج الإحصائية في ترشيد القرارات الافتراضية للبنوك التجارية.

3.5. أثر الطرق الحديثة في تسيير المخاطر على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4.5. النماذج الحديثة كوسيلة لاتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية.

5.4. أثر الطرق الحديثة لتسيير المخاطر على تشخيص الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين التحليل التقليدي والتحليل الحديث.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية:

- ✓ إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية، دراسة قانونية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
- ✓ إبراهيم منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 229
- ✓ أحمد نور، المحاسبة في المنشآت المالية، بيروت، دار النهضة العربية والنشر، 1984.
- ✓ أسعد حميد العالي، الإدارة المالية، (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- ✓ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- ✓ اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- ✓ إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي "دروس وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2006.
- ✓ أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر الحيان، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2018.
- ✓ تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- ✓ جمال عبد الخضر عبد الرحيم، خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة في التشريعات والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة، اتحاد المصارف البنكية العربية، الكويت، 1999.
- ✓ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
- ✓ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.
- ✓ حميد عبيد عبد وحيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عمان المالي للفترة 1990-2008، جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2010.
- ✓ خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،
- ✓ خلدون إبراهيم الشديفات: إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
- ✓ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- ✓ دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- ✓ راوية حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- ✓ راييس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد الدولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2009.
- ✓ رشاد العصار، رياض الحمبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- ✓ زياد رمضان-محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- ✓ زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- ✓ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2018.
- ✓ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2002.
- ✓ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
- ✓ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار و مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017.
- ✓ سليمان علي أبشر فضل المولى، المقارنة بين التحليل التمييزي و النموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية في تصنيف المشاهدات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2015.

قائمة المراجع

- ✓ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012.
- ✓ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005، ص 94-95.
- ✓ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2010.
- ✓ شاكور القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992.
- ✓ شاكور القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008.
- ✓ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ، 2012.
- ✓ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.
- ✓ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، اليازوري للنشر، العراق، 2018.
- ✓ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر-أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية، مصر 2007، ص16.
- ✓ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- ✓ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- ✓ عادل أحمد حشيش، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،
- ✓ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات، تطبيقات-، قسنطينة، الجزائر، 2000
- ✓ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، جامعة المنصورة، البحث رقم 66.
- ✓ عبد الستار الصياح وآخرون، الإدارة المالية - أطر نظرية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2016.
- ✓ عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، أسواق المال بنوك تجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ✓ عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004.
- ✓ عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- ✓ عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد عبد العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مطابع السروات للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، المملكة العربية السعودية، 2017.
- ✓ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مصر، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،
- ✓ عبد المعطي أرشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- ✓ عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- ✓ عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999.
- ✓ على سعد محمد داوود، البنوك والمحافظ الاستثمارية-مدخل دعم اتخاذ القرار- دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
- ✓ علي أبشر عبد المولى سليمان، مقال بعنوان المقارنة بين النموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية الاصطناعية للتمييز بين دخل الأسرة، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد12، السودان، 2014.
- ✓ علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك(دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- ✓ فريد راغب محمد النجار، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2011.
- ✓ فريدة بخزاز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- ✓ فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- ✓ محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ محمد الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الأردن، 1998.

قائمة المراجع

- ✓ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
- ✓ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الفكر للنشر، 2013.
- ✓ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن.
- ✓ محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الاوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- ✓ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ✓ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- ✓ محمود صبح، رأس المال العامل استراتيجيات- استثمار- تمويل، مكتبة الفطر المالي المعاصر، القاهرة، مصر، 1994.
- ✓ مروان عبد الحميد عاشور، الشبكات العصبية الاصطناعية وطرائق تنبؤ السلاسل الزمنية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2018.
- ✓ مستخرجة من الوثائق الخاصة بالبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2022-07-22
- ✓ مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، الناشر ألفا للوثائق، الطبعة الثانية، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- ✓ مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016 .
- ✓ مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- ✓ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، المستقبل للنشر والتوزيع، 2004.
- ✓ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- ✓ منهل مطر ذيب شوكر، رضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1996.
- ✓ منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، ط3 مصر، المكتب العربي الحديث، 2000.
- ✓ منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1996 .
- ✓ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008.
- ✓ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار اليازة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- ✓ الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط www.badr-bank.dz
- ✓ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
- ✓ نبيل سعيد عبده المعمري، العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمينة بتطبيق نظرية الوكالة، جامعة تعز، اليمن.
- ✓ نبيل عبد السلام شاكر، الإدارة الفعالة للأموال والمشروعات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- ✓ هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر، مطبعة بن سالم، الطبعة الأولى، الاغواط، الجزائر، 2013.

قائمة الكتب باللغة الأجنبية :

- Florin Aftalion ,Patrice poncet,Roland portrait « La théorie moderne du portefeuille » presses universitaire de France ,1998.
- George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985.
- Hosmer, David W & Lemeshow. Stanely (2013) Applied Logistic Regression, 3rd Edition ,New Yourk
- Klenbaum, David & Klein Mitchel (2010), Logistic Regression: A Self Learning Teext. USA ,Springer
- Mohamed Touati Tliba/Revue des sciences commerciales et de gestion n°1-ESC/2003/
- Newsom , Data Analysis II, logistic Resgesion, Fall 2003

قائمة المراجع

R-Lyman Ott ,Michael Longnecker, An Introduction to statistical methods and data Analysis, Brooks /Cole ,Sixth Editions, Canada,2010.

Sylvie de Coussergues/ Gestion de la Banque/ 2 éme Ed –Dunod/1996/

المذكرات والأطروحات

- ✓ إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الاجاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.
- ✓ أحمد ميلي سمية، أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017
- ✓ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.
- ✓ أمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- ✓ إيهاب ديب، مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- ✓ بطاهر علي، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- ✓ بعداش طاهر، المخاطر المصرفية و أثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2010.
- ✓ بن مداني صديقة، إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك للتجارية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017.
- ✓ حاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 السنة الجامعية 2009-2009.
- ✓ حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، -2002 2000، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006.
- ✓ دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021.
- ✓ رانية زيدان شحادة العلانة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "حالة الأردن"، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة مؤتة قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك/ الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2005
- ✓ زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

قائمة المراجع

- ✓ زبيري نورة، ، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018.
- ✓ زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2014.
- ✓ زوبينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- ✓ سرين سميح أبو جمعة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.
- ✓ سعداوي سامية، العوامل المؤثرة على أداء البنوك و انعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة ما بين 1990-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعية المدية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
- ✓ سعيد رحيش ، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.
- ✓ سفيان بوفروعة ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.
- ✓ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- ✓ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005 .
- ✓ سميرة رزق، دارة مخاطر التمويل في البنوك، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010-2011.
- ✓ صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائري، دراسة حالة بنك التنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2008.
- ✓ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية، 2014-2015.
- ✓ عائشة بنت مربع يحيى عسيري، دراسة مقارنة بين الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي في القدرة التنبؤية في ضوء أحجام عينة مختلفة، أطروحة دكتوراه، تخصص الإحصاء والبحوث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2016.
- ✓ عبد الرحمان عارف مدني حسن، استخدام نموذج الانحدار اللوجستي لتحديد اهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على قرار الهجرة في السودان، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في الإحصاء التطبيقي، قسم الإحصاء التطبيقي الديمغرافي، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2019.
- ✓ عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2003/2004.
- ✓ عبد الوهاب دادان، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 .

قائمة المراجع

- ✓ فخاري فاروق، محالة تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
- ✓ فيلال طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم مالية، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.
- ✓ لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قبدي السيولة والربحية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (منشورة)، تخصص بنوك، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- ✓ لعروسي قرين الزهرة، دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
- ✓ مصعب خالد خدوج، فعالية الانحدار اللوجستي في بناء نماذج التنبؤ بالسلوك الجانح وغير الجانح لدى المراهقين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القياس والتقويم التربوي والنفسي، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2016-2017.
- ✓ موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- ✓ نعيجة رزقية أحلام، تقييم كفاءة البنوك التجارية باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الاصطناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2021.

المقالات

- ✓ أسماء أيوب يعقوب، التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31، 2007.
- ✓ النعمة أميرة أمحمد، استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة، مجلة كلية العلوم الادارية للبحوث العلمية، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية العلوم الإدارية، السودان، العدد 01، 2011.
- ✓ بن العارية أحمد، ساوس الشيخ، مقال بعنوان التنبؤ بأسعار صرف الدينار الجزائري باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 06، المجلد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.
- ✓ التجاني إلهام و شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي- للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- ✓ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006.
- ✓ زهرة حسن العماري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2007.
- ✓ سامح محمد لطفي سعودي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، جامعة قناة السويس، مجلة المدير الناجح، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2007.
- ✓ سامية طمعت عباس جاب الله: استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال المراجعة والمحاسبة، المجلة العلمية للاقتصاد التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، 2004.

قائمة المراجع

- ✓ سعد العنزي و آخرون، فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد 53، 2009.
- ✓ سناء مرابطي، مقال بعنوان استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بسعر البترول الخام برنت، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد 04، المجلد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019.
- ✓ السيد عبد المولى، الركود الاقتصادي وتعثّر عملاء البنوك، مجلة مصر المعاصرة، العدد 476/475، اكتوبر 2004.
- ✓ الشيخ الداوي، مقال بعنوان تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
- ✓ ضريف مريم، الحايك أيمن، مقال أهمية اعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 3، 2018.
- ✓ عابدي محمد السعيد- زنادي زينة، مقال بعنوان نموذج الانحدار اللوجستي للعوامل المؤثرة في تقدير التفكير الإبداعي بين عمال عينة من المؤسسات المحلية، مجلة الابداع، المجلد رقم 11، العدد 02، 2021.
- ✓ العامري نبراس محمد و الإمام صلاح الدين، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، العدد 21، 2012.
- ✓ عبد الرحيم محمد، قياس الأداء المتوازن وإدارة التميز في القطاع الحكومي، مجلة دراسات أمنية، العدد 05، ديسمبر 2011.
- ✓ عبد السلام لفته سعيد، أحمد علي حسين، دور الكفاءة في الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد 93، المجلد 22.
- ✓ عبد العزيز شرابي، ميدي بملطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، المجلة الاقتصادية والمجتمع، منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004.
- ✓ عبد العزيز شرابي، ميدي بموطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الاقتصادية والمجتمع، منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 02، 2004.
- ✓ عبد الله القرشي، علي حسين المقدشي، استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل اثر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019.
- ✓ عبد المالك مزهودة، مقال بعنوان الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، نوفمبر 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- ✓ فوزي غرابية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغيير لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، مجلد 14 العدد 08، الجامعة الأردنية بعمان، الأردن، 1987.
- ✓ فيصل ناجي نامق، مقال بعنوان استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة وتقنية الانحدار الخطي المتعدد لتشخيص العوامل المؤثرة في ارتفاع نسب الرسوب في التعليم العالي دراسة حالة في احدى كليات التعليم العالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، 2015.
- ✓ فيلال طارق، التنبؤ بتعثّر الشركات المقترضة باستعمال نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2017.
- ✓ قارة عشير نصر الدين وآخرون، مقال بعنوان نحو نموذج لتسيير وتقدير مخاطر القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، 2017.
- ✓ قناوي، عزت ملوك، مقال بعنوان مشكلة التعثّر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، مجلد رقم 98، عدد 487، 2007.

قائمة المراجع

- ✓ محمد البشير بن عمر وآخرون، مقال بعنوان تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، أكتوبر 2020، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
- ✓ محمد أمين دعيش، محمد ساري، مقال بعنوان نموذج الانحدار اللوجستي: مفهومه، خصائصه، تطبيقاته، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 01، مارس 2017.
- ✓ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حلة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004.
- ✓ محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014.
- ✓ محمد عبادي، مقال بعنوان تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014.
- ✓ محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكة العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012.
- ✓ محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 84، بغداد، 2016.
- ✓ مراس محمد وآخرون، فعالية النماذج الذكية في بناء وتطوير الأنظمة التنبؤية في مجال التسيير، استخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للنمذجة والتنبؤ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، ديسمبر 2020، الجزائر، 2020.

الملتقيات والمؤتمرات:

- ✓ أحمد بوشناق و روماش بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات- جامعة قالم، الجزائر، 2002.
- ✓ أحمد عبد المنعم محمد شفيق، مدخل في إدارة البنوك، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، جامعة بنها، مصر، 2007.
- ✓ أحمد فايد نور الدين و حمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، يومي 07 و 08 ديسمبر 2014.
- ✓ أسيا جنوحات، ياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، يومي 07-08 ديسمبر 2014، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014.
- ✓ بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلا تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2014.
- ✓ بن النوي أحلام و صلاح الدين شريط، إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، نظرة كمية، يوم دراسي بعنوان أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية، يوم 06 ديسمبر 2016، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.

قائمة المراجع

- ✓ بوستة رميصاء و مرابط هبة، مدخل لإدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية-الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية- جامعة غرداية، أيام 08/09 نوفمبر 2015.
- ✓ سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، يومي 16 و 17 أفريل 2007، الأردن، 2007.
- ✓ شمام عبد الوهاب ، بوكرة جميلة، دور المؤشرات المالية والاستراتيجية في قياس أداء المؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
- ✓ عبد الغني دادن ، محمد أمين كمامي ،الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة ورقلة ،يومي 08-09 مارس 2005 .
- ✓ عيد أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، نوفمبر 2009.
- ✓ ليلي أولاد إبراهيم و عبد المجيد ماجي، إدارة المخاطر المصرفية-رؤية شاملة-، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية-الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية- جامعة غرداية، الجزائر، أيام 08/09 نوفمبر 2015.
- ✓ مصطفى طويطي-عوينات عبد القادر، مداخلة بعنوان: النماذج المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة وإدارة المخاطر المصرفية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2015.
- ✓ نجم علي محمد، مداخلة بعنوان- القروض المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة، سلسلة المنتدى الاقتصادي السابع والثامن بعنوان الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، رقم المؤتمر 7-8، نوفمبر 2002.

القوانين والمراسيم

- ✓ المادة 58 من القانون 10/90.
- ✓ من المادة 60 حتى المادة 88 من القانون 10/90.
- ✓ المادة 89 القانون 10/90.
- ✓ المادة 91 و 92 من القانون 10/90.
- ✓ المادة 96 من القانون 10/90.
- ✓ المادة 44 من القانون 10/90.

مواقع الانترنت

- <https://aws.amazon.com/ar/what-is/logistic-regression/>
- <https://aws.amazon.com/ar/what-is/logistic-regression/>

ملخص الدراسة

الملحق رقم 01: المتغيرات المحاسبية لمجموعة المؤسسات محل الدراسة.

		BAQ	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12
M1	A1	BDL	9.65	9.65	1.00	.75	1.30	1.0	.24	.25	.03	.03	.12	.03
	A2	BDL	2.22	.83	.37	.78	1.74	1.5	1.31	.38	.05	.05	.09	.02
	A3	BDL	2.88	.78	.27	.83	2.12	2.1	1.91	.08	.05	.05	.08	.01
M2	A1	BDL	17.57	17.54	1.00	14.33	13.57	1.2	.42	.12	.07	.14	.13	.01
	A2	BDL	5.72	5.25	.92	3.82	4.39	.6	.62	.10	.03	.07	.05	.02
	A3	BDL	5.13	4.14	.81	3.03	4.96	.6	.61	.10	.08	.05	.08	-.03
M3	A1	BDL	1.00	.54	.54	1.74	.99	1.0	.73	.07	.05	.03	.26	.16
	A2	BDL	1.00	.54	.54	1.74	.99	1.0	.73	.07	.05	.03	.26	.16
	A3	BDL	.97	.48	.05	1.67	.89	.9	.65	.08	.06	.03	.24	.13
M4	A1	BDL	1.30	1.30	1.00	8.31	2.68	2.7	2.10	.09	.07	.05	.46	.40
	A2	BDL	1.22	1.22	1.00	7.19	2.12	2.1	1.81	.10	.07	.06	.51	.44
	A3	BDL	1.67	1.67	1.00	5.16	2.67	2.7	2.31	.09	.07	.06	.57	.46
M5	A1	BDL	.84	.84	1.00	1.73	.86	1.0	.64	.98	.35	.13	.05	.02
	A2	BDL	1.25	1.25	1.00	4.25	1.64	1.0	.06	.28	-.23	-.45	-.09	-.07
	A3	BDL	1.70	1.70	1.00	43.60	18.53	1.0	10.31	.43	.30	.07	.07	.07
	A1	BDL	0,58	0,58	0,37	1,58	0,58	0,41	0,4	0,02	0	0	0	0
	A2	BDL	0,61	0,61	0,29	1,4	0,74	0,38	0,37	0,17	0	0	0,04	0,01
	A3	BDL	0,76	0,58	0,36	1,56	1,24	0,8	0,8	0,06	0	0	0,26	0,03
	A1	BDL	1,35	1,35	0,13	1,15	1,04	0,92	0,52	0,67	0,48	0,03	0,01	0
	A2	BDL	1,02	0,13	0,08	1,08	1,03	0,9	0,36	1,18	0,15	0,03	0,05	0,01
	A3	BDL	0,29	0,12	0,07	1,13	0,68	0,37	0,27	0,54	0,04	0,03	0,51	0,03
	A1	BDL	2,39	2,39	0,2	1,25	1,15	0,8	0,49	0,07	0,04	0,04	0,26	0,05
	A2	BDL	10,23	10,23	0,11	1,12	1,11	0,94	0,6	0,18	0,02	0,02	0,35	0,04
	A3	BDL	0,81	0,49	0,17	1,21	0,95	0,75	0,03	0,03	0,02	0,01	0,17	0,02
M11	A1	BEA	1.64	.26	.16	1.10	1.52	1.2	.09	.26	.19	.03	.12	.05

قائمة الملاحق

	A2	BEA	1.55	.29	.19	1.12	1.46	1.1	.09	.33	.21	.05	.12	.03
	A3	BEA	2.23	.29	.13	1.12	4.16	.4	.13	.75	.55	.02	.02	.05
M12	A1	BEA	.98	.02	.02	1.01	.98	.7	.01	.21	.14	-.02	-.53	.03
	A2	BEA	.79	-.05	-.06	1.97	.72	.4	.01	.10	.01	-.13	1.40	-.01
	A3	BEA	1.20	-.16	-.13	.93	1.22	.6	.04	.00	-.15	-.68	.73	-.03
M13	A1	BEA	1.09	.10	.09	.98	1.03	1.0	.74	.42	.16	.00	.03	.00
	A2	BEA	1.29	.12	.09	.98	1.08	1.1	.72	.44	.23	.01	.06	.00
	A3	BEA	1.62	.15	.09	.98	1.12	1.1	.73	.35	.21	.00	.07	.00
	A1	BEA	9.65	9.65	1.00	.75	1.30	1.0	.24	.25	.03	.03	.12	.03
	A2	BEA	2.22	.83	.37	.78	1.74	1.5	1.31	.38	.05	.05	.09	.02
	A3	BEA	2.88	.78	.27	.83	2.12	2.1	1.91	.08	.05	.05	.08	.01
	A1	BEA	1,05	0,8	0,29	1,41	1,03	1,03	0,09	0,02	0	0	0,01	0
	A2	BEA	0,07	0,82	0,21	1,27	1,02	1,02	0	0,03	0	0,01	0,03	0,01
	A3	BEA	1,11	0,8	0,18	1,22	1,03	1,03	0,09	0,01	-0,01	0,01	0,05	0,01
M14	A1	BNA	9.86	9.86	1.00	2.15	2.03	1.5	1.00	.15	.13	.11	.07	.04
	A2	BNA	3.94	3.94	1.00	1.84	1.63	1.2	.76	.09	.07	.06	.30	.13
	A3	BNA	2.33	1.82	.78	1.62	1.56	.6	.63	.12	.09	.08	.36	.14
M15	A1	BNA	27.22	22.07	.81	1.84	2.25	.8	.49	.12	.05	.02	.01	.02
	A2	BNA	30.41	24.57	.81	1.95	2.48	.3	.20	.24	.08	.07	.04	.02
	A3	BNA	33.38	18.51	.55	1.50	2.47	.4	.05	-.05	-1.97	-2.48	-.22	-.07
	A1	BNA	4,82	4,82	0,42	1,73	1,58	1,28	0,01	0,21	0,02	0,02	0,01	0,01
	A2	BNA	5,14	5,14	0,15	1,18	1,14	1,06	0,59	0,38	0,01	0,01	0,01	0,01
	A3	BNA	5,3	4,82	0,16	1,19	1,16	0,89	0,55	0,03	0,01	0,01	0	0
	A1	BNA	4,77	4,77	0,93	14,6	11,75	9,47	8,47	0,18	0,09	0,07	0,08	0,08
	A2	BNA	3,71	3,71	0,92	13,33	10,01	8,46	7,61	0,19	0,08	0,04	0,05	0,05
	A3	BNA	5,17	4,71	0,88	8,02	6,66	5,6	4,96	0,16	0,1	0,03	0,04	0,03
M6	A1	CPA	6.87	6.21	.90	1.11	1.10	.8	.04	.06	.05	.02	.14	.02

قائمة الملاحق

	A2	CPA	7.76	7.23	.93	1.09	1.08	.9	.00	.07	.05	-.02	-.11	.01
	A3	CPA	.32	.29	.92	1.06	.87	.8	.18	.07	.04	.01	.04	.01
M07	A1	CPA	2.63	2.62	1.00	1.12	1.08	.4	.04	.07	.02	.02	.01	.12
	A2	CPA	2.97	2.96	1.00	1.11	1.07	.5	.06	.07	.02	.02	.01	.14
	A3	CPA	1.74	1.74	1.00	1.12	1.05	.4	.08	.08	.02	.01	.00	.05
M08	A1	CPA	.19	.19	1.00	1.14	.41	.4	.36	.16	.06	.04	.12	.03
	A2	CPA	.27	.27	1.00	1.19	.47	.4	.34	.15	.07	.04	.03	.01
	A3	CPA	.31	.31	1.00	1.20	.55	.6	.48	.14	.07	.04	.14	.04
M09	A1	CPA	4.12	3.73	.91	1.33	1.29	.7	.66	.10	.06	.05	.22	.06
	A2	CPA	6.24	5.86	.94	1.80	1.75	1.2	1.09	.09	.06	.05	.22	.10
	A3	CPA	9.89	9.36	.95	1.52	1.51	.9	.82	.10	.07	.05	.19	.07
M10	A1	CPA	2.10	2.06	.98	1.19	1.10	1.0	.03	.03	.01	.01	.05	.02
	A2	CPA	15.97	7.53	.47	1.70	7.49	6.8	.19	.03	.01	-.01	-.01	.01
	A3	CPA	15.98	7.53	.47	1.70	8.08	6.6	.08	.03	.01	.00	.00	.01
M23	A1	CPA	0,97	0,37	0,38	1,3	0,96	0,26	0,02	0,23	0,18	0,04	0,2	0,08
	A2	CPA	0,97	0,41	0,42	1,27	0,97	0,3	0,01	0,22	0,17	0,04	0,2	0,07
	A3	CPA	0,84	0,38	0,45	1,24	0,85	0,31	0,02	0,16	0,09	0,03	0,14	0,02
M24	A1	CPA	0,84	0,38	0,45	1,24	0,85	0,31	0,02	0,16	0,09	0,03	0,14	0,02
	A2	CPA	0,92	0,43	0,47	1,28	0,92	0,4	0	0,17	0,11	0,02	0,1	0,04
	A3	CPA	0,97	0,55	0,56	1,33	0,98	0,35	0,04	0,21	0,14	0,03	0,13	0,06
M25	A1	CPA	0,97	0,55	0,56	1,33	0,98	0,35	0,04	0,21	0,14	0,03	0,13	0,06
	A2	CPA	0,97	0,6	0,62	1,4	0,98	0,37	0,02	0,2	0,14	0,03	0,12	0,04
	A3	CPA	1,05	0,67	0,64	1,4	1,04	0,35	0,03	0,19	0,12	0,03	0,11	0,03
M26	A1	CPA	1,08	1,08	1	9,7	1,64	0,55	0,29	0,73	0,51	0,09	0,05	0,05
	A2	CPA	1,21	1,21	1	22,01	4,63	1,52	0,71	0,72	0,5	0,09	0,05	0,05
	A3	CPA	1,2	1,19	0,99	36,17	8,13	2,49	1,47	0,73	0,49	0,07	0,04	0,05
M27	A1	CPA	0,72	0,31	0,42	1,32	0,47	0,09	0	1	0,32	0,08	0,05	0,01

قائمة الملاحق

	A2	CPA	0,98	0,6	0,61	2,25	0,84	0,52	0,08	1	0,29	0,06	0,01	0,01
	A3	CPA	0,93		0,5	0,54	1,4	0,37	0,1	0,01	1	0,26	0,07	0,02
M28	A1	CPA	0,98	0,6	0,61	2,25	0,84	0,52	0,08	1	0,29	0,06	0,01	0,01
	A2	CPA	0,93	0,5	0,54	1,4	0,37	0,1	0,01	1	0,26	0,07	0,02	0,01
	A3	CPA	0,88	0,44	0,5	1,6	0,58	0,08	0,01	0,44	0,26	0,05	0,02	0,02
M29	A1	CPA	0,88	0,44	0,5	1,6	0,58	0,08	0,01	0,44	0,26	0,05	0,02	0,02
	A2	CPA	0,87	0,4	0,46	1,53	0,56	0,12	0,02	0,65	0,25	0,08	0,05	0,03
	A3	CPA	0,84	0,36	0,43	1,6	0,56	0,16	0,07	0,49	0,32	0,09	0,06	0,03
M30	A1	CPA	0,87	0,4	0,46	1,53	0,56	0,12	0,02	0,65	0,25	0,08	0,05	0,03
	A2	CPA	0,84	0,36	0,43	1,6	0,56	0,16	0,07	0,49	0,32	0,09	0,06	0,03
	A3	CPA	0,81	0,34	0,41	1,53	0,54	0,28	0,03	0,7	0,3	0,14	0,15	0,05

الملحق رقم 02: المتغيرات غير المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة.

		BANQUE	VAR 01	VAR 02	VAR 03	VAR 04	VAR 05	VAR 06
M1	A1	BDL	1	2	5	1	3	1
	A2	BDL	1	2	5	1	3	1
	A3	BDL	1	2	5	1	3	1
M2	A1	BDL	2	2	5	1	2	2
	A2	BDL	2	2	5	1	2	2
	A3	BDL	2	2	5	1	2	2
M3	A1	BDL	2	2	4	1	2	2
	A2	BDL	2	2	4	1	2	2
	A3	BDL	2	2	4	1	2	2
M4	A1	BDL	1	2	5	1	2	2
	A2	BDL	1	2	5	1	2	2
	A3	BDL	1	2	5	1	2	2
M5	A1	BDL	1	5	5	1	3	1

قائمة الملاحق

	A2	BDL	1	5	5	1	3	1
	A3	BDL	1	5	5	1	3	1
M6	A1	CPA	1	1	3	1	3	1
	A2	CPA	1	1	3	1	3	1
	A3	CPA	1	1	3	1	3	1
M7	A1	CPA	5	1	3	2	2	2
	A2	CPA	5	1	3	2	2	2
	A3	CPA	5	1	3	2	2	2
M8	A1	CPA	1	3	2	1	2	2
	A2	CPA	1	3	2	1	2	2
	A3	CPA	1	3	2	1	2	2
M9	A1	CPA	3	2	1	2	2	2
	A2	CPA	3	2	1	2	2	2
	A3	CPA	3	2	1	2	2	2
M10	A1	CPA	3	2	5	3	2	2
	A2	CPA	3	2	5	3	2	2
	A3	CPA	3	2	5	3	2	2
M11	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M12	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M13	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M14	A1	CPA	5	1	3	5	2	2

قائمة الملاحق

	A2	CPA	5	1	3	5	2	2
	A3	CPA	5	1	3	5	2	2
M15	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M16	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M17	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M18	A1	CPA	5	1	2	5	2	2
	A2	CPA	5	1	2	5	2	2
	A3	CPA	5	1	2	5	2	2
M19	A1	BNA	2	2	5	1	2	1
	A2	BNA	2	2	5	1	2	1
	A3	BNA	2	2	5	1	2	1
M20	A1	BNA	3	3	5	2	1	2
	A2	BNA	3	3	5	2	1	2
	A3	BNA	3	3	5	2	1	2
M21	A1	BEA	4	1	2	5	2	2
	A2	BEA	4	1	2	5	2	2
	A3	BEA	4	1	2	5	2	2
M22	A1	BEA	4	1	3	3	3	1
	A2	BEA	4	1	3	3	3	1
	A3	BEA	4	1	3	3	3	1
M23	A1	BEA	4	1	2	5	3	2

قائمة الملاحق

	A2	BEA	4	1	2	5	3	2
	A3	BEA	4	1	2	5	3	2
M24	A1	BEA	1	2	5	1	3	1
	A2	BEA	1	2	5	1	3	1
	A3	BEA	1	2	5	1	3	1
M25	A1	BEA	4	1	2	5	3	2
	A2	BEA	4	1	2	5	3	2
	A3	BEA	4	1	2	5	3	2
M26	A1	BDL	1	2	5	1	3	1
	A2	BDL	1	2	5	1	3	1
	A3	BDL	1	2	5	1	3	1
M27	A1	BNA	2	2	4	1	2	1
	A2	BNA	2	2	4	1	2	1
	A3	BNA	2	2	4	1	2	1
M28	A1	BNA	1	2	5	1	2	1
	A2	BNA	1	2	5	1	2	1
	A3	BNA	1	2	5	1	2	1
M29	A1	BDL	5	3	3	4	3	1
	A2	BDL	5	3	3	4	3	1
	A3	BDL	5	3	3	4	3	1
M30	A1	BDL	5	3	5	4	2	1
	A2	BDL	5	3	5	4	2	1
	A3	BDL	5	3	5	4	2	1

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف الطرق الحديثة لتسيير المخاطر البنكية وطرق بناء نماذجها التنبئية واسقاطها على مختلف الوكالات البنكية العمومية بولاية المسيلة، وذلك من أجل معرفة أثر كل طريقة في التنبؤ بتعثر أو سلامة المؤسسات المقترضة ومحاولة مقارنتها بالطريقة التقليدية لإبراز أهميتها، محاولين بذلك إبرازهم كبدايل للأساليب المتبعة اليوم .

وخلصت الدراسة إلى وضع نماذج تنبئية سمحت بالتنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط وأخرى بالتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، حيث بلغت نسبة التنبؤ الصحيح باستعمال طريقة القرض التنقيطي 85% و 77% على التوالي، في حين أن طريقة التحليل اللوجستي بلغت نسبة التنبؤ فيها 77% و 84.6% على التوالي هي الأخرى، كما ظهرت أكبر نسبة تنبؤ باستخدام طريقة السيالة العصبية الاصطناعية إذ بلغت نسبة التنبؤ فيها 84% باستعمال المتغيرات المحاسبية فقط و 100% باستعمال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية العمومية، الطريقة التقليدية، طريقة القرض التنقيطي، طريقة الانحدار اللوجستي، طريقة السيالة العصبية الاصطناعية.

Résumé :

L'étude vise à identifier les différentes méthodes modernes de gestion des risques bancaires et les méthodes de construction de leurs modèles prédictifs et de les projeter sur les différentes agences bancaires publiques de l'Etat de M'sila, afin de connaître l'impact de chaque méthode dans la prévision de la défaillance ou la sécurité des établissements emprunteurs et en essayant de les comparer avec la méthode traditionnelle pour mettre en évidence leur importance, en essayant de les mettre en évidence comme des alternatives aux méthodes utilisées aujourd'hui.

L'étude s'est conclue par le développement de modèles prédictifs permettant de prédire le défaut des établissements emprunteurs en utilisant uniquement des variables comptables et d'autres avec des modifications comptables et non comptables, le pourcentage de prédiction correcte utilisant la méthode du prêt goutte à goutte étant respectivement de 85 % et 77 % , tandis que la méthode d'analyse logistique avait un taux de prédiction de 77 % et 84,6 %, respectivement, et le plus grand pourcentage de prédiction est apparu en utilisant la méthode de l'influx nerveux artificiel, car le pourcentage de prédiction a atteint 84 % en utilisant uniquement des variables comptables , et 100 % en utilisant des variables comptables et non comptables.

ملخص الدراسة

Mots-clés : banques commerciales publiques, la méthode traditionnelle, la méthode du goutte-à-goutte, la méthode de régression logistique, la méthode neuromusculaire artificielle.

Summary

The study aims to identify the various modern methods of managing banking risks and the methods of building their predictive models and projecting them on the various public banking agencies in the state of M'sila, in order to know the impact of each method in predicting the failure or safety of borrowing institutions and trying to compare them with the traditional method to highlight their importance, trying to highlight them as alternatives to methods used today.

The study concluded with the development of predictive models that allowed predicting the default of borrowing institutions using only accounting variables and others with accounting and non-accounting changes, as the percentage of correct prediction using the drip loan method was 85% and 77%, respectively, while the logistical analysis method had a prediction rate of 77%. And 84.6%, respectively, as well, and the largest percentage of prediction appeared using the method of artificial nerve impulse, as the percentage of prediction reached 84% using accounting variables only, and 100% using accounting and non-accounting variables.

Keywords: public commercial banks, the traditional method, the drip loan method, the logistic regression method, the artificial neuromuscular method.